



المؤسسة العربية لخدمات الإستثمار
The Middle East Investment Corporation

مناخ الإستثمار في الدول العربية



2006

مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006

الناشر



المؤسسة العربية لضمان الاستثمار The Inter-Arab Investment Guarantee Corporation

ص.ب: 23568 الصفاة 13096 دولة الكويت
هاتف: 4959555 (965) - فاكس: 4835489 (965)
الموقع الشبكي www.iaigc.org
البريد الإلكتروني info@iai.org.kw

حقوق النشر محفوظة للمؤسسة
ويسمح بالاعتباس شريطة ذكر المصدر

قائمة المحتويات

11	تقديم
15	الجزء الأول مكونات مناخ الاستثمار في الدول العربية
17	مقدمة
18	المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية
20	أولا - التطورات السياسية
20	1.1 الأوضاع الداخلية
21	2.1 العمل العربي المشترك
23	3.1 العلاقات العربية البينية
24	4.1 العلاقات العربية مع دول الجوار
25	5.1 العلاقات العربية - الدولية
26	6.1 الصراع العربي - الإسرائيلي
27	ثانيا - التطورات الاقتصادية الكلية
27	1.2 النمو الاقتصادي
28	2.2 التوازن الداخلي
29	3.2 التوازن الخارجي
31	4.2 مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم)
33	5.2 أسعار الصرف
33	6.2 أسواق المال العربية
44	ثالثا - تدفقات الاستثمار والتجارة
44	1.3 الاستثمار
44	1.1.3 الاستثمارات العربية البينية (تقديرات 2006)
47	2.1.3 الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (تقديرات 2006)
50	3.1.3 الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (بيانات 2005)
54	2.3 التجارة
54	1.2.3 التجارة العربية الخارجية (تقديرات 2006)

56	2.2.3 التجارة العربية البينية (تقديرات 2006)
57	3.2.3 التجارة العربية البينية (بيانات 2005)
59	4.2.3 التجارة العربية الخارجية في الخدمات (تقديرات 2006)
60	5.2.3 تطور التجارة العربية في الخدمات (2001 - 2005)
60	6.2.3 قوائم أكبر المصدرين والمستوردين عالميا 2006
62	رابعا - التطورات التشريعية والاقتصاد الجديد
62	1.4 التشريعات المرتبطة بتحسين البيئة التشريعية
62	1.1.4 التشريعات المرتبطة بالاستثمار
64	2.4 تطورات الاقتصاد الجديد
65	1.2.4 الجهود القطرية
67	2.2.4 ملامح مجتمع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2006
69	خامسا - الجهود الترويجية للاستثمار
69	1.5 الجهود القطرية
69	1.1.5 فعاليات الترويج التي عقدتها الدول العربية
70	2.1.5 فعاليات الترويج التي شاركت بها الدول العربية
70	3.1.5 الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال وفود استثمارية
71	4.1.5 الفرص المعروضة للاستثمار
71	5.1.5 القوانين والإجراءات الجديدة الجاذبة للاستثمار
73	6.1.5 الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى
73	7.1.5 المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة
74	8.1.5 مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
75	سادسا - وضع الدول العربية في المؤشرات الدولية والإقليمية
75	1.6 التقييم الائتماني السيادي
78	2.6 مؤشرات تقييم المخاطر القطرية
78	1.2.6 المؤشر المركب للمخاطر القطرية
79	2.2.6 مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية
81	3.2.6 مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقييم القطري
81	4.2.6 مؤشر وكالة دان أند برادستريت للمخاطر القطرية

82	5.2.6 مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية
83	3.6 مؤشرات دولية مختارة
83	1.3.6 مؤشر جاهزية البنية الرقمية 2005
84	2.3.6 مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية 2006
85	3.3.6 مؤشر التنافسية العالمية 2006
86	4.3.6 مؤشر سهولة أداء الأعمال 2006
91	الجزء الثاني محور التقرير ونظرة حول التطورات الاقتصادية والاستثمارية وصناعة الضمان عالمياً وأنشطة المؤسسة
93	سابعا- محور التقرير: أداء القطاع السياحي في الدول العربية وأثره على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية
94	1.7 السياحة الدولية في المنطقة العربية مقارنة بالأقاليم الاقتصادية الأخرى
97	1.1.7 جانب الطلب السياحي (السائحون الوافدون)
106	2.1.7 جانب العرض السياحي (الطاقة الفندقية والخدمات السياحية)
106	2.7 تطورات الاستثمارات المباشرة العربية البينية في قطاع السياحة والخطط الاستراتيجية القطرية
112	3.7 السياحة وميزان المدفوعات
115	4.7 السياحة العربية واتفاقية تحرير تجارة الخدمات (جاتس)
119	5.7 السياحة العربية البينية
122	6.7 مؤشر التنافسية للسفر والسياحة 2007
124	7.7 الخلاصة والتوصيات
127	ثامنا - التطورات الدولية
127	1.8 الأداء الاقتصادي العالمي
131	2.8 الاتجاهات الدولية للاستثمار
133	3.8 تطور صناعة الضمان
142	4.8 موجز أنشطة المؤسسة
145	الملحق
145	أولاً- الجداول الاحصائية
147	جدول (1): المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية 2006

148	جدول (2): معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية
149	جدول (3): مؤشر سياسة التوازن الداخلي (عجز أو فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
150	جدول (4): مؤشر سياسة التوازن الخارجي (عجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
151	جدول (5): مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم)
152	جدول (6): أسعار الصرف في الدول العربية لعامي 2005 و 2006
153	جدول (7): بيانات أسواق المال في الدول العربية لعامي 2005 و 2006
154	جدول (8): الاستثمارات العربية البنينة الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال عامي 2005 و 2006
155	جدول (9): التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البنينة الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال عام 2006
156	جدول (10) توزيع الاستثمارات العربية البنينة وفق الأقطار المصدرة والأقطار المضيفة لعام 2006
157	جدول (11): الاستثمارات العربية البنينة الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة (1995 - 2006)
158	جدول (12): التدفقات التراكمية للاستثمارات العربية البنينة الخاصة والمرخص لها خلال الفترة (1985 - 2006)
160	جدول (13) الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة وفق القطر المضيف خلال عامي 2005 و 2006
161	جدول (14): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة (1996 - 2005)
162	جدول (15): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية خلال الفترة (1996 - 2005)
163	جدول (16): حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا خلال الفترة (1996 - 2005)
164	جدول (17): التجارة العربية الخارجية والبنينة 2006
165	جدول (18): التجارة العربية البنينة خلال الفترة (1999 - 2005)
166	جدول (19): التجارة العربية الخارجية في الخدمات لعامي 2005 و 2006
167	جدول (20) تطور التجارة العربية الخارجية في الخدمات خلال الفترة 2001-2005
168	جدول (21/أ): قائمة أكبر (30) دولة مصدرة في العالم في تجارة السلع (عام 2006)

169	جدول (21/ب): قائمة أكبر (30) دولة مستوردة في العالم في تجارة السلع (عام 2006)
170	جدول (21/ج): قائمة أكبر (30) دولة مصدرة في العالم في تجارة الخدمات (عام 2006)
171	جدول (21/د): قائمة أكبر (30) دولة مستوردة في العالم في تجارة الخدمات (عام 2006)
172	جدول (22): ملامح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2006
173	جدول (23): ملخص الجهود الترويجية في الدول العربية لعام 2006
174	جدول (24): التقييم السيادي الموحد للدول العربية حتى نهاية ديسمبر 2006
175	جدول (25): وضع الدول العربية في مؤشرات المخاطر القطرية الدولية 2006
176	جدول (26): ترتيب الدول العربية في عدد من المؤشرات الدولية المختارة 2006
177	جدول (1/27) - جدول (17/27) جداول تجميعية لقاعدة بيانات مؤشر سهولة أداء الأعمال 2006
195	ثانياً - الملاحق
197	ملحق 1: مبادرات الاقتصاد الجديد 2006
200	الملاحق 1/2 - 13/2: الجهود الترويجية القطرية
214	ملحق 3: مكونات ودليل مؤشرات المخاطر القطرية 2006
217	لمحة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية أعضاء المؤسسة



تقديم

تقديم

يسر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أن تقدم لدولها الأعضاء تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2006، وهو المسح السنوي الثاني والعشرون لمناخ الاستثمار في الدول العربية.

واستمرارا للنهج الذي أرسته تقارير سابقة، يستعرض التقرير هذا العام المكونات الرئيسية لمناخ الاستثمار في الدول العربية متضمنة التطورات السياسية والمؤشرات الاقتصادية وأسواق المال العربية، والاستثمارات العربية البيئية والتطورات التشريعية ومكونات الاقتصاد الجديد والجهود الترويجية القطرية والإقليمية والدولية، بالإضافة إلى استعراض التطورات العالمية المرتبطة بالأداء الاقتصادي وحركتي الاستثمار والتجارة.

كما يستعرض التقرير وضع الدول العربية في مؤشرات دولية مختارة. وفي هذا المقام، لا بد من التأكيد على أن هدف المؤسسة من استعراض تصنيف الدول العربية في تلك المؤشرات هو المفاضلة المحفزة على تحسين الأداء من خلال النقل الأمين لوضع الدول العربية في التقارير الصادرة عن المؤسسات والمنظمات الدولية، والتي لا يجب النظر إليها على أنها حقائق راسخة بقدر ما قد تمثل إشارة لضرورة إعادة ترتيب الأولويات وتبسيط الضوء على الطريق الصحيح نحو الإصلاح لتحسين الأداء وتحقيق التقدم والازدهار.

يتناول التقرير هذا العام محور "أداء القطاع السياحي في الدول العربية وأثره على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الشاملة"، وذلك انسجاماً مع إعلان منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة UNWTO، في 2 يناير 2007، عن اعتبار هذا العام نقطة انطلاق هامة لدعم السياحة كعامل رئيسي للقضاء على الفقر، وكأداة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة. وما صاحب هذا الإعلان من توقعات باستمرار نمو معدلات السياحة العالمية بما يتجاوز 4 %، وما رافقه من دعوات عديدة إلى مواصلة الجهود لوضع السياحة المستدامة على جدول أعمال التنمية الدولية، كأداة رئيسية لتحقيق الأهداف التنموية للألفية. وتأمل المؤسسة أن تقدم من خلال هذا الموضوع إضافة جيدة للتقرير، ومرجعاً لصناع السياسات ومتخذي القرار والمهتمين بالنشاط السياحي في الوطن العربي.

يستقي التقرير بياناته الموثوقة، بصفة رئيسية، من جهات الاتصال الرسمية في الدول العربية. وكما هو الحال مع غيره من الدراسات والتقارير التي تتم على نطاق إقليم كامل، واجه التقرير بعض الصعوبات المنهجية التي من أهمها الآتي:

■ أن التحليل على هذا النطاق الواسع استوجب المزيد من التعمق، مما أضطر فريق العمل إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة عن الأقطار العربية من المصادر الدولية الموثوقة المتعارف عليها مثل تقارير المنظمات الدولية ومراكز البحوث والمؤسسات المعنية، وذلك نظرا لالتزام المؤسسة بانجاز مادة التقرير في الوقت المحدد، وبهدف تعميق التحليل في بعض أجزائه، علماً بأن ذلك يتم فقط في حالة عدم توفر هذه المعلومات والبيانات من جهات الاتصال العربية الرسمية.

■ قد لا تتوفر كل المعلومات عن جميع الأقطار العربية، أو قد لا تتبع بعض الأقطار المنهجية والمعايير المتفق عليها دولياً لإعداد البيانات والإحصاءات. ومع ذلك سيلاحظ القارئ انه قد تم بقدر الإمكان تقديم صورة كلية لأوضاع مناخ الاستثمار في الوطن العربي على اعتبار أن أي تفاوت داخله ينظر إليه على أنه تباين بين أجزاء مختلفة داخل القطر الواحد، وفي المقابل تم أيضاً إبراز هذا التفاوت بين الأقطار العربية أينما استدعى الأمر ذلك.

وتتهدد المؤسسة هذه الفرصة للإشادة بدور جهات الاتصال وهيئات تشجيع الاستثمار في الدول العربية لقيامها بجهود حثيثة ودؤوبة لتزويد المؤسسة بالبيانات المحدثة والدقيقة التي يعتمد إصدار التقرير بصفة رئيسية عليها، وتأمل أن يستمر هذا التعاون البناء والايجابي مع التأكيد على مدى أهمية تزويدها بهذه البيانات مستقبلاً، مما سيكون له الأثر الإيجابي في إعطاء صورة متكاملة وشاملة لمختلف مناحي مناخ الاستثمار في الوطن العربي دون الحاجة إلى اللجوء للمصادر الدولية.

رصد تقرير هذا العام تطورات تدفقات الاستثمارات العربية البيئية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة من 1995 وحتى نهاية عام 2006، حيث ارتفعت هذه التدفقات من 1.43 مليار دولار أمريكي عام 1995 إلى نحو 17.5 مليار دولار عام 2006، وبلغت نحو 38 مليار دولارا في عام 2005، وهو أعلى مستوى وصلت إليه منذ بدء رصدها وفق قاعدة البيانات التي ترصدها المؤسسة منذ عام 1985.

كما رصد التقرير بالاستناد إلى بيانات تسع دول عربية، الارتفاع الملحوظ في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية، والتي سجلت رقما قياسيا هذا العام، إذ بلغت نحو 47.8 مليار دولار مسجلة بذلك أعلى مستوى يتم رصده لتدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية مما يعكس التحسن الكبير في مناخ الاستثمار في الدول العربية.

وواصلت المؤسسة خلال العام جهودها لترسيخ وتطوير نظام الضمان العربي وترقية الوعي بمزاياه وذلك من خلال وضع برامج عمل لإنشاء وكالات ضمان ائتمان الصادرات في الدول الأعضاء التي لا يوجد لديها مثل هذه الوكالات، وتقديم الدعم والعون الفني لإنشاء هيئات ضمان جديدة، وتنظيم ملتقيات آليات التمويل والضمان للصادرات والاستثمار، وبناء شبكة من الشراكات والعلاقات الجديدة لتوسيع قاعدة المستفيدين من خدمات الضمان. كما واصلت المؤسسة التركيز على أنشطتها المساندة لجهة إصدار التقرير السنوي ”مناخ الاستثمار في الدول العربية“، والنشرة الفصلية ”ضمان الاستثمار“. وأنجزت خلال العام، في إطار اتفاقية تعاون مع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار المنيثقة عن البنك الدولي (ميجا)، تعريب الموقع الشبكي الخاص بالمركز الإلكتروني للترويج للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قامت المؤسسة و(ميجا) مجتمعتين بالإعلان عن إطلاق النسخة العربية للموقع خلال شهر نوفمبر 2006.

من ناحية أخرى، يقدم التقرير الحالي ولأول مرة، جزءاً إحصائياً مستقلاً بذاته لكل دولة عربية يتضمن لمحة عن أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفقاً لأحدث البيانات، حيث تم إدراجها في الجزء الإحصائي لجداول تقرير مناخ الاستثمار، كما تم تحميلها باللغة العربية على الموقع الشبكي للمؤسسة وباللغة الانجليزية في مرحلة لاحقة. ويتضمن الجزء الإحصائي أقساماً مختلفة من أهمها: قسم لبعض البيانات الاقتصادية والتعريفية الأساسية عن القطر المعني، تدفقات الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة الوافدة إليه، رسومات بيانية توضح أداء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الآونة الأخيرة، جدول يوضح أضخم صفقات الاندماج والتملك التي تمت خلال الآونة الأخيرة، جدول يوضح مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة المعلن عنها، بما في ذلك بعض الفرص الاستثمارية (إن وجدت)، جدول يوضح اتفاقيات الاستثمار الثنائية واتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي العربية الثنائية المبرمة حتى نهاية 2006، بالإضافة إلى بعض المعلومات الأخرى ذات الصلة. ويلاحظ في هذا القسم تباين جهات الاتصال في استجابتها لتزويد المؤسسة ببيانات هذا القسم الإحصائي، آمليين أن تستجيب جميع جهات الاتصال بصورة كاملة في المستقبل، حيث تهدف المؤسسة أن يصبح هذا القسم بمثابة دليل مصغر للمستثمر العربي والأجنبي يكون محل التطوير والتحديث في التقارير القادمة.

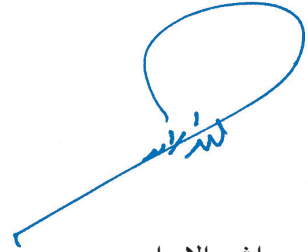
وإيماناً من المؤسسة بأهمية التواصل مع مستخدمي هذا التقرير وكافة المهتمين به، تم إعداد

استمارة استبيان وإرفاقها بنسخ التقرير، بغرض مسح آراء القراء وهيئات الاستثمار في الدول الأعضاء والأطراف الأخرى المعنية، بهدف تحسينه وتطويره. كما تم تحميل الاستبيان على الموقع الشبكي للمؤسسة.

وتأمل المؤسسة أن يسهم هذا التقرير، بالإضافة إلى الجهود الوطنية المبذولة وبقية أنشطة المؤسسة في الترويج للدول العربية سعياً لاستقطاب المزيد من الاستثمارات العربية البينية والأجنبية المباشرة إليها.

والله نسأل أن يؤدي هذا التقرير رسالته وأن يبلغ بالعمل غايته.

والله ولي التوفيق،،،



فهد راشد الإبراهيم
المدير العام

يونيو (حزيران) 2007



الجزء الأول

مكونات مناخ الاستثمار في الدول العربية

مقدمة

تابعت الدول العربية خلال عام 2006 جهودها الحثيثة لتطوير بيئة أداء الأعمال من خلال مواصلة العمل ببرامج الإصلاح الاقتصادي والعمل على تطويرها لمواكبة تطورات الاقتصاد العالمي، كما عملت على تحسين مناخ الاستثمار فيها من خلال إصدار التشريعات والقوانين وتنويع حوافز وضمانات الاستثمار والتخفيضات والإعفاءات الضريبية والقيام بالترتيبات الثنائية والإقليمية والدولية وإنشاء مناطق حرة ومدن صناعية جديدة مع الاستمرار في تطوير القائمة منها، والعمل على إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية. وعملت الدول العربية على تعزيز الاقتصاد الجديد باستخدام التطبيقات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات وتطوير البنية التحتية الرقمية، وسعت إلى إنشاء قواعد البيانات والمعلومات وتعزيز الشفافية في إصدارها والعمل على مواكبتها لأنظمة البيانات والمعلومات العالمية، وواصلت برامجها لمكافحة الفقر والبطالة وتعزيز دور المرأة ومنظمات المجتمع المدني في القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تصب في الصالح العام.

وقد شهد العام عدداً من الإنجازات الاقتصادية للدول العربية على مستوى العمل العربي المشترك، لعل من أهمها تأسيس المنظمة العربية للسياحة بالمملكة العربية السعودية في عام 2006 تنفيذاً لقرار جامعة الدول العربية لعام 2005 التي تضم في عضويتها سبع عشرة دولة عربية، وتسعى المنظمة إلى تحقيق العديد من الأهداف من بينها تذليل العقبات التي تعيق تطوير السياحة البينية العربية سواء فيما يتعلق بالتأشيرات السياحية أو تطوير وتوفير وسائل النقل الدولي الأجدى اقتصادياً لتشجيع الانتقال عبر الحدود العربية المشتركة بأكثر من وسيلة. وتطمح المنظمة إلى تفعيل الاستثمارات السياحية بين الدول العربية، وتدريب وتأهيل الكوادر العربية في القطاع السياحي.

وقد عمدت المؤسسة إلى استعراض مكونات مناخ الاستثمار بإلقاء الضوء على أهم التطورات التي شهدتها العام من خلال التعاون مع جهات الاتصال لكافة الدول العربية الأعضاء فيها لتزويدها ببيانات قطرية بشأن المكونات الاقتصادية والتدفقات الاستثمارية والتجارية الخارجية والتطورات في البيئة التشريعية والجهود الترويجية إضافة إلى الإفادة من مصادر معلومات دولية وإقليمية في رصد التطورات السياسية وأخرى في تبيان وضع الدول العربية في مؤشرات التقييم السيادي والمخاطر القطرية ومؤشرات مختارة.

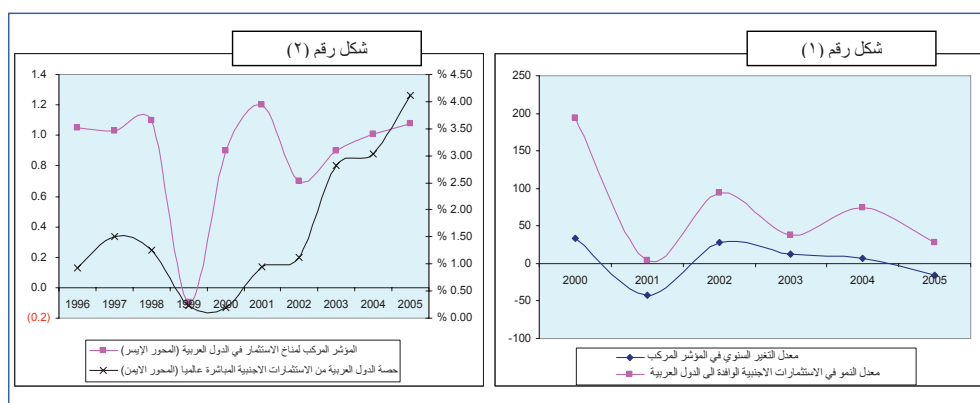
المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية:

يستند المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية إلى المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تشمل معدل التضخم والتوازن الداخلي والتوازن الخارجي. ويستخدم معدل النمو الاقتصادي لأغراض المقارنة. وتشير البيانات المتوفرة إلى تحسن المؤشر المركب لمناخ الاستثمار لعام 2006، حيث ارتفع مسجلاً 1.49 نقطة مقارنة مع 0.91 نقطة عام 2005، ويعزى ذلك إلى تحسن في كافة المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر المركب، إذ سجل المؤشر الفرعي لسياسة التوازن الخارجي 2.26 نقطة عام 2006 مقارنة مع 1.37 نقطة عام 2005، وسجل المؤشر الفرعي لسياسة التوازن الداخلي 1.79 نقطة مقابل 1.11 نقطة عام 2005. كما سجل المؤشر الفرعي للسياسة النقدية 0.42 نقطة عام 2006 مقابل 0.26 نقطة. ويبين الجدول التالي اتجاهات التحسن والتراجع في الدول العربية وفق مكونات المؤشر المركب خلال الفترة من 1996 - 2006.

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	السنة البيان
6.1 %	5.3 %	5.5 %	5.3 %	2.8 %	3.6 %	4.2 %	2.8 %	2.5 %	4 %	2 %	معدل النمو الحقيقي
تحسن في 14 دولة تراجع في 5 دول	تحسن في 12 دولة تراجع في 6 دول	تحسن في 11 دولة تراجع في 6 دول	تحسن في 14 دولة تراجع في 4 دول	تحسن في 9 دول تراجع في 6 دول	تحسن في 7 دول تراجع في 7 دول	تحسن في 14 دولة تراجع في 3 دول	تحسن في 8 دول تراجع في 6 دول	تحسن في 5 دول تراجع في 10 دول	تحسن في 11 دولة تراجع في دولة واحدة	تحسن في 10 دول تراجع في 4 دول	ميزان المالية العامة للناتج المحلي الإجمالي
تحسن في 14 دولة تراجع في 5 دول	تحسن في 12 دولة تراجع في 6 دول	تحسن في 11 دولة تراجع في 7 دول	تحسن في 12 دولة تراجع في 6 دول	تحسن في 15 دولة تراجع في دولة واحدة	تحسن في 11 دولة تراجع في 4 دول	تحسن في 17 دولة تراجع في دولتين	تحسن في 13 دولة تراجع في دولتين	تحسن في 4 دول تراجع في 7 دول	تحسن في 12 دولة تراجع في 7 دول	تحسن في 8 دول تراجع في 3 دول	مميزان الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي
انخفض في 4 دول ارتفع في 15 دولة	انخفض في 9 دول ارتفع في 9 دول	انخفض في دولتين ارتفع في 16 دولة	انخفض في 5 دول ارتفع في 13 دولة	انخفض في 4 دول ارتفع في 12 دولة	انخفض في 10 دول ارتفع في 4 دول	انخفض في 5 دول ارتفع في 11 دولة	انخفض في 13 دولة ارتفع في 3 دول	انخفض في 7 دول ارتفع في 6 دول	انخفض في 15 دولة ارتفع في 4 دول	انخفض في 11 دولة ارتفع في 4 دول	معدل التضخم
1.49	0.91	1.08	1.01	0.9	0.7	1.2	0.9	(0.1)	1.1	1.03	المؤشر المركب

(انظر الملحق: جدول رقم I للنظر في كيفية احتساب المؤشر المركب).

ويوضح الشكل رقم (1) مدى صحة العلاقة بين المؤشر المركب لمنح الاستثمار في الدول العربية مجتمعة من جهة، وسلوك الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها من جهة أخرى، حيث يشير الشكل إلى ارتباط موجب فيما بين معدل التغيير في المؤشر المركب (مدى التحسن أو التراجع في المؤشر مؤخرًا بفترة إبطاء سنة) ومعدل التغيير السنوي لإجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة 2000-2005. ومن ناحية أخرى يلاحظ أيضا وجود نفس العلاقة، ولكن بدرجة أقل في الشكل رقم (2)، بين المؤشر المركب مؤخرًا بفترة إبطاء سنة وحصة الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية الواردة عالميا خلال الفترة 2005-1995. ومن المفهوم أنه قد تم إدراج المؤشر المركب لمنح الاستثمار في الدول العربية بفترة إبطاء سنة، حيث تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن قرار المستثمر الأجنبي بتوجيه استثماراته إلى المنطقة دائما يأتي كرد فعل للتطورات التي تعكس تحسن أو تراجع المناخ الاستثماري في الوطن العربي ومن ثم يستغرق وقتا ما بين تحسن المناخ الاستثماري أو تراجعها وبين اتخاذ القرار الاستثماري.



وفي مسعى لتعظيم الاستفادة من المؤشر وتكوين صورة أكثر وضوحا عن منح الاستثمار في الدول العربية، فإن المؤسسة بصدد تطوير المؤشر المركب لمنح الاستثمار والذي من المقرر نشره بدءا من تقرير العام القادم، حيث سيتم الأخذ في الاعتبار الجوانب المؤسسية والتشريعية التي تتضمن كفاءة وفعالية نظام التمويل والقطاع المصرفي فضلا عن سيادة القانون وحقوق الملكية وتنافسية الاقتصاد والأسواق ومدى التقدم في مجال الاقتصاد الجديد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أولا - التطورات السياسية

يستعرض التقرير التطورات السياسية التي تأثرت بها الدول العربية خلال العام.

1.1 الأوضاع الداخلية:

فقدت الأمة العربية والإسلامية خلال العام أمير دولة الكويت المغفور له الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، وتولى الشيخ صباح الأحمد مهامه رسمياً بعد أن أدى اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة الذي بايعه بالإجماع أميراً للبلاد. كما فقد الوطن العربي نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، رئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي المغفور له الشيخ مكتوم بن راشد، وقد اختار المجلس الأعلى للاتحاد الشيخ محمد بن راشد المكتوم خلفاً لشقيقه الراحل الشيخ مكتوم. وشهد العام إجراء عدة تعديلات وزارية وتشكيل حكومات جديدة في كل من الأردن والإمارات وسوريا والعراق والكويت وليبيا والجزائر والصومال. كما شهد العام انتخابات رئاسية في اليمن خلصت إلى التجديد للقيادة الحاكمة فيها، في حين اختارت الجمعية الوطنية في العراق رئيساً جديداً للعراق ونائبين له ورئيساً جديداً للبرلمان.

أما على صعيد التوترات الداخلية، فقد استمرت أزمة دارفور في السودان، كما استمر تأزم الوضع الأمني وتصاعد أعمال العنف في العراق، إضافة إلى استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي في كل من لبنان وفلسطين.

وفي إطار المشاركة السياسية للمواطنين، شهد العام انتخابات المجلس الوطني الاتحادي في الإمارات، والانتخابات البرلمانية والبلدية في البحرين، كما أجريت الانتخابات التشريعية في كل من موريتانيا وفلسطين والعراق والكويت، واجري استفتاء شعبي حول التعديلات الدستورية التي اقترحها الرئيس الموريتاني الجديد . وفي لبنان، وضعت الهيئة الوطنية مشروع قانون جديد للانتخابات يجمع بين النظام النسبي ونظام الأكثرية. وفي مصر، أعلن الرئيس المصري عن تعديل آخر على المادة 76 من الدستور والتي تحدد أسلوب انتخاب رئيس الجمهورية، وطلب من مجلسي الشعب والشورى تعديل 34 مادة من مواد الدستور على طريق الإصلاح السياسي، ومن جهة أخرى أقر مجلس الشعب في مصر تعديلات على قانون جرائم النشر بحذف المواد القاضية بعقوبة السجن للصحافيين الذين يشككون بالذمم المالية لكبار المسؤولين. كما صدر في السعودية أمر ملكي بإنشاء "نظام هيئة البيعة" المختص بمبايعة الملك واختيار ولي للعهد، ويهدف هذا النظام إلى سد الثغرات الدستورية وإلى تأمين الاستقرار لعقود مقبلة. وفي الجزائر تم الإعلان عن بدء خطة إصلاح سياسي

واقصادي شامل، كما وافقت الحكومة الجزائرية على قوانين تتعلق بالمصالحة الوطنية وتم التصديق على النصوص الكاملة لميثاق "السلم والمصالحة".

وعلى صعيد الوفاق الوطني، تم تشكيل المجلس الأعلى للأمن الوطني بدولة الإمارات، بهدف تحقيق أمن البلاد وسلامتها. وتوصلت الحكومة السودانية مع متمردي الإقليم الشرقي في البلاد إلى اتفاق لإنهاء النزاع في الإقليم يضمن مشاركة القوى السياسية المعارضة. كما تم التوصل إلى اتفاق بين الحكومة الانتقالية الصومالية والمحاكم الشرعية ينص على الاعتراف المتبادل وإنهاء أعمال العنف واستئناف المفاوضات المباشرة بينهما لإحلال السلام في الصومال. وفي اليمن، تم الإفراج عن 627 معتقلا على خلفية الأحداث الدامية التي شهدتها محافظة صعدة استنادا إلى صدور عفو رئاسي عن المعتقلين.

وفي إطار التزام الدول العربية أمام المجتمع الدولي بمحاربة الإرهاب، شهد العام إقرار مشروع قانون جديد لمكافحة الإرهاب في كل من الأردن والبحرين، كما وافق مجلس الشعب المصري على تمديد العمل بقانون الطوارئ لمدة عامين أو لحين إعداد قانون جديد لمكافحة الإرهاب.

2.1 العمل العربي المشترك:

شهد العام أوجها عديدة من تفعيل وتطوير العمل العربي المشترك على جميع الأصعدة تمثلت في تحركات نشطة على كافة المستويات لمواجهة التحديات التي يتعرض لها الوطن العربي، ونورد فيما يلي أهم تلك التحركات:

- اجتمع وزراء الخارجية العرب في بيروت لدعم الحكومة اللبنانية في مواجهة العدوان الإسرائيلي. وأصدر الوزراء في ختام اجتماعهم الطارئ بيانا أكدوا فيه دعمهم لقرارات الحكومة اللبنانية. واستلزمت تطورات الوضع في لبنان عقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب في القاهرة أصدروا في ختامه بيانا رحبوا فيه بقرار الحكومة اللبنانية إرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب، ودعم مهمة هذا الجيش، ودعوا الدول الصديقة إلى الإسهام السريع في تعزيز قوات "اليونيفيل" وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 1701.
- دعا مجلس جامعة الدول العربية في ختام أعمال دورته العادية الـ 126 على مستوى وزراء الخارجية في القاهرة إلى وقف إطلاق نار ثابت ودائم في لبنان، وأكد على ضرورة تحرك المجتمع الدولي لإلزام إسرائيل سحب قواتها من المواقع التي لا تزال تحتلها في جنوب لبنان إلى ما وراء الخط الأزرق ووقف انتهاكاتها لسيادة لبنان. وقرر وزراء الخارجية دعوة مجلس الأمن الدولي للانعقاد للنظر في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي وفقا للقرارات الدولية 242 و338 ومبدأ الأرض مقابل السلام.

- اختتمت القمة العربية في الخرطوم أعمال دورتها العادية الثامنة عشرة بتأكيد التزام القادة العرب بمبادرة السلام العربية لعام 2002، ورفض "الحلول الجزئية والإجراءات الإسرائيلية الأحادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 بما فيها القدس". وأقرت القمة "إعلان الخرطوم" الذي أشاد بالانتخابات الفلسطينية الأخيرة، داعياً المجتمع الدولي إلى احترام الخيار الديمقراطي للشعب الفلسطيني، وشدد الإعلان على التزام القادة العرب بميثاق جامعة الدول العربية.
- اختتم مجلس وزراء الداخلية العرب اجتماع دورته الـ 23 في تونس بإصدار بيان ختامي يندد بالإرهاب بمختلف أساليبه وأشكاله، ودعا إلى تكثيف التعاون الأمني بين البلدان العربية لتجفيف منابع تمويل الإرهاب.
- أقر وزراء الإعلام العرب خطة عمل يخصص لها 22,5 مليون دولار لمواجهة التحديات التي تواجه الأمة العربية والإسلامية من سوء فهم وتشويه حول العالم.
- عقد وزراء المال والاقتصاد والتجارة العرب اجتماعاً طارئاً في القاهرة بحثوا خلاله الوضع الاقتصادي في لبنان في أعقاب العدوان الإسرائيلي، وقرروا عقد اجتماع آخر في بيروت للبحث في سبل إعادة إعمار ما خلفه العدوان من دمار.
- انعقد في القاهرة المؤتمر الخامس لوزراء التربية العرب تحت عنوان "التربية في عالم متغير" وقد بحث المؤتمر تطوير البرامج التربوية كأساس للتنمية البشرية والاقتصادية المستدامة.
- أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي الذي انعقد في بيروت، في دورة استثنائية على مستوى وزاري، دعمه سعي الحكومة اللبنانية إلى عقد "مؤتمر باريس - 3"، ودعا البلدان العربية إلى إجراء اتصالات مع الدول المانحة لحثها على المشاركة في هذا المؤتمر الخاص بلبنان.
- ندد وزراء الخارجية العرب في ختام اجتماع طارئ في القاهرة بالمجزرة التي ارتكبتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في "بيت حانون" في شمال قطاع غزة التي ذهب ضحيتها 18 مدنيا فلسطينيا، وقرروا كسر الحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية والدول الغربية على السلطة الفلسطينية منذ تشكيل حركة حماس الحكومة الفلسطينية.
- اختتم قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعات الدورة السابعة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون في الرياض بإصدار بيان ختامي أكد أن المجلس بحث في الخطوات التي اتخذت لتطبيق السوق الخليجية المشتركة. وصدر بيان سياسي عن المجلس عبر عن الأسف لعدم إحراز أي تقدم في الاتصالات المباشرة والإقليمية والدولية التي تجرى مع إيران بشأن ملفها النووي، وطالب بانضمام إسرائيل إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة وجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل. وفي الشأن العراقي، أعرب المجلس عن رفضه دعاوى التجزئة والتقسيم، مؤكداً أهمية

المصالحة الوطنية بين مختلف مكونات الشعب العراقي وضرورة وقف أعمال العنف الطائفي والتهميش القسري التي تشهدها الساحة العراقية. ودعا المجلس إلى مؤتمر دولي لتفعيل عملية السلام وفق مبادرة السلام العربية وخارطة الطريق وقرارات الشرعية الدولية. واستنكر المجلس مسلسل الاغتيالات السياسية في لبنان، ودعا الأطراف الصومالية إلى إنهاء النزاعات المسلحة واللجوء إلى المفاوضات والحوار.

3.1 العلاقات العربية البينية:

شهدت العلاقات العربية البينية تطورات إيجابية، من أهمها:

- أعلنت سوريا موافقتها على تبادل السفراء مع بغداد بعد تشكيل الحكومة العراقية، وذلك في أعقاب قيام كل من مصر والأردن والسعودية والكويت برفع مستوى تمثيلها الدبلوماسي وتعيين سفراء لها في العراق.
- وقعت الإمارات والمغرب في الدار البيضاء 8 اتفاقيات استثمار مشترك بلغت قيمتها 9,15 مليار دولار.
- قدمت قطر شيكا لجامعة الدول العربية بقيمة 50 مليون دولار لصالح السلطة الفلسطينية سدادا للالتزامات التي أقرتها القمم العربية.
- أبلغت سوريا وزير الخارجية الفلسطيني أثناء زيارته لدمشق، قرارها بالسماح بدخول الفلسطينيين إلى سوريا بجواز سفر فلسطيني.
- تعهدت السعودية بتقديم مبلغ 90 مليون دولار في صورة مساعدات عاجلة للفلسطينيين.
- انعقدت في الرياض قمة تشاورية لقادة دول مجلس التعاون الخليجي تم خلالها البحث في تطورات القضية الفلسطينية والوضع في العراق والملف النووي الإيراني.
- وقعت مصر والمغرب، في إطار اجتماعات اللجنة العليا المشتركة بين البلدين في مراكش، 6 مذكرات تفاهم للتعاون في مجالات الهجرة والصناعات التقليدية والتنمية التجارية والإسكان والتعمير والسياحة والبيئة.
- تم إعادة فتح مكتب ممثلية "منظمة التحرير الفلسطينية" في بيروت بعد 24 عاما من الإغلاق قسرا إثر الاجتياح الإسرائيلي للبنان في حزيران (يونيو) من العام 1982.
- انعقدت اجتماعات مجلس التنسيق المشترك في مدينة المكلا اليمنية برئاسة ولي العهد السعودي ورئيس الوزراء اليمني.
- وقعت البحرين وقطر في المنامة اتفاقية لإنشاء جسر يربط بينهما، تبلغ كلفة إنجازه 3 مليارات دولار وينتهي العمل به في غضون 50 شهرا.
- اتفقت الأردن والعراق على تعزيز الإجراءات الأمنية لحماية الحدود وتسهيل دخول الرعايا العراقيين للأردن.

- استقبل أمير الكويت رئيس الوزراء العراقي في أول زيارة له إلى الكويت، وصرح الأمير بتطلع الكويت إلى المستقبل في علاقتها مع العراق.
- قدمت المملكة العربية السعودية 500 مليون دولار منحة إلى لبنان، وأودعت لدى مصرف لبنان وديعة بقيمة مليار دولار، وذلك كدعم للحكومة اللبنانية إثر العدوان الإسرائيلي على لبنان.
- اتفقت السعودية واليمن على إقامة منطقة للتجارة الحرة في منطقة "الوديعة" على الحدود بين البلدين.
- انعقدت في دمشق للجنة السورية - السودانية المشتركة، وأعدت 20 اتفاقية لزيادة التعاون بين البلدين في مختلف المجالات، وبخاصة الاقتصادية.
- استقبل أمير قطر رئيس الحكومة الفلسطينية في الدوحة، وتعهد بدفع رواتب الموظفين الفلسطينيين في وزارتي التعليم والصحة في ضوء الحصار المفروض على الفلسطينيين.
- وقعت سوريا والعراق في دمشق على اتفاقية للتعاون الأمني ومكافحة الإرهاب بين البلدين استكمالاً لخطوات التقارب التي ترجمت بإعادة العلاقات الدبلوماسية وفتح السفارات في البلدين.

4.1 العلاقات العربية مع دول الجوار:

- اتسمت علاقات الدول العربية مع دول الجوار بالتحسن والانفراج بوجه عام، حيث شهد العام موضوع التقرير التطورات الايجابية التالية:
- على صعيد العلاقات العربية-الإيرانية، قام الرئيس الإيراني بزيارة إلى الكويت أجرى خلالها مباحثات مع أمير الكويت، كما استقبل الرئيس المصري الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني وبحث معه العلاقات الثنائية والملف النووي الإيراني، كما أجرى وزير الخارجية السعودي محادثات في طهران مع كل من وزير الخارجية الإيراني والرئيس الإيراني، وأعربت جميع الأطراف عن أملها بالتوصل إلى حل سلمي للملف النووي الإيراني. كما طالب وزراء خارجية دول الجوار الجغرافي للعراق في ختام اجتماع طهران، بنقل مسؤوليات الأمن والدفاع إلى القوات العراقية. من ناحية أخرى، أعلنت الحكومة العراقية عن اتفاق لتشكيل فريق عمل مشترك مع إيران للتعاون والتنسيق الأمني والاستخباراتي بين البلدين. كما وقع وزير الدفاع الإيراني ونظيره السوري، اتفاقاً للتعاون العسكري بين البلدين ينص على "تعزيز التعاون المتبادل وضرورة الحفاظ على السلم والاستقرار في المنطقة.
 - وعلى صعيد العلاقات العربية - التركية، حذر حزب الاتحاد الوطني الكردستاني مقاتلي

حزب العمال الكردستاني المحظور، من شن هجمات ضد تركيا وإيران، انطلاقاً من الأراضي العراقية. وفي نفس السياق، أجرى وزير الخارجية العراقي محادثات في أنقره مع نظيره التركي حول سبل وقف عمليات تسلل عناصر الحزب المحظور إلى العراق. ومن ناحية أخرى، أكد وزير الخارجية التركي أن بلاده لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء تقسيم العراق.

5.1 العلاقات العربية الدولية:

شهدت علاقات الدول العربية بالمجتمع الدولي تحسناً خلال العام، ومن أبرز ما شهدته العام في هذا الإطار ما يلي:

- وقعت السعودية، خلال جولة آسيوية قام بها خادم الحرمين الشريفين، 5 اتفاقيات للتعاون مع الصين في مجالات النفط والغاز الطبيعي والتعدين وزيادة التبادل التجاري والاستثمار وتجذب الأزواج الضريبي، وأربع اتفاقيات للتعاون مع الهند في مجالات مكافحة الجرائم، والشباب والرياضة، وتشجيع وحماية الاستثمارات وتفادي الأزواج الضريبي، كما وقعت عدة اتفاقيات للتعاون في مجال التعليم العالي وزيادة الاستثمارات البينية مع ماليزيا، و5 اتفاقيات تعاون في المجالات السياسية والعلمية والتقنية والضريبية مع باكستان. ومن جهة أخرى، وقعت السعودية مع الصين عدداً من الاتفاقيات الأمنية والتجارية أثناء زيارة الرئيس الصيني للمملكة وخلال زيارة الرئيس الفرنسي للمملكة، بحث الجانبان السعودي والفرنسي المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية وسبل تعزيز التعاون بين البلدين.
- ألغت روسيا الديون المترتبة على الجزائر والتي تقدر بنحو 4,7 مليارات دولار، وذلك على هامش زيارة الرئيس الروسي إلى الجزائر.
- أوصى الأمين العام للأمم المتحدة مجلس الأمن الدولي بتمديد عمل قوات الطوارئ الدولية العاملة في الجنوب اللبناني، كما دعا إلى نشر قوة دولية لتحل محل قوة الاتحاد الأفريقي في دارفور.
- اشترط بيان صادر عن اللجنة الرباعية بعد اجتماع ضم وزراء خارجية الولايات المتحدة وروسيا وممثلي السياسة الخارجية والمفوضية الأوروبية والأمين العام للأمم المتحدة، أن تلتزم الحكومة الفلسطينية المقبلة برئاسة حماس بنبذ العنف والاعتراف بإسرائيل والقبول بالاتفاقيات والالتزامات السابقة بما فيها خارطة الطريق، كي لا تعيد الدول المانحة النظر في مساعداتها للفلسطينيين.
- صدر في ختام اجتماعات الرئيس السوري ونظيره الإيراني في دمشق خلال العام، بيان مشترك أدان محاولة استغلال جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري لأغراض سياسية، في حين جددت وزيرة الخارجية الأمريكية دعوة الإدارة الأمريكية إلى تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1559 بالكامل.

- انعقدت في القاهرة قمة مصرية- فرنسية تركزت على تدعيم العلاقات الثنائية في مختلف المجالات وبخاصة ما يتصل بالتبادل التجاري والتعاون في مجال الاستثمار والصناعة والنفط والغاز.
- أعلنت الولايات المتحدة إعادة علاقاتها الدبلوماسية الكاملة مع ليبيا للمرة الأولى منذ ربع قرن، بعد أن قررت رفع اسمها من قائمة الدول المتهمة برعاية الإرهاب.
- انعقدت في بكين الدورة الثانية للتعاون العربي - الصيني على مستوى وزراء الخارجية، وبحث الجانبان زيادة حجم التبادل التجاري المقدر خلال العام الحالي بنحو 71 مليار دولار.
- وقعت مصر والصين العديد من الاتفاقيات الثنائية في مجالات النفط والغاز والطاقة والاتصالات والإلكترونيات، وذلك خلال زيارة الرئيس المصري إلى الصين خلال العام.

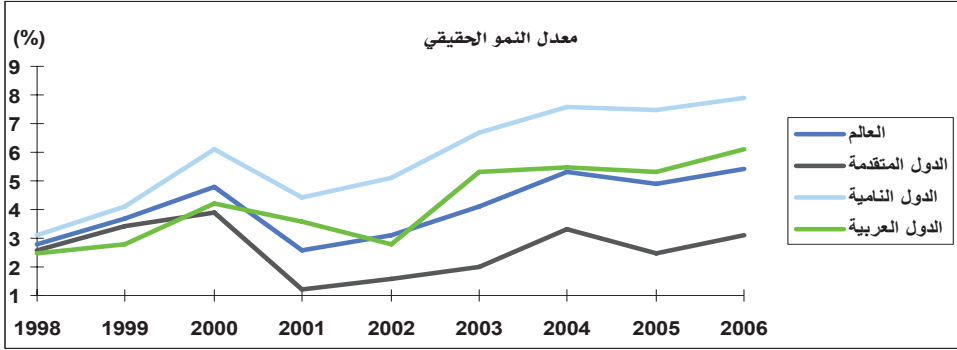
6.1 الصراع العربي - الإسرائيلي

- دخلت الانتفاضة الفلسطينية عامها السادس، ومازالت سلطات الاحتلال الاسرائيلي تصعد من سياسة العنف ضد الشعب الفلسطيني من خلال تواصل عمليات الاغتيال والاعتقال للشخصيات القيادية للمقاومة ومواصلة بناء الجدار العازل بالرغم من التثديد الدولي. كما ضيقت الإدارة الأمريكية الخناق على الفلسطينيين، بمطالبتها السلطة الفلسطينية رد 50 مليون دولار من أموال المساعدات الأمريكية، وذلك بذريعة رفض وصولها إلى حكومة بقيادة حركة حماس. ومن جهة أخرى، أيدت اللجنة الرباعية التي تضم ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، لكنها ربطت أي تقدم باتجاه رفع الحصار المفروض على الفلسطينيين باعتراف الحكومة الفلسطينية المقبلة بالاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل.
- شن جيش الاحتلال الإسرائيلي خلال العام حرباً على لبنان للقضاء على حزب الله، اثر قيامه بأسر جنديين إسرائيليين، واعتمد مجلس الأمن الدولي بالإجماع، بعد شهر كامل من العدوان الإسرائيلي على لبنان عقب مفاوضات مطولة، القرار رقم 1701 الذي دعا إلى وقف الأعمال الحربية بين إسرائيل وحزب الله وإلى إطلاق سراح الجنديين الاسرائيليين وانسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية إلى ما وراء الخط الأزرق بالتزامن مع انتشار الجيش اللبناني من الخط الأزرق إلى نهر الليطاني بمساندة قوات اليونيفيل التي تقرر توسيع صلاحياتها.

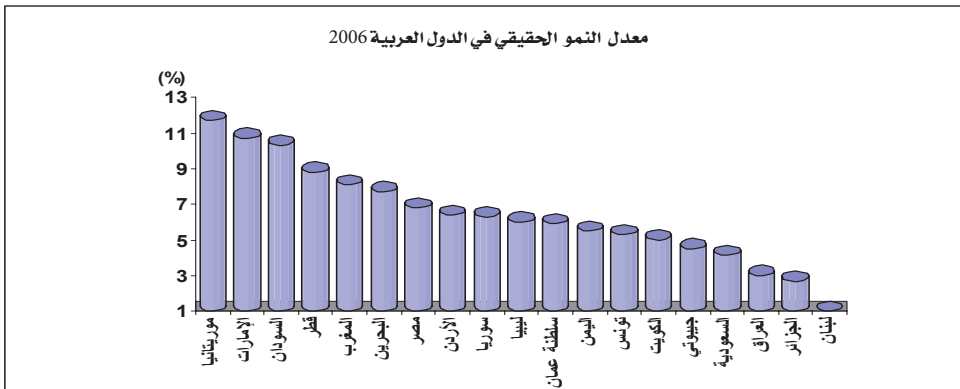
ثانيا - التطورات الاقتصادية الكلية

1.2 النمو الاقتصادي:

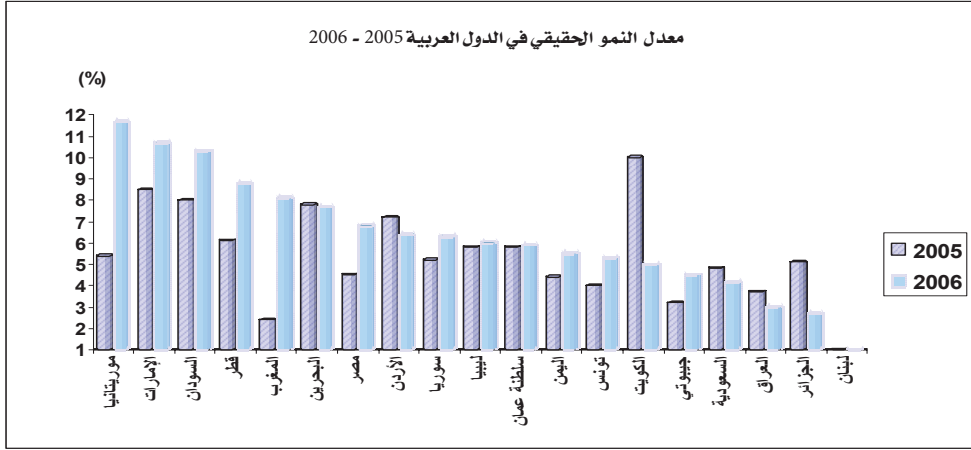
حققت الدول العربية خلال العام معدل نمو حقيقي مرتفع في الناتج المحلي الإجمالي العربي تجاوز 6 % عام 2006 الذي شهد معدل نمو بلغ بالمتوسط (لتسع عشرة دولة عربية توفرت عنها البيانات من مصادر قطرية ودولية) حوالي 6.1 % مرتفعا عن معدل النمو الحقيقي المسجل عام 2005 والبالغ 5.3 % (بعد التعديل). وجاء معدل النمو في الدول العربية عام 2006 أفضل نسبيا من معدل النمو العالمي البالغ 5.4 % وأفضل بشكل ملحوظ من معدل النمو في مجموعة الدول المتقدمة الذي بلغ 3.1 %، واستمر النمو في الدول العربية بتسجيل معدل أضعف من المعدل المسجل لدى مجموعة دول الاقتصادات الناهضة والنامية البالغ 7.9 %.



سجلت اثنتا عشرة دولة عربية خلال العام معدلات نمو تجاوزت معدل النمو العالمي البالغ 5.4 % ، تصدرتها موريتانيا بمعدل نمو بلغ 11.7 % تليها الإمارات 10.7 %، السودان 10.3 %، قطر 8.8 %، المغرب 8.1 %، البحرين 7.7 %، مصر 6.8 %، الأردن 6.4 %، سوريا 6.3 %، ليبيا 6.0 %، سلطنة عمان 5.9 %، واليمن 5.5 %.



وبالمقارنة مع عام 2005، شهد العام 2006 ارتفاع معدل النمو الحقيقي في إثنتي عشرة دولة عربية (موريتانيا، المغرب، قطر، السودان، مصر، الإمارات، جيبوتي، تونس، اليمن، سوريا، ليبيا وسلطنة عمان) وفي المقابل تراجع معدل النمو الحقيقي في سبع دول عربية (الكويت، الجزائر، لبنان، الأردن، العراق، السعودية والبحرين).
(أنظر الملحق: جدول رقم 2)

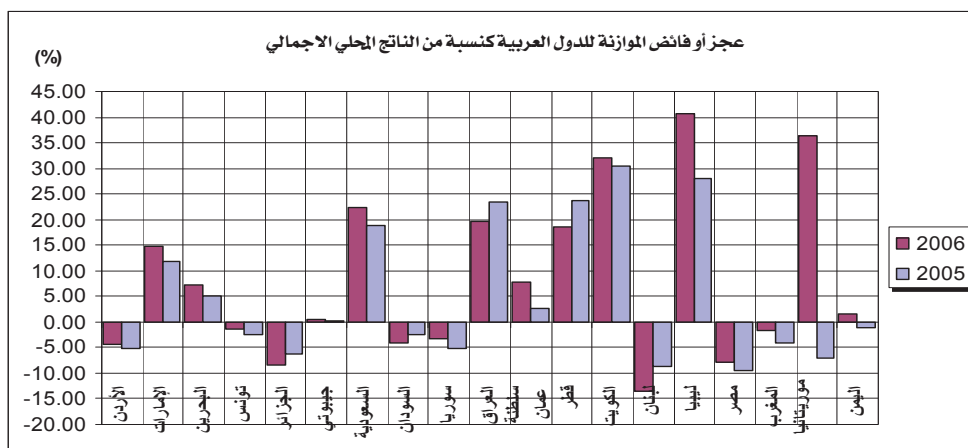


2.2 التوازن الداخلي:

سجل مؤشر عجز الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا في خمس دول عربية من أصل تسع عشرة دولة عربية توفرت عنها البيانات من مصادر قطرية ودولية، فقد انخفضت نسبة عجز الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي في المغرب بحوالي 2.28 نقطة مئوية من 3.97% في عام 2005 إلى 1.69% خلال العام موضع التقرير، وفي سوريا بحوالي 1.78 نقطة مئوية (من 5.08% إلى 3.30%)، وفي مصر بحوالي 1.66 نقطة مئوية (من 9.59% إلى 7.93%)، وفي تونس بحوالي 1.23 نقطة مئوية (من 2.56% إلى 1.33%)، وبأقل من نقطة مئوية في الأردن (من 5.29% إلى 4.39%) وسجلت موريتانيا فائضا في الميزانية بنسبة 36.37% من الناتج المحلي الإجمالي بعد تسجيلها عجزا قدر بنسبة 7.09% عام 2005 كما سجلت اليمن فائضا بنسبة 1.71% مقابل عجز نسبته 1.21% عام 2005. وقد حافظت تسع دول عربية على تسجيل نسبة فائض في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي، شهدت سبع دول منها ارتفاعا في نسبة الفائض في مقدمتها ليبيا إذ ارتفع فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 28.14% في عام 2005 إلى 40.68% خلال العام موضع التقرير، تليها سلطنة عمان (من 2.55% إلى 7.71%) والسعودية (من

18.82 % إلى 22.27 %) والإمارات (من 11.92 % إلى 14.77 %) والبحرين (من 5.11 % إلى 7.30 %) والكويت (من 30.55 % إلى 32.00 %) وجيبوتي (من 0.20 % إلى 0.60 %)، في حين شهدت كل من العراق وقطر انخفاضاً في نسبة الفائض في الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إذ انخفض فائض الميزانية في العراق من 23.39 % في عام 2005 إلى 19.54 % خلال العام موضع التقرير، وفي قطر (من 23.73 % إلى 18.70 %) خلال العام. ومن ناحية أخرى، تشير البيانات المتوفرة إلى ارتفاع مؤشر عجز الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في ثلاث دول عربية إذ ارتفعت نسبة العجز في لبنان بحوالي 4.77 نقطة مئوية من 8.66 % في عام 2005 إلى 13.43 % خلال العام موضع التقرير، وفي الجزائر بحوالي 2.12 نقطة مئوية (من 6.33 % إلى 8.45 %) وفي السودان بحوالي 1.52 نقطة مئوية (من 2.49 % إلى 4.01 %).

(أنظر الملحق: جدول رقم 3)

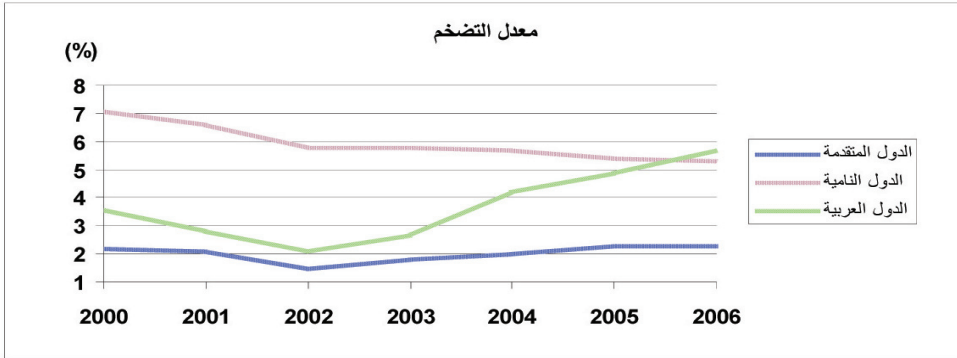


3.2 التوازن الخارجي:

تمكنت خمس عشرة دولة عربية من الاستمرار في تحقيق فائض في الحساب الجاري، من أصل تسع عشرة دولة عربية توفرت عنها البيانات من مصادر قطرية ودولية، فقد ارتفعت نسبة فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي في إحدى عشرة دولة عربية شملت: ليبيا إذ ارتفعت نسبة الفائض بمعدل 11.12 نقاط مئوية من فائض نسبته 34.94 % عام 2005 إلى فائض نسبته 46.06 % عام 2006، ولبنان بمعدل 8.86 نقاط مئوية (من 3.49 % إلى 12.35 %)، جيبوتي بمعدل 7.70 نقاط مئوية (من 1.20 % إلى 8.90 %)، الإمارات بمعدل 5.57 نقاط مئوية (من 14.74 % إلى 20.31 %)، سلطنة عمان

4.2 مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم):

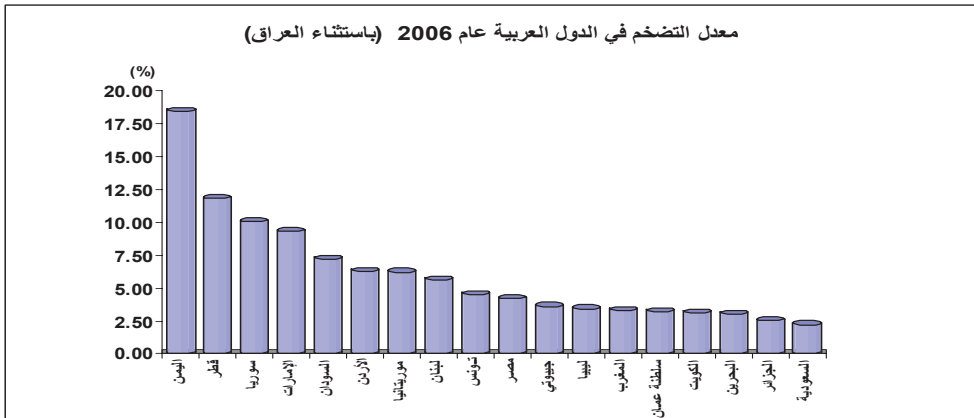
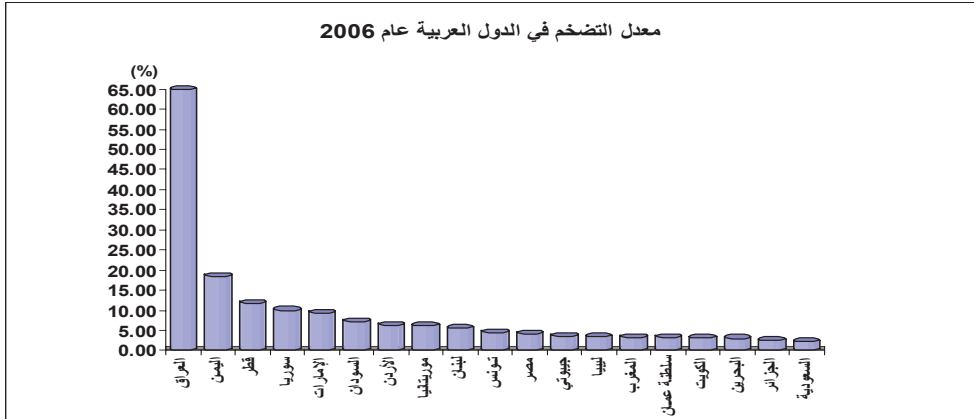
سجل معدل التضخم في الدول العربية لتسع عشرة دولة عربية توفرت عنها البيانات من مصادر قطرية وأخرى دولية ارتفاعا بلغ 5.7 % في عام 2006 مقارنة مع 4.9 % في عام 2005 (تم استثناء معدلات التضخم في العراق نظرا لظروف القطر الاستثنائية)، ويأتي هذا المعدل مرتفعا عن معدل التضخم في مجموعة الدول المتقدمة البالغ 2.3 % وكذلك عن معدل التضخم في مجموعة دول الاقتصادات الناهضة والنامية والبالغ 5.3 % خلال العام موضع التقرير.



وبوجه عام ارتفع معدل التضخم خلال العام في خمس عشرة دولة عربية بنسب تتراوح ما بين اقل من نقطة مئوية واحدة إلى 33.20 نقطة مئوية وشملت، العراق حيث ارتفع المعدل بحوالي 33.20 نقطة مئوية من 31.60 % في عام 2005 إلى 64.80 % خلال العام موضع التقرير، وفي اليمن بحوالي 7.0 نقطة مئوية (من 11.40 % إلى 18.40 %)، وفي الإمارات بحوالي 3.11 نقطة مئوية (من 6.20 % إلى 9.30 %)، وفي قطر بحوالي 3.0 نقطة مئوية (من 8.80 % إلى 11.80 %)، وفي الأردن بحوالي 2.75 نقطة مئوية (من 3.50 % إلى 6.25 %)، وفي سوريا بحوالي 2.73 نقطة مئوية (من 7.30 % إلى 10.03 %)، وفي تونس بحوالي 2.50 نقطة مئوية (من 2.0 % إلى 4.5 %)، وفي المغرب بحوالي 2.30 نقطة مئوية (من 1.0 % إلى 3.30 %)، وفي السعودية بحوالي 1.50 نقطة مئوية (من 0.70 % إلى 2.20 %)، وفي ليبيا بحوالي 1.40 نقطة مئوية (من 2.0 % إلى 3.40 %)، وفي سلطنة عمان بحوالي 1.30 نقطة مئوية (من 1.90 % إلى 3.20 %)، وفي كل من الجزائر وجيبوتي والبحرين بأقل من نقطة مئوية واحدة (من 1.64 % إلى 2.53 %)، و(من 3.10 % إلى 3.60 %)، (من 2.60 % إلى 3.0 %)، على التوالي. بينما شهدت لبنان تحولا من معدل تضخم سالب إلى معدل تضخم بنحو 5.60 % خلال العام 2006.

وشهدت أربع دول عربية انخفاضا في معدل التضخم بنسب تتراوح ما بين نقطة مئوية واحدة إلى 7.5 نقطة مئوية وهي مصر حيث انخفض المعدل بحوالي 7.50 نقطة مئوية من 11.70 % في عام 2005 إلى 4.20 % خلال العام موضع التقرير، وموريتانيا بحوالي 5.93 نقطة مئوية (من 12.13 % إلى 6.20 %) والسودان بحوالي 1.30 نقطة مئوية (من 8.50 % إلى 7.20 %) والكويت بمعدل نقطة مئوية واحدة (من 4.10 % إلى 3.10 %).

وقد شهدت أربع دول خلال العام معدلات تضخم تجاوزت 10 % وهي العراق حيث بلغ معدل التضخم 64.80 %، واليمن 18.40 % وقطر 11.80 % وسوريا 10.03 %، نتيجة تنامي الضغوط التضخمية في هذه الدول.
(أنظر الملحق: جدول رقم 5)



5.2 أسعار الصرف:

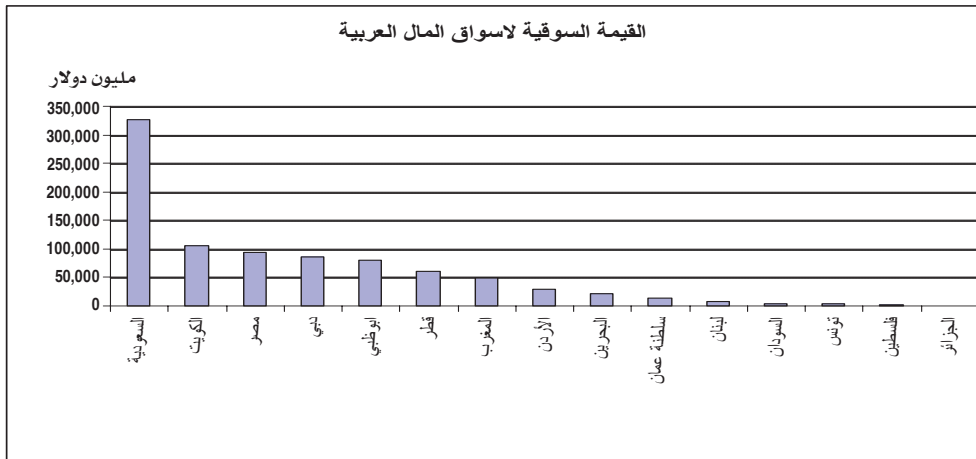
شهدت معظم أسعار صرف العملات المحلية للدول العربية استقرارا مقابل الدولار الأمريكي الأمر الذي يعتبر دافعا إيجابيا لتعزيز مناخ الاستثمار في الدول العربية، فقد استقر سعر صرف الدولار على نفس سعر الصرف خلال العام، بالمقارنة مع العام السابق، مقابل العملات المحلية في كل من الأردن، الإمارات، البحرين، السعودية، سلطنة عمان، قطر، ولبنان. كما شهد عدد من عملات الدول العربية تراجعاً طفيفاً مقابل الدولار في كل من اليمن بنسبة 2.94 %، وفي كل من ليبيا وموريتانيا بنسبة 0.31 % و 0.11 % على التوالي. بينما ارتفع سعر صرف الدينار السوداني بنسبة 10.84 % خلال العام، والجنيه المصري بنسبة 4.31 %، والليرة السورية بنسبة 3.23 %، الفرنك الجيبوتي بنسبة 1.66 %، وكذلك كل من الدينار الجزائري والدرهم المغربي والدينار الكويتي والدينار العراقي والدينار التونسي بنسب طفيفة لم تتجاوز الواحد في المائة.

(أنظر الملحق: جدول رقم 6)

6.2 أسواق المال العربية:

شهد عام 2006 حركة تصحيح في الأسعار شملت معظم الأسواق العربية حيث بدأت منذ أواخر عام 2005، واستمرت إلى نهاية عام 2006، وذلك بعد أن شهدت هذه الأسواق في العامين الماضيين موجة من ارتفاع أسعار الأسهم ووصولها إلى مستويات قياسية. مما أدى إلى انخفاض المؤشر المركب لصندوق النقد العربي والذي يقيس أداء الأسواق المالية العربية بنسبة 42.2 % ليصل إلى 237.7 نقطة بالمقارنة مع 413.3 نقطة في نهاية عام 2005. وبالرغم من هذا الانخفاض في مجمل أداء الأسواق العربية مجتمعة فقد شهدت بعض الأسواق تحسناً في أدائها نذكر منها سوق الدار البيضاء على سبيل المثال. وقد استدعت حركة تصحيح الأسعار قيام معظم الجهات المختصة في كافة أسواق الأوراق المالية العربية من هيئات الرقابة والبورصات العربية بالعمل على تطوير الأطر التشريعية وتعزيز الأطر الرقابية المناسبة لتحسين أداء الأسواق وأساليب عملها من أجل تعزيز ثقة المستثمرين وزيادة الوعي الاستثماري لديهم، فكان العمل على تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع دخول المستثمر الأجنبي، وتحسين إجراءات وشروط الإدراج وتنظيم عمليات الاكتتاب والارتقاء بمستويات الإفصاح وتحسين الشفافية وإلزام الشركات بنشر المعلومات، كما تم استكمال المنظومة التشريعية في بعض الأسواق العربية والتوقيع على عدد من اتفاقيات الإدراج المتبادل وتشجيع الاستثمار بين الأسواق وتسهيل عملية شراء الأسهم.

بلغت القيمة السوقية لأسواق المال العربية 888.2 مليار دولار في نهاية عام 2006 مقابل 1290.9 مليار دولار عام 2005 بانخفاض نسبته 31.2%. وقد حافظ سوق الأسهم السعودي على تصدره من حيث إجمالي القيمة السوقية بنسبة 36.8% وقيمة بلغت 326.8 مليار دولار، تلاه سوق الكويت للأوراق المالية بحصة 11.93% وقيمة سوقية بلغت 105.9 مليار دولار ثم السوق المصري بحصة 10.53% وقيمة سوقية بلغت 93.4 مليار دولار ثم سوق دبي بحصة 9.78% وقيمة سوقية بلغت 86.9 مليار دولار وسوق أبو ظبي بحصة 9.09% وقيمة سوقية بلغت 80.7 مليار دولار، وتراوحت حصص الأسواق الأخرى ما بين 6.86% إلى أقل من 1%.



وارتفعت قيمة التداول الإجمالي خلال العام إلى نحو 1684.9 مليار دولار مقابل 1435.4 مليار دولار عام 2005 بزيادة نسبتها 17.4%. وشكل سوق الأسهم السعودي ما نسبته 83.26% من إجمالي حجم التداول، تلاه سوق دبي المالي بنسبة 5.62%، ثم سوق الكويت للأوراق المالية بنسبة 3.54%، وتراوحت نسب الأسواق الأخرى ما بين 2.91% إلى أقل من 1%.

أما من حيث عدد الأسهم المتداولة فقد ارتفعت إلى 168.5 مليار سهم في نهاية عام 2006 مقابل 110.8 مليار سهم عام 2005 بما نسبته 52.08%، بسبب تزايد عدد الأسهم المتداولة في سوق الأسهم السعودي خلال العام من 12.2 مليار سهم إلى 54.4 مليار سهم وفي سوق دبي المالي من 25.5 مليار سهم إلى 39.6 مليار سهم وفي سوق الخرطوم للأوراق المالية من 1.7 مليار سهم إلى 7.5 مليار سهم وفي السوق المصري من 8.3 مليار سهم إلى 11.2 مليار سهم للفترة ذاتها. وقد تصدر سوق الأسهم السعودي بحصة 32.29% من إجمالي عدد

الأسهم المتداولة، تلاه سوق دبي المالي بحصة 23.52 % فيما احتل سوق الكويت للأوراق المالية وللمرة الأولى المرتبة الثالثة بحصة 22.34 % من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، وتراوحت حصص الأسواق الأخرى ما بين 6.70 % إلى أقل من 1 %.

وفيما يتعلق بالشركات المدرجة في أسواق المال الخمسة عشر فقد انخفض عدد الشركات في نهاية العام إلى 1623 شركة مقابل 1665 شركة كانت مدرجة أواخر عام 2005 بسبب تواصل انخفاض عدد الشركات المدرجة في بورصتي القاهرة والإسكندرية ليصل إلى 603 شركة مقابل 744 شركة في عام 2005، وانخفاض الشركات المدرجة في سوق مسقط بأربع شركات في عام 2006 وسوق الجزائر بشركة واحدة، وبالمقابل فقد ارتفع عدد الشركات المدرجة في باقي الأسواق العربية خلال عام 2006 ففي سوق عمان المالي بلغ عدد الشركات المدرجة 227 شركة عام 2006 مقابل 201 شركة في عام 2005، كما ارتفع عدد الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية من 156 شركة عام 2005 إلى 180 شركة في عام 2006، وشهد سوق دبي المالي ارتفاع عدد الشركات بإدراج 16 شركة جديدة في السوق خلال عام 2006 ليصبح عدد الشركات المدرجة 46 شركة. وشهدت باقي الأسواق ارتفاعاً في عدد الشركات تراوح ما بين 9 شركات إلى شركة واحدة. وحافظت الشركات المصرية المدرجة في بورصتي القاهرة والإسكندرية على تصدرها بحصة 37.15 % من إجمالي عدد الشركات، تليها الشركات الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي بحصة 13.99 %، ثم الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بحصة 11.09 % وتراوحت حصص الأسواق الأخرى ما بين 7.46 % إلى أقل من 1 %.

(أنظر الملحق: جدول رقم 7)

أما أسواق المال العربية غير المدرجة في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي فتشير البيانات المتوفرة عن سوق العراق للأوراق المالية إلى أن حجم التداول بلغ 146.8 مليار دينار عراقي عام 2006 مقابل 346 مليار دينار في عام 2005، وتم تداول 5.8 مليار سهم تعود لـ 84 شركة مدرجة في السوق حتى نهاية العام، ولا زال التداول مقتصرًا على يومين في الأسبوع ومحصوراً بالعراقيين فقط بالرغم من صدور القرارات التي تتيح دخول المستثمرين العرب والأجانب إلى السوق.

أما في ليبيا فقد أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم 134 لعام 2006 الخاص بإنشاء "سوق الأوراق المالية الليبي" الذي اتخذ من مدينة طرابلس مقراً رئيسياً له. ويبلغ عدد الشركات المدرجة فيه 7 شركات. وقد تم التوقيع خلال العام على اتفاقية للتعاون بين سوق

الأوراق المالية الليبي وشركة مصر للمقاصة. وجار العمل حالياً على تجهيز مقرى السوق بشكل نهائي في كل من مدينتى طرابلس وبنغازي، وإعداد وتجهيز الكوادر الوظيفية المؤهلة للعمل السوق.

وفي سوريا تواصل الإعداد لتأسيس سوق مالية حيث اصدر الرئيس السوري خلال العام مرسوما يقضي بإحداث "سوق دمشق للأوراق المالية"، وينص المرسوم على تأسيس "سوق دمشق للأوراق المالية"، على أن "تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ويحق لها تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة والتصرف بها والقيام بجميع النشاطات القانونية لتحقيق أهدافها". وتهدف السوق إلى تنظيم جميع العمليات المتعلقة بإصدار وطرح وتداول وتسوية وانتقال ملكية الأوراق المالية.

وفي اليمن واصلت اللجنة المشكلة برئاسة وزير المالية مهامها من اجل تقديم مشروع قرار متكامل بشأن سوق الأوراق المالية ، كما تم التوقيع على اتفاقية مع معهد حوكمة الشركات (حوكمة) ومقره دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة للمساهمة في تشجيع ممارسات الإدارة الرشيدة للشركات في اليمن في إطار استعدادات البلاد لإقامة سوق للأوراق المالية والأسهم المحلية بحلول العام القادم.

وشهد العام مجموعة أخرى من التطورات التي أدت بمجملها إلى النهوض بأسواق المال العربية وتطوير أعمالها. ففي السعودية قامت هيئة سوق المال بتغيير نسبة التذبذب من 10 % إلى 5 % وتقييد الاقتراض من البنوك بنسبة 25 % من رأس المال ووضع قيود على الشركات المتداولة التي تعاني من الخسارة إما بإعادة هيكلة إدارتها أو إيقافها عن التداول. ويهدف تعزيز التعاون مع الهيئات ذات العلاقة بالشأن المالي تم التوقيع على اتفاقية مع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لتقديم خدمات استشارية وإعداد دراسة معايير المحاسبة السعودية ومطابقتها للمعايير الدولية وإعداد دراسة عن واقع الإفصاح الفعلي للشركات السعودية، كما تم التنسيق مع مؤسسة النقد السعودي من اجل وضع سياسات تتعلق بالإقراض البنكي وتشديد الضوابط المتعلقة بالقروض الممنوحة للتعامل بالسوق. ووقعت هيئة السوق مع شركة دولية متخصصة في مجال تطوير الأنظمة الخاصة بالأسواق المالية لتزويد السوق السعودي بالأنظمة التقنية الحديثة لعمليات التداول. ومن اجل تقييم الأداء وقعت الهيئة عقدين مع شركتين دوليتين لتقييم أداء السوق منذ انطلاقه. وقرر مجلس الهيئة تخفيض عمولة التداول بنسبة 20 % بدءاً من منتصف العام. وأعلنت هيئة سوق المال مشروعاً أولياً للاتحة حوكمة الشركات المساهمة بهدف إيجاد نظام رقابة داخلية

في الشركات المدرجة. وتحدد هذه اللائحة القواعد والمعايير المنظمة لإدارة الشركات المساهمة، من أجل ضمان الالتزام بأفضل ممارسات الحوكمة التي تكفل حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح. ويهدف تعزيز الشفافية والإفصاح ومساعدة المستثمرين على اتخاذ قرارات الاستثمار بناء على معلومات صحيحة ووافية أقر مجلس هيئة سوق المال تعليمات ملزمة للشركات المساهمة تتعلق بالمعلومات والبيانات الواجب توفرها في إعلاناتها المنشورة. كما أقر المجلس تعليمات تنظم تداول الأشخاص الاعتباريين من دول مجلس التعاون الخليجي في أسهم الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية. وتنظم هذه التعليمات دخول الشركات المرخص لها بالاستثمار في الأوراق المالية، والمؤسسات الاستثمارية الحكومية، ومؤسسات معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية الخليجية وصناديق الاستثمار التابعة لها. كما وافقت الهيئة على إصدار لائحة حوكمة الشركات بهدف رفع كفاءة السوق المالية وتعزيز الثقة به وحماية المستثمرين. ووافق المجلس على لائحة صناديق الاستثمار في سياق استكمال المنظومة التشريعية للسوق المالية ووضع أسس ومعايير سليمة لتطوير أداء صناديق الاستثمار في المملكة.

وفي الكويت وافقت لجنة الشؤون القانونية والتشريعية التابعة لمجلس الأمة الكويتي على مشروع قانون تنظيم سوق رأس المال والذي يقضي بإنشاء هيئة لسوق المال تتولى مهام الإشراف والرقابة على جميع أنشطة السوق، ابتداء من تراخيص تأسيس الشركات وحتى إجراءات تصفياتها. وسيلغي القانون الجديد عند إقراره بشكل نهائي التشريعات الحالية التي تحكم عمل الشركات التي يتم تداولها في البورصة. وكان مجلس الأمة الكويتي قد وافق على إنشاء هيئة للإشراف على البورصة، وفوض وزير التجارة باتخاذ التدابير اللازمة لإنشاء هيئة سوق المال. ويهدف تنظيم عملية طرح الاكتتابات العامة كي يتمكن السوق من استيعاب تداعياتها، قررت الحكومة الكويتية خلال الربع الرابع من عام 2006 منع الشركات المساهمة من طرح أسهم أو سندات جديدة للاكتتاب العام أو الخاص داخل أو خارج الكويت دون الحصول على ترخيص مسبق.

وفي البحرين وقعت سوق البحرين للأوراق المالية مذكرة تفاهم مشترك مع بورصة دبي العالمية بهدف توثيق وزيادة آفاق التعاون بين السوقيين في المجالات المتعلقة بتبادل الخبرات والمعلومات خاصة ما يتعلق منها بالأطر التشريعية والفرص الاستثمارية. وتطرقت المذكرة إلى ضرورة التبادل الدوري للمعلومات وتنظيم الدورات التدريبية المشتركة بين موظفي السوقيين وتبادل الإدراج والتعاون بين الوسطاء فيهما. وأصدر مجلس إدارة سوق البحرين للأوراق المالية قرارا بشأن السماح لشركات الوساطة المالية بالاطلاع على الأوراق والأدوات

المالية المدرجة في السوق وتداولها عن بعد، بموجب الشروط والقواعد التي يضعها السوق من وقت إلى آخر. كما يتم توفير خدمة الاطلاع عن بعد وفقاً للمواصفات الفنية للأجهزة والمعدات والبرامج التي يحددها السوق. وحدد القرار قيمة العمولة التي يتقاضاها السوق من شركات الدلالة لقاء هذه الخدمة بنحو 150 ديناراً بحرينياً شهرياً، كذلك أصدر المجلس قراراً بشأن تعديل اللائحة الداخلية للسوق حيث تم تعديل نسبة العمولات التي يحصل عليها السوق عن بعض التعاملات مثل تحويل ملكية الأسهم.

وفي الإمارات بدأت هيئة الأوراق المالية والسلع تنفيذ القرار الخاص بتخفيض العمولة المستوفاة عن عمليات تداول الأوراق المالية بدءاً من منتصف يناير، كما وافق مجلس الوزراء على تعديل المادة الخامسة من قراره رقم 12 لسنة 2000 بشأن النظام الخاص بإدراج الأوراق المالية والسلع وتعديلاته حيث ألزم التعديل جميع الشركات المساهمة المحلية التقدم بطلبات لإدراج أسهمها في الأسواق المالية خلال 30 يوماً من تاريخ إخطارها وإلا جاز للمجلس إيقاف أنشطتها. واستثنت من القرار الشركات المملوكة للدولة وحكومات الإمارات. كما قامت وزارة الاقتصاد والتخطيط باتخاذ مجموعة من الإجراءات تساعد على استقرار السوق وتحافظ على السيولة ومنها: وضع جدول زمني لزيادة رؤوس أموال الشركات المساهمة بحيث لا يتم سحب السيولة من السوق بشكل يؤثر عليه، تحديد الضوابط المتعلقة بتأسيس الشركات المساهمة بحيث لا يتعدى عدد الشركاء 50 مساهماً، وأن تكون القيمة الاسمية للأسهم مدفوعة بالكامل مع وجوب اقتران طلب الاكتتاب العام بتعهد بعدم التصرف بالأسهم أو إجراء أية تعديلات جوهرية على قائمة مؤسسي الشركة قبل مضي سنتين مالم يتين على تأسيس الشركة. كما أقرت اللجنة الوزارية للتشريعات تعديل قانون الشركات التجارية بحيث يجيز للشركات المساهمة شراء جزء من أسهمها بشكل أيسر مما كان عليه سابقاً، وبهدف حماية حقوق المستثمرين وتعزيز الثقة بالسوق، تم تطبيق عدد من الإجراءات الجزائية بحق عدد من شركات الوساطة لعدم التزامها بالقوانين الخاصة بسوق المال. وقد شملت العقوبات فرض غرامات مالية وإيقاف عن التداول والحرمان من ممارسة المهنة. ومن التطورات التي شهدتها سوق الأسهم في الإمارات خلال العام، تغيير أيام التداول في السوق بحيث تصبح خمسة أيام من الأحد إلى الخميس. وتم توقيع مذكرة تفاهم مع "شركة الإيداع المركزي" في باكستان، والموافقة على الإدراج المزدوج لأسهم نحو عشر شركات باكستانية في أسواق الإمارات. وبهدف تعزيز دور هيئة الأوراق المالية تقرر نقل ملف الإصدارات الأولية للشركات المساهمة العامة من وزارة الاقتصاد إلى هيئة الأوراق المالية والسلع بعد إقرار مشروع قانون الشركات، وتسعى الهيئة إلى رفع مستوى معايير ترخيص شركات الوساطة بما يتلاءم مع المعايير الدولية. وأقر مجلس إدارة هيئة الأوراق

المالية والسلع مشروعاً مقترحاً لتعديل بعض مواد القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2000 الذي ينص على تأسيس الهيئة والصلاحيات الممنوحة لها الخاصة بنقل تبعية الوسطاء الماليين العاملين في شركات الوساطة المحلية والأجنبية من المصرف المركزي إلى الهيئة، الموافقة على التنسيق بين مصرف الإمارات وهيئة الأوراق المالية والسلع فيما يخص تنظيم وترخيص صناديق الاستثمار ووضع معايير الانضباط المؤسسي ويتضمن مشروع القرار ضوابط حوكمة الشركات، إضافة إلى تعديلات أخرى. كما نشرت الهيئة مسودة القرار الذي أعدته بشأن ضوابط حوكمة الشركات المساهمة ومعايير الانضباط المؤسسي.

وفي سوق أبو ظبي وافقت السلطات المحلية في أبو ظبي على تشكيل لجنة لدراسة القوانين والأنظمة المعمول بها في السوق وإعداد مشاريع القوانين واللوائح اللازمة لتحسين الأداء وإيجاد الضمانات اللازمة لحماية حقوق المستثمرين ووضع نظام لإدارة السوق. كما قرر السوق تخفيض مجموعة من الرسوم المفروضة على الشركات المدرجة بنسبة 25 % وتشمل خفض تكلفة خدمات الاستثمار وإعادة هيكلة الرسوم الخاصة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية. وقد تم طرح قوانين الحوكمة الإلزامية لتنفيذها على ثلاث مراحل، حيث تركز المرحلة الأولى على تعزيز الشفافية من خلال تشديد متطلبات الإفصاح، وتتضمن تعيين لجان تدقيق بصورة إلزامية، أما المرحلة الثانية، فتهدف إلى تطوير حقوق أقلية المساهمين فيما يتعلق بتعيين المدراء واتخاذ القرارات بشأن الصفقات، وتهدف المرحلة الثالثة والأخيرة إلى تقليص القيود على الملكية من خلال جعل سجلات الأسهم أكثر شفافية. كما تم التوقيع على اتفاقية للإدراج المتبادل بين سوقي أبو ظبي ومسقط للأوراق المالية وذلك لتشجيع الاستثمار بين السوقيين وتسهيل عمليات شراء الأسهم للمستثمرين الراغبين في تنويع محافظهم الاستثمارية وتوزيع المخاطر. كما تم في نوفمبر 2006 توقيع اتفاقية إيداع مركزية بين سوق أبو ظبي للأوراق المالية ومركز إيداع الأوراق المالية في الأردن، تتيح للشركات القيام بعملية الإدراج المزدوج للأسهم في السوقيين، وتسهل تدفق الاستثمارات المتبادلة بينهما من خلال خدمات الربط الإلكتروني.

وفي إطار تعديل وإعادة ترتيب الأنظمة الإلكترونية القائمة في سوق دبي المالي تم التعاقد مع شركة استشارية لشراء أجهزة جديدة تسمح بتنفيذ 30 ألف صفقة في الثانية. وقررت إمارة دبي تحويل سوق دبي إلى شركة مساهمة وبيع 20 % من رأس مالها، وأعلن عن إعداد مؤشر "داو جونز سوق دبي المالي"، وعن انضمام بورصة دبي العالمية إلى عضوية المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية. إضافة إلى ذلك أعلن السوق عن الانتهاء من عملية توزيع الحصص للاكتتاب العام لأسهمها البالغة نحو 435 مليون دولار. وقد حصلت وزارة المالية

على ما يمثل 5% من الإجمالي. وكذلك، بدأ العمل بالمؤشر العام الجديد للسوق، بالإضافة إلى تسعة مؤشرات للقطاعات الرئيسية حسب تصنيف جديد للقطاعات يتماشى مع المعايير الدولية. وأعلنت إدارة السوق أنها حصلت على موافقة لجنة التنسيق بين هيئات الفتوى والرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في الإمارات، تؤكد أن المشاركة في الاكتتاب الخاص بالسوق مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، كما أعلنت عن البدء في إجراءات تحويل السوق إلى أول سوق مالية إسلامية عالمية، وذلك بهدف استقطاب الاستثمارات المحلية والعالمية الراغبة بالالتزام بأحكام الشريعة.

وفي سلطنة عمان وفي إطار التحديث المستمر لمؤشر السوق تم تحديد نسبة 20% كحد أقصى لمساهمة أية شركة تنتمي إلى عينة المؤشر في القيمة السوقية الإجمالية للمؤشر وذلك للحد من أي تأثير عليه بغض النظر عن القيمة السوقية الإجمالية للشركة، كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة لسوق المال ومعهد حوكمة للشركات (حوكمة) التابع لمركز دبي المالي العالمي. وتهدف المذكرة إلى تبادل المعلومات وزيادة التوعية بأهمية مبدأ حوكمة الشركات وتفعيلها، وتدريب الكوادر العاملة في مختلف مجالات الأسواق المالية. كما تم توقيع اتفاقية للإدراج المتبادل بين سوق أبو ظبي للأوراق المالية وسوق مسقط للأوراق المالية وذلك لتشجيع الاستثمار بين السوقيين وتسهيل عمليات شراء الأسهم للمستثمرين الراغبين في تنويع محافظهم الاستثمارية وتوزيع المخاطر.

وفي قطر باشرت السلطات المعنية تنفيذ القرارات المتعلقة بمنع الوسطاء من إلغاء أوامر البيع والشراء أو القيام بتعديل الأسعار التي يتم إدخالها خلال فترة ما قبل افتتاح السوق بهدف منع أية محاولة للتأثير على الأسعار سلباً أو إيجاباً من خلال طرح كميات أو أسعار غير حقيقية ثم سحبها في اللحظات الأخيرة. ووافق مجلس الوزراء القطري على تعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية بما يسمح للشركات المساهمة بشراء أسهمها وفقاً للضوابط التي تحددها هيئة قطر للأسواق المالية، مما يعزز استقرار السوق. وبهدف تسهيل إجراءات التداول وحماية صغار المستثمرين وتنفيذاً لقرار صادر عن لجنة سوق الدوحة للأوراق المالية، تم دمج السوقيين العادي وغير العادي عقب استكمال الاستعدادات الفنية وتعديل نظام التداول لتسهيل إجراءات التداول من قبل المستثمرين والوسطاء على حد سواء. وبذلك، أصبح بإمكان كافة المستثمرين التداول في نفس السوق عبر الشاشات، وأعلن عن موافقة السكرتارية العامة للمنظمة الدولية لهيئات الرقابة على أسواق المال (IOSCO) على انضمام سوق الدوحة للأوراق المالية إلى المنظمة بصفة عضو منضم (Affiliate Member)، وتم تعديل نسبة التذبذب اليومي المسموح بها في أسعار أسهم الشركات المدرجة في السوق

من 5 % إلى 10 % صعودا وهبوطا، كما تقرر تعديل نسبة التذبذب في المؤشر صعودا وهبوطا إلى 10 % أيضا. وتبنت لجنة السوق اقتراحا يتيح للشركات المساهمة المقيدة أوراقها في السوق والتي تقوم بأعمال الوساطة، بيع وشراء أسهمها لصالح المستثمرين عن طريق مكاتب الوساطة التابعة لها. وقررت سوق الدوحة للأوراق المالية خفض العمولة التي يتقاضاها السماسرة لقاء تنفيذ أوامر بيع وشراء الأسهم بهدف تعزيز حجم التداول وكذلك تم خفض نسبة العمولة التي تستوفيتها إدارة السوق من الوسطاء من 30 % إلى 20 %.

كما وافقت وزارة الاقتصاد والتجارة على قرار اتخذته لجنة السوق بتعديل المادة (173) من اللائحة الداخلية الخاصة بتداولات رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة ومديري الشركات. وتم تعديل فترة التداول اليومي في السوق لتمكين المستثمرين ومديري محافظ المؤسسات الاستثمارية المحلية والخارجية من متابعة التغيرات التي تطرأ على الأسعار مع أخذ فروق التوقيت والظروف الاجتماعية والمهنية بعين الاعتبار.

وفي مصر اتخذت بورصتا القاهرة والإسكندرية عدة إجراءات وتدابير تهدف إلى تعزيز الثقة بالسوق وجذب المستثمرين، حيث تم شطب عدد من الشركات من قيد البورصة لعدم التزامها بتعليمات الإفصاح والشفافية والقواعد والنظم الخاصة بالإيداع والقيود المركزي وصندوق التسويات. وأعلنت هيئة سوق المال عن البدء بالتعامل بنظام تسليم الأسهم بغرض بيعها، كما أصدرت الهيئة قرارا بتنظيم عملية تداول الأسهم عبر الانترنت تمهيدا للبدء بتطبيق هذا النظام مما سيتيح الفرصة لعدد أكبر من المستثمرين للدخول في السوق. وأصدرت الهيئة قرارا بتنظيم عملية شراء الشركات لأسهمها بهدف منع التلاعب ورفع كفاءة الإفصاح والشفافية. كما أصدرت وزارة الاستثمار قرارا بإضافة باب جديد لللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ويشمل قواعد حظر التلاعب في الأسعار أو استغلال المعلومات الداخلية سواء بالنسبة للشركات أو الأفراد المتعاملين. من ناحية أخرى، وقعت بورصتا القاهرة والإسكندرية وشركة مصر للمقاصة اتفافية مع بورصة أبو ظبي تسمح بإمكانية القيد والتداول المشترك للأوراق المالية المقيدة في السوقين بما يتفق مع الأنظمة والقوانين الخاصة بكل منهما، كما وقعت الهيئة العامة لسوق المال مذكرة تفاهم مع هيئة الأوراق المالية بالإمارات بهدف حماية المستثمرين وتعزيز سلامة الأوراق المالية، وتم تدشين مؤشر جديد للسوق المصرية بالتعاون بين البورصتين المصريتين وشركة داو جونز للمؤشرات يحتوي على أكبر عشرين شركة مصرية مدرجة. كما تم توقيع اتفافية تعاون بين وزارة الاستثمار والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بهدف صياغة مشروع قانون الإفصاح عن البيانات والمعلومات، وتعزيزا لقواعد الإدارة الرشيدة والشفافية والإفصاح، ودعمًا للقدرات

الفنية لمركز المديرين التابع لوزارة الاستثمار المنوط به تقديم المشورة لشركات القطاع الخاص فيما يتعلق بكيفية تطبيق قواعد الحوكمة والقواعد الخاصة بالإفصاح والإدارة الرشيدة. إضافة إلى ذلك، تم إصدار دليل مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام. كما أصدرت وزارة الاستثمار قراراً باعتماد المعايير الجديدة للمحاسبة المصرية والتي تضمنت 39 معياراً محاسبياً للمعايير الدولية، والتي سيتم العمل بها في بداية 2007. كما وافقت هيئة سوق المال على أن يقوم عدد من البنوك المصرية وشركات التأمين وبعض المؤسسات المالية بإنشاء صندوق يهدف إلى الحفاظ على توازن أسعار الأسهم في البورصة. كما اعتمدت هيئة الأوراق المالية مشروع القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة في بورصتي القاهرة والإسكندرية والتي ستكون إلزامية لقيود الشركات في جدول البورصة، كما أنها ستطبق على شركات السمسرة والوساطة المالية العاملة في السوق. من ناحية أخرى، اعتمدت هيئة الأوراق المالية القواعد التنفيذية لنظام التعامل بالحسابات المجمعة التي أعدتها بورصتا القاهرة والإسكندرية وذلك في ضوء قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم 53 لسنة 2006.

وفي الأردن بدأت بورصة عمان بتفعيل العمل بنسخة جديدة من نظام التداول الإلكتروني بهدف استيعاب الزيادة الكبيرة في أحجام التداول وتحسين الأداء، وأصدرت هيئة الأوراق المالية تعليمات بخصوص التعامل النقدي بين الوسطاء، ومعايير الملاءة المالية لشركات الوساطة، وشددت على شركات الوساطة ضرورة التزامها بأحكام المادة 3 من تعليمات الملاءة المالية لسنة 1995 الخاصة بالذمم المدينة الجديدة، وتحصيل الذمم المدينة خلال أسبوع من نشوء الذمة وإلزام الوسيط بالتأكد من الرصيد النقدي للمشتري وملكية الأوراق المباعة. وألزمت التعليمات كذلك شركات الوساطة بالفصل بين أموالها وأموال العملاء لديها، إلا أن هذه التعليمات تم تعليقها لاحقاً على أن يبدأ العمل بها العام القادم. واستحدثت بورصة عمان توزيعاً قطاعياً جديداً للشركات المدرجة في البورصة بحيث أدرجت الشركات ضمن ثلاثة قطاعات رئيسية هي: القطاع المالي وقطاع الخدمات وقطاع الصناعة. كما وافق مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية على نشر ما يملكه أعضاء مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة من أسهم في الشركات في بورصة عمان على الموقع الإلكتروني لمركز إيداع الأوراق المالية أولاً ثم على موقع هيئة الأوراق المالية الإلكترونية وتحديث هذه المعلومات فوراً. وقامت الهيئة بالاشتراك مع مؤسسات سوق المال بإعداد مسودة دليل قواعد حوكمة الشركات المدرجة في البورصة، بهدف وضع إطار يتسم بالوضوح فيما يتعلق بتنظيم العلاقات الإدارية وتطبيق نظم الإدارة الرشيدة في هذه الشركات، ووقعت بورصة عمان اتفاقية توزيع معلومات التداول الفورية مع شركة بلومبرج العالمية، حيث ستقوم بموجبها الشركة ببث

معلومات التداول المتعلقة ببورصة عمان مباشرة عبر شبكاتها المنتشرة في أنحاء العالم، كما بدأت البورصة بتطبيق تعليمات إدراج الأوراق المالية بعد تعديل المادة (5) منها، حيث تضمن التعديل تسهيل الإجراءات أمام الشركات المساهمة العامة التي ترغب بإدراج أوراقها المالية في البورصة، بحيث تتولى البورصة إجراءات إدراج الأوراق المالية.

وفي فلسطين أعلنت هيئة سوق رأس المال وسوق فلسطين للأوراق المالية في أبريل 2006 عن نيتهما إنشاء صندوق صناعة السوق المالي (Market Maker) بقيمة 100 مليون دولار أمريكي، والذي من شأنه دعم استقرار سوق الأوراق المالية. كما صادقت الهيئة العامة لشركة سوق فلسطين للأوراق المالية على تحويل السوق إلى شركة مساهمة عامة وطرح 30% من رأسمالها للاكتتاب العام وإدراجها للتداول في البورصة الفلسطينية، وقررت الهيئة تخصيص 7% من أسهم السوق لشركات الوساطة العاملة حالياً وتخصيص 4% لشركاء استراتيجيين، واستمر العمل على تطوير برنامج إلكتروني جديد لتعزيز نظام الإفصاح. كما تم وقف العمل بنسبة التذبذب السعري للأسهم البالغة 3%، بحيث يتم تداول أسهم الشركات المدرجة في السوق بنسبة 5% صعوداً أو هبوطاً عن أسعار إغلاق الجلسة السابقة.

وفي المغرب انتهت بورصة القيم المنقولة من وضع أسس إنشاء سوق أسهم عقارية بالمغرب بالتعاون مع شبكة البورصة العقارية السعودية.

وكنتيجة لتداعيات الحرب على لبنان تم تأجيل طرح بعض الإصدارات الأولية التي كان من المتوقع إصدارها خلال تلك الفترة، ومنها ما كان مقرراً ضمن برامج الخصخصة مثل خصخصة بنك أنترا الذي تملك الحكومة 44% منه وشركة طيران الشرق الأوسط، وقطاعات الطاقة والاتصالات، إضافة إلى بعض البنوك الخاصة. كما ألغيت جميع الإجراءات الاستثنائية التي اتخذتها البورصة، حيث كانت قد قررت خفض الحدود المسموح بها لارتفاع الأسهم والسندات أو انخفاضها في اليوم الواحد من 10% إلى 5% بهدف دعم استقرار السوق.

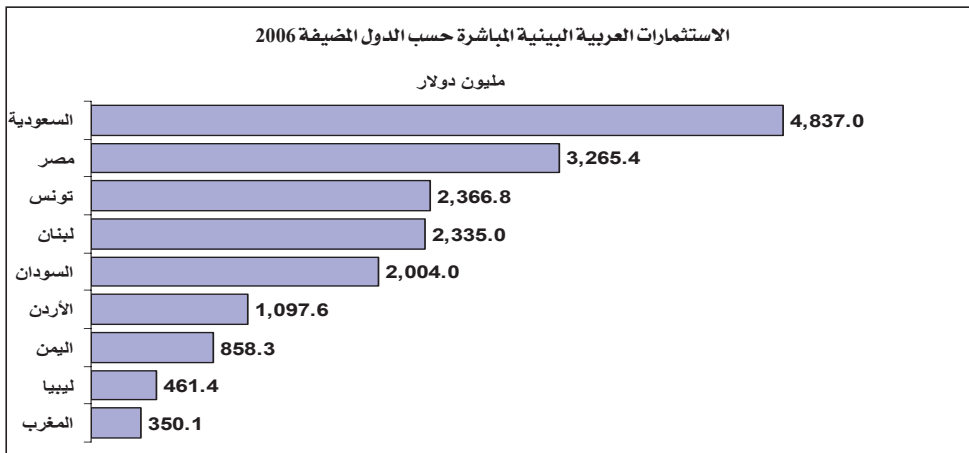
وفي السودان أصدر مجلس إدارة سوق الخرطوم للأوراق المالية جملة من القرارات كإجراءات تصحيحية لتهيئة السوق لعمليات استبدال العملة في بداية العام 2007. وشملت القرارات رفع وحدة التداول بالسوق ورفع القيمة الاسمية للأمر الخاص من 200 ألف دينار إلى مليوني دينار، إضافة إلى تخفيض العمولة المفروضة على صغار المستثمرين من 1.5% إلى 1.25%.

ثالثا - تدفقات الاستثمار والتجارة

1.3 الاستثمار

1.1.3 الاستثمار العربية البيئية (تقديرات 2006)

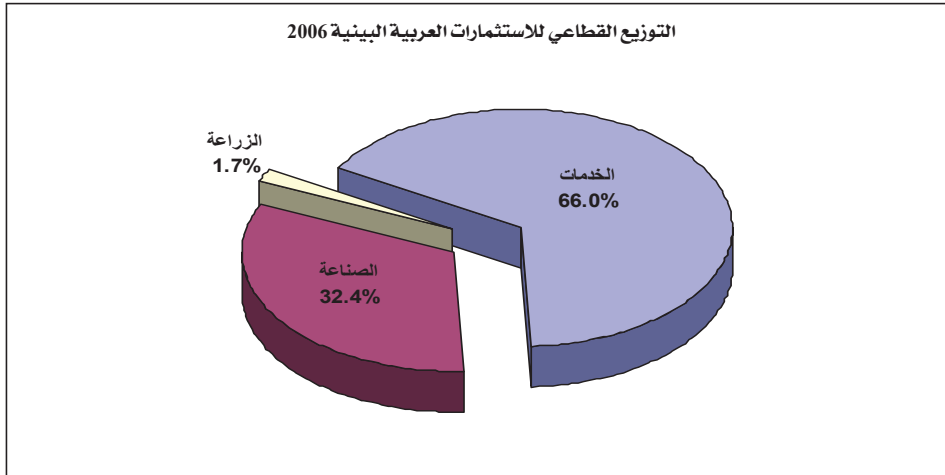
وفقا للبيانات التي توفرت من تسع دول عربية مضييفة للاستثمار، بلغ إجمالي الاستثمارات العربية البيئية الخاصة في المشاريع التي تم الترخيص لها في هذه الدول خلال عام 2006 حوالي 17575.7 مليون دولار مقابل 35473.7 مليون دولار (بعد التعديل) عام 2005 واستبعاد الدول التي لم تتوفر عنها بيانات عام 2006، منخفضة بنسبة 50.5% عن العام السابق، ويعزى هذا الانخفاض إلى عدم تكرار الزيادة الكبيرة التي شهدتها الاستثمارات البيئية الواردة إلى المملكة العربية السعودية خلال عام 2005 من خلال المشروعات الاستثمارية المستقطبة إلى مدينة الملك عبدالله الاقتصادية، وبالرغم من ذلك، جاءت المملكة العربية السعودية على رأس قائمة الدول المضيفة لها حيث بلغت 4837 مليون دولار بما نسبته 27.5% من إجمالي التراخيص الصادرة للاستثمارات العربية البيئية خلال العام، تلتها مصر 3265.4 مليون دولار وحصه 18.58% من الإجمالي، ثم تونس بحوالي 2366.8 مليون دولار وحصه 13.47%، لبنان بحوالي 2335 مليون دولار وحصه 13.29%، السودان بحوالي 2004 مليون دولار وحصه 11.40%، الأردن بحوالي 1097.6 مليون دولار وحصه 6.25%، اليمن بحوالي 858.3 مليون دولار وحصه 4.88%، ليبيا بحوالي 461.4 مليون دولار وحصه 2.63% والمغرب بحوالي 350.1 مليون دولار وحصه 1.99%.



وبالمقارنة بين عامي 2005 و 2006 سجلت الاستثمارات العربية البينية المرخصة زيادة في ست دول عربية (مصر، تونس، لبنان، الأردن، اليمن وليبيا)، فيما شهدت ثلاث دول عربية (السعودية، السودان والمغرب) تراجعاً في الاستثمارات البينية .

ويلاحظ الارتفاع الكبير الذي شهدته الاستثمارات العربية المرخصة في تونس حيث ارتفعت من 153.8 مليون دولار عام 2005 إلى حوالي 2366.8 مليون دولار عام 2006 وفي مصر من 363.1 مليون دولار إلى 3265.4 مليون دولار وفي اليمن من 203.9 مليون دولار إلى 858.3 مليون دولار على التوالي خلال الفترة ذاتها .
(أنظر الملحق: جدول رقم 8)

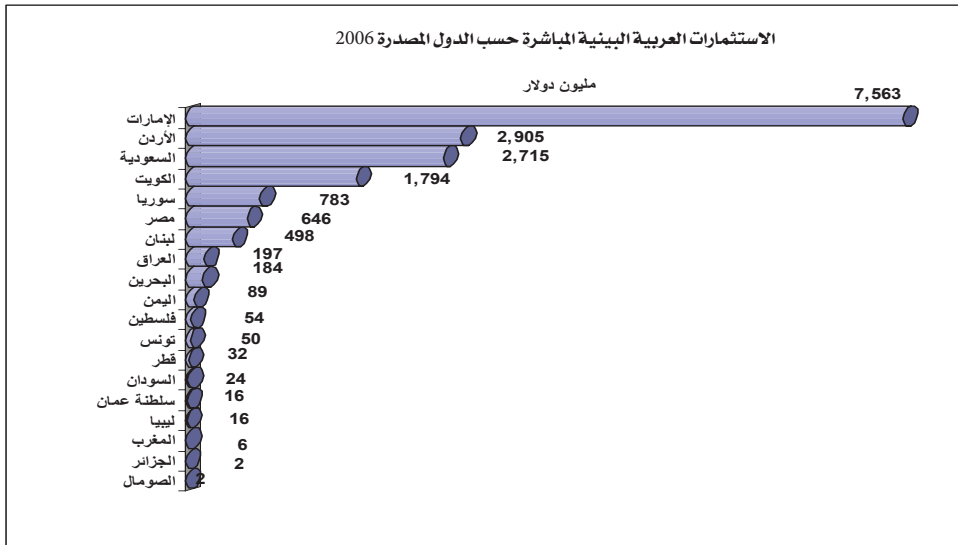
على المستوى القطاعي وردت إلى المؤسسة بيانات تتعلق بالتوزيع القطاعي لما يقارب 9432 مليون دولار من أصل إجمالي الاستثمارات العربية البينية المرخصة خلال عام 2006 والتي بلغت 17575.7 مليون دولار. وبحسب البيانات الواردة تركزت الاستثمارات العربية البينية في قطاع الخدمات، إذ استحوذ على ما نسبته 66% من هذه الاستثمارات، تلاه قطاع الصناعة بنسبة 32%، وأخيراً قطاع الزراعة بنحو 2% . كما هو مبين في الشكل التالي:



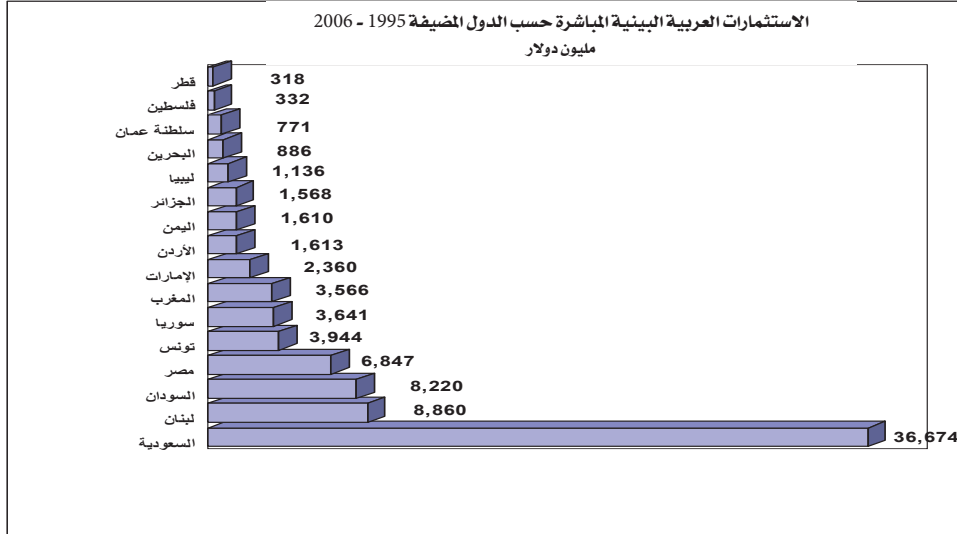
(انظر الملحق: جدول رقم 9)

أما فيما يتعلق بالدول العربية المصدرة للاستثمارات البينية خلال العام، فقد تصدرت الإمارات المجموعة بحوالي 7563 ملايين دولار أو ما نسبته 43% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية المصدرة، وتوجهت الاستثمارات الإماراتية إلى ثمان دول عربية على رأسها

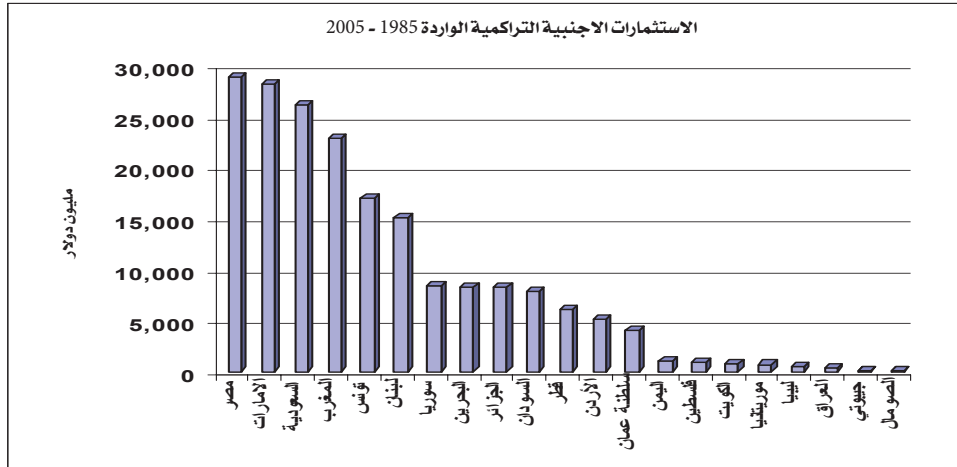
مصر، تونس والسعودية. تلتها الاستثمارات المصدرة من الأردن والبالغة 2905 مليون دولار وما نسبته نحو 17 % من إجمالي الاستثمارات العربية البينية المصدرة، وتوجهت إلى سبع دول عربية استحوذت السعودية على الجزء الأكبر منها. في حين بلغت قيمة الاستثمارات المصدرة من السعودية حوالي 2715 مليون دولار وحصه 15 % إلى سبع دول عربية، والكويت بحوالي 1794 مليون دولار وحصه 10 % إلى ثمان دول عربية، وسوريا بحوالي 783 مليون دولار وحصه 4 %، ومصر بحوالي 646 مليون دولار وحصه 3.7 %. وقد شكلت حصه هذه الدول الست ما نسبته 93.3 % من إجمالي الاستثمارات العربية المصدرة.
(أنظر الملحق: جدول رقم 10)



وبمقارنة التدفقات الاستثمارية العربية البينية الخاصة المرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة من 1995 وحتى نهاية عام 2006، يلاحظ ارتفاع هذه الاستثمارات من 1.43 مليار دولار عام 1995 إلى نحو 17.5 مليار دولار عام 2006، بعد أن بلغت عام 2005 نحو 38 مليار دولار، وهو أعلى مستوى بلغته منذ البدء برصدها، وخلال هذه الفترة تصدرت السعودية الدول المضيفة للاستثمار، باستثمارات إجمالية بلغت حوالي 36.7 مليار دولار وحصه 45 % من الإجمالي، تليها لبنان بحوالي 8.8 مليار دولار وحصه 11 %، السودان بحوالي 8.2 مليار دولار وحصه 10 %، مصر بحوالي 6.8 مليار دولار وحصه 8 %، ثم تونس بحوالي 3.9 مليار دولار وحصه 4.7 %، وشكلت هذه الدول الخمس نحو 78 % من إجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (1995 - 2006) البالغة نحو 82 مليار دولار.
(أنظر الملحق: جدول رقم 11)



على صعيد آخر، بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية البينية خلال الفترة من 1985 إلى نهاية عام 2006 حوالي 91.5 مليار دولار مقارنة مع 74 مليار دولار خلال الفترة من 1985 إلى نهاية عام 2005 وبمتوسط معدل تدفق سنوي بلغ 4.16 مليار دولار.



(انظر الملحق: جدول رقم 12)

2.1.3 الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (تقديرات 2006)

تشير البيانات الأولية المتوفرة من المصادر القطرية لتسع دول عربية أنها استقطبت نحو 47.8 مليار دولار خلال عام 2006 مسجلة بذلك أعلى مستوى يتم رصدته لتدفق الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية.

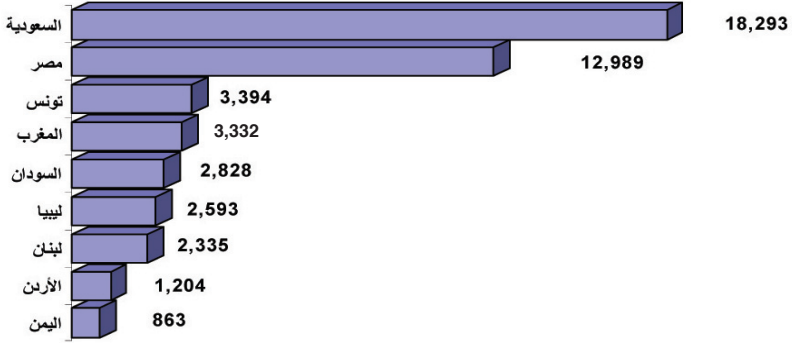
وتعزى هذه الزيادة إلى عوامل جاذبة داخلية وعوامل دافعة خارجية. فعلى صعيد العوامل الجاذبة، تحسنت أساليب الترويج القطرية، وتواصلت جهود تهيئة مناخ الاستثمار كنتيجة لتسهيل الإجراءات الإدارية، واختصار عددها، وتكلفتها، والوقت اللازم لانجازها، وزيادة عدد مراكز الخدمة الشاملة، وتوفير المعلومات الضرورية، وتحسين درجة الالتزام بمواعيد الإفصاح عن البيانات، ودرجة تغطيتها وفقاً للمعايير المتفق عليها دولياً. بالإضافة إلى توسع المنطقة العربية في إطلاق مشاريع المدن الاقتصادية، وما يلزمها من بنى تحتية أساسية، من مطارات وطرق وموانئ وسكك حديدية، والالتزام عدد من الدول العربية باستكمال برامج التحول للملكية الخاصة (الخصخصة). إضافة إلى العوامل الخارجية الدافعة للاستثمار في المنطقة العربية، لعل من أبرزها انخفاض معدل العائد على الاستثمار في الخارج مقارنة بنظيره داخل المنطقة العربية، وتحديدًا في مجال الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والتعدين، واتساع سوق بعض الأنشطة في قطاعات الخدمات، ومن أهمها قطاع السياحة والاتصالات والنقل بأنواعه، ورواج سوق الاستثمار العقاري.

وقد ساهمت الاستثمارات العربية البينية وفقاً للبيانات المتاحة من تسع دول عربية بنسبة 36.7% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال عام 2006، تركزت في قطاع الخدمات الذي استحوذ على ما يقرب من 66% من إجمالي التدفقات العربية البينية، وخاصة في قطاع السياحة. ونظراً لتشعب المنتج السياحي، حيث يتم إنتاجه وتوريده بمكوناته بواسطة مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى (الأولى والصناعية والخدمي)، والمشاريع صغيرة وكبيرة الحجم التي تتراوح ما بين منتجي الهدايا التذكارية وسلسلة الفنادق متعددة الجنسيات، فإن الاستثمارات في قطاع السياحة تغطي العديد من القطاعات الاقتصادية والأنشطة المختلفة. ومن جهة أخرى، وسعت العديد من الشركات العربية المتخصصة في مجال الاتصالات نشاطها داخل أسواق الدول العربية الأخرى، من خلال تملكها لشركات قائمة، الدخول في مشاريع مشتركة، أو إنشاء شركات جديدة. علاوة على الطفرة العقارية الضخمة التي شهدتها المنطقة العربية في الآونة الأخيرة وانعكاسها على تنامي مستوى الاستثمارات العربية البينية في هذا القطاع.

من ناحية أخرى، تصدرت السعودية قائمة الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي الوارد عام 2006 بنحو 18.3 مليار دولار وحصص 38% من إجمالي الاستثمارات الواردة تليها مصر (12.9 مليار دولار وحصص 27%)، تونس (3.4 مليار وحصص 7%)، المغرب (3.3 مليار وحصص 6.9%) السودان (2.8 مليار وحصص 5.9%)، ليبيا (2.6 مليار وحصص 5.4%). وقد استحوذت هذه الدول الست على حصة تعادل 90.8% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة.

تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة 2006

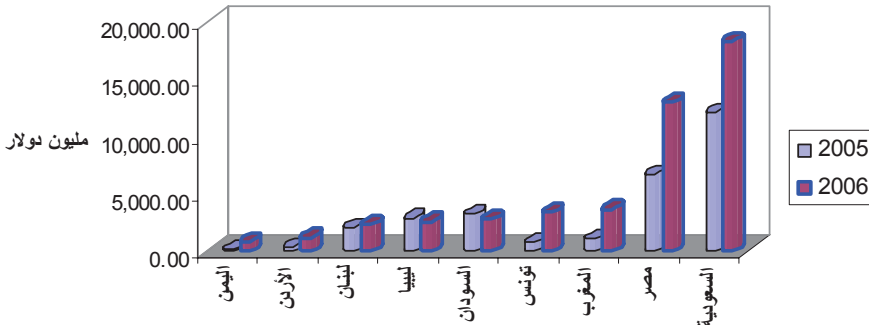
مليون دولار



وبمقارنة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية خلال عامي 2005 و2006، سجلت تلك التدفقات زيادة في سبع دول عربية (السعودية، مصر، تونس، المغرب، الأردن، اليمن ولبنان)، في حين تراجع التدفقات المتجهة إلى كل من السودان وليبيا.

ويلاحظ الارتفاع الكبير الذي شهدته التدفقات الواردة إلى كل من السعودية ومصر وتونس والمغرب والأردن، حيث قفزت في السعودية من 12 مليار دولار عام 2005 إلى 18.3 مليار دولار عام 2006، وفي مصر من 6.7 مليار دولار إلى 12.9 مليار دولار، وفي تونس من 782 مليون دولار إلى 3.4 مليار دولار وفي المغرب من 1.1 مليار دولار إلى 3.3 مليار دولار وفي الأردن من 391 مليون دولار إلى 1.2 مليار دولار للفترة ذاتها. (أنظر الجدول: رقم 13)

تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة 2005 و 2006



3.1.3 الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (بيانات 2005)

شهد تدفق الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية في عام 2005 تطوراً ملحوظاً بوصوله إلى مستويات غير مسبوقه وذلك حسب بيانات تقرير الاستثمار العالمي 2006 الذي يصدر سنوياً عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد).

وأشار التقرير إلى أن إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية (21 دولة عربية شملها التقرير) خلال عام 2005 بلغ 37.7 مليار دولار مقابل 21.6 مليار دولار عام 2004، بزيادة نسبتها 75% شكلت ما نسبته 4.1% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على مستوى العالم (البالغة 916.3 مليار دولار) وهي أعلى نسبة تبلغها منذ البدء برصدها، وشكلت هذه التدفقات ما نسبته 11.3% من إجمالي الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الدول النامية (البالغ 334.3 مليار دولار) وهي أعلى نسبة تسجلها على الإطلاق.

ويعزى ذلك إلى الزيادة الملحوظة في التدفقات إلى 18 دولة عربية هي الإمارات (من 8.4 مليار دولار عام 2004 إلى 12 مليار دولار عام 2005) ومصر (من 2.2 مليار دولار إلى 5.4 مليار دولار) والسعودية (من 1.9 مليار دولار إلى 4.6 مليار دولار) والمغرب (من مليار دولار إلى 2.9 مليار دولار) والأردن (من 651 مليون دولار إلى 1.5 مليار دولار) والسودان (من 1.5 مليار دولار إلى 2.3 مليار دولار) ولبنان (من 1.9 مليار دولار إلى 2.6 مليار دولار) وسلطنة عمان (من 200 مليون دولار إلى 715 مليون دولار)، وقطر (من 1.2 مليار دولار إلى 1.47 مليار دولار) وسوريا (من 275 مليون دولار إلى 500 مليون دولار) والجزائر (من 882 مليون دولار إلى 1.1 مليار دولار) والبحرين (من 865 مليون دولار إلى مليار دولار) وتونس (من 639 مليون دولار إلى 782 مليون دولار) والكويت (من 24 مليون دولار إلى 250 مليون دولار) والعراق (من 90 مليون دولار إلى 300 مليون دولار) وليبيا (من تدفقات سالبة إلى 261 مليون دولار) وموريتانيا (من 5 ملايين دولار إلى 115 مليون دولار) والصومال (من 21 مليون دولار إلى 24 مليون دولار). وفي المقابل شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد تراجعاً في دولتين عربيتين إذ تراجعت في جيبوتي (من 39 مليون دولار إلى 23 مليون دولار) في حين تحولت التدفقات الواردة إلى اليمن إلى تدفقات سالبة خلال عام 2005، ولم تشهد فلسطين ورود أية تدفقات استثمارية خلال العام 2005.

وقد استقبلت دولتان عربيتان تدفقات استثمار أجنبي مباشر خلال عام 2005 بقيمة تجاوزت الخمسة مليارات دولار لكل منهما وهما الإمارات بنحو 12 مليار دولار، ومصر بنحو 5.4 مليار دولار. وقد شكلت التدفقات الواردة إلى الإمارات ومصر ما نسبته 46% من إجمالي التدفقات الواردة عام 2005، واستقبلت أربع دول عربية تدفقات استثمارية

تجاوزت الملياري دولار شملت: السعودية بتدفقات بلغت 4.6 مليار دولار والمغرب 2.9 مليار دولار ولبنان 2.6 مليار دولار والسودان 2.3 مليار دولار، وشكلت هذه الدول الأربع ما نسبته 33% من إجمالي التدفقات العالمية الواردة عام 2005، كما استقطبت أربع دول عربية أخرى تدفقات تجاوزت المليار دولار خلال عام 2005 شملت الأردن بتدفقات بلغت 1.5 مليار دولار وقطر 1.47 مليار دولار والجزائر 1.1 مليار دولار والبحرين مليار دولار وشكلت هذه الدول الأربع ما نسبته 14% من إجمالي التدفقات العالمية الواردة عام 2005.

سجل مجمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة من 1996 إلى 2005 ما قيمته 115.5 مليار دولار ونسبة تبلغ 1.49% من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على صعيد العالم، ونسبة 5.29% على صعيد الدول النامية وبمعدل تدفق سنوي بلغ نحو 11.5 مليار دولار خلال الفترة ذاتها، وتصدرت الإمارات الدول العربية المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر باستقطابها تدفقات تراكمية خلال الفترة بلغت 26.4 مليار دولار وما نسبته 22.8% من إجمالي التدفقات التراكمية، تليها مصر بنحو 13.8 مليار دولار ونسبة 12% والمغرب بنحو 12.8 مليار دولار ونسبة 11% والسعودية بنحو 11.4 مليار دولار ونسبة 9.8% ولبنان بنحو 8.8 مليار دولار ونسبة 7.6% والسودان بنحو 7.7 مليار دولار ونسبة 6.6% والجزائر بنحو 6.8 مليار دولار ونسبة 5.9% والبحرين بنحو 6.1 مليار دولار ونسبة 5.3% وتونس بنحو 5.8 مليار دولار ونسبة 5.1% وقطر بنحو 5.7 مليار دولار ونسبة 4.9% والأردن بنحو 4.4 مليار دولار ونسبة 3.8% وسوريا بنحو 2.9 مليار دولار ونسبة 2.5% وسلطنة عمان بنحو 1.8 مليار دولار ونسبة 1.5%. وسجلت كل من موريتانيا والكويت وفلسطين والعراق وجيبوتي والصومال تدفقات تراكمية خلال الفترة بأقل من مليار دولار، في حين سجلت كل من ليبيا واليمن تدفقات تراكمية سالبة.

(انظر الملحق: جدول رقم 14)

من جهة أخرى بلغ مجمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي الصادر من الدول العربية خلال الفترة من 1996 إلى 2005 ما قيمته 27 مليار دولار بنسبة 0.29% من الإجمالي الصادر من الدول النامية خلال هذه الفترة ونسبة 0.04% من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر على صعيد العالم وبمعدل تدفق سنوي بلغ نحو 2.7 مليار دولار سنويا.

(انظر الملحق: جدول رقم 15)

وبلغ حجم عمليات الاندماج والتملك خلال عام 2005 نحو 716 مليار دولار كان نصيب الدول العربية منها كباقي نحو 3.7 مليار دولار أو ما نسبته 0.52% من إجمالي عمليات الاندماج والتملك، في حين بلغ نصيب الدول العربية منها كمشتر نحو 23.8 مليار دولار أو ما نسبته 3.3% من إجمالي عمليات الاندماج والتملك. وقد بلغ الحجم التراكمي لعمليات الاندماج

والتملك للفترة من 1996 إلى 2005 نحو 5.3 تريليون دولار بلغت حصة الدول العربية منها كباث وكمشتر نحو 56.4 مليار دولار وبنسبة 1.1 %، وقد بلغ إجمالي عمليات الاندماج والتملك عالميا خلال الفترة 1996-2005 نحو 5.3 تريليون دولار بلغت حصة الدول العربية منها كباث وكمشتر نحو 1.1 % .
(انظر الملحق: جدول رقم 16)

أما عدد الشركات متعددة الجنسيات الرئيسية في الدول العربية، فقد بلغ وفق قاعدة بيانات انكثاد للشركات 490 شركة من أصل 77 ألف شركة على مستوى العالم، إلى جانب 4882 شركة شقيقة وفرعية من أصل 773 ألف شركة شقيقة وفرعية على مستوى العالم، وتركز التوزيع الجغرافي لهذه الشركات في تونس (142 شركة رئيسية و2703 شركة شقيقة وفرعية) والإمارات (51 شركة رئيسية و913 شقيقة وفرعية) والسعودية (74 شركة رئيسية و166 شركة شقيقة وفرعية) وسلطنة عمان (92 شركة رئيسية و49 شركة شقيقة وفرعية) والمغرب (3 شركات رئيسية و366 شركة شقيقة وفرعية) والبحرين (13 شركة رئيسية و87 شركة شقيقة وفرعية) والأردن (16 شركة رئيسية و33 شركة شقيقة وفرعية).

كما ترصد انكثاد مؤشرين مهمين لمقارنة أوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر في كافة الدول، مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقيس وضع القطر من حيث حصته الفعلية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا منسوبة إلى حصة القطر من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، ويحتسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية. ومؤشر إمكانات القطر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقيس قدرة القطر المستقبلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال 12 مكونا تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، انتشار خطوط الهاتف الثابت، انتشار خطوط الهاتف النقال، متوسط استهلاك الطاقة للفرد، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان، التصنيف السيادي للقطر، حصة القطر من صادرات الموارد الطبيعية للعالم، نسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات للعالم، حصة القطر من صادرات الخدمات للعالم، وحصة القطر من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعالم.

وقد شمل مؤشرا الأداء والإمكانات ست عشرة دولة عربية من أصل 141 دولة على مستوى العالم، ندرج ترتيبها وفق موقع كل منها في المؤشرين وحسب احدث فترة زمنية متوفرة بالمقارنة مع الفترة السابقة لها، وقد تصدرت لبنان والإمارات والسودان مجموعة الدول العربية في مؤشر الأداء، في حين تصدرت قطر والإمارات والبحرين مجموعة الدول العربية في مؤشر الإمكانات، كما هو مبين في الجدول التالي:

مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي مؤشر إمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي

الدولة	*2004	*2005	الدولة	*2003	*2004
السودان	19	16	قطر	10	10
البحرين	32	22	الإمارات	23	27
سوريا	113	101	البحرين	29	30
الأردن	46	19	السعودية	31	35
قطر	56	54	ليبيا	46	41
المغرب	67	43	الكويت	40	42
تونس	75	77	سلطنة عمان	54	57
لبنان	8	7	الأردن	61	63
الجزائر	95	109	لبنان	59	60
الإمارات	25	15	تونس	66	69
مصر	98	66	الجزائر	73	65
سلطنة عمان	99	91	مصر	82	81
ليبيا	139	136	اليمن	88	93
السعودية	123	110	المغرب	89	89
اليمن	117	139	سوريا	85	95
الكويت	138	132	السودان	128	123

● معدل 3 سنوات سابقة بما فيها السنة المشار إليها.

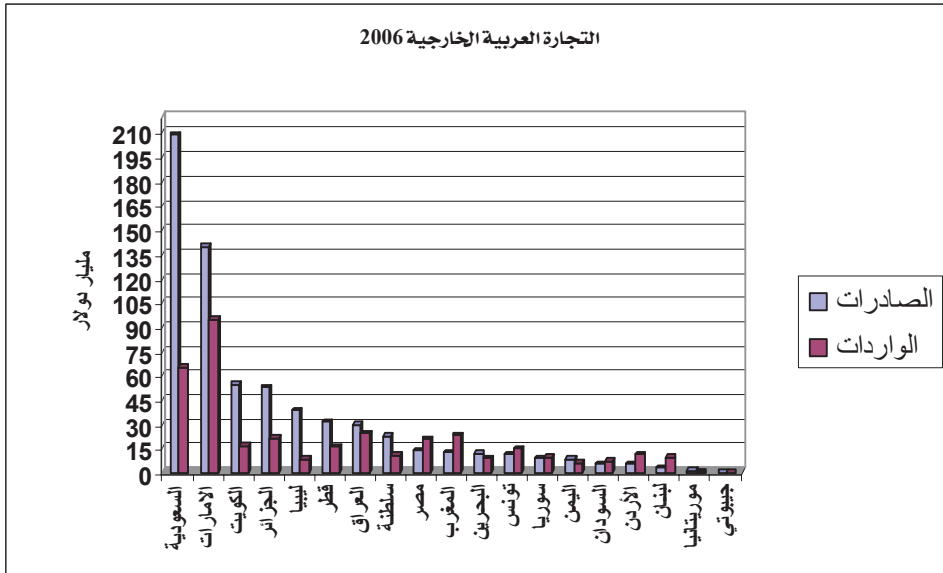
وبناء على تقاطع مؤشري أداء وإمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر صنفت انكتاد الدول العربية ضمن المجموعات التالية:

متوسط الفترة		المجموعة
2004	2003	
البحرين - الأردن - قطر - لبنان - الإمارات	قطر - تونس - البحرين	مجموعة الدول السباقية (أداء مرتفع/ إمكانات مرتفعة)
الجزائر - الكويت - ليبيا - سلطنة عمان - السعودية - تونس	الأردن - الكويت - لبنان - ليبيا - سلطنة عمان - السعودية - الإمارات	مجموعة الدول دون إمكاناتها (أداء منخفض/ إمكانات عالية)
المغرب - السودان	المغرب - السودان - سوريا	مجموعة الدول أعلى من إمكاناتها (أداء مرتفع/ إمكانات منخفضة)
مصر - سوريا - اليمن	الجزائر - مصر - اليمن	مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض (أداء منخفض/ إمكانات منخفضة)

2.3 التجارة

1.2.3 التجارة العربية الخارجية (تقديرات 2006)

نمت التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية خلال عام 2006 بنحو 16 % بالمقارنة مع العام السابق وذلك حسب ما أشارت إليه التقديرات الأولية لمنظمة التجارة العالمية والتي جاء فيها أن إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية باستثناء الصومال وفلسطين بلغ خلال عام 2006 نحو 1026.8 مليار دولار، كان نصيب الصادرات منها 64.1 % وبلغت قيمتها 658.2 مليار دولار في حين شكلت الواردات ما نسبته 35.9 % وما قيمته 368.6 مليار دولار بالمقارنة مع 886.6 مليار دولار عام 2005 (توزعت على 555.2 مليار دولار صادرات و331.4 مليار دولار واردات).



المصدر: منظمة التجارة العالمية

وقد توفرت للمؤسسة بيانات من سبع عشرة دولة عربية (الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، العراق، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، سوريا، مصر واليمن)، بينما استكملت البيانات غير المتوفرة من إحصائيات منظمة التجارة العالمية. ووفقاً للبيانات بلغت التجارة الخارجية للدول العربية (17 دولة) لعام 2006 نحو 1012.6 مليار دولار (توزعت على 660.2 مليار دولار صادرات و352 مليار دولار واردات) مقارنة مع 884.2 مليار دولار عام 2005 منها 559.1 مليار دولار صادرات و325.1 مليار دولار واردات.

وبوجه عام شكلت الصادرات العربية من السلع بالمتوسط خلال السنوات الخمس الماضية ما نسبته 4.6 % من إجمالي صادرات السلع العالمية، بينما شكلت الواردات العربية من السلع بالمتوسط نحو 2.8 % من إجمالي واردات السلع العالمية، وبتحليل صادرات الدول العربية (17 دولة) تصدرت السعودية المركز الأول بصادرات بلغت قيمتها 208.8 مليار دولار عام 2006 مقابل صادرات بلغت 180.5 مليار دولار عام 2005 وشكلت الصادرات السعودية نحو 31.6 % من إجمالي الصادرات، تليها الإمارات بصادرات بلغت 155.5 مليار دولار مقابل 118.7 مليار دولار ونسبة 23.5 %، الكويت بصادرات بلغت 57.2 مليار دولار مقابل 44.8 مليار دولار ونسبة 8.7 %، الجزائر بصادرات بلغت 57 مليار دولار مقابل 46.4 مليار دولار ونسبة 8.6 %، ليبيا بصادرات بلغت 37.4 مليار دولار مقابل 28.8 مليار دولار ونسبة 5.7 %، قطر بصادرات بلغت 26.4 مليار دولار مقابل 25.7 مليار دولار ونسبة 4.0 %، سلطنة عمان بصادرات بلغت 21.5 مليار دولار مقابل 18.6 مليار دولار ونسبة 3.2 %، مصر بصادرات بلغت 18.4 مليار دولار مقابل 13.8 مليار دولار ونسبة 2.8 %، والعراق بصادرات بلغت 13.5 مليار دولار مقابل 23.7 مليار دولار ونسبة 2.0 % . وسجلت كل من المغرب وتونس والبحرين وسوريا والسودان والأردن واليمن ولبنان على التوالي نسباً أقل من 2 % لكل منها .

بلغت قيمة الواردات بحسب البيانات المتوفرة، 352.4 مليار دولار عام 2006 تصدرت الإمارات المركز الأول بواردات سلعية بلغت قيمتها نحو 99.5 مليار دولار عام 2006 مقابل 80.5 مليار دولار عام 2005 وشكلت ما نسبته 28.2 % من إجمالي واردات مجموعة الدول، تليها السعودية بواردات 66.2 مليار دولار مقابل 59.4 مليار دولار ونسبة 18.8 %، المغرب بواردات 23.5 مليار دولار مقابل 20.8 مليار دولار ونسبة 6.7 %، مصر بواردات 20.6 مليار دولار مقابل 19.8 مليار دولار ونسبة 5.8 %، الجزائر بواردات 20.5 مليار دولار مقابل 19.9 مليار دولار ونسبة 5.8 %، الكويت بواردات 15.9 مليار دولار مقابل 17.5 مليار دولار ونسبة 4.5 %، تونس بواردات 14.4 مليار دولار مقابل 12.4 مليار دولار ونسبة 4.1 %، ليبيا بواردات 13.2 مليار دولار مقابل 11.2 مليار دولار ونسبة 3.8 %، قطر بواردات 11.4 مليار دولار مقابل 9.1 مليار دولار ونسبة 3.8 %، وسلطنة عمان بواردات 10.9 مليار دولار مقابل 8.8 مليار دولار ونسبة 3.1 % . وجاءت كل من الأردن والعراق ولبنان وسوريا والبحرين والسودان واليمن على التوالي بنسب أقل من 3 % لكل منها .

وقد سجلت هذه الدول فائضا في الميزان التجاري التجميعي لعام 2006 بلغ 297.2 مليار دولار مرتفعا بنسبة 27.3 % عن الفائض المسجل لعام 2005 والبالغ نحو 233.5 مليار دولار، والذي يعزى إلى ارتفاع الفائض في الميزان التجاري في 9 دول عربية تشمل الإمارات من 37.9 مليار دولار عام 2005 إلى 56.1 مليار دولار عام 2006، السعودية (من 125.6

مليار دولار إلى 142.2 مليار دولار)، الكويت (من 27.4 مليار دولار إلى 41.3 مليار دولار)، الجزائر (من 26.5 مليار دولار إلى 36.5 مليار دولار)، ليبيا (من 17.7 مليار دولار إلى 24.3 مليار دولار)، سلطنة عمان (من 9.8 مليار دولار إلى 10.6 مليار دولار)، البحرين (من 2.1 مليار دولار إلى 2.6 مليار دولار)، العراق (من 3.7 مليار دولار إلى 4.1 مليار دولار)، واليمن (من 1.7 مليار دولار إلى 1.9 مليار دولار). وتحول العجز في الميزان التجاري إلى فائض في دولة عربية واحدة هي سوريا من عجز بلغ نحو 141.4 مليون دولار عام 2005 إلى فائض بلغ 885 مليون دولار عام 2006. وانخفض خلال العام عجز الميزان التجاري في ثلاث دول عربية، ففي لبنان انخفض من عجز بلغ 7.5 مليار دولار عام 2005 إلى عجز بلغ 7.1 مليار دولار عام 2006، كما انخفض في السودان (من عجز بلغ 1.1 مليار دولار إلى عجز بلغ 846.8 مليون دولار). وانخفض في الأردن (من عجز بلغ 5.02 مليار دولار إلى عجز بلغ 5 مليارات دولار). ومن ناحية أخرى شهدت ثلاث دول عربية ارتفاعاً في عجز الميزان التجاري شملت: مصر (من عجز بلغ 10.4 مليار دولار عام 2005 إلى عجز بلغ 12 مليار دولار عام 2006)، المغرب (من عجز بلغ 9.6 مليار دولار إلى عجز بلغ 10.8 مليار دولار) وتونس (من عجز بلغ 1.9 مليار دولار إلى عجز بلغ 2.6 مليار دولار خلال العام 2005). وانخفض الفائض في الميزان التجاري في دولة عربية واحدة هي قطر من 16.7 مليار دولار إلى نحو 15.1 مليار دولار في عام 2006. (أنظر الملحق: جدول رقم 17).

وعلى صعيد العلاقات التجارية الدولية مازالت ست دول عربية (الجزائر، العراق، لبنان، ليبيا، السودان واليمن)، تسعى للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية التي تضم 150 عضواً. كما شهد العام 2006 دخول اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة حيز التنفيذ، في حين واصلت الإمارات المفاوضات لتوقيع اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة، واستمرت الدول العربية في تعزيز علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الصين والهند وتركيا وإيران والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا اللاتينية ومع دول وسط وشرق آسيا بهدف زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية وهذه الدول، وواصلت دول مجلس التعاون الخليجي محادثاتهما مع الاتحاد الأوروبي بهدف توقيع اتفاقية إقامة منطقة حرة، كما واصلت محادثاتهما أيضاً مع الهند وتركيا من أجل إقامة مناطق حرة.

2.2.3 التجارة العربية البينية (تقديرات 2006)

تراوحت نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة العربية الخارجية بالمتوسط حول 9.32% خلال الفترة 2001-2005، وبالرجوع إلى بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006 وبيانات منظمة التجارة العالمية عن التجارة العربية الخارجية أمكن

العربية على التبادل التجاري البيني وانفتاح الأنظمة التجارية العربية على بعضها وبالأخص بدخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (جافتا) حيز التنفيذ وتطبيق الإعفاءات الجمركية الكاملة، وقد شهدت الصادرات البينية للصومال زيادة نسبتها 117 % خلال عام 2005 حيث بلغت 199 مليون دولار بالمقارنة مع 91.7 مليون دولار عام 2004، وشهدت صادرات الكويت البينية زيادة نسبتها 107.6 % خلال عام 2005 حيث بلغت 1.8 مليار دولار بالمقارنة مع 882 مليون دولار عام 2004، كما شهدت الصادرات التونسية البينية زيادة نسبتها 59.5 % خلال عام 2005 حيث بلغت مليار دولار بالمقارنة مع 631 مليون دولار عام 2004 وتراوحت الزيادة في باقي الدول العربية في حدود ما بين 7.2 % إلى 54.3 % .

جاءت السعودية في المرتبة الأولى من حيث حجم الصادرات البينية لعام 2005 حيث بلغت حوالي 21.5 مليار دولار بما نسبته 47.5 % من إجمالي الصادرات العربية البينية تليها دولة الإمارات حوالي 6.9 مليار دولار وما نسبته 15.1 % من إجمالي الصادرات العربية البينية، وسلطنة عمان 2.1 مليار دولار ونسبة 4.6 % ثم مصر بحوالي 2 مليار دولار ونسبة 4.0 %، وشكلت هذه الدول الخمس نحو 75.6 % من إجمالي الصادرات العربية البينية. ويلاحظ تنامي الصادرات العربية بشكل ملحوظ خلال الفترة 1999 - 2005، إذ بلغت قيمتها حوالي 45.3 مليار دولار عام 2005 بالمقارنة مع 14.1 مليار دولار عام 1999، والذي يعزى إلى الارتفاع الكبير الذي شهدته الصادرات البينية السعودية من 5 مليارات دولار عام 1999 إلى حوالي 21.5 مليار دولار عام 2005 وارتفاع صادرات الإمارات البينية من 2.2 مليار دولار عام 1999 إلى حوالي 6.9 مليار دولار عام 2005.

وفيما يتعلق باتجاه الصادرات العربية البينية، فقد صدرت السعودية ما نسبته 23.2% من إجمالي صادراتها البينية إلى البحرين و22.3 % إلى الإمارات و12.7 % إلى الأردن. وصدرت الإمارات ما نسبته 16.1 % إلى السعودية و11.3 % إلى البحرين و9.0 % إلى الجزائر. وصدرت سلطنة عمان ما نسبته 64.4 % إلى الإمارات و12.5 % إلى السعودية و3.6 % إلى اليمن. وصدرت مصر 19.2 % إلى السعودية و15.4 % إلى الإمارات و10.5 % إلى سوريا. في حين صدرت الكويت ما نسبته 23.4 % من صادراتها البينية إلى السعودية، و22.0 % إلى العراق و21.5 % إلى الإمارات.

وبخصوص التركيبة السلعية للتجارة العربية البينية عام 2005 فقد احتل قطاع الوقود المعدني المرتبة الأولى بنسبة نحو 39.55 % من إجمالي التجارة البينية، يليه قطاع الآلات ومعدات النقل بنسبة 20.55 %، والمصنوعات بنسبة 19.75 %، والأغذية والمشروبات

8.50 % ثم المواد الكيماوية بنسبة 5.85 % والمواد الخام بنسبة 3.65 % وأخيرا قطاع السلع غير المصنفة بنسبة 2.15 % كما هو موضح في الجدول التالي:-

هيكل الصادرات والواردات البيئية عام 2005

السلعة	الصادرات %	الواردات %	إجمالي التجارة %
الوقود المعدني	73.3	5.8	39.55
المصنوعات	13.2	26.3	19.75
الآلات ومعدات النقل	3.4	37.7	20.55
المواد الكيماوية	3.3	8.4	5.85
الأغذية والمشروبات	3.0	14.0	8.50
المواد الخام	2.4	4.9	3.65
سلع غير مصنفة	1.4	2.9	2.15
الإجمالي	% 100	% 100	% 100

4.2.3 التجارة العربية الخارجية في الخدمات (تقديرات 2006)

اقتصرت بيانات التجارة الدولية في الخدمات خلال عام 2006 المتاحة على موقع منظمة التجارة العالمية على 4 دول عربية هي مصر والأردن والمغرب وتونس، وقد بلغ حجم التجارة الخارجية في الخدمات لهذه الدول نحو 50.0 مليار دولار، توزعت ما بين حصيللة صادرات بلغت 31.5 مليار دولار أو ما نسبته 62 % من الإجمالي، في حين تمثل الباقي في مدفوعات عن واردات اقتصرت نسبتها على 37 % من الإجمالي.

وقد تصدرت مصر مجموعة الدول العربية الأربع، إذ بلغ حجم تجارتها الخارجية الخدمية نحو 26.2 مليار دولار ونسبة 52.3 % من حصة هذه المجموعة وتوزعت على 15.9 مليار دولار صادرات و10.3 مليار دولار واردات، تليها المغرب بحصة بلغت 12.9 مليار دولار ونسبة 25.8 % (منها 9.4 مليار دولار صادرات و3.5 مليار دولار واردات)، وتونس بحصة بلغت 6.1 مليار دولار ونسبة 12.2 % (منها 4 مليارات دولار صادرات و2.1 مليار دولار واردات)، ثم الأردن بحصة بلغت 4.9 مليار دولار ونسبة 9.7 % (منها 2.3 مليار دولار صادرات و2.6 مليار دولار واردات).

(أنظر الملحق جدول رقم 19).

5.2.3 تطور التجارة العربية في الخدمات (2001 – 2005)

نمت التجارة العربية في الخدمات نموًا ملحوظًا خلال الفترة 2001-2005، حققت معدل نمو سنوي بلغ بالمتوسط 19.3% خلال الفترة لتصل إلى 117.6 مليار دولار عام 2005 بالمقارنة مع 58.1 مليار دولار في عام 2001. وبنفس الوتيرة ازدادت الصادرات خلال الفترة ذاتها بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 19.8% لتبلغ 56.6 مليار دولار عام 2005 من 27.5 مليار دولار عام 2001، وارتفعت الواردات من 30.6 مليار دولار عام 2001 إلى 61.1 مليار دولار عام 2005، أي بمعدل نمو بلغ بالمتوسط 18.9% سنويًا خلال الفترة.

وخلال الفترة احتلت مصر المرتبة الأولى ضمن مجموعة الدول العربية الخمس عشرة في تجارة الخدمات بحصة تراكمية بلغت نحو 92.6 مليار دولار ونسبة 21.5% من إجمالي التجارة العربية في الخدمات (منها 57.2 مليار دولار صادرات و35.4 مليار دولار واردات) تليها السعودية بحصة بلغت 75.2 مليار دولار ونسبة 17.5% (منها 27.6 مليار صادرات و47.6 مليار دولار واردات)، لبنان بحصة 60.2 مليار دولار ونسبة 14.0% (منها 34.3 مليار دولار صادرات و25.9 مليار دولار واردات) والكويت بحصة بلغت 39.6 مليار دولار ونسبة 9.2% (منها 10.8 مليار صادرات و28.8 مليار دولار واردات) ثم المغرب بحصة بلغت 38.8 مليار دولار ونسبة 9.2% (منها 26.9 مليار صادرات و11.9 مليار دولار واردات) وتراوحت نسب الدول الأخرى ما بين 5.5% لتونس إلى أقل من 1% لجيبوتي. (أنظر الملحق جدول رقم 20)

6.2.3 قوائم أكبر المصدرين والمستوردين عالميًا 2006

شملت قوائم أكبر الدول المصدرة والمستوردة للسلع والخدمات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية للعام 2006، أكبر 30 دولة في العالم على مستوى صادرات وواردات السلع، وشكلت تجارتها الخارجية بالمتوسط 83.4% من إجمالي حركة التجارة العالمية للسلع، التي بلغت نحو 24.4 تريليون دولار. كما أصدرت المنظمة قوائم لأكثر 30 دولة مصدرة ومستوردة للخدمات على مستوى العالم، شكلت تجارتها بالمتوسط نحو 84.3% من إجمالي حركة التجارة العالمية في الخدمات والتي بلغت 5.3 تريليون دولار.

وعلى مستوى الصادرات العالمية، بلغ حجم الصادرات السلعية في عام 2006 نحو 12 تريليون دولار، وحافظت ألمانيا على الصدارة كأكثر دولة مصدرة للسلع في العالم بحصة 9.2% من

الإجمالي، بحجم صادرات بلغ نحو 1.1 تريليون دولار تليها الولايات المتحدة الأمريكية بحصة بلغت 8.6 % وحجم صادرات بلغ تريليون دولار والصين بحصة بلغت 8.0 %، وحجم صادرات بلغ 969 مليار دولار واليابان بحصة بلغت 5.4 % وحجم صادرات بلغ 969 مليار دولار وفرنسا بحصة بلغت 4.1 %، وحجم صادرات بلغ 490 مليار دولار.

وتقدمت السعودية من المرتبة 18 وحصة 1.7 % وصادرات بلغت 178 مليار دولار في عام 2005 إلى المرتبة 17 وحصة 1.7 % وارتفعت صادراتها إلى نحو 208 مليارات دولار في عام 2006، وذلك بتأثير ارتفاع أسعار النفط والذي أدى أيضا إلى تقدم الإمارات من المرتبة 24 وبحصة 1.1 % وحجم صادرات بلغت 112.5 مليار دولار خلال عام 2005 إلى المرتبة 22 وحصة 1.1 % وصادرات بلغت قيمتها نحو 139.4 مليار دولار عام 2006.

أما على مستوى الواردات السلعية والتي بلغت 12.4 تريليون دولار، فقد حافظت الولايات المتحدة على المركز الأول حيث بلغت حصتها من الواردات العالمية نسبة 15.5 % بقيمة 1.9 تريليون دولار تليها ألمانيا بحصة 7.4 % وواردات بنحو 910 مليار دولار، والصين بحصة 6.4 % وواردات بنحو 792 مليار دولار، والمملكة المتحدة بحصة 4.9 % وواردات بنحو 601 مليار دولار، واليابان بحصة 4.7 % وواردات بنحو 578 مليار دولار. وتقدمت الإمارات من المرتبة 28 وبحصة أقل من 1 % وبيارات بلغت قيمتها نحو 77 مليار دولار خلال عام 2005 إلى المرتبة 27 وبحصة أقل من 1 % وواردات بلغت قيمتها نحو 95 مليار دولار في عام 2006.

أما على مستوى قوائم التجارة في الخدمات، فقد حافظت الولايات المتحدة على موقعها في المقدمة ضمن الدول المصدرة للخدمات بحصة 14.3 % بقيمة نحو 387 مليار دولار، تليها المملكة المتحدة بحصة 8.2 % بصادرات خدمية بنحو 223 مليار دولار وألمانيا بحصة 6.1 % بصادرات بنحو 164 مليار دولار. وعلى صعيد واردات الخدمات، فقد استمرت الولايات المتحدة بالمركز الأول وبحصة 11.7 % بواردات من الخدمات بلغت نحو 307 مليار دولار، تليها ألمانيا بحصة 8.2 % وواردات بنحو 215 مليار دولار، والمملكة المتحدة بحصة 6.5 % وواردات بنحو 169 مليار دولار ولم تدخل أية دولة عربية خلال عام 2006 ضمن قوائم أكبر الدول في التجارة العالمية للخدمات.

(أنظر الملحق: الجداول من رقم 21 أ إلى رقم 21 د).

رابعا - التطورات التشريعية والاقتصاد الجديد

1.4 التشريعات المرتبطة بتحسين البيئة التشريعية

1.1.4 التشريعات المرتبطة بالاستثمار

واصلت الدول العربية تحسين البيئة التشريعية وبخاصة القوانين المرتبطة بتحسين البيئة الاستثمارية، والتي من شأنها إزالة حاجز العوائق القانونية التي تقف حجر عثرة أمام وجود ونمو واستقرار الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية.

وعليه فقد شهد عام 2006 تحسنا شمل التشريعات الاقتصادية والإدارية والملكية العقارية وخاصة للمنشآت التي تخضع للقوانين الاستثمارية، وقطاع المال والبنوك وذلك بما يواكب تعميق استخدام التكنولوجيا الحديثة والاتصالات ويعمل على حماية الإبداع الفكري وتوفير العمالة المهية، فضلا عن تقرير سياسات تمويلية ومصرفية وإعفاءات ضريبية ورسوم جمركية مرنة، وهو ما يعد تطورا ايجابيا ساهم في تحسين البيئة الاستثمارية الأجنبية، ويؤدي إلى إيجاد بيئة أداء أعمال ذات مصداقية تنسجم مع انفتاح الأسواق وعولمة الاقتصادات.

ويستعرض هذا الجزء من التقرير أهم التشريعات التي أصدرتها الدول العربية خلال عام 2006 والتي زودت بها المؤسسة من (6) دول عربية، أرسلت بياناتها من أصل (21) دولة تمت مخاطبتها.

وفي هذا الإطار، أصدرت سوريا القانون رقم (5) لسنة 2006 بالتصديق على اتفاقية المنحة الممولة لمشروع "صندوق الأعمال الصغيرة والمتوسطة" والموقعة بين الجمهورية العربية السورية وبنك الاستثمار الأوروبي، والذي يعتبر مشروعاً رائداً يهدف إلى تقديم تمويل بالعملية الأجنبية للمشاريع الاستثمارية القابلة للحياة بجانب المعونة الفنية التي تقوم بها شركات القطاع الخاص السوري.

كما أصدرت المرسوم رقم (76) لسنة 2006 بتعديل نسب الرسوم الجمركية المنصوص عليها بجدول التعرفة الجمركية الصادرة بالمرسوم رقم (265) لسنة 2001 وتعديلاته.

والقانون رقم (42) لسنة 2006 بشأن حماية الإنتاج الوطني من الآثار الناتجة عن الممارسات الضارة بالتجارة الدولية (الإغراق والدعم المحظور) بهدف معالجتها وتشمل الحالات الآتية:

- 1 - الإغراق الذي يهدد المنتج الوطني.
- 2 - الدعم غير المشروع الممنوح للصادرات المتجهة إلى سوريا.

كما وقعت سلطنة عمان بعض الاتفاقيات المعززة للبيئة الجاذبة للاستثمار بموجب المرسوم السلطاني رقم (109) لسنة 2006 بالتصديق على اتفاقية التجارة الحرة بين حكومة سلطنة عمان وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

كما صدر المرسوم التشريعي رقم (59) لسنة 2006 بشأن المصادقة على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي الموقع بين حكومة سلطنة عمان وحكومة سورية.

وتواصل لدفع حركة تنمية الاستثمارات فيما بين الدول العربية فقد أصدرت دولة الكويت القانون رقم (7) لسنة 2006 بشأن المصادقة على اتفاقية إقامة منطقة حرة بين دول مجلس التعاون الست والجمهورية اللبنانية، والتي وقعت في بيروت بتاريخ 2004/5/11 والتي من شأنها تطوير ودعم العلاقات الاقتصادية والتجارية من خلال تحرير التجارة والسلع والخدمات، تحقيقاً للمصالح المشتركة والمنافع التجارية بين أطرافها، استناداً إلى أحكام ومبادئ البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وصولاً لما نصت عليه اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بشأن شهادة المنشأ العربية والتي دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من أول يوليو 2006.

كما صدر القانون رقم (30) لسنة 2006 بالمصادقة على التعديلات الثلاثة الأساسية على ميثاق جامعة الدول العربية المقررة على مستوى القمة في الدورة العادية (17) التي انعقدت في الجزائر 22 - 23 آذار 2005، والتي من شأنها زيادة التطوير في العمل المشترك ومنظومته ليساير تسارع الأحداث والتطورات على صعيد العلاقات الدولية والاقتصادية، وتطوير النظم المعمول بها في المنظمات الدولية الإقليمية.

كما صدرت في مصر حزمة من القوانين والقرارات التي من شأنها المساهمة في تحسين البيئة الاستثمارية الوافدة إليها، منها القرار رقم (457) لسنة 2006 بشأن الموافقة على الاتفاق الموقع في الدوحة بتاريخ 1999/12/2 لتشجيع وحماية الاستثمار بين حكومتي جمهورية مصر العربية ودولة قطر.

وأصدر وزير الاستثمار القرارين (141/140) لسنة 2006 الأول بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة بالقانون رقم (95) لسنة 1992 (مادة 205 من اللائحة) والأخير بإضافة باب جديد إلى اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال تحت مسمى (قواعد حظر التلاعب في الأسعار واستغلال المعلومات الداخلية).

وعن وزير التجارة والصناعة صدر القرار رقم (246) لسنة 2006 بزيادة نسبة المساهمة المسموح بالبناء عليها ضمن الأراضي المخصصة للمشروعات الصناعية بالمدن الحديثة إلى (65 %) بدون مقابل.

وعلى صعيد المستجدات التشريعية لمكافحة غسل الأموال أصدر رئيس الوزراء القرار رقم (1463) لسنة 2006 بتعديل المادة (14) من اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (951) لسنة 2003.

وفي الأردن صدر القانون رقم (62) لسنة 2006 بإنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد، وتواصلت الجهود المتعلقة بتطوير تشريعاتها المرتبطة بالاستثمار الأجنبي بإصدار القانون رقم (61) لسنة 2006 بتعديل القانون رقم (28) لسنة 2000 الخاص بأعمال البنوك.

وفي دولة قطر صدر القانون رقم 34/2005 بشأن المناطق الحرة الاستثمارية وقانون 2/2005 بشأن فتح سوق الدوحة للأوراق المالية للأجانب بنسبة 25%، أيضا صدر قانون رقم 5/2005 بشأن حماية تعاميم الدوائر المتكاملة.

وفي اليمن صدر مرسوم بتوقيع اتفاقيات تشجيع وتبادل حماية الاستثمارات مع كل من ألمانيا وأريتريا وموريتانيا بقصد تعزيز وحماية الاستثمارات الموقعة بينها وبين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

2.4 تطورات الاقتصاد الجديد

شهد العام 2006 المزيد من التطورات والجهود المبذولة باتجاه تعزيز أسس الاقتصاد الجديد أو ما يعرف باقتصاد المعرفة ومجتمع المعلوماتية، والذي يتمثل في البنية التحتية الرقمية من برامج للحكومات الالكترونية، اعتماد نظام التوقيع الإلكتروني، تطبيق إجراءات الحماية والأمان المصاحبة للتعاملات التي تتم عبر الانترنت وبخاصة التجارة الالكترونية، إضافة إلى تعزيز التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، ومبادرات أخرى متنوعة في هذا الإطار.

1.2.4 الجهود القطرية

وفقا للبيانات الواردة من 6 دول عربية من أصل 21 تمت مخاطبتها، شهد العام 2006 نشاطا ملحوظا في مجال الحكومة الالكترونية: ففي السعودية تم تطبيق برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية الذي يأتي ضمن المبادرات والمشاريع التنموية التي تتبناها الحكومة لتحقيق التنمية المستدامة والتطوير في جميع جوانب الحياة، إضافة إلى مبادرات أخرى تشمل مركز التعاملات الإلكترونية الحكومية المتكامل، مشروع قناة الربط التكاملية للتعاملات الإلكترونية الحكومية الذي يهدف إلى توفير البنية التحتية المشتركة لتقديم الخدمات الحكومية الإلكترونية، والبوابة الوطنية للتعاملات الإلكترونية الحكومية. وفي اليمن تم إعداد وثيقة للرؤية الإستراتيجية لدور تقنية المعلومات والاتصالات في دعم خطط التنمية الكاملة في الدولة للفترة 2001 - 2025، باعتبارها إحدى المقومات والمكونات الأساسية للحكومة الإلكترونية. كما ترجمت وثيقة البرنامج الوطني لتقنية المعلومات نسق متكامل، متطلبات الرؤية الإستراتيجية للاستفادة والاستثمار الأمثل لتقنيات المعلومات والاتصالات في استكمال البنية التحتية، وإنشاء قواعد معلوماتية موحدة ومتكاملة، وإنشاء واستكمال الشبكة المعلوماتية بكافة المؤسسات وفروعها، وفي قطاع الأعمال والمواطنين، وتطبيق النظم المتكاملة للخدمة وتبادل المعلومات. كما عززت الدولة جوانب الاستثمار في الحكومة الإلكترونية من خلال القيام بالمسح الميداني للموارد المادية والبشرية في مجال تقنية المعلومات والاتصالات وتحديد متطلبات التغيير للموجود والمطلوب وتقييم الوضع المعلوماتي الراهن. كما تم إنشاء شبكات معلوماتية للمؤسسات وفروعها وقطاع الأعمال والمواطنين، توحيد قاعدة البيانات، توحيد تطبيقات الحكومة الإلكترونية وإدارة مواردها للوصول إلى خدمات إلكترونية متكاملة عبر البوابة اليمنية، والاستثمار في الشبكات المعلوماتية وتشغيلها للمؤسسات ذات الطابع الخدماتي التجاري وخصخصتها. وفي مصر وضعت هيئة سوق المال قواعد التداول الإلكتروني بالبورصة، كما تم تأسيس مركز للتسيق وتحديد رغبات الالتحاق بالجامعات إلكترونيا في جامعة القاهرة، إضافة إلى ذلك، تم اعتماد ميزانية تنفيذ المرحلة الأولى من ميكنة أعمال السجل العيني للأراضي الزراعية. وفي لبنان تم إدخال الملفات الكترونيا في دائرة كبار المكلفين اعتبارا من مايو 2006. وفي سوريا تم العمل على إدراج كافة الخدمات التي تقدمها الوزارة على موقعها الإلكتروني، والتي بلغ مجموعها 46 خدمة تشمل مجالات التجارة الداخلية والخارجية مع استمارات الطلبات الخاصة بها وبأوراقها الثبوتية المطلوبة.

وعلى صعيد التوقيع الإلكتروني وتوفير الأمان والخصوصية، أدرجت الجهات المعنية في اليمن متطلبات تطبيق التوقيع الإلكتروني، والتي تستهدف الشركات الخاصة التي تستوفي الشروط الإدارية والفنية لإعطاء تراخيص التوقيع الإلكتروني واعتمادها قانونياً في المعاملات التجارية والإدارية والاجتماعية، على ضوء القوانين المتبعة في دول الخليج بوجه خاص والدول العربية بوجه عام. وفي تونس تم إجراء تنقيح مجلة المرافعات المدنية والتجارية. أما في مصر فقد تم منح 4 شركات خاصة رخصاً للتوقيع الإلكتروني. وفي السعودية يقدم المركز الوطني للتصديق الرقمي منظومة متكاملة لإدارة البنية التحتية للمفاتيح العامة، كما يعمل المركز الوطني الإرشادي لأمن المعلومات على رفع مستوى الوعي بأخطار أمن المعلومات وكيفية الوقاية منها والتصدي لها. إضافة إلى ذلك، هناك مشروع قناة الربط التكاملية للمعاملات الإلكترونية الحكومية الذي يهدف إلى توفير البنية التحتية المشتركة للخدمات الحكومية الإلكترونية. وفي لبنان هناك مشاريع قيد المناقشة في المجلس النيابي، تتعلق بالتوقيع الإلكتروني، التجارة الإلكترونية، والدفع الإلكتروني.

وفيما يختص بالتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، فقد تم في تونس إرساء الجامعة الافتراضية. وفي مصر تمت الموافقة على إنشاء الجامعة المصرية للتعليم الإلكتروني على أن تبدأ الدراسة اعتباراً من العام الجامعي 2008/2007، كما قدم صندوق تطوير التعليم موافقته على إنشاء عدد من المدارس التكنولوجية. إضافة إلى ذلك تم افتتاح شبكة معلومات الجامعات المصرية بعد تطويرها وإدخال أحدث التقنيات التكنولوجية، وافتتاح مركز التعليم عن بعد بالمعهد القومي للاتصالات. أما في اليمن فقد فتح باب الاستثمار في هذا المجال بعد إقرار مجلس الوزراء لمشروع مركز المعلومات لوزارة التعليم العالي والمتضمن التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، وأهمية المستثمرين في شبكة المعلومات في هذا المجال والمشغلين لها، كما فتح المجال للخصخصة الجزئية لشبكة المعلومات، بتدرج، وذلك في إطار الخدمات التجارية المطلوب دعمها وتشجيعها.

ومن جهة أخرى، شهد العام عدة مبادرات اقتصادية أخرى متنوعة، ففي السعودية هناك مشروع إنشاء شبكة ألياف بصرية تغطي مدينة الرياض، ومبادرة إطلاق المدن الذكية، التي تدعم تحول المجتمع السعودي إلى مجتمع المعرفة والاقتصاد الرقمي، كما تم إنشاء شبكة جديدة للهاتف المتنقل، وتوسعة تغطية الشبكة الأصلية للهاتف المتنقل، وتم أيضاً تركيب وتشغيل شبكات الجيل الثالث من الاتصالات المتنقلة، وإعادة هيكلة خدمات الإنترنت. إضافة إلى ذلك، هناك مشروع نقل الرقم بين شبكات الهاتف المتنقل الذي يتيح للمستخدم التنقل بين مقدمي خدمة الهاتف المتنقل دون الحاجة إلى تغيير رقمه الخاص. وفي تونس

تم الشروع في إنشاء مركزين للعمل عن بعد، إلى جانب المراكز الخمسة القائمة بالفعل، كما تم اعتماد حوافز إضافية لتشجيع القطاع الخاص على إنجاز هذه المراكز، (مثل توفير الأراضي اللازمة لإنشائها بالأسعار التشجيعية (الدينار الرمزي). أما مصر فقد تم اختيارها، من قبل المجلس الاستشاري العالمي المكلف من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، كمقر لعقد المؤتمر الدوري لحكومة الإنترنت للعام 2009. وفي اليمن أوضحت الجهات المعنية أن الاستثمار في مجال الاتصالات والمعلومات وفي كل المجالات الأخرى يتطلب شروطاً للأمان والتي من أهمها وجود القوانين كجوانب تنظيمية للمشغلين والمستثمرين وهي شروط أساسية هامة.

2.2.4 ملامح مجتمع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2006

يرصد الاتحاد الدولي للاتصالات تطورات المجتمع الرقمي في 209 دول في العالم منها 21 دولة عربية. ويعرض الجدول رقم (22) مؤشرات كثافة الاتصالات ومعدلات الانتشار والنفوذ لتكنولوجيا المعلومات في الدول العربية وفقاً لبيانات الاتحاد الدولي للاتصالات للعام 2005. وتتمثل في عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 نسمة، وعدد المشتركين في الهاتف النقال لكل 100 نسمة، وعدد مستخدمي الإنترنت بالآلاف ونسبة انتشارها وعدد مزودي خدمة الإنترنت، وعدد أجهزة الحاسوب بالآلاف.

وتشير البيانات إلى أن مؤشر كثافة خطوط الهاتف الثابت في الدول العربية مجتمعة بلغ 9.54 خط لكل 100 نسمة، منخفضاً عن المعدل العالمي (19.45 خط لكل 100 نسمة)، وذلك باستثناء أربع دول عربية سجلت معدلات تفوق المعدل العالمي، حيث سجلت لبنان (27.68 خط لكل 100 نسمة)، الإمارات (27.51 خط لكل 100 نسمة)، البحرين (26.63 خط لكل 100 نسمة)، وقطر (26.41 خط لكل 100 نسمة)، في حين يعكس المؤشر في سبع دول عربية هي المغرب والعراق واليمن والسودان والصومال وجيبوتي وموريتانيا مستوى يقل عن 5 خطوط لكل 100 نسمة.

وفي قطاع الهاتف النقال، بلغ مؤشر عدد الخطوط في الدول العربية 26.50 خط لكل 100 نسمة منخفضاً عن المعدل العالمي (34.20 خط لكل 100 نسمة)، باستثناء عشر دول عربية سجلت معدلات تفوق المعدل العالمي وشملت: البحرين (103.04 خط لكل 100 نسمة)، الإمارات (100.86 خط لكل 100 نسمة)، قطر (92.15 خط لكل 100 نسمة)، الكويت (88.57 خط لكل 100 نسمة)، السعودية (57.64 خط لكل 100 نسمة)، تونس (56.33 خط لكل 100 نسمة)، الأردن (55.02 خط لكل 100 نسمة)، سلطنة عمان

40.89) 51.94) خط لكل 100 نسمة)، الجزائر(41.52 خط لكل 100 نسمة) والمغرب (51.94) خط لكل 100 نسمة). في حين انخفض المعدل في كل من العراق وليبيا دون 5 خطوط لكل 100 نسمة. وتباين مستويات المنافسة في أسواق الهاتف النقال في الدول العربية حيث تتراوح ما بين الاحتكار التام والثنائي كما في ليبيا والكويت إلى المنافسة الجزئية كما في مصر والأردن والسودان إلى المنافسة العالية كما في الجزائر والمغرب وتونس واليمن.

أما بالنسبة لعدد مستخدمي الانترنت وانتشارها في الدول العربية فقد بلغ نحو 23 مليون شخص يمثلون ما نسبته 2.33% من الإجمالي العالمي الذي بلغ نحو 984 مليون شخص، وتأتي مصر في مقدمة الدول العربية من حيث عدد مستخدمي الإنترنت (5 ملايين مستخدم)، تليها المغرب (4.6 مليون مستخدم)، فالسودان (2.8 مليون مستخدم)، والجزائر (1.9 مليون مستخدم)، ثم السعودية (1.6 مليون مستخدم)، والإمارات (1.4 مليون مستخدم). وتشهد الدول العربية الأخرى تبايناً في عدد مستخدمي الانترنت إذ يتراوح ما بين 90 ألفاً وعشرة آلاف في أربع دول عربية (العراق والصومال وموريتانيا وجيبوتي). كما تتدنى نسبة الدول العربية فيما يتعلق بعدد مزودي خدمات الإنترنت إلى 0.03% من الإجمالي العالمي بما يشير إلى انتشار ظاهرة الاحتكار في سوق مقدمي خدمات الإنترنت في بعض الدول العربية مما يعزز من أهمية وضرورة تفعيل المنافسة بين الشركات التي تعمل في هذا المجال تمهيداً لإنجاز هدف الانتشار الشامل لتكنولوجيا المعلومات في تلك الدول.

وبالنسبة لعدد أجهزة الحاسوب في الدول العربية، فقد بلغت ما نسبته 3.4% من إجمالي أجهزة الحاسوب في العالم، وتأتي المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول العربية (حوالي 8.5 مليون جهاز حاسوب)، تليها السودان (حوالي 3.3 مليون جهاز)، ثم مصر (حوالي 2.7 مليون جهاز) ويتراوح العدد في باقي الدول العربية بين 850 ألف جهاز إلى 19 ألف جهاز.

أما بالنسبة لمؤشر انتشار استخدام الإنترنت، فيشير الجدول إلى أنه بلغ 7.28% من إجمالي السكان في الدول العربية. كما يشير إلى وجود تباين ملحوظ يعكس الاختلاف بين الدول في إمكانياتها وجهودها لتحقيق هدف نشر استخدام تقنيات الاتصال والمعلومات. وتتصدر الإمارات قائمة المؤشر في الدول العربية (بنسبه انتشار 15.18% من السكان)، قطر (28.16% من السكان)، الكويت (26.05% من السكان)، البحرين (21.33% من السكان) ثم لبنان (19.57%) فالمغرب (15.18%)، وسلطنة عمان ثم تونس والسودان والسعودية التي تساوت تقريباً مع كل من مصر وفلسطين. ويرجع انخفاض مؤشر انتشار الإنترنت في العديد من الدول العربية إلى ضعف كثافة الهاتف الثابت وقلّة عدد أجهزة الحاسوب.

(انظر الملحق: جدول رقم 22)

خامسا - الجهود الترويجية للاستثمار

1.5 الجهود القطرية

يتضح من واقع البيانات التي وردت من 13 دول عربية، من أصل 21 دولة تمت مخاطبتها للحصول على بياناتها الخاصة بجهودها الترويجية القطرية، أن الهيئات والوكالات المعنية بالاستثمار في تلك الدول قد كثفت من جهودها الترويجية خلال العام 2006، والتي تميزت عن العام السابق كما ونوعا، سعيا وراء استقطاب حصص أوفر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في مجال يوصف بأنه دائم التغير بكل مكوناته، من حيث بروز منافسين جدد، أنماط جديدة للاستثمار، أساليب جديدة للترويج القطاعي والعام، تقنيات الترويج الحديثة، أوجه الإصلاح المرتبطة بمناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال (التشريعات القانونية والإجراءات الإدارية)، الإعفاءات والتخفيضات الجمركية والمزايا الأخرى التي تختلف من دولة إلى أخرى، مدى الكفاءة والمرونة في إدارة العلاقة مع المستثمرين المحتملين، مدى الالتزام ببرامج رعاية المستثمرين الفعليين، القدرة على التكيف مع المستجدات العالمية، ومدى التنسيق بين الاستراتيجيات الترويجية والأهداف الوطنية في كل قطر. وقد بدا جليا أن التوجه في الفترة الأخيرة، على مستوى العالم بما فيها الدول العربية، كان نحو إبرام المزيد من اتفاقيات الاستثمار الثنائية (BITs)، والمضي قدما في تنفيذ برامج الخصخصة التي تفتح المجال لشراكات عمل بين القطاعين العام والخاص (PPPs)، كوسيلتين فعاليتين لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

1.1.5 فعاليات الترويج التي عقدتها الدول العربية

بلغ عدد الفعاليات الترويجية التي عقدتها 13 دولة عربية وردت منها البيانات نحو (135) فعالية اشتملت على مؤتمرات وندوات وملتقيات ومعارض وورش عمل ومنتديات واحتفالات ولقاءات، بعضها محلية والأخرى خارجية تم تنظيمها في مدن عربية وأجنبية. وقد تصدرت السعودية الدول العربية بتنظيمها (35 فعالية)، تلتها الإمارات ومصر (14 فعالية لكل منهما)، لبنان (13 فعالية)، تونس (11 فعالية)، الجزائر والبحرين (10 فعاليات)، سوريا (7 فعاليات)، ثم كل من ليبيا، السودان (6 فعاليات)، هدفت بشكل خاص إلى التعريف بمناخ الاستثمار في المنطقة وبالفرص الاستثمارية المتاحة، جذب المستثمرين إلى القطاعات ذات الأولوية في القطر، عرض الحوافز وإبراز المزايا التي اشتملت عليها قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة الجديدة منها، الاستفادة من خبرات وتجارب الدول الأخرى، دعم شريحة شباب الأعمال، تطوير وتعزيز مجال الأعمال والاستثمارات النسائية، تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية، مناقشة تأثيرات ارتفاع أسعار النفط على السياسات الاقتصادية، توقيع مذكرات تفاهم لتأسيس شركات استثمارية ضخمة، التعريف بالتطورات والإصلاحات

التي طرأت على بيئة الاستثمار، تدريب العاملين في مجال الاستثمار على التقنيات الترويجية الحديثة وخاصة تلك المتعلقة بخدمة ورعاية المستثمر الفعلي والمحتمل، تعزيز القدرة على فهم الاقتصاد العالمي وتحديات العولمة، وتسهيل الضوء على الدور الخاص الذي تلعبه بعض هيئات تشجيع الاستثمار في بلدانها .

2.1.5 فعاليات الترويج التي شاركت بها الدول العربية

شاركت خلال العام 11 دولة عربية، وردت منها البيانات، بحضور مكثف لما يزيد عن (227) فعالية ترويجية تم تنظيمها في دول عربية وأوروبية وآسيوية، تنوعت ما بين حلقات نقاشية، جولات ترويجية، أيام إعلامية اقتصادية، معارض تجارية وسياحية وتسويقية، اجتماعات وزارية، ومؤتمرات دولية وإقليمية، حملات تعريفية، ندوات وورش عمل. وقد تصدرت تونس الدول العربية بحضورها ممثلة بوكالة النهوض بالاستثمار نحو (105 فعاليات)، تلتها الإمارات (37 فعالية)، مصر (19 فعالية)، السعودية (17 فعالية)، لبنان (15 فعالية)، البحرين (12 فعالية)، ثم الجزائر والسودان (7 فعاليات) لكل منهما. وقد هدفت الفعاليات بشكل خاص، إلى جذب الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات والمواقع الاستثمارية ذات الأولوية في القطر، عرض الفرص الاستثمارية المتاحة، الترويج لمناخ الاستثمار، بحث تطور صناعات قطاعية هامة مثل البتروكيماويات والغاز، التعرف على مدى جاذبية وتنافسية الدول الأخرى، تعزيز الاستثمارات البينية، تسهيل الضوء على دور الاستثمارات في مكافحة البطالة، ترويج برامج الخصخصة، النهوض بصناعات وطنية معينة، إيجاد صيغة مشتركة لتحسين مناخ الاستثمار في المنطقة، التعرف على التحديات التي يواجهها الاستثمار، بحث الاستثمارات المتبادلة، تبادل الخبرات التقنية الترويجية، بناء استراتيجيات ترويجية تستند إلى احتياجات المستثمرين، الإطلاع على تجارب الدول الأخرى في مجال جذب الاستثمار والتعرف على تقنيات تطوير المواقع الالكترونية لهيئات تشجيع الاستثمار الأخرى.

3.1.5 الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال وفود استثمارية

وفقا للبيانات التي وردت من 6 دول عربية، قام خلال العام 54 وفدا من تلك الدول، بزيارات ترويجية خارجية إلى دول في آسيا، أوروبا، إفريقيا والأمريكيتين. تصدرت البحرين هذا النشاط لهذا العام بتنظيم (17 زيارة ترويجية)، تلتها السعودية (12 زيارة)، مصر (11 زيارة)، والجزائر (7 زيارات). وقد هدفت تلك الزيارات بشكل أساسي للتعريف بالمناخ والقوانين الاستثمارية الجديدة، النظر في إمكانية عقد اتفاقيات بحث وتنقيب في مجالات التعدين، فتح قنوات استثمار نسائية، بحث الشراكات الاستثمارية، تعزيز العلاقات التجارية، عرض المنتجات الوطنية، عرض الفرص الاستثمارية المتاحة، والتعريف بالمزايا التي تقدمها الاتفاقيات المبرمة بين الأطراف المعنية.

أما عدد الوفود الاستثمارية التي استقبلتها الدول العربية خلال العام، وفقا للبيانات الواردة من 10 دول عربية، فقد بلغ (320) وفدا قدموا من دول عربية وأوروبية وآسيوية والأمريكيتين وأفريقيا. وقد تصدرت تونس الدول العربية بعدد الوفود التي استقبلتها والتي بلغت نحو (193) وفدا زائرا، تلتها السعودية (46 وفدا)، البحرين (28 وفدا)، السودان (15 وفدا)، الكويت (12 وفدا)، ومصر (11 وفدا). وقد جاءت تلك الزيارات بهدف الإطلاع عن كثب على بيئة الاستثمار والمشاريع الاستثمارية المتاحة وعلى عمل هيئات تشجيع الاستثمار، بحث إمكانية عقد شراكات اقتصادية، التباحث حول المشاريع الاستثمارية المشتركة في مجالات عدة، الترويج العام والقطاعي، إبرام اتفاقيات استثمار ثنائية BITs، تعزيز علاقات التعاون التجارية والاستثمارية، الإطلاع على تطورات الإصلاحات الاقتصادية، والتباحث حول أوجه الدعم الفني المقدم إلى دول معينة.

4.1.5 الفرص المعروضة للاستثمار

شهد العام عروضاً مكثفة للمشاريع الاستثمارية من قبل 6 دول عربية وردت منها البيانات، حيث بلغت نحو (945) فرصة استثمارية، تصدرتها السودان بـ (600 فرصة) قدمتها إدارة الاستثمار بالتعاون مع الولايات والوزارات الاتحادية، وقد غطت قطاعات صناعية وزراعية وخدمية واقتصادية. تلتها سوريا (50 فرصة) تم عرضها من قبل هيئة الاستثمار وبعض الوزارات المعنية، وشملت قطاعات الصناعة، الكهرباء، الزراعة، النفط والاتصالات بقيمة بلغت 350 مليون دولار. ثم اليمن (152 فرصة) تم عرضها من قبل الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار بالتنسيق مع عدة جهات معنية ومع اللجنة التحضيرية اليمنية الخليجية المشتركة. وقد تنوعت الفرص المعروضة لتشمل المجالات الخدمية، الصناعية، الزراعية، السياحية، الكهربائية، التحويلية، الاستخراجية، الإسكانية، وخدمات النقل، بقيمة تجاوزت الـ 10 مليارات دولار. تلتها مصر (92 فرصة) قدمت منها الهيئة العامة للتنمية الصناعية 42 فرصة في المجالات الكيميائية، الدوائية، الغذائية، الهندسية، التعدينية، والمعادن. بينما عرضت عدة وزارات منها النقل، الزراعة، البترول، والشباب، 50 فرصة استثمارية أخرى في مجالات عديدة شملت تنقية المياه، معالجة الصرف الصحي، النقل البحري والنهري، السكك الحديدية، استصلاح الأراضي، الري، البترول والغاز الطبيعي، ومجال الترفيه. ثم لبنان بأكثر من (51 فرصة) في مجالات عدة: سياحية، تقنية، صحية، خدمية وصناعات غذائية، بقيمة تجاوزت الـ 280 مليون دولار. وأخيرا عرضت وزارة الصناعة والتجارة في البحرين عددا غير محدد من الفرص الاستثمارية في المجالات الصناعية العديدة.

5.1.5 القوانين والإجراءات الجديدة الجاذبة للاستثمار

تم خلال العام إصدار (97) قانونا جديدا وتعديلا على قوانين قائمة، في 10 دول عربية وردت منها البيانات: ففي مصر صدر عن رئاسة الجمهورية وعن جهات أخرى معنية 27 قانونا

وتعدّلا جديدا تتعلق بمجالات عديدة منها: اللائحة التنفيذية لسوق رأس المال والتعدّلات اللاحقة عليها، وضع ضوابط لممارسة نشاط التسويق والترويج لمجالات الاستثمار، تحديد متطلبات شركات السمسرة في الأوراق المالية والتراخيص بمباشرة نشاطها، وضع نظم تداول الأوراق المالية من خلال الإنترنت، تعديل لائحة القواعد الخاصة بقانون الاستيراد والتصدير، وتعدّلات لاحقة لبعض أحكام اللائحة تتعلق بالحصول على شهادة مزاولة التصدير، نظام إجراءات فحص ورقابة السلع المستوردة والمصدرة، زيادة نسبة مساحة الأراضي المخصصة للمشروعات الصناعية في المدن الجديدة إلى 65%، الالتزام بالمواصفات القياسية لعدد من المنتجات الوطنية، الموافقة على تعديل يتعلق باتفاقية منحة الهدف الاستراتيجي الموقعة مع الولايات المتحدة بشأن تحديث القطاع المالي، مبادرات الإدارة الحكومية، والموافقة على اتفاق المساعدات الفنية للقطاع المالي الموقعة أيضا مع الولايات المتحدة. وفي البحرين تم إصدار 26 قانونا وتعدّلا جديدا على قوانين قائمة، تتعلق بجوانب عديدة منها: مكافحة الإغراق والتدابير الوقائية والتعويضية في دول مجلس التعاون الخليجي، براءات الاختراع، العلامات التجارية، تنظيم سوق العمل، مكافحة الإرهاب، مكافحة غسل الأموال، وتحسين بيئة الأعمال في البحرين. وفي تونس أصدرت السلطة التشريعية 10 قوانين وإجراءات جديدة هدفت إلى تبسيط الإجراءات الإدارية والديوانية، تدعيم المنظومة المصرفية والتدرج نحو التحرير الكلي للدينار، تخفيض الأعباء الضريبية، وتفعيل مشاركة المستثمرين الأجانب. وفي السعودية تم إصدار 8 قوانين جديدة بهدف منح حوافز إضافية، تذليل العقبات أمام المستثمرين وتبسيط إجراءات الاستثمار. وفي لبنان هناك 7 قوانين جديدة ومرسوم واحد قيد المناقشة في المجلس النيابي، تتعلق جميعها بتبسيط وتوحيد الإجراءات الضريبية، تحديث النظام الضريبي، حماية ملكية واستخدام السندات، تطوير الأسواق المالية، وضبط الإفصاح عن البيانات الداخلية للشركات. أما في اليمن فقد أصدرت رئاسة الجمهورية 6 قوانين جديدة خاصة ب: الأحياء المائية، تشجيع وحماية الاستثمار، مكافحة الفساد، حماية الملكية الصناعية، العمليات المالية، والعمليات المصرفية الالكترونية. وفي سوريا صدر قانون جديد خاص بإنشاء هيئة للاستثمار، وتعدّلين جديدين حول جذب الاستثمارات وتخفيض الضرائب على الدخل ومنح حسم ضريبي ديناميكي. الجزائر تم إصدار 5 قوانين جديدة وتعدّيل واحد، تعلقت بتطوير المناخ الاستثماري، منح حوافز إضافية للمستثمرين المحليين والأجانب، تحديد شروط منح الامتيازات، وتحديد صلاحيات كل من المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. وفي الإمارات تم إصدار قانون وقرار جديدين، يتعلق الأول بالتسجيل العقاري الخاص بتملك غير المواطنين للعقارات، والثاني بتكليف وزارة الاقتصاد إعداد مشروع قانون اتحادي بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي ليبيا تم إقرار القانون رقم 86 لعام 2006 وما تبعه من تعديل عليه، والذي غطى عدة جوانب هي: تخفيض الحد الأدنى من رأس المال المطلوب لتأسيس مشروع استثماري، السماح بمشاركة رأس المال الأجنبي في الاستثمار بنسبة 50%، إمكانية الاقتراض من المصارف المحلية للمشروع بنسبة

50 %، الإعفاء من أية رسوم على رأسمال المورد ومن ضريبة الاستهلاك على مواد التشغيل المستخدمة في الاستثمارات الداخلية، والإعفاء من رسوم خدمات التوريد.

6.1.5 الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى

نفذت 7 دول عربية وردت منها البيانات (59) ترتيبا ثنائيا مع دول عربية، آسيوية، أوروبية، أفريقية، وأستراليا. شملت هذه الترتيبات العديد من اتفاقيات الاستثمار، بروتوكولات التعاون الثنائي، اجتماعات لجان مشتركة، لجان وزارية، ولجان تحضيرية. وقد تصدرت السعودية ولبنان بـ(21 ترتيب ثنائي لكل منهما). هدفت الترتيبات بمجملها إلى تعزيز وتفعيل العلاقات المتبادلة في مجال الاستثمار، تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة، تقديم ضمانات ضد التأميم والمصادرة، تفعيل بروتوكولات التعاون الفني، التعاون في مجال توسيع وتطوير المناطق الحرة من النواحي الصناعية والتجارية والخدمية، تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضريبة على الدخل والثروة، منح إعفاءات ضريبية على خدمات النقل الجوي، تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والفني، دعم تنمية القطاع الخاص في بلدان المتوسط الشريكة، تنمية المبادلات التجارية، اعتماد قواعد موحدة تنظم عقود البيع الدولي للبضائع، تحفيز التجارة الدولية، وتسهيل تصدير واستيراد البضائع.

7.1.5 المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة

شهد العام العديد من التطورات التي تمت في المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والقائمة في 7 دول عربية وردت منها البيانات، بلغ عددها 67 تطورا جديدا. ففي السعودية تم إنجاز أو استكمال إجراءات تطويرية عدة في 4 مدن صناعية (سدير في الرياض، جدة، جازان، وعرعر) بنظام الانتفاع BOT. كما تم منح تراخيص لإنشاء 5 مدن صناعية جديدة في الرياض، واستكمال تطوير المدينة الصناعية الثانية في الدمام، والترخيص لمنطقة تقنية في الرياض، وإعادة تأهيل شبكات المياه والصرف الصحي ومحطات المعالجة في كل من الرياض والقصيم والدمام والإحساء، وكذلك إعادة تأهيل شبكات المياه في المدينة الصناعية بجدة. وفي السودان تم تطوير 3 مناطق صناعية (السلوكة، الجيلي، وسوبا) شملت التحجير، الترقيم، رصف مساحات مخصصة للشاحنات، أعمال ردميات، وتسوير محطات كهرباء استعدادا لبدء تشغيلها. وفي اليمن قامت الإدارة الجديدة للمنطقة الحرة في عدن بتنفيذ إجراءات تطويرية شملت توسيع ميناء الحاويات، بناء الأرصفة، ورفع وتطوير الطاقة الاستيعابية لمطار قرية البضائع والشحن. وفي مصر شهدت المناطق الحرة العامة والخاصة في مدن الإسكندرية، دمياط، بورسعيد، نصر، الإسماعيلية، والمنطقة الإعلامية، العديد من الإجراءات التطويرية الجديدة كانت في معظمها موافقات على مشاريع استثمارية جديدة. كما شهدت المناطق الصناعية تطورات أخرى أهمها تقسيم هذه المناطق المنتشرة

في أقاليم الجمهورية، إلى 7 مناطق (القاهرة الكبرى، الإسكندرية، الدلتا، القناة، شمال الصعيد، وسط الصعيد، وجنوب الصعيد)، إصدار خريطة استثمارية صناعية في مجالات عديدة، تحسين بيئة الأعمال من حيث اختصار المدة الزمنية للحصول على الأرض وتخفيض الأعباء المالية على المستثمرين. وفي الإمارات تم إنشاء وحدات سكنية للعمال في مدينتي ابوظبي والعين الصناعيتين، كما تم البدء بإنشاء مدينة صناعية جديدة في إمارة أم القيوين. أما في البحرين فقد تم تنفيذ 18 تطورا جديدا في 6 مناطق صناعية شملت: تخصيص قسائم صناعية لإقامة مشاريع جديدة مختلفة، الموافقة على استثمارات جديدة وتوفير نحو 300 فرصة عمل جديدة.

8.1.5 مجهودات الترويج الأخرى المنفذة

شهد العام زيادة ملموسة كما ونوعا في الجهود الترويجية الأخرى المنفذة والتي بلغت نحو (793) جهدا، تم تنفيذها في 5 دول عربية وردت منها البيانات. وقد تركزت غالبية تلك الجهود في تونس حيث كثفت وكالة النهوض بالاستثمار جهودها بشكل واضح لهذا العام بلغت (765) جهدا شملت: لقاءات شراكة واتصالات مباشرة مع شركات أجنبية هدفت بمجملها للترويج العام والقطاعي. وفي اليمن شمل (16) جهدا ترويجيا العديد من الأنشطة من أهمها الرد عبر البريد الإلكتروني على الاستفسارات الواردة من المستثمرين، تحديث البيانات على الموقع الشبكي للهيئة العامة للاستثمار وإنشاء صفحات الكترونية جديدة فيه، تدريب موظفي الهيئة على استخدام النظام الآلي تمهيدا لربط الهيئة بفرعها، الترويج لمناخ الاستثمار وللفرص الاستثمارية في اليمن من خلال موقع الهيئة، إلقاء المحاضرات، عقد اللقاءات الصحفية وإصدار نشرات إحصائية ومطبوعات تعنى بشئون الاستثمار. وفي مصر قامت الهيئة العامة للاستثمار بـ(7) جهود ترويجية مميزة أهمها: الرد على الاستفسارات التي وردت من مستثمرين من مختلف أنحاء العالم، عبر الخدمة الإلكترونية الخاصة بالمستثمرين، تحديث الموقع الشبكي للهيئة، تطوير قاعدة البيانات الخاصة بالشركات والمستثمرين، والتعامل مع مكاتب التمثيل التجارية المتواجدة في مصر. أما في البحرين فقد نفذت (4) جهود ترويجية هامة تتعلق بتطوير الموقع الشبكي لمجلس التنمية الاقتصادية، إنتاج أقراص مدمجة تتضمن دليل المستثمر، بالإضافة إلى إقامة أسبوع للتواصل مع الهيئات التابعة للبحرين وفرع مجلس التنمية الاقتصادية في الخارج. وفي سوريا تم تطوير الموقع الشبكي الخاص ببيئة الاستثمار السورية.

(انظر الملحق: جدول رقم 23 ملخص الجهود الترويجية في الدول العربية لعام 2006 والملاحق).

سادسا - وضع الدول العربية في المؤشرات الدولية والإقليمية

1.6 التقييم الائتماني السيادي

تسعى الشركات والمؤسسات المالية التي تعمل في مجال الإقراض والاستثمار الدولي إلى تعظيم المردود المادي للعمليات التي تقوم بها، من خلال تطبيق أفضل الممارسات في مجال السياسات الاحترازية بهدف تقليل المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها هذه العمليات بصرف النظر عن المدى الجغرافي أو نوع النشاط الاقتصادي الذي تغطيه، وتستهدف الدراسات التي تدور حول المخاطر القطرية إلى تحديد العلاقة التي تربط العوائد المتوقعة للاستثمار والإقراض بالمخاطر المحيطة بهذه العمليات.

ومن أجل تحديد هذه العلاقة التي قد تؤثر سلبا أو إيجابا يجب الأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل منها ما يتعلق بالمؤشرات المالية والمؤشرات الاقتصادية للقطر. ونظرا لان الكثير من هذه العمليات يتم خارج الحدود الدولية، فقد أصبح من الضروري أن تؤخذ الأمور السياسية الداخلية والخارجية للدولة بعين الاعتبار عند دراسة المخاطر القطرية. ويطلق على هذا النوع من التقييم الذي يعتمد الاعتبارات أعلاه "التقييم السيادي".

يعكس التقييم الائتماني السيادي مدى استقرار وتنافسية وقدرة القطر على الوفاء بالتزاماته. ويعتبر مؤشرا للأوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية والتوقعات المستقبلية للقطر، كما يعتبر التقييم السيادي من عوامل جذب وتعزيز ثقة المستثمرين في مجمل البيئة الاستثمارية، بالإضافة إلى تأهيل القطر للحصول على التمويل اللازم للمشاريع التنموية من مصادر دولية بكلفة تنافسية وتمكينه من طرح سندات الدين والإصدارات الحكومية في الأسواق المالية العالمية.

وخلال عام 2006 استمرت اثنتا عشرة دولة عربية في الحصول على تقييم سيادي ضمن التقييم السيادي التجمعي الدولي الذي يصدر فصليا عن مؤسسة الفايينشال تايمز بالاستناد إلى التصنيف السيادي لوكالات التصنيف الائتماني العالمية والتي تشمل:-

- ستاندرد أند بورز (أنشئت بشكلها الحالي في عام 1941 بعد اندماج شركة ستاندرد للإحصاء وشركة بور للنشر وبدأت بتصنيف الأسواق الناشئة عام 1977 ولها 17 مكتبا في 13 دولة، وقد قيمت أكثر من 400 إصدار في 45 دولة من الأسواق الناشئة).
- موديز (أنشئت عام 1900 ولها 10 مكاتب عالمية وتعمل في 50 سوقا ناشئة وقيمت

80 دولة تقيما سياديا وأكثر من 350 جهة وتتعامل مع أكثر من 30 ألف طلب للمعلومات).

- مجموعة فيتش (تكونت في نهاية عام 2000 من اندماج 3 شركات ومقرها لندن ونيويورك ولها 40 مكتبا عالميا، وقيمت 1600 مؤسسة مالية و1000 شركة و70 دولة تقيما سياديا و1400 مؤسسة شبه حكومية وعامة).
- كابيتال انتيليجانس (أنشئت عام 1985 ومقرها قبرص وتغطي أساسا منطقة البحر الأبيض المتوسط ودول الخليج واتجهت في وقت لاحق لتغطية أسواق ناشئة أخرى، وقيمت أكثر من 350 مؤسسة مالية في 39 سوقا ناشئا ولديها مكاتب في كل من هونغ كونغ والهند).
- وكالة ريتنغ أند انفستمنت أنفورميشن اليابانية (أنشئت عام 1998 من اندماج وكالتين يابانيتين) وقد أصدرت 3800 تقييم لإصدارات من قبل 1200 مؤسسة مالية منها 900 في اليابان، وتتفرد بتقديم خدمة تقييم قدرة دفع مطالبات التأمين).

ويوضح الجدول التالي تغطية وكالات التصنيف الائتماني العالمية للدول العربية

وكالات التصنيف الائتماني					الدولة
وكالة ريتنغ اليابانية	مجموعة فيتش	ستاندرد أند بورز	موديز	كابيتال انتيليجانس	
	√	√	√	√	الأردن
	√	√	√	√	الإمارات
	√	√	√	√	البحرين
√	√	√	√	√	تونس
	√	√	√	√	السعودية
	√	√	√	√	عمان
	√	√	√	√	قطر
	√	√	√	√	الكويت
√	√	√	√	√	لبنان
	√	√	√	√	مصر
		√	√	√	المغرب
				√	اليمن
2	10	11	11	12	المجموع

وبالرجوع إلى بيانات التقييم السيادي التجمعي الدولي يمكن توزيع تصنيف الدول العربية إلى:

● دولتان عربيتان حصلتا على تقييم سيادي بدرجة استثمارية قوية ودرجة مخاطرة منخفضة جدا وقدرة سداد قوية جدا، هما الإمارات وقطر (ارتفع تصنيف كل من الإمارات وقطر للعام الثاني على التوالي).

● دولتان عربيتان حصلتا على تقييم سيادي بدرجة استثمارية عالية جدا ودرجة مخاطرة منخفضة جدا وقدرة سداد قوية جدا، هما السعودية والكويت (ارتفع تصنيف السعودية هذا العام).

● دولتان عربيتان حصلتا على تقييم سيادي بدرجة استثمارية عالية ودرجة مخاطرة منخفضة جدا وقدرة سداد قوية جدا، هما البحرين وسلطنة عمان (ارتفع تصنيف البحرين وسلطنة عمان هذا العام).

● دولة عربية واحدة (تونس) بدرجة استثمارية متوسطة ومخاطر منخفضة وقدرة سداد معقولة.

● ثلاث دول عربية (مصر، المغرب والأردن) بدرجة المضاربة ومخاطر متوسطة مع وجود بوادر لمخاطر السداد (ارتفع تصنيف الأردن هذا العام).

● دولتان عربيتان (لبنان واليمن) بدرجة مضاربة عالية ومخاطر عالية وتعرض أكثر انكشافا في مخاطر السداد.

(أنظر الملحق: جدول رقم 24).

أما ما يتعلق بتقييم المصارف والمؤسسات المالية والشركات في الدول العربية ذات التقييم السيادي، فقد قيمت وكالات التصنيف الائتماني العالمية سابقة الذكر 159 مصرفا ومؤسسة مالية وشركة في الدول العربية توزعت حسب الجدول التالي:-

الدولة	مصرف	مؤسسة مالية	شركة	الإجمالي
الإمارات	23	2	1	26
البحرين	17	3	2	22
الكويت	9	7	4	20
الأردن	15	1	1	17
تونس	13			13
السعودية	9	3	1	13
مصر	12			12
قطر	7	1	2	10
سلطنة عمان	8		1	9
لبنان	8			8
المغرب	6			6
اليمن	3			3
المجموع	130	17	12	159

2.6 مؤشرات تقييم المخاطر القطرية

في ظل سعي المؤسسة لتعريف صانع القرار ورجال الأعمال والمستثمرين العرب بوضع الدول العربية في عدد من المؤشرات الدولية المختارة المتعلقة بالمخاطر القطرية الصادرة عن جهات دولية متخصصة ومتعارف عليها، تواصل المؤسسة النهج الذي بدأته منذ تقرير العام 2001 بإدراج عدد من المؤشرات المرتبطة بوضع الدول العربية في مؤشرات المخاطر القطرية ، ونستعرض فيما يلي عددا منها:-

1.2.6 المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة (PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر. ويتكون المؤشر من 3 مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقييم المخاطر السياسية، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية، ومؤشر تقييم المخاطر المالية.

وتتخفف درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطر في حال انخفاضه. ويقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر كما في الجدول التالي:-

التوصيف	درجة المؤشر (نقطة مئوية)
درجة مخاطرة منخفضة جدا	100 - 80
درجة مخاطرة منخفضة	79.5 - 70
درجة مخاطرة معتدلة	69.5 - 60
درجة مخاطرة مرتفعة	59.5 - 50
درجة مخاطرة مرتفعة جدا	49.5 - 0

وبحسب المؤشر فقد جاء تقييم الدول العربية في نهاية عام 2006 كالآتي:-

درجة المخاطر	الدول
منخفضة جدا (6 دول)	الكويت، الإمارات، سلطنة عمان، البحرين، السعودية وليبيا.
منخفضة (5 دول)	قطر، الجزائر، المغرب، الأردن وتونس.
معتدلة (3 دول)	اليمن، مصر وسوريا.
مرتفعة (دولتان)	السودان ولبنان.
مرتفعة جدا (دولتان)	العراق والصومال.

وبمقارنة المؤشر ما بين ديسمبر 2006 وديسمبر 2005، تبين أن إحدى عشرة دولة عربية سجلت تقدماً ضمن مجموعاتها شملت العراق بمعدل 8 نقاط مئوية، المغرب 3.3 نقطة مئوية، البحرين 2.3 نقطة مئوية، ليبيا 1.5 نقطة مئوية والصومال بنقطة مئوية واحدة. وتقدمت كل من سلطنة عمان، الجزائر، الأردن، تونس واليمن بأقل من نقطة مئوية واحدة. في حين شهدت لبنان تراجعاً في رصيد المؤشر بمعدل نقطتين مئويتين وسجلت كل من السودان والسعودية وسوريا تراجعاً بأقل من نقطة مئوية واحدة في رصيد المؤشر.

2.2.6 مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية:

يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورومني بمعدل مرتين في العام، الأولى في آذار (مارس) والثانية في أيلول (سبتمبر). ويقاس المؤشر قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته المالية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات أو السماح بتحويل الأرباح. ويرتب المؤشر الدول وفق

النسبة المئوية التي تسجلها من صفر إلى 100 نقطة مئوية بالاستناد إلى تسعة مؤشرات فرعية ذات أوزان مختلفة وكلما ارتفعت النسبة المئوية للمؤشر دل ذلك على انخفاض مخاطر عدم السداد والوفاء بالتزامات القطر. ويغطي المؤشر 185 دولة من ضمنها 20 دولة عربية صنفت في مؤشر عام 2006 كالتالي:-

الدول	درجة المخاطرة
الإمارات، قطر، الكويت والبحرين.	منخفضة (4 دول)
السعودية، سلطنة عمان، تونس، المغرب ومصر.	معتدلة (5 دول)
الأردن، الجزائر، لبنان، سوريا، اليمن، جيبوتي، موريتانيا، السودان و ليبيا.	مرتفعة (9 دول)
الصومال والعراق.	مرتفعة جدا (دولتان)

وبمقارنة المؤشر ما بين سبتمبر 2006 وسبتمبر 2005، يتبين أن دولتين عربيتين قد تغير موقعهما ضمن درجات المخاطرة، فتقدمت البحرين من مجموعة الدول ذات المخاطر المعتدلة إلى مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة بعد أن سجلت ارتفاعا في الرصيد بمقدار 3.45 نقطة مئوية عن العام السابق، وانتقلت مصر من مجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة إلى مجموعة الدول ذات المخاطر المعتدلة بعد أن سجلت ارتفاعا في الرصيد بمقدار 2.81 نقطة مئوية عن العام السابق.

كما سجلت أربع عشرة دولة عربية تقدما في رصيدها ضمن مجموعاتها فارتفع رصيد كل من السعودية بمعدل 4.94 نقطة مئوية مسجلة بذلك أعلى ارتفاع في الرصيد خلال العام، الجزائر 4.17 نقطة مئوية، سوريا 3.92 نقطة مئوية، الإمارات 3.68 نقطة مئوية، العراق 3.44 نقطة مئوية، سلطنة عمان 3.40 نقطة مئوية، اليمن 3.24 نقطة مئوية، لبنان 3.17 نقطة مئوية، الأردن 3.08 نقطة مئوية، الكويت 2.85 نقطة مئوية، ليبيا 2.72 نقطة مئوية، السودان 1.89 نقطة مئوية، المغرب 1.83 نقطة مئوية وقطر بمعدل 1.81 نقطة مئوية. ومن ناحية أخرى، سجلت أربع دول عربية تراجعاً في رصيدها ضمن مجموعاتها شملت الصومال في الرصيد بمعدل 5.8 نقطة مئوية، جيبوتي 1.69 نقطة مئوية، وكل من موريتانيا وتونس بأقل من نقطة مئوية واحدة.

3.2.6 مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقييم القطري:

ويصدر عن مجلة الانستيتيوشنال انفستور منذ العام 1998 بمعدل مرتين في العام في آذار (مارس) وأيلول (سبتمبر). ويتم احتساب المؤشر المكون من 100 نقطة مئوية بالاستناد إلى مسوح استقصائية تستهدف كبار رجال الاقتصاد والمحللين في البنوك العالمية والشركات المالية الكبرى. ويغطي المؤشر 173 دولة من ضمنها 20 دولة عربية. وقد صنفت الدول العربية في مؤشر عام 2006 كالتالي:

الدول	درجة المخاطرة
الإمارات، قطر والكويت.	منخفضة (3 دول)
سلطنة عمان، البحرين، السعودية وتونس.	معتدلة (4 دول)
المغرب، مصر، الجزائر، الأردن، ليبيا، اليمن، سوريا ولبنان.	مرتفعة (8 دول)
جيبوتي، موريتانيا، السودان، العراق والصومال.	مرتفعة جدا (5 دول)

وبمقارنة المؤشر ما بين سبتمبر 2006 وسبتمبر 2005، نلاحظ تراجع دولة عربية واحدة من مجموعة المخاطر المعتدلة إلى مجموعة المخاطر المرتفعة حيث تراجع رصيد المغرب بمعدل 2.1 نقطة مئوية.

كما يلاحظ أن تسع دول عربية قد سجلت تقدما ضمن مجموعاتها شملت العراق بمعدل 9.7 نقطة مئوية، ليبيا 4.1 نقطة مئوية، تونس 2.7 نقطة مئوية، السعودية 2.0 نقطة مئوية، الجزائر 1.4 نقطة مئوية، البحرين 1.3 نقطة مئوية، وكل من قطر ولبنان والكويت بأقل من نقطة مئوية واحدة. في حين سجلت عشر دول عربية تراجعاً في رصيدها ضمن مجموعاتها شملت الصومال بمعدل 3.5 نقطة مئوية، الأردن 2.8 نقطة مئوية، سوريا 2.3 نقطة مئوية، اليمن 2.1 نقطة مئوية، السودان 1.6 نقطة مئوية، مصر 1.3 نقطة مئوية، موريتانيا 1.1 نقطة مئوية، بينما سجلت كل من الإمارات وسلطنة عمان وجيبوتي تراجعاً بأقل من نقطة مئوية واحدة.

4.2.6 مؤشر وكالة دان أند برادستريت للمخاطر القطرية:

يقيس مؤشر وكالة دان أند برادستريت المخاطر القطرية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري عبر الحدود ويضم المؤشر تقييماً لـ 132 دولة من ضمنها 17 دولة عربية. وجاء تصنيف

الدول العربية في الربع الأخير في عام 2006 كالتالي:

الدول	درجة المخاطرة
الإمارات.	منخفضة جدا (دولة واحدة)
قطر، الكويت، تونس والمغرب.	منخفضة (4 دول)
البحرين، السعودية، سلطنة عمان، مصر والأردن.	معتدلة (5 دول)
لبنان.	محتملة (دولة واحدة)
الجزائر، ليبيا، وسوريا.	مرتفعة (3 دول)
اليمن والسودان.	مرتفعة جدا (دولتان)
العراق.	أعلى درجات المخاطرة (دولة واحدة)

وبالمقارنة مع مؤشر عام 2005، حافظت إثنتا عشرة دولة عربية على التصنيف ذاته شملت (الإمارات، قطر، الكويت، تونس، المغرب، البحرين، السعودية، سلطنة عمان، مصر، الجزائر، اليمن والعراق)، وسجلت دولتان عربيتان تحسنا في تصنيفهما فقد تقدمت ليبيا (من DB5b إلى DB5a) والسودان (من DB6d إلى DB6c). في حين سجلت ثلاث دول عربية تراجعا طفيفا في التصنيف شملت الأردن (من DB3b إلى DB3c)، لبنان (من DB4c إلى DB4d)، وسوريا (من DB5c إلى DB5d).

5.2.6 مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية:

يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية المحلية والعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي، وتصنف الدول إلى مجموعتين رئيسيتين مجموعة الدرجة الاستثمارية (A) والتي بدورها تنفرع إلى أربعة فروع من A1 إلى A4، ومجموعة درجة المضاربة ويشار إليها بالأحرف B، C، D. ويغطي المؤشر 164 دولة من ضمنها 20 دولة عربية. وقد صنفت الدول العربية في المؤشر كالتالي:

الدول	درجة المخاطرة
الإمارات، قطر، الكويت، البحرين، سلطنة عمان، تونس، الجزائر، السعودية والمغرب.	الدرجة الاستثمارية من A2 إلى A4 (9 دول)
الأردن، مصر، جيبوتي، سوريا، لبنان، ليبيا، موريتانيا واليمن.	درجة المضاربة B و C (8 دول)
السودان، الصومال والعراق.	درجة عالية من المضاربة D (3 دول)

وبمقارنة مؤشر عام 2006 مع مؤشر عام 2005، يتبين أن جميع الدول العربية التي يغطيها المؤشر قد حافظت على تصنيفها السابق ولم يطرأ عليه أي تغيير.

(انظر ملحق: جدول رقم (25) ، وملحق (3) بشأن مكونات ودليل مؤشرات المخاطر القطرية).

3.6 مؤشرات دولية مختارة

1.3.6 مؤشر جاهزية البنية الرقمية 2005

يصدر مؤشر جاهزية البنية الرقمية (Networked Readiness Index) عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum، ويعنى بقياس مدى جاهزية الدولة للمساهمة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومدى استفادتها من التطور المستمر في هذا القطاع. امتد الغطاء الجغرافي للمؤشر بدخول 11 دولة جديدة فيه منها دولتان عربيتان (قطر والكويت)، ليغطي 115 دولة مقارنة مع 104 دول عام 2004.

غطى المؤشر لهذا العام تسع دول عربية، بدخول كل من قطر والكويت المؤشر لأول مرة. حافظت الإمارات على تصدرها الدول العربية بالترتيب (28) عالميا، تلتها تونس (36)، قطر (39)، الكويت (46)، الأردن (47)، البحرين (49)، مصر (63)، المغرب (77)، والجزائر (87). وبالمقارنة مع عام 2004 سجلت سبع دول عربية تراجعاً نسبياً (الإمارات، تونس، الأردن، البحرين، مصر، المغرب والجزائر).

مؤشر جاهزية البنية الرقمية

الرصيد		الترتيب عالميا		الدولة	الترتيب عربيا
2004	2005	2004	2005		
0.84	0.54	23	28	الإمارات	1
0.39	0.33	31	36	تونس	2
-	0.25	-	39	قطر	3
-	0.06	-	46	الكويت	4
0.10	0.03	44	47	الأردن	5
0.37	0.00	33	49	البحرين	6
-0.24	-0.29	57	63	مصر	7
-0.17	-0.51	54	77	المغرب	8
-0.66	-0.72	80	87	الجزائر	9

المصدر: www.weforum.org

2.3.6 مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية 2006

يصدر مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية 2006 (Global Retail Development Index) سنويا منذ عام 2001 عن A.T. Kearney، ويهدف بشكل رئيسي، إلى مساعدة الدول على ترتيب أولوية استراتيجياتها التنموية، وقد امتد غطاؤه الجغرافي ليشمل 30 دولة ناهضة منها 5 دول عربية، بدخول 3 دول جديدة (الإمارات، كولومبيا و كازاخستان)، مقارنة مع 27 دولة عام 2005 منها 4 دول عربية.

غطى المؤشر لهذا العام خمس دول عربية، بدخول الإمارات المؤشر لأول مرة هذا العام، تصدرتها تونس بالترتيب (11) عالميا، تلتها الإمارات (16)، السعودية (17)، مصر (20) والمغرب (28). وبالمقارنة مع عام 2005 سجلت 3 دول عربية تحسنا نسبيا (تونس، السعودية ومصر)، وتراجعت المغرب نسبياً.

مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية 2006

رصيد المؤشر	مدى محدودية الوقت	مدى تشبع السوق	مدى جاذبية السوق	درجة المخاطرة القطرية	الترتيب عالميا		الدولة	الترتيب عربيا
	% 20	% 30	% 25	% 25	2005	2006		
65	25	79	40	58	15	11	تونس	1
60	25	33	67	78	-	16	الإمارات	2
59	30	67	46	53	21	17	السعودية	3
60	35	81	35	45	25	20	مصر	4
48	30	76	31	45	23	28	المغرب	5

المصدر: www.atkearney.com

3.3.6 مؤشر التنافسية العالمية 2006

يصدر مؤشر التنافسية العالمية (Global Competitiveness Index) سنويا عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEFORUM) World Economic Forum ويعتبر أداة هامة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار. امتد غطاء المؤشر الجغرافي لهذا العام أيضا ليشمل ضمن (مؤشر النمو للتنافسية) 125 دولة منها 10 دول عربية، بدخول 8 دول جديدة المؤشر للمرة الأولى هذا العام، منها دولة عربية واحدة (موريتانيا)، مقارنة بـ 117 دولة منها 9 دول عربية للعام 2005، بينما غطى (مؤشر الأعمال للتنافسية) 121 دولة منها 10 دول عربية مقارنة بـ 116 دولة منها 9 دول عربية للعام 2005.

تصدرت تونس مؤشر النمو للتنافسية عربيا بالترتيب (30) عالميا وتلتها في المراتب الخمس الأولى كل من الإمارات (32)، قطر (38)، الكويت (44) والبحرين (49). وبالمقارنة مع العام 2005 سجلت 6 دول عربية تحسنا بنسب متفاوتة (تونس، قطر، الكويت، البحرين، المغرب والجزائر)، وحافظت الإمارات على ترتيبها للعام السابق، فيما تراجع تصنيف دولتين عربيتين (الأردن ومصر)، أما موريتانيا فقد دخلت المؤشر لأول مرة هذا العام.

تصدرت تونس، أيضا، مؤشر الأعمال للتنافسية عربيا، بالترتيب (26) عالميا وتلتها في المراتب الخمس الأولى كل من الإمارات (31)، قطر (34)، الكويت (44) والبحرين (51).

وبالمقارنة مع 2005 سجلت 7 دول عربية تحسنا بنسب متفاوتة (تونس، الإمارات، قطر، الكويت، البحرين، المغرب والجزائر)، فيما تراجع تصنيف دولتين عربيتين (الأردن ومصر)، أما موريتانيا فقد دخلت المؤشر لأول مرة هذا العام.

مؤشر التنافسية العالمية 2006

مؤشر الأعمال للتنافسية للترتيب عالميا		الدولة	قيمة المؤشر 2006	مؤشر النمو للتنافسية الترتيب عالميا		الدولة	الترتيب عربيا
2005 دولة 116	2006 دولة 121			2005 دولة 117	2006 دولة 125		
35	26	تونس	4.71	37	30	تونس	1
33	31	الإمارات	4.66	32	32	الإمارات	2
44	34	قطر	4.55	46	38	قطر	3
47	44	الكويت	4.41	49	44	الكويت	4
54	51	البحرين	4.28	50	49	البحرين	5
43	52	الأردن	4.25	42	52	الأردن	6
79	66	المغرب	4.07	52	63	مصر	7
71	76	مصر	4.01	76	70	المغرب	8
95	85	الجزائر	3.90	82	76	الجزائر	9
-	101	موريتانيا	3.17	-	114	موريتانيا	10

المصدر: World Economic Forum

الموقع الإلكتروني: www.weforum.org

* ملاحظة: في ضوء التعديل الذي تم إحداثه في مؤشر النمو للتنافسية، ولغرض عقد مقارنة صحيحة بين مؤشري النمو للتنافسية العالمية لعامي 2005 و2006، تمت إعادة احتساب مؤشر النمو للعام 2005 وإعادة تصنيف الدول فيه وفقا للتعديل الجديد.

(انظر الملحق: جدول رقم 26)

4.3.6 مؤشر سهولة أداء الأعمال 2006

اصدر البنك الدولي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة لمجموعة البنك الدولي تقريره السنوي الرابع (أداء الأعمال لعام 2007: سبل الإصلاح) الذي يعتمد على بيانات عام 2006). ويحلل التقرير من خلال مؤشر سهولة أداء الأعمال Ease of Doing

Business عشرة جوانب أساسية تغطي دورة حياة المشروع الاستثماري وهي: تأسيس الكيان القانوني للشركة وبدء النشاط التجاري، استخراج التراخيص، توظيف العاملين، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان المصرفي، حماية المستثمرين، نظام دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود، وأخيراً تصفية النشاط التجاري. وتستخدم هذه المؤشرات الفرعية في تحليل النواتج الاقتصادية واستعراض تجارب الإصلاح الناجحة وأسباب النجاح.

كما يتكون كل مؤشر فرعي من عدة مكونات:

- مؤشر تأسيس المشروع: عدد الإجراءات، المدة الزمنية، التكلفة (% من الدخل القومي للفرد)، والحد الأدنى من رأس المال لبدء مشروع (% من الدخل القومي للفرد).
- مؤشر استخراج التراخيص: عدد الإجراءات، المدة الزمنية، والتكلفة (% من الدخل القومي للفرد).
- مؤشر توظيف العاملين: مؤشر صعوبة التوظيف، مؤشر صرامة ساعات العمل، مؤشر صعوبة الفصل من العمل، مؤشر صعوبة التوظيف، مؤشر كلفة التعيين (% من الراتب)، و مؤشر كلفة الفصل من العمل (أسابيع من الأجر).
- مؤشر تسجيل الممتلكات: عدد الإجراءات، المدة الزمنية (يوم عمل)، والكلفة (% من قيمة الممتلكات).
- مؤشر الحصول على الائتمان: مؤشر الحقوق القانونية، مؤشر معلومات الائتمان، تغطية السجلات العامة (% من البالغين)، وتغطية المكاتب الخاصة.
- مؤشر حماية المستثمر: مؤشر مدى الإفصاح، مؤشر مدى المسؤولية المباشرة، ومؤشر قضايا المساهمين (مع المديرين والموظفين بسبب سوء الإدارة).
- مؤشر دفع الضرائب: عدد الضرائب المدفوعة، المدة المستغرقة، ومجموع الضرائب كنسبة من الأرباح التجارية.
- مؤشر التجارة عبر الحدود: مستندات التصدير، مدة التصدير، تكلفة التصدير، مستندات الاستيراد، مدة الاستيراد وتكلفة الاستيراد.
- مؤشر انفاذ العقود: الإجراءات، مدة وتكلفة حل النزاعات التجارية.
- مؤشر إغلاق المشروع: مدة، التكلفة (% من الأموال بعد الإفلاس)، ونسبة الاسترداد (سنت على الدولار).

وقد تم تغيير المنهجية المتبعة في بعض الجوانب التي تناولها التقرير الحالي. ففيما يتعلق بنظام دفع الضرائب، حيث اشتمل معدل الضريبة الإجمالي على جميع اشتراكات العاملين التي يتحملها صاحب العمل مع استبعاد ضرائب الاستهلاك. أما فيما يتعلق بإنفاذ العقود،

فقد تم توسيع المفهوم ليشمل، إضافة إلى عدم الوفاء بالديون، النزاع التعاقدي التقليدي على نوعية السلع. وفيما يتعلق بالتجارة عبر الحدود، يسجل التقرير الحالي التكاليف المرتبطة باستيراد وتصدير السلع، إلى جانب ما يتطلبه ذلك من وقت ومستندات.

ولكن المنهجية المتبعة لا تتناول عوامل أخرى لها أهميتها في أداء الأعمال، منها تأمين الممتلكات، شفافية التوريدات الحكومية، أوضاع الاقتصاد الكلي، ومدى قوة المؤسسات. كما أن التقرير يركز على نوع محدد من أنشطة الأعمال، يتمثل بشكل عام في ”الشركات ذات المسؤولية المحدودة“ التي تعمل في مدن وعواصم الأعمال الكبيرة لغرض المقارنة. امتد الغطاء الجغرافي للمؤشر ليشمل 20 دولة جديدة، منها دولة واحدة عربية (جيبوتي)، حيث غطى المؤشر لهذا العام 175 دولة منها 17 دولة عربية، مقارنة مع 155 دولة منها 16 دولة عربية عام 2005. ويعد التقرير وسيلة فعالة تساعد البلدان النامية على تحديد الإصلاحات المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال، حيث يسمح لصناع السياسات ومتخذي القرار بمقارنة الأداء التنظيمي لدول ما مع الدول الأخرى والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية وتحديد أولويات الإصلاح.

ووفقا للتقرير قامت عشر دول عربية بسبعة عشر إصلاحا تنظيميا، أدت إلى اختصار ما تستغرقه الشركات من وقت وما تتحمله من تكلفة خاصة بالمتطلبات القانونية والإدارية. وقامت كل من الجزائر ومصر والأردن والكويت والسعودية وسوريا وتونس واليمن بتفديذ إصلاح واحد على الأقل، في حين لم تطبق أية إصلاحات في العراق أو لبنان أو فلسطين. كما أظهر التقرير أن المغرب كان أكثر الدول العربية تقدما في مجال الإصلاحات من حيث تيسير ممارسة الأعمال ما بين عامي 2005 ، 2006، حيث تم خفض الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لبدء النشاط التجاري من 100 ألف إلى 10 آلاف درهم، كما تم تسهيل نقل الملكية عن طريق تخفيض ضريبة نقل الملكية من 5 % إلى 25 % من قيمة الممتلكات، وتبسيط القواعد الضريبية عن طريق جمع عدة نظم ضريبية في مصدر واحد، مما يسهل التقيد بها، وتمثل جميعها إجراءات تساعد على توليد فرص العمل التي تعتبر تحديا ملحا في جميع أنحاء المنطقة العربية.

أما مصر التي كانت ضمن أفضل 10 بلدان في مجال إصلاح بيئة الأعمال في تقرير العام الماضي، فقد واصلت تطبيقه ولكن بوتيرة أبطأ، حيث خفضت إجراءات بدء النشاط التجاري والإداري الضريبية، كما خفضت رسوم التسجيل للشركات الجديدة، وفرضت ضريبة شركات موحدة بنسبة 20 % مما أدى إلى خفض التكلفة بنسبة 40 %.

وفي الجزائر، تم إصدار تعليمات للبنوك والمؤسسات المالية لإبلاغ مكتب تسجيل الائتمان العام عن الائتمان والقروض غير المسددة، مما زاد من المعلومات المتاحة بشأن المقترضين المحتملين. كما تم تخفيض معدل ضريبة الشركات من 30 % إلى 25 % . وعدلت سوريا النظام الإداري الخاص بقطاع التجارة الخارجية، حيث أقرت نظام تقديم الإقرارات الجمركية إلكترونياً، مما قلل الوقت اللازم للتخليص الجمركي من 8 إلى 7 أيام للواردات ومن 3 أيام إلى يوم واحد للصادرات. كما خفضت تكلفة تسجيل الشركات الجديدة بنسبة 40 % . وسهلت السعودية عملية تسجيل الشركات الجديدة مما اختصر المدة الزمنية لبدء النشاط التجاري بمقدار شهر تقريباً (من 64 يوماً إلى 39 يوماً). وخفض اليمن ضريبة المبيعات من 10 % إلى 5 % على معظم المنتجات. وزادت تونس من حماية المستثمرين عن طريق السماح للمساهمين بالإطلاع على سجلات الشركات وتدعيم مسؤولية المراجعين وحظر تقديم قروض من الشركات لموظفيها. في حين قام الأردن بتحسين كفاءة ميناء العقبة مما اختصر الوقت الذي تستغرقه السفن من 8 أيام إلى عدة ساعات. كما تم إلغاء رسوم الازدحام الإضافية مما وفر للاقتصاد الأردني 120 مليون دولار. وسرعت الكويت من وتيرة تسجيل الملكية عن طريق زيادة موظفي التسجيل، فانخفضت المدة الزمنية لتحويل الملكية العقارية من 75 إلى 55 يوماً. أما جيبوتي التي تعتبر ضمن آخر الدول تصنيفاً في مؤشر سهولة أداء الأعمال فقد زادت صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال فيها، بسبب فرض قيود على عقود توظيف العمالة محددة المدة، بحيث تكون المدة القصوى لها 12 شهراً مع إمكانية التجديد لمرة واحدة فقط.

وقد أوضح التقرير أن المنطقة العربية لا تزال تغيب عنها الإصلاحات في مجالات عدة مما يتسبب في وضع العقوبات أمام الأعمال ومن أهمها: المغالاة في متطلبات إصدار التراخيص وضعف أداء الأنظمة القضائية.

وقد حافظت السعودية على تصدرها المؤشر عربياً بالترتيب (38) عالمياً، تلتها في المراكز العشر الأولى الكويت (46)، سلطنة عمان (55)، الإمارات (77)، الأردن (78)، تونس (80)، لبنان (86)، اليمن (98) المغرب (115) والجزائر (116). ودخلت المؤشر للمرة الأولى هذا العام دولة جيبوتي. وبالمقارنة مع العام 2005، سجلت 3 دول عربية تحسناً بدرجات متفاوتة (الكويت، لبنان والجزائر)، في حين سجلت 12 دولة عربية تراجعاً بدرجات متفاوتة (سلطنة عمان، الإمارات، الأردن، تونس، اليمن، المغرب، فلسطين، سوريا، العراق، موريتانيا، السودان ومصر)، بينما حافظت السعودية على المركز الأول عربياً. وندرج في الجداول من جدول 1/27 إلى جدول 17/27 وضع كل دولة عربية في المكونات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال.

المؤشر المركب سهولة أداء الأعمال 2006

سهولة أداء الأعمال الترتيب عالمياً دولة 155 / 2005	سهولة أداء الأعمال الترتيب عالمياً دولة 175 / 2006	الدولة	الترتيب عربياً
38	38	السعودية	1
47	46	الكويت	2
51	55	سلطنة عمان	3
69	77	الإمارات	4
74	78	الأردن	5
58	80	تونس	6
95	86	لبنان	7
90	98	اليمن	8
102	115	المغرب	9
128	116	الجزائر	10
125	127	فلسطين	11
121	130	سوريا	12
114	145	العراق	13
127	148	موريتانيا	14
151	154	السودان	15
-	161	جيبوتي	16
141	165	مصر	17

المؤشرات الفرعية العشرة للمؤشر المركب "سهولة أداء الأعمال 2006"

إغلاق المشروع	إنفاذ العقود	التجارة عبر الحدود	دفع الضرائب	حماية المستثمر	الحصول على الائتمان	تسجيل المتلكات	توظيف العمالين	استخراج التراخيص	تأسيس المشروع	الدول	الترتيب
87	97	33	6	99	65	4	21	44	156	السعودية	1
63	79	54	41	19	83	69	20	109	104	الكويت	2
60	101	115	3	60	143	14	51	127	81	سلطنة عمان	3
137	112	10	3	118	117	8	57	79	155	الإمارات	4
84	75	78	18	118	83	110	30	70	133	الأردن	5
29	40	39	139	151	101	71	92	110	59	تونس	6
111	148	82	54	83	48	95	43	99	116	لبنان	7
82	37	107	89	118	117	43	53	39	171	اليمن	8
61	127	77	128	118	143	45	156	133	47	المغرب	9
41	61	109	169	60	117	152	93	117	120	الجزائر	10
151	100	65	55	99	65	118	97	108	173	فلسطين	11
77	153	147	59	118	117	88	89	87	142	سوريا	12
151	131	164	47	99	143	37	114	97	150	العراق	13
141	85	142	173	-	101	55	142	105	164	موريتانيا	14
151	158	165	93	142	143	29	164	92	82	السودان	15
122	169	148	51	168	117	137	125	106	157	جيبوتي	16
120	157	83	144	118	159	141	144	169	125	مصر	17

المصدر: www.doingbusiness.org



الجزء الثاني

محور التقرير ونظرة حول التطورات الاقتصادية والاستثمارية
وصناعة الضمان عالمياً وأنشطة المؤسسة

سابعاً - محور التقرير:

أداء القطاع السياحي في الدول العربية وأثره على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية

تقديم

إن الغرض الأساسي من هذا الجزء هو إلقاء الضوء على الأداء السابق والظروف الحالية والآفاق المستقبلية للنشاط السياحي في الدول العربية بهدف توفير الحافز لتشجيع صناعة السياحة في الدول العربية، ودعوة الحكومات لمواصلة العمل المشترك لتوفير المناخ والبيئة الضروريين لتحقيق أهداف هذه الصناعة الواعدة في دول المنطقة، من خلال المشاريع الاستثمارية السياحية العربية المشتركة، وتقوية مكونات بنيتها التحتية. حيث نستعرض هنا إحصاءات القطاع السياحي في الدول العربية ومؤشراته وتطور حصة مجموعة الدول العربية على المستوى العالمي من حيث أعداد السياح الوافدين والإيرادات السياحية، ونستخدم تلك المؤشرات في تحليل القدرة على تقديم العرض عليه، وجذب المزيد من الطلب السياحي سواء على المستوى الإقليمي أو على مستوى الدول منفردة.

مقدمة:

يعد النشاط السياحي من أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً على المستوى العالمي. وفي العديد من الدول تتعدى مساهمة النشاط السياحي مساهمات القطاع الأولي والصناعي. إذ يساهم نمو النشاط السياحي بشكل مباشر في توليد الدخل وتوفير فرص العمل لدى الاقتصادات المضيفة. كما يساعد في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال زيادة الطلب على المواد الأولية مثل الغذاء والوقود والسلع المصنعة مثل الأثاث المنزلي والمنسوجات. ويحفز النشاط السياحي النمو في المشروعات صغيرة وكبيرة الحجم بدءاً من منتجي الهدايا التذكارية وانتهاءً بسلسلة الفنادق متعددة القوميات. كما يمكن للنشاط السياحي أن يقدم منافع غير اقتصادية كزيادة المعرفة بثقافات وعادات الشعوب الأخرى. وفي ضوء هذه المساهمات الهامة للنشاط السياحي، على المستويين الاقتصادي والاجتماعي فإنه من الضروري لصانعي السياسات السياحية ورجال الأعمال الذين يعملون في هذا المجال أن يكونوا على دراية كاملة بطبيعة وخصائص السياحة الوافدة. فالمعلومات عن الأهمية النسبية للطلب السياحي حسب الجنسيات المختلفة، عدد السائحين الوافدين، ومستوى الإنفاق السياحي تمكن صانعي السياسات من تحديد درجة اعتماد الطلب السياحي على دول بعينها. ومثل هذه المعلومات تقدم الأسس الضرورية لاتخاذ القرارات المتعلقة بتنويع وتقوية الطلب السياحي حسب الدول التي يفد منها السائحون. كما أن المعلومات عن نمو الطلب السياحي مع مرور الوقت يساعد في تحديد أعلى وأقل معدلات نمو الطلب

التي تعرضها الدول التي يفد منها السائحون وكذلك المعدلات المستقرة والأقل استقراراً. وبالطبع تساعد هذه المعلومات في تطوير استراتيجيات التسويق ذات الصلة.

لقد شهد العالم نمواً لا نظير له في السياحة الدولية خلال الفترة 1950-2005، حيث تزايد عدد السائحون من 25 مليون زائر في عام 1950 إلى 807 مليون زائر في عام 2005، أي بمعدل نمو بلغ في المتوسط ما نسبته 6.5% سنوياً. وتقدر منظمة السياحة العالمية دخل النشاط السياحي على مستوى العالم متمثلاً في الإيرادات السياحية وإيرادات النقل الدولي للركاب بنحو 685 مليار دولار، أي ما يعادل حوالي 7% من الصادرات من السلع والخدمات، وما نسبته 28% من الصادرات من الخدمات. كما أكدت التقديرات الأولية للمنظمة صلابة القطاع السياحي رغم الأحداث السلبية مثل العمليات الإرهابية وأنفلونزا الطيور وارتفاع أسعار البترول، حيث بلغ حجم الحركة السياحية العالمية خلال عام 2006 نحو 842 مليون سائح دولي، بزيادة بلغت 36 مليون سائح أي بمعدل نمو 4.5% عن عام 2005. وقد بلغت حصة إقليم أوروبا من هذه الزيادة 17 مليون سائح، إقليم آسيا والباسيفيك 12 مليون، ولكل من أفريقيا والأمريكيتين 3 ملايين، ولدول منطقة الشرق الأوسط مليوني سائح.

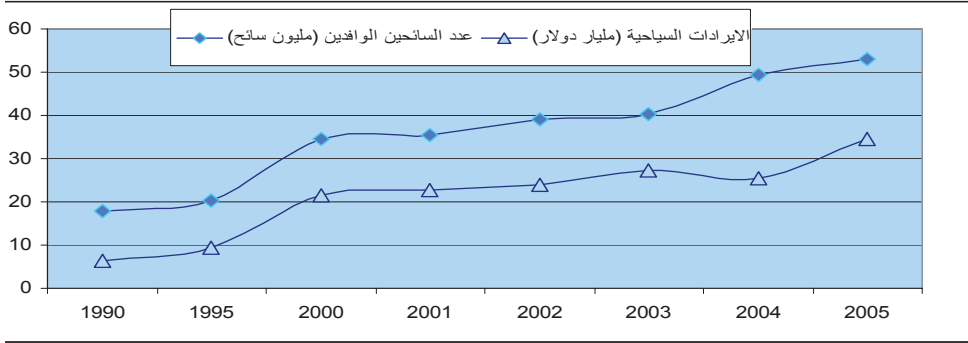
1.7 السياحة الدولية في المنطقة العربية مقارنة بالأقاليم الاقتصادية الأخرى:

لأغراض إجراء المقارنة الدولية على مستوى الأقاليم الاقتصادية العالمية، تم تكوين مجموعة قائمة بذاتها للدول العربية أعضاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وذلك عن طريق استبعاد بيانات الدول العربية المدرجة في احصاءات منظمة السياحة العالمية ضمن دول إقليم أفريقيا فيما يتعلق بأعداد السائحون الوافدين والإيرادات السياحية، وإضافتها إلى إقليم الشرق الأوسط، وذلك وفقاً لتصنيف منظمة السياحة العالمية الوارد بالجدول التالي.

توزيع الدول العربية ودول المقارنة وفقاً لتصنيف منظمة السياحة العالمية

الدول المدرجة	الإقليم الفرعي	الإقليم الرئيسي
الجزائر والمغرب والسودان وتونس	شمال أفريقيا	أفريقيا
موريتانيا	غرب أفريقيا	
جيبوتي والصومال	شرق أفريقيا	
مصر، ليبيا، الأردن، فلسطين، لبنان، سوريا، العراق، الكويت، السعودية، الإمارات، البحرين، قطر، عمان واليمن.		الشرق الأوسط

شكل رقم (1): أداء القطاع السياحي في الدول العربية (1990-2005)



وتشير البيانات إلى أن قطاع السياحة في الدول العربية قد شهد نموا متواصلا وسريعا خلال الفترة من 1990 - 2005، حيث يظهر الشكل رقم (1) الاتجاه العام المتنامي لكل من الإيرادات السياحية وعدد السائحين الدوليين للمنطقة العربية، فقد حققت الدول العربية متوسط معدل نمو سنوي خلال الفترة بلغ لعدد السائحين 11.4 % ولإيرادات السياحة 18.9 %.

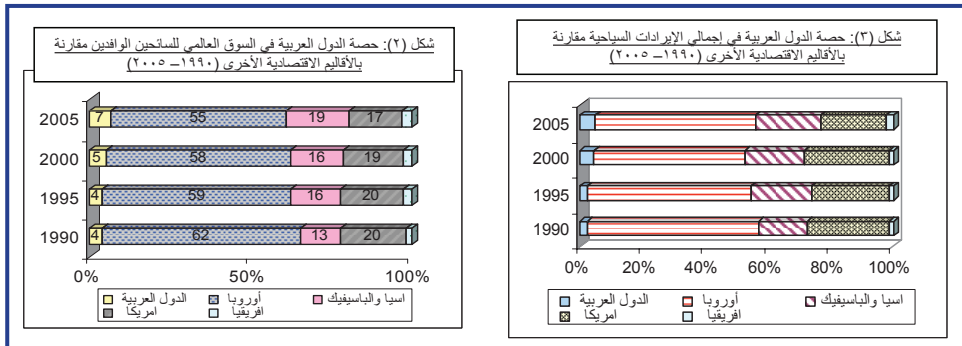
ويعرض جدول (1) عدد السائحين الوافدين بالمليون إلى الأقاليم الخمسة الاقتصادية الرئيسية وفقا لتصنيف منظمة السياحة العالمية ولكن بعد تكوين مجموعة مستقلة للدول العربية لتحل محل إقليم الشرق الأوسط. ومن أجل تجنب السكون في تحليل الإحصاءات السياحية، فقد تم عرض الأقاليم الاقتصادية التي شهدت معدلات نمو في أعداد السائحين الدوليين الوافدين خلال الفترات 1990-1995 و 1995-2000 و 2000-2005. وفي هذا الصدد، يشير الجدول إلى المناطق الإقليمية التي شهدت أعلى المعدلات نمو في المتوسط خلال فترات العرض، وهي أفريقيا 13.1 %، وآسيا والباسيفيك 8.0 % للفترة 1995-1990، في حين تفوقت مجموعة الدول العربية خلال الفترتين 1995-2000 و 2000-2005، على جميع الأقاليم الاقتصادية الأخرى، حيث حققت أعلى معدلات النمو العالمية بنحو 11.8 % خلال الفترة 2000-1995، 8.7 % خلال الفترة 2005-2000.

جدول (1): عدد السائحين الدوليين الوافدين موزعة حسب الأقاليم الاقتصادية (مليون سائح)

معدل النمو السنوي متوسط			2005	2000	1995	1990	الإقليم الاقتصادي
2005-2000	2000-1995	1995-1990					
2.2	4.7	3.5	442	396	315	266	أوروبا
7.1	6.0	8.0	155	111	82	56	آسيا والباسيفيك
0.8	3.3	3.3	134	128	109	93	أمريكا
5.9	6.7	13.1	24	18	13	7	أفريقيا
8.7	11.8	2.1	53	35	20	18	الدول العربية
3.3	4.9	4.2	806	687	540	439	العالم

المصدر: التقرير السنوي لمنظمة السياحة العالمية 2006.

ويظهر الشكل (2) حصة الأقاليم الاقتصادية الخمسة الرئيسية في عدد السائحين الدوليين الوافدين. ويلاحظ أن بيانات كل من دول إقليم آسيا والباسيفيك، وإقليم أفريقيا، ومجموعة الدول العربية، تعكس حصصاً متنامية من السياحة الوافدة خلال سنوات العرض على حساب دول المنطقتين الأمريكية والأوروبية، إلا أن الإقليم الأوروبي مازال يهيمن على النصيب الأكبر من السياحة الوافدة في السوق العالمي على الرغم من فقدته جزء من حصته في الإجمالي العالمي من 62% إلى 55% خلال الفترة 1990-2005. أما بالنسبة لمجموعة الدول العربية فقد تنامت حصتها من أعداد السائحين الدوليين في السوق العالمي من 4% عام 1991 إلى نحو 6.5% عام 2005، الأمر الذي يمكن أن يعزى جزئياً إلى تزايد السياحة البينية العربية واتجاه السائحين العرب لتفضيل قضاء عطلاتهم داخل المنطقة العربية بدلا من التوجه إلى خارج الوطن العربي وخاصة خلال الفترة التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.



ويعكس جدول (2) مستويات أداء ايجابية في جميع الأقاليم فيما يتعلق بالدخل المتولد عن السياحة الوافدة خلال فترات العرض الثلاثة. ويلاحظ أن معدلات النمو في الإيرادات السياحية المحققة في الدول العربية تجاوزت نظيراتها المحققة في أعداد السائحين الوافدين خلال الفترات المقابلة بما يعكس زيادة متوسط إنفاق السائح، وهو ما يمكن تفسيره على أنه تحسن في مستوى إقبال السائحين الدوليين على إطالة فترة إقامتهم في دول المنطقة العربية (عدد الليالي السياحية). أما على صعيد حصص الأقاليم الاقتصادية الرئيسية من الإيرادات السياحية العالمية، فيعكس الشكل (3) أن كل من الدول العربية ودول آسيا وأفريقيا شهدت حصصاً متنامية بشكل متواصل في إجمالي الإيرادات السياحية العالمية خلال الفترة 1990 - 2005. وتراجعت حصة كل من أوروبا وأمريكا، في حين ظلت حصة أفريقيا عند نفس مستواها تقريبا بنحو 1% من الإجمالي العالمي خلال السنوات الثلاث الأولى ثم ارتفعت في عام 2005 لتصل حصتها إلى 2% من الإجمالي. بينما ارتفعت حصة الدول العربية من 2.4% عام 1990 إلى 5% عام 2005 من الإجمالي العالمي.

جدول (2): إجمالي الإيرادات السياحية حسب الأقاليم الاقتصادية ومعدلات نموها %

الإقليم الاقتصادي	1990	1995	2000	2005	معدل النمو السنوي متوسط		
					1995-1990	2000-1995	2005-2000
أوروبا	144	210	233	348	7.8	2.1	8.3
آسيا والباسيفيك	41	78	90	141	13.7	2.9	9.4
أمريكا	69	100	131	145	7.7	5.5	2.1
أفريقيا	4	5	7	15	4.5	7.0	16.5
الدول العربية	6	9	22	34	8.4	19.6	9.0
العالم	264	402	482	683	8.8	3.7	7.2

المصدر: الكتاب السنوي لمنظمة السياحة العالمية 2006.

وعلى الرغم من أن البيانات السابق استعراضها تشير إلى تحقق معدلات نمو مرتفعة سواء في عدد السائحين الوافدين إلى المنطقة العربية أو الإيرادات السياحية المتولدة عن السياحة الوافدة إلى المنطقة، إلا أنها مازالت تستحوذ على حصص متواضعة في السوق السياحي العالمي سواء من حيث عدد السائحين الوافدين (6.5%) أو الإيرادات السياحية (5.0%) مقارنة بالأقاليم الاقتصادية الأخرى، وذلك وفقا لبيانات عام 2005. ويركز هذا الجزء من التقرير على السياحة الدولية الوافدة، ولدراسة العوامل المؤثرة على السياحة وتأثير السياحة على الاقتصاد، يجب دراسة العلاقة المتبادلة بين جانبي الطلب والعرض على النحو التالي:

1.1.7 جانب الطلب السياحي (السائحون الوافدون)

يشير جدول رقم (3) إلى أن مصر قد تصدرت الدول العربية من حيث عدد السائحين الوافدين حيث استقبلت نحو 8.6 مليون سائح، تلتها السعودية بنحو ثمانية ملايين سائح ثم تونس فالبحرين فالمغرب فالإمارات. وقد شهدت الفترة معدلات نمو مرتفعة في المتوسط سنويا في معظم الدول العربية فاقت بدرجة ملحوظة معدل النمو للمجموعة الذي بلغ 7.8% سنويا. وقد عكست كل من ليبيا وفلسطين معدل نمو سنوي سالب، فيما عكست تونس اقل معدلات النمو بما نسبته 4.7%، في حين تصدرت اليمن المجموعة بمعدل نمو مرتفع بلغ 35.9%.

جدول (3): عدد السائحين الوافدين والإيرادات السياحية ومعدلات النمو ومتوسط إنفاق السائح في الدول العربية

متوسط إنفاق السائح		معدل النمو	الإيرادات السياحية		معدل النمو	عدد السائحين الوافدين		الدولة
(دولار)			متوسط النمو السنوي	مليون دولار		متوسط النمو السنوي	(مليون سائح)	
2005	2000	05-00	2005	2000	05-00	2005	2000	
128	111	13.9	0.184	0.096	13.5	1.638	0.866	الجزائر
136	237	8.4	0.857	0.573	21.1	6.313	2.420	البحرين
747	849	8.2	6.430	4.345	11.0	8.608	5.116	مصر
1714	458	27.9	2.470	0.723	9.3	2.470	1.580	الأردن
..	1256	10.8	0.164	0.098	0.078	الكويت
..	1000	0.742	9.0	1.140	0.742	لبنان
..	557	0.097	14.2-	0.081	0.174	ليبيا
790	496	17.8	4.617	2.039	7.3	5.843	4.113	المغرب
367	387	16.8	0.481	0.221	18.0	1.309	0.571	عمان
..	339	42.7	0.760	0.128	0.378	قطر
1226	11.120	..	6.6	8.000	6.585	السعودية
1000	132	117.9	0.246	0.005	45.3	0.246	0.038	السودان
577	764	12.4	1.944	1.082	18.9	3.368	1.416	سوريا
312	333	3.5	1.993	1.682	4.7	6.378	5.058	تونس
383	272	16.0	2.233	1.063	8.3	5.833	3.907	الإمارات
773	1000	24.1	0.262	0.073	35.9	0.339	0.073	اليمن
(2004)233	0.007	..	9.3	0.030	0.021	جيبوتي
..	500	0.155	-22.2	0.088	0.310	فلسطين

ملحوظات:

- بيانات عدد السائحين الوافدين إلى الجزائر، والمغرب تتضمن عدد المواطنين المقيمين بالخارج القادمين إلى دولهم بغرض الزيارة المؤقتة، وبيانات عدد السائحين الوافدين إلى الإمارات تعبر عن عدد نزلاء الفنادق وتتضمن عدد المواطنين المقيمين في الخارج الذين قدموا إلى الإمارات بغرض الزيارة المؤقتة بالإضافة إلى عدد السائحين المحليين في نشاط السياحة الداخلية. أما بيانات عدد السائحين الوافدين إلى قطر، فتعبر فقط عن عدد نزلاء الفنادق.
- بيانات الإيرادات السياحية لكل من السعودية ولبنان وقطر والإمارات والجزائر تتضمن بيانات إيرادات النقل الجوي للسائحين.

وفيما يتعلق بالإيرادات السياحية، تصدرت السعودية مجموعة الدول العربية من حيث الإيرادات السياحية، حيث حققت ما قيمته 13.7 مليار دولار ثم مصر بنحو 6.4 مليار دولار ثم المغرب فالأردن فالإمارات فتونس ثم سوريا. وقد شهدت جميع الدول معدلات نمو إيجابية خلال الفترة. وقد جاءت السودان في المقدمة بمعدل نمو مرتفع للغاية تليها قطر ثم الأردن فاليمن. وجاءت الأردن في مقدمة الدول من حيث متوسط إنفاق السائح بالدولار (1714) ثم السعودية (1226)، فالسودان (1000)، بينما تراجع متوسط إنفاق السائح في كل من مصر وسلطنة عمان وسوريا وتونس واليمن حيث حققت هذه الدول معدل نمو في الإيرادات السياحية يقل عن معدل النمو المحقق في أعداد السائحين الوافدين.

ويعرض الجدول رقم (4) أعداد السائحين الوافدين موزعة حسب الدول المضيفة، ويلاحظ تفاوت الدول العربية في هذا الشأن والذي يعزى إلى عدة عوامل منها استقرار الامن الداخلي ومدى توفر البنية الأساسية السياحية، والعلاقات السياسية والتاريخية مع الدول الموردة للسائحين وقربها الجغرافي منها.

جدول (4): أعداد السائحين الدوليين الوافدين في عام 2006

دول تجتذب ما بين 10-8 ملايين سائح	دول تجتذب ما بين 5-8 مليون سائح	دول تجتذب ما بين 2-5 ملايين سائح	دول تجتذب ما بين 0.52- مليون سائح	دول تجتذب أقل من نصف مليون سائح
السعودية مصر	المغرب تونس	سوريا الأردن	الجزائر لبنان	فلسطين (2005) ليبيا
الإمارات البحرين			عمان (2004) قطر	الكويت (2004) اليمن
				السودان (2004) موريتانيا (2000) جيبوتي (2004)

المصدر: نتائج استبيان جهات الاتصال العربية الرسمية لعام 2007 ومنظمة السياحة العالمية (أعداد سابقة).

تحليل بيانات السياحة الوافدة لكل دولة عربية على حدة:

في الجزائر، يتخذ كل من عدد السائحين الوافدين إلى الجزائر والإيرادات السياحية نمطاً مختلفاً عبر الزمن خلال الفترة من 1990 - 2006. ففي حين انخفضت الإيرادات السياحية بصورة مستمرة خلال الفترة 1990 - 1995، فإن عدد السائحين الوافدين قد استقر مستواه في بداية حقبة التسعينيات، قبل أن يتراجع في عام 1993. وقد اتسمت هذه الفترة ببعض

درجات عدم الاستقرار السياسي، والتي ربما ساهمت في عدم استقرار الطلب السياحي في الجزائر. وقد تزايد عدد السائحين الوافدين منذ عام 1995، والإيرادات السياحية أيضاً منذ عام 1997. ساهم في ذلك انتعاش سياحة الصحراء والسفاري. ولكن تدني الطاقة الاستيعابية الفندقية وأماكن الإقامة والسياحة من حيث الكم والكيف وفق المعايير الدولية قد ساعد على إعاقة الطلب السياحي. وتحتل فرنسا وتونس أولى المراكز من عدد السائحين الوافدين إلى الجزائر حيث تمثلت معاً نحو 60 % من إجمالي عدد السائحين الأجانب الوافدين إلى الجزائر، في حين يمثل عدد الجزائريين القادمين بغرض الزيارة المؤقتة ما نسبته 71 % من الإجمالي العام لعدد السائحين.

وتتسم البحرين بشدة تقلبات أعداد السائحين القادمين إليها عن تلك التي تتسم بها الإيرادات السياحية المحققة. فقد شهد عدد السائحين الوافدين معدل نمو منخفضاً نسبياً خلال الفترة 1996 - 1999 ولكن هذا المعدل تزايد خلال معظم السنوات التالية. بينما نمت الإيرادات السياحية بمعدلات متنامية خلال نفس الفترة. وقد ساهم افتتاح طريق الملك فهد عام 1986 - الذي يربط البحرين بالمملكة العربية السعودية - في تشجيع الطلب السياحي. ومنذ عام 2002، استحوذ عدد السائحين الوافدين من السعودية على 63 % من الإجمالي. وتتسم فترة إقامة الكثير من السائحين الوافدين بالقصر في البحرين مما يولد إيرادات سياحية منخفضة نسبياً لكل سائح، وقد حقق إجمالي عدد السائحين الوافدين قفزة غير مسبوقه خلال الفترة 2004 - 2006 ليتجاوز نحو سبعة ملايين سائح في عام 2006.

أما مصر، فتتميز باستقبالها لمستويات مرتفعة من السائحين الوافدين والإيرادات السياحية على السواء في المنطقة العربية، ويرجع ذلك جزئياً للآثار التاريخية المشهورة من جهة والتطورات الحادثة في سياحة الشواطئ ورياضة الغطس. وباستثناء عامي 1993، 1997، اللذين شهدا وقائع اعتداءات مؤسفة على السائحين - وكذلك الفترة 2000/2001، فإن كلا من عدد السائحين الوافدين والإيرادات السياحية عكست معدلات متنامية خلال فترة العرض. وتتميز مصر عن معظم باقي الدول العربية وبدرجة ملحوظة في تنوع الدول التي يفد منها السائحون. ويتضح ذلك من استحواد السائحين القادمين من المملكة المتحدة وروسيا على 14 % من الإجمالي لكلا الدولتين، ثم ألمانيا 13.5 %، ثم إيطاليا بنحو 11.0 %. وتأتي السعودية كأكبر الدول العربية التي يفد منها السائحون إلى مصر يليها ليبيا ثم فلسطين. وتتميز مصر بهذه الدرجة من التنوع وخاصة في حالة تراجع مستوى الطلب السياحي من بعض الدول، فقد يظل عند مستواه من البعض الآخر أو قد يزداد.

وفي الأردن، شهدت كل من أعداد السائحين الوافدين إلى الأردن والإيرادات السياحية نمواً مستمراً خلال الفترة 1990 - 2006 باستثناء الفترة 1991 - 1992 التي شهدت بعض الضغوط المتعلقة بحرب الخليج - وتراجعت أيضاً الإيرادات السياحية بدرجة محدودة خلال الفترة 2000 - 2001. وتعد السعودية الدولة الأولى التي يفد منها السائحين إلى الأردن حيث تستحوذ على 43% من الإجمالي تليها إسرائيل بنسبة 10% من الإجمالي ثم لبنان وأمريكا بنسبة 5% من الإجمالي فالكويت والبحرين ثم المملكة المتحدة واليمن على التوالي. وتعد السياحة التاريخية هي المهيمنة على الطلب السياحي في الأردن.

وفي الكويت، تتسم أعداد السائحين الوافدين والإيرادات السياحية بعدم الاستقرار بدرجة ملحوظة، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى تأثير الحرب. فقد تراجع أعداد الوافدين حتى عام 1992 بالتحديد في أعقاب الأحداث العسكرية في عام 1990، بينما تزايدت الإيرادات خلال نفس الفترة، قبل أن تتخفّض في عامي 1992 و1993. ومنذ عام 1993 شهد عدد السائحين الوافدين استقراراً بينما تزايدت الإيرادات السياحية قبل أن تتخفّض مرة أخرى في عامي 1998 و1999، ثم عادت لترتفع مرة أخرى، ولكن بمعدلات محدودة بعد ذلك. وخلال السنوات الأخيرة، هيمن على تدفقات السائحين إلى الكويت ما يعرف بسياحة الأعمال المرتبطة آنذاك بإعادة الأعمار للمدن الكويتية. وتستحوذ السعودية على النصيب الأكبر من حيث عدد السائحين القادمين إلى الكويت بنسبة 32% من الإجمالي ثم الهند بنسبة 13% فمصر بنسبة 12%، ثم سوريا بنسبة 5%.

وفي لبنان، تميزت أعداد السائحين الوافدين باستمرارية النمو خلال الفترة 1992 - 2005. أما بالنسبة للإيرادات السياحية، فقد بلغت قمة مستوياتها في عام 1998 قبل أن تتراجع بدرجة كبيرة في عام 1999 ثم استمرار النمو حتى عام 2005. ولعل أهم ما أثر على النشاط السياحي في لبنان هو ارتباطها بالأحداث الخاصة في الدول المجاورة لها وخاصة إسرائيل وسوريا. وقد اثر العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان خلال عام 2006 على أعداد السائحين الوافدين إلى لبنان بما نسبته 6.7% حيث بلغت نحو 1.063 مليون سائح مقابل 1.140 مليون سائح خلال عام 2005. وتتميز لبنان بتنوع مدى الدول القادم منها السائحين، حيث يظهر توزيع السائحين الوافدين، واستحوذ السائحين العرب على نسبة 42% من إجمالي السائحين، وتأتي الأردن في المركز الأول بنسبة 13.6% من الإجمالي، تليها السعودية بنسبة 8.8%، فالكويت بنسبة 4.7%.

وفي ليبيا، شهد عدد السائحين الوافدين إلى ليبيا تراجعاً خلال النصف الأول من التسعينيات ثم شهد ارتفاعاً ملحوظاً في عام 1996. واتسمت الإيرادات السياحية بالثبات خلال الفترة

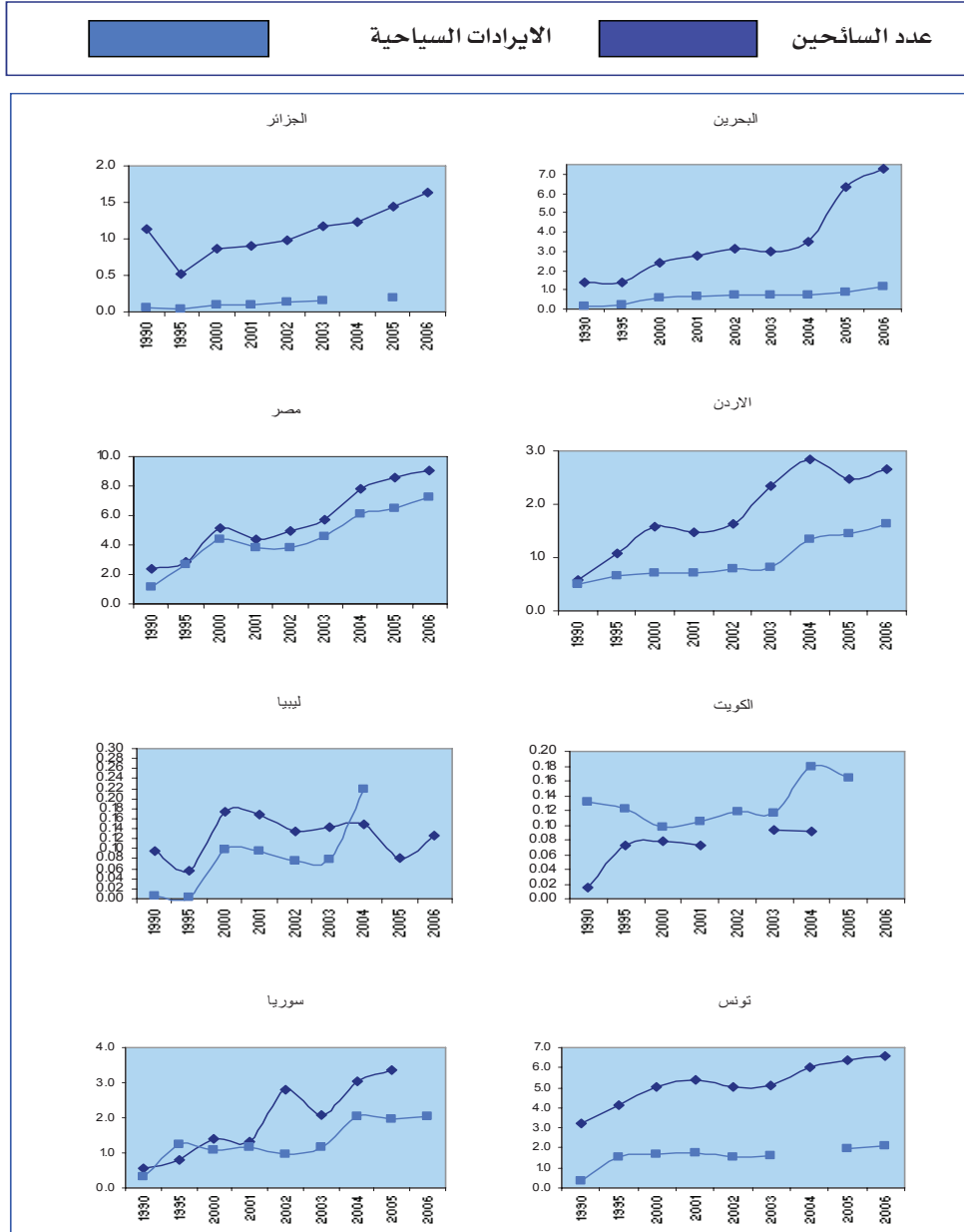
1990-1997. ومنذ عام 1998، ارتفعت كل من أعداد السائحين الوافدين والإيرادات السياحية بدرجة كبيرة وذلك في أعقاب رفع الحظر الجوي للأمم المتحدة عن الاقتصاد الليبي. بينما تراجعت بدرجة محدودة في عامي 2000 و 2001. وقد ساهم تحسين العلاقات السياسية مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في تحسين معدلات نمو السياحة الوافدة. كما أنه من المتوقع أن يساهم فتح التجارة مع الولايات المتحدة في عام 2004 إلى مزيد من التشجيع لسياحة الوافدة إلى ليبيا. علما بأن أغلبية السائحين الوافدين إلى ليبيا هم من جيرانها مصر بنسبة 45 % وتونس 36 % والجزائر 7.5 % من الإجمالي.

وتتجه أعداداً منخفضة من السائحين الدوليين إلى موريتانيا، التي شهدت استقراراً في مستوى الإيرادات السياحية خلال النصف الأول من التسعينيات، ثم عادت لتتمو بعد ذلك حتى عام 1999. وتمتلك موريتانيا بنية أساسية سياحية محدودة كمحصلة لعدم الاستقرار السياسي ومحدودية الموارد المالية مما أعاق الاستثمار في قطاع الخدمات السياحية والفندقية. كما أن عدم توفر البيانات ساهم بصورة مباشرة في إعاقة المزيد من تحليل وضع النشاط السياحي في موريتانيا.

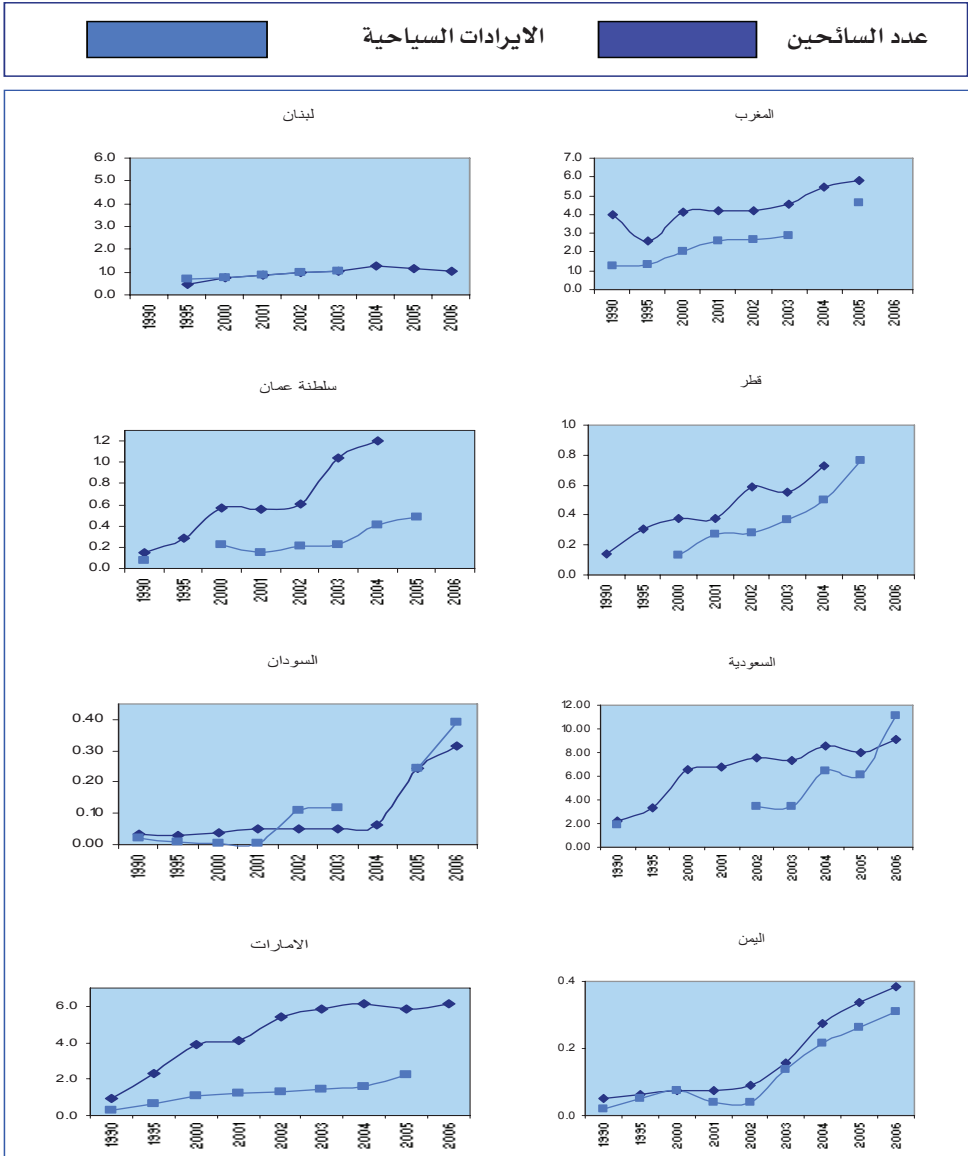
وتستقبل المغرب مستويات مرتفعة من أعداد السائحين الدوليين، وتحقق كذلك مستويات مرتفعة من الإيرادات السياحية. فقد تزايدت أعداد السائحين خلال الفترة 1990-1992 قبل أن تبدأ بالانخفاض حتى عام 1996، حيث استعادت معدلات النمو المرتفعة بعد ذلك. أما بالنسبة للإيرادات السياحية، فقد اتخذت اتجاهاً مغايراً حيث شهدت اتجاهاً تصاعدياً خلال فترة العرض بأكملها. وتختلف المغرب عن العديد من الدول العربية الأخرى، حيث تستحوذ الدول غير العربية على الطلب السياحي فيها، فمعظم السائحين من فرنسا بنسبة 41 %، تليها أسبانيا بنسبة 10 % فقط، ثم المملكة المتحدة فألمانيا ثم إيطاليا. وقد جاء هذا الأداء المرتفع للسياحة الوافدة في المغرب كمحصلة لعدة عوامل من بينها تطوير الفنادق والمطارات والطرق المعبدة وكذلك إضفاء المرونة على قواعد المسارات الجوية.

وفي سلطنة عمان، اتخذت كل من أعداد السائحين الوافدين والإيرادات السياحية اتجاهاً عاماً تصاعدياً خلال الفترة 1990-2005، باستثناء عام 2003 الذي ارتفع معدل النمو فيه لمستوى غير مسبوق. وتبنى السلطات العمانية إستراتيجية لبناء مقصد سياحي على أساس الموارد السياحية الطبيعية والتراث التاريخي والثقافي. ولما كانت البنية الأساسية السياحية محدودة فإن إستراتيجية الحكومة تركز على تحسين مستويات تلك البنية بما

حجم السياحة الدولية الوافدة في الدول العربية من حيث عدد السائحين والإيرادات السياحية



حجم السياحة الدولية الوافدة في الدول العربية من حيث عدد السائحين والإيرادات السياحية



في ذلك البنية الأساسية على المستوى الإقليمي والنقل الدولي الجوي، وتطوير المنتجعات السياحية وتسويق السياحة الوافدة، بفعالية، من خلال تعاون القطاعين العام والخاص. ويأتي معظم السائحين إلى السلطنة من الإمارات بنسبة 14% والهند تليها كل من المملكة المتحدة وألمانيا ثم البحرين.

تزايدت أعداد السائحين الوافدين إلى قطر منذ عام 1990 وحتى عام 1997 قبل أن تنخفض بدرجة ملحوظة عام 1998 ثم عادت للنمو مرة أخرى خلال الفترة 1998-2004، وخاصة عام 2001 عندما تم حل الخلافات حول الحدود الدولية مع كل من السعودية والبحرين. وتشير بيانات الإيرادات السياحية (المتوفرة منذ عام 1999 فقط) إلى تزايدها منذ عام 2000 فصاعداً، في أعقاب إلغاء القيود التي كانت مفروضة على تأشيرة الدخول إلى قطر، والسماح برحلات جوية مباشرة من العاصمة البريطانية عام 1998. وتشير بيانات أعداد السائحين الوافدين المتاحة على أساس إجماليات الأقاليم العالمية فقط، أن معظم السائحين الوافدين إلى قطر هم من إقليم الشرق الأوسط بنسبة 51 %، يليه إقليم شرق آسيا والباسيفيك بنسبة 23 %، ثم دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 16 % من الإجمالي.

وفي السعودية ظلت أعداد السائحين الوافدين إليها مستقرة عامي 1991، 1990 ثم استمرت بالتزايد حتى عام 2002. وتأخذ الإيرادات السياحية اتجاهاً مغايراً لذلك، حيث تراجعَت الإيرادات السياحية خلال عامي 1991، 1990 (الفترة التي شهدت أزمة الخليج) ثم تزايدت خلال الفترة التالية وبلغت القمة في عام 2005. ومعظم السائحين الوافدين يمثلون الحجيج من الكويت ومصر وإيران وسوريا وباكستان.

وقد اتسمت أعداد السائحين الوافدين إلى السودان ومستوى الإيرادات السياحية بتقلبات مرتفعة لتعكس عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي نتيجة للحرب الأهلية في السودان خلال فترة العرض. بينما تصاعد عدد السائحين الوافدين خلال الفترة 1991 - 1995 ثم منذ عام 1997. أما الإيرادات السياحية فقد تزايدت منذ عام 1994. وعلى الرغم من أن السودان تعرض لمستويات متواضعة، مقارنة بالدول العربية الأخرى، لكل من عدد السائحين الدوليين والإيرادات السياحية، إلا أن كليهما قد شهد معدلات نمو مرتفعة للغاية خلال السنوات الخمس الأخيرة. ويستحوذ إقليم الشرق الأوسط على النصيب الأكبر من عدد السائحين الوافدين منه إلى السودان بنسبة 28 % ثم أوروبا 23.5 % ثم أفريقيا بنسبة 17 % من الإجمالي.

واتخذت أعداد السائحين الوافدين إلى سوريا والإيرادات السياحية اتجاهاً تصاعدياً خلال الفترة من 1990 - 2005، وقد شهدت الفترة 2003 - 2005 أعلى معدلات النمو في أعداد السائحين الوافدين، بعد إحداث التطويرات في الموانئ والمطارات عام 1998 بغرض

تشجيع السائحين الدوليين. كما تم سن تشريعات وقوانين جديدة للاستثمار عام 1999 بغرض حفز الاستثمارات السياحية. أما الإيرادات السياحية، فقد بلغت قمة مستوياتها عام 1994 ثم ظلت مستقرة تقريباً قبل أن ترتفع عام 2004، ثم عادت للاستقرار خلال عامي 2005 و 2006، وتهيمن دول الجوار على نصيب الأسد في عدد السائحين الدوليين، حيث تأتي لبنان في المركز الأول بنسبة 38 % ثم الأردن بنسبة 17 % ثم تركيا بنسبة 11 % فالسعودية بنسبة 8 % من الإجمالي.

وتعد تونس من الأسواق الرئيسية التي تستقبل أعداداً ضخمة من السائحين الوافدين وتحقق مستويات مرتفعة من الإيرادات السياحية. فقد ارتفع عدد الوافدين من مليونين في منتصف الثمانينات إلى خمسة ملايين زائر عام 2003، أما الإيرادات السياحية، فقد شهدت عام 1987 ارتفاعاً ملحوظاً تبعه تراجع خلال الفترة من 1987 – 1990، ثم عاودت الارتفاع حتى عام 2000، ثم استقرت عند نفس المستوى تقريباً حتى عام 2003، قبل أن ترتفع مرة أخرى خلال الفترة، حتى بلغت ما يزيد عن مليار دولار خلال عام 2006.

2.1.7 جانب العرض السياحي (الطاقة الفندقية والخدمات السياحية):

يعتمد جانب العرض السياحي على منشآت تم الاتفاق دولياً على حصرها في منشآت الإيواء، والمطاعم والمقاهي، والمنشآت التي تقدم خدمات النقل والانتقال المحلي، والمنشآت الترفيهية. وهناك عوامل أخرى تلعب دوراً هاماً في جانب العرض منها التقدم في مجال الاتصالات وجودة الطرق وأماكن انتظار السيارات وتوفر خدمات السياحة العلاجية، بالإضافة إلى الدور الهام الذي يلعبه منظمو الرحلات السياحية الدولية، والذي يمكن أن يؤثر سلباً على أداء الشركات السياحية العربية المحلية.

وتشير البيانات المتوفرة عن الفترة 1995-2001، إلى نمو الطاقة الإيوائية العالمية في المتوسط بمعدل 2.8 % سنوياً، وباستثناء المنطقة الأوروبية التي شهدت معدل نمو في المتوسط بلغ 1.4 % سنوياً، فقد شهدت كل المناطق الاقتصادية الأخرى معدل نمو أعلى من المتوسط خلال الفترة، وبالتحديد فإن الدول العربية شهدت أعلى المعدلات حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة ما نسبته 6.1 % مقارنة بمعدلات نمو بلغت 3.3 %، 3.6 %، 3.7 % في آسيا والباسفيك، أمريكا وإفريقيا على التوالي.

2.7 تطورات الاستثمارات المباشرة العربية البيئية في قطاع السياحة والخطط

الإستراتيجية القطرية:

ولم يقتصر التحسن في جانب العرض على الطاقة الإيوائية فقط بل امتد ليشمل البنية التحتية السياحية. وقد انتهجت الدول العربية استراتيجيات متنوعة بغرض تحقيق التميز

كمقصد سياحي. ويأتي التحسن في الطاقة الإيوائية كنتيجة أساسية للاهتمام المتزايد بشركات الفنادق في المنطقة العربية وخاصة الفنادق ذات الخدمة المحدودة.

وفي الإمارات، أعلنت الشركة المالكة لمشروع "دبي لاند" أن الاستثمارات المحلية الخليجية في قطاع السياحة بلغت نحو 35 مليار درهم لتنفيذ 26 مشروعا، وقدرت حجم الاستثمارات للمشاريع السياحية الجديدة التي ستنفذ ضمن هذا المشروع ما بين 27 - 30 مليار درهم. وفي دبي التي تعتبر من أهم المراكز التجارية لأغراض التسوق وجذبا للمؤتمرات في المنطقة، تم افتتاح فندق Ibis عام 2003. علاوة على بناء أكبر مشروع لانتظار السيارات بتكلفة تصل إلى 19 مليار دولار تصل سعته ضعف سعة ديزني لاند في ولاية فلوريدا.

وفي مصر، تم افتتاح مجموعة فنادق ومنتجعات Starwood . وحصلت شركة كويتية على ترخيص من محافظة بورسعيد لإقامة منتجع ترفيهي سياحي. كما قامت شركة كويتية أخرى بتوسعة مشروع المارينا الخاص بها لتصبح أكبر مارينا مملوكة للقطاع الخاص في الشرق الأوسط. وتقوم شركة من الإمارات بإقامة منتجع سياحي عالمي بطول 7 كلم وبتكلفة استثمارية تبلغ 1.7 مليار دولار على الشواطئ المصرية، في حين تعتزم شركة قطرية إقامة مشروع سياحي على النيل بتكلفة استثمارية ستصل إلى 500 مليون دولار. كما تم الإعلان عن اتفاق على إقامة مدينتين سياحيتين مشتركتين بين مصر والمغرب، أحدهما في مصر والأخرى في المغرب باستثمارات تتجاوز 300 مليون دولار. بالإضافة إلى تطوير المنتجعات السياحية على شاطئ البحر الأحمر، وإحراق مراكز للأنشطة الرياضية والترفيهية بالمواقع السياحية التاريخية والثقافية. هذا وقد أعلنت هيئة تشييط السياحة في مصر أن إجمالي الاستثمارات المتوقعة الوافدة من قطر في القطاع السياحي المصري خلال السنوات العشر المقبلة، سوف يبلغ 2.5 مليار دولار.

وفي السودان وقعت شركة كويتية - سودانية مشتركة مع حكومة ولاية بحر الجبل في الجنوب السوداني عقدا لبناء وإنشاء ميناء نهري وفندق فاخر في عاصمة الولاية جوبا بكلفة استثمارية تتراوح ما بين 60 - 70 مليون دولار.

كما شرعت السلطات المغربية في تنفيذ استراتيجية شاملة لتطوير القطاع السياحي منذ عام 2001 بدعم من البنك الدولي. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى مضاعفة عدد الغرف الفندقية وزيادة عدد السائحين الوافدين إلى أربعة أضعاف بحلول عام 2010 . وتعد خطة AZUR العمود الفقري في عملية الإصلاح، حيث تهدف إلى إنشاء ستة منتجعات سياحية عملاقة بواسطة مستثمرين دوليين بتكلفة إجمالية تبلغ 4.3 مليار دولار. كما تقوم حاليا إحدى الشركات القطرية ببناء مدينة سياحية وتجارية تضم فنادق وعقارات وأبراج. وأطلقت

شركة إماراتية عدة مشاريع سياحية تتجاوز قيمتها 10 مليارات دولار. وأبرمت شركة بحرينية اتفاقات تفاهم مع السلطات المغربية لإطلاق مشروع «بوابة المغرب» بكلفة استثمارية تصل إلى نحو 1.5 مليار دولار. ووضعت شركة إماراتية حجر الأساس لأحد مشاريعها السياحية الكبرى لإنشاء مدينة متكاملة بتكلفة استثمارية تصل إلى 3.4 مليار دولار وعلى مساحة 330 فدان.

وفي تونس، انتهجت السلطات خطة طموحة لتطوير وتحديث قطاع السياحة لديها. وتهدف الخطة إلى زيادة عدد السائحين الوافدين ليصل إلى 10 ملايين بحلول عام 2010. وتعتزم إحدى كبريات شركات العقار الإماراتية إقامة مشروع سياحي كبير بمنطقة هرقله باستثمارات تصل إلى نحو 1.9 مليار دولار.

وفي الأردن، كشفت سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة عن نجاحها في استقطاب استثمارات عربية وأجنبية بلغت قيمتها ملياري دولار أمريكي منذ إنشائها في عام 2001، تركز الجزء الأكبر منها في القطاع السياحي الذي استحوذ على نحو 50%. منها، وتوزعت النسبة الباقية على قطاعي الصناعة والخدمات. كما تم تطوير السياحة العلاجية في منطقة البحر الميت التي تتمتع ببيئة نظيفة تجتذب السياحة العائلية. كما تم توقيع مذكرة تفاهم بين الحكومة الأردنية وإحدى الشركات الاستثمارية السعودية لإطلاق أحد أضخم المشروعات التطويرية في الأردن بكلفة تصل إلى 5 مليارات دولار، ويتضمن المشروع مدينة سياحية متكاملة في منطقة العقبة. وأعلنت شركة إماراتية عن توقيعها لعقد شراكة مع هيئة الوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي الأردني لإنشاء شركة متخصصة بالاستثمار السياحي والإعلان، عن البدء بأول مشروع للشركة بكلفة 142 مليون دولار. وأعلنت شركة بحرينية عن إطلاق مشروع المنتج الملكي في منطقة البحر الميت، بكلفة تصل إلى نحو 200 مليون دولار، وسيضم المنتج فندقا ومركزا صحيا متخصصا للعلاج الطبيعي، كما يتوقع أن تكون منطقة البحر الميت موقعا لمشروع شركة أردنية - سعودية مشتركة لإقامة مدينة ترفيهية على طراز ديزني لاند بكلفة تصل إلى 600 مليون دولار.

وفي اليمن، أفادت إحصائية صادرة عن المنطقة الحرة في عدن بأن عدد التراخيص الاستثمارية التي منحتها المنطقة منذ إنشائها في يناير 2000 ولغاية يناير 2006، بلغ 116 ترخيصا لمشاريع استثمارية بكلفة تقارب 394 مليون دولار، بلغ نصيب قطاع السياحة منها نحو 10 مشاريع، بكلفة استثمارية بلغت نحو 64 مليون دولار. وحسب تقرير الهيئة العامة للتنمية السياحية، فإن إجمالي المشاريع المرخصة في مجال السياحة في مختلف محافظات اليمن خلال العام 2006 بلغ 58 مشروعا موزعا على استثمارات محلية بنسبة 41%، وعربية وأجنبية بنسبة 58% من الإجمالي. ومن جهة أخرى، تعكف الهيئة العامة للتنمية وتطوير

الجزر اليمينية على التعريف بالفرص الاستثمارية في هذه الجزر والتي تبلغ نحو 450 فرصة استثمارية. ومن الاستثمارات السياحية التي يشهدها اليمن اعترام شركة ميدروك، ضمن مجموعة العمودي السعودية، إنشاء فندق سياحي على احد الجبال المطلة على العاصمة بتكلفة 100 مليون دولار وهو المشروع الثاني للشركة بعد فندق وشاليهات "جولدن لايفز" بمحافظة الحديدة بتكلفة استثمارية بلغت 65 مليون دولار. كما وقعت الحكومة مع إحدى الشركات اليمينية وأخرى مصرية، عقدا لإنشاء مشروع سياحي متكامل في جزيرة كمران بكلفة استثمارية إجمالية بنحو 500 مليون دولار.

وفي سوريا، وافقت الحكومة السورية على منح مستثمرين كويتيين وسعوديين وسوريين الترخيص لإقامة مجمع سياحي فندقي في مدينة حلب، بكلفة استثمارية تبلغ نحو 140 مليون دولار. كما ستقيم مجموعة الخرافي الكويتية مشروعاً سياحياً في دمشق، بكلفة استثمارية تصل إلى نحو 236 مليون دولار. كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين وزارة السياحة وإحدى الشركات القطرية لإقامة مشروع سياحي، بتكلفة تصل إلى 250 مليون دولار.

وفي قطر، سيتم إقامة مدينة ترفيهية في مدينة الدوحة تمتد على مساحة مليون متر مربع بتكلفة استثمارية تصل إلى 3 مليارات دولار وبمشاركة الاستثمارات الإماراتية. ومن المنتظر أن يحقق المشروع نقله نوعية في صناعة السياحة في قطر، حيث من المؤمل أن يحقق عوائد استثمارية وسياحية كبيرة في ضوء توقعات لاستقبال هذه المدينة الترفيهية نحو 25 ألف زائر يومياً، ويتوقع الانتهاء من هذا المشروع بحلول عام 2009.

وفي السعودية، تُعرض ضمن رحلات العمرة زيارة بعض مدن المملكة الأخرى بالإضافة إلى مكة والمدينة. كما أطلقت الهيئة العليا للسياحة في المملكة برنامجاً للترويج للسياحة تحت اسم "ياهلا" يعنى بتأهيل العاملين غير المباشرين في القطاع السياحي مثل سائقي سيارات الأجرة للتعامل مع السائح في المناطق التي تنتشر فيها المطارات، وذلك بدعم من مسئولى المطارات وأجهزة السياحة في تلك المناطق.

وفي لبنان، تم تطوير السياحة الترفيهية من خلال الاهتمام بمنتجعات الشواطئ والتزلج على الجليد (ضمن برنامج تطوير وتنمية بعض المناطق السياحية (بعلبك ، نيجا ، الأرز وقاديشا) الذي يتم تنفيذه منذ عام 2002 بدعم من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، إلا أن العدوان الإسرائيلي على لبنان ألحق ضرراً بالغاً بقطاع السياحة خلال العام 2006، بعد أداء قياسي له خلال العام 2005. ومن المعروف أن هذا القطاع يلعب دوراً مركزياً في الاقتصاد اللبناني، حيث يسهم وحده، حسب آخر إحصاءات منظمة السياحة العالمية، بنسبة تتراوح بين 10-12 % من الناتج المحلي الإجمالي، علاوة على توفير فرص عمل تصل إلى 300

ألف عامل، يعمل ثلثهم في المطاعم. وقد ترتب على ذلك العدوان، تراجع عدد السائحين خلال العام 2006، بنسبة 6.7 % مقارنة مع العام 2005. وكانت وزارة السياحة قد توقعت قبل الحرب أن يبلغ عدد السائحين عام 2006 نحو 1.6 مليون سائح، والإيرادات السياحية بما يفوق ملياري دولار. وقد أفادت إحصاءات نقابة الفنادق في لبنان، أن 75 % من الفنادق سجلت نسبة إشغال تقل عن 10 % خلال العام، فيما تجاوزت الخسائر غير المباشرة لقطاع المطاعم 137 مليون دولار حسب أرقام الهيئة العليا للإغاثة. وتعكف وزارة البيئة حالياً بالتعاون مع منظمات غير حكومية على تنظيف الشواطئ من بقع النفط المنتشرة في البحر المتوسط على اعتبار أن نحو 60 % من الصناعة السياحية اللبنانية قائمة على الشواطئ حسب وزارة السياحة. ومع ذلك، يجدر التنويه بأن وزارة السياحة شارفت على استكمال المسار الجبلي اللبناني المخصص لرياضة التسلق بمسافة 340 كيلو متراً ويجذب السائحين من أنصار البيئة والطبيعة.

وفي جيبوتي، تعتمد شركة نخيل الكويتية تطوير وتوسعة فندق جيبوتي لتصل طاقته الاستيعابية إلى 400 غرفة فندقية بدلاً من 175 غرفة تمثل الطاقة الفندقية الحالية بتكلفة استثمارية تصل إلى 30 مليون دولار.

وفي سلطنة عمان، تم تشكيل لجنة وزارية للسياحة عام 2006 بهدف تنمية السياحة ووضع السياسات اللازمة لتفعيل القطاع السياحي، وإقرار النظم والمشاريع اللازمة، التي تساهم بفاعلية في تطوير القطاع السياحي، ووضع الآليات اللازمة لمعالجة المشكلات وتذليل المعوقات التي تواجه هذا القطاع. وقد شهدت السلطنة تنفيذ العديد من المشاريع السياحية ومشاريع البنية الأساسية، كما تم تخصيص ميزانية تقدر بحوالي (390 مليون دولار) في الخطة الخمسية السابعة للسياحة، وذلك لتنمية هذا المورد الحيوي الهام ورفع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لأكثر من 3 % . هذا وتوفر الحكومة التسهيلات والحوافز للمستثمرين لتشجيع الاستثمار السياحي في السلطنة، حيث أجاز المرسوم السلطاني رقم 2006/12 تملك غير العمانيين للعقارات في المجمعات السياحية المتكاملة بغرض السكن أو الاستثمار. كما تشير بيانات وزارة السياحة إلى أن حجم الاستثمارات السياحية الخاصة المتوقعة خلال سنوات الخطة الخمسية السابعة (2006 - 2010) تقدر بحوالي (548.2 مليار دولار). ولعل من أهم هذه المشاريع التي تم الإعلان عنها، مشروع الموج، مشروع السفه، مشروع يتي، والمجمع التجاري السياحي، وملعب مسقط للجولف بمحافظة مسقط، مشروع صلالة بمحافظة ظفار، مشروع المدينة الزرقاء بمنطقة الباطنة، مشروع زغي بمحافظة مسندم. وتعكف وزارة النقل والمواصلات على زيادة الطاقة الاستيعابية لمطار السيب الدولي بمسقط خلال المرحلة القادمة لتصل إلى 12 مليون مسافر في السنة، وبحيث تزداد هذه الطاقة تدريجياً خلال المراحل الأخرى لتصل إلى 48 مليون مسافر في غضون السنوات

العشر القادمة، علاوة على تطوير مطار صلالة الدولي الذي من المقرر أن تصل طاقته الإجمالية إلى مليوني مسافر سنويا .

وفي البحرين التي سترتبط باليابسة مرة أخرى مع قطر عن طريق جسر يجري حاليا الإعداد لإنشائه بين البلدين بطول 40 كم، يتم حاليا تطوير وتوسيع مطار البحرين الدولي في جزيرة المحرق، والذي تستخدمه معظم الخطوط الجوية العالمية. بهدف زيادة طاقته للتعامل مع حركة المسافرين التي تتجاوز 10 ملايين مسافر سنويا . وتسعى البحرين إلى تشجيع السياحة العائلية وتوفير إطار عمل واضح للمستثمرين وشركات تنظيم الرحلات السياحية. كما تشجع البحرين السياحة الرياضية من خلال استضافة سباق السيارات العالمي "الفورميولا 1 منذ عام 2004. وتخطط البحرين لزيادة مساهمة صناعة السياحة في الدخل القومي ليصل إلى 20% من إجمالي هذا الدخل، عبر مجموعة من المشاريع السياحية التي تتجاوز قيمتها مليار دولار أمريكي، علما بأن مساهمة السياحة في الدخل البحريني تتراوح حاليا ما بين 8 - 10%. وقد شهد القطاع الفندقى نموا كبيرا في السنوات الماضية، حيث توجد في البحرين أعداد كبيرة من الفنادق بمختلف الدرجات إلى جانب العديد من المنتجعات والشقق السياحية والفلل الفخمة التي يمكن لمواطني دول الخليج والجنسيات الأخرى تملكها بموجب قانون تملك الأجانب للعقار في البحرين.

ومثل هذا التحسن في جانب العرض السياحي قابلة لزيادة في جانب الطلب السياحي من الأماكن البعيدة في ظل زيادة فرص الدول العربية للنفوذ للأسواق العالمية. وتشير البيانات في جدول رقم (6) إلى وجود علاقة موجبة بين زيادة الطاقة الإيوائية السياحية (عدد الغرف الفندقية) وعدد السائحين الوافدين. هذا بالإضافة إلى طول متوسط فترة الإقامة في الدول العربية عن نظيراتها في دول الأقاليم الأخرى، وخاصة في كل من مصر بمعدل 9.8 ليالي سياحية، والسودان ثمانية ليالي، والسعودية وليبيا 7 ليالي، واليمن 6 ليالي، وتونس بمعدل 5.2 ليلة، والمغرب بمعدل 5.9 ليلة، وهو ما يعوض بشكل جزئي انخفاض حصة الدول العربية في عدد السائحين الوافدين عالميا مقارنة ببعض الأقاليم الاقتصادية الأخرى التي ترتفع لديها أعداد السائحين الوافدين وينخفض متوسط فترة إقامتهم فيها. ومن جهة أخرى، يتصف متوسط فترة الإقامة في الدول العربية الأخرى بالقصر، حيث اقتصر على 4.2 ليلة في الأردن ونحو ليلتين في كل من الجزائر وعمان والبحرين. أما بالنسبة لمعدلات الإشغال، فترتفع في بعض الدول العربية مقارنة بنظيرتها من الدول العربية الأخرى، حيث تصدر الإمارات القمة بمعدل 68 %، ثم مصر بمعدل 64 %، فاليمن بمعدل 60 % فالبحرين 57.4 % ثم تونس 51 % . وهو ما يشير إلى إمكانية رفع معدلات الإشغال لأعلى من المعدلات الحالية وخاصة لباقي الدول العربية التي تنخفض لديها معدلات الإشغال لأقل من 50 % من الطاقة الإيوائية لديها .

جدول (5): عدد الغرف الفندقية والمنشآت السياحية المماثلة
ومعدل الإشغال ومتوسط فترة الإقامة

الدول	عدد الغرف بالألف		متوسط معدل النمو %	معدل الأشغال 1		متوسط فترة الإقامة	
	2006	1995		2006	1995	2006	1995
الجزائر	42	32	2.5	38 (1999)	33	-	2
البحرين	10.2	5	6.7	57.4	63 (1997)	2	1.93
مصر	175	65	9.4	64	57	4.0	9.8
الأردن	22	10	7.4	42	53	-	4.2
الكويت	2 (2000)	3	-7.8	-	-	3.3	-
لبنان	16	10	4.4	30	36	-	-
ليبيا	13.2	8	4.7	45	71	-	7
المغرب	75	63	1.6	41	45	7.5	5.9
عمان	8.5	3	9.9	46	52	2	2
قطر	4 (2003)	2	9.1	44 (2003)	57	-	-
السعودية	104.1	25	13.8	51	42	-	7
سوريا	17	14	1.8	25 (2001)	28	2.3	1.9 (2001)
تونس	110 (2003)	81	3.9	51	49	6.6	5.2
السودان	2.8	-	-	-	-	-	8
الإمارات	38	21	5.5	68	62	-	-
اليمن	21	7	10.5	60	60	-	6

المصدر: نتائج استبيان جهات الاتصال العربية الرسمية لعام 2007 ومنظمة السياحة العالمية (أعداد سابقة).

3.7 السياحة وميزان المدفوعات

يقصد بالإنفاق السياحي إجمالي النفقات الاستهلاكية التي ينفقها الزائر أو يتم إنفاقها نيابة عنه نظير رحلته وإقامته في مكان الزيارة وخلالها. ويشمل مفهوم الإنفاق السياحي طائفة من العناصر مثل شراء السلع الاستهلاكية والخدمات المتعلقة بالسفر والإقامة، وشراء السلع المعمرة الصغيرة للاستخدام الشخصي، وشراء هدايا تذكارية للأسرة والأصدقاء، إضافة إلى رسوم زيارة الأماكن التاريخية والمتاحف. ولا تقتصر بنود الإنفاق السياحي على النفقات التي تتم أثناء السفر، بل تشمل أيضاً النفقات التمهيديّة لإعداد الرحلة وتنظيمها، بالإضافة إلى النفقات المرتبطة بالسفر والتي تتم في محل الإقامة لاحقاً بعد العودة. وتشمل النفقات كذلك تكلفة التأمين خلال السفر، ومصاريف الانتقال في الاقتصاد المضيق وأجور

المرشدين السياحيين، الخ بما في ذلك المبالغ التي يدفعونها إلى شركات النقل الأجنبية لقاء النقل الدولي. إلا أنه وفقاً لتوصيات دليل إعداد ميزان المدفوعات ، يجب تصنيف نفقات النقل الدولي كبند مستقل بذاته .

جدول (6): نسبة الإيرادات السياحية من الصادرات والنواتج في الدول العربية (%)

الدول	من الصادرات من السلع والخدمات		من الناتج المحلي الإجمالي	
	1995	2005	1995	2005
الجزائر	0.08	0.2
البحرين	5.1	7.3	4.22	6.5
مصر	20.2	25.1	4.46	7.2
الأردن	19.0	24.8	9.81	11.3
الكويت	0.9	0.4	0.46	0.2
لبنان	56.1	29.6 (2003)	6.39	5.4 (2003)
ليبيا	..	0.5 (2003)	0.01	0.39 (2003)
موريتانيا	1.03	1.03 (2003)
المغرب	14.3	24.8	3.93	8.9
عمّان	..	2.6	..	1.6
قطر	..	3	..	1.8
السعودية	..	2.4	..	2
السودان	1.2	5.1	0.11	0.9
سوريا	21.9	16.2	6.5	7.6
تونس	19.2	14.5	8.5	6.9
الإمارات	..	2	1.58	1.7
اليمن	2.3	4.9	1.18	1.6

المصدر: نتائج استبيان جهات الاتصال العربية الرسمية لعام 2007، ومنظمة السياحة العالمية (أعداد سابقة)، والتقارير الاقتصادي العربي الموحد (2006)، ومؤشرات التنمية العالمية (2005).

عادة ما تقاس أهمية النشاط السياحي بالنسبة للدول النامية من خلال إيراداته من النقد الأجنبي ونسبة مساهمته في إجمالي حصيلة الصادرات السلعية والخدماتية. ويشير جدول (6) إلى أن الإيرادات من السياحة الدولية الوافدة تمثل أحد أهم موارد النقد الأجنبي في العديد من الدول العربية سواء من حيث قيمة هذه الإيرادات أو نسبتها إلى كل من الصادرات من السلع والخدمات أو من الناتج المحلي الإجمالي. فعلى سبيل المثال، تبلغ الإيرادات السياحية في لبنان نحو 30% من إجمالي الصادرات من السلع والخدمات لعام 2003، وفي كل من مصر والأردن والمغرب ما نسبته نحو 25% من إجمالي الصادرات من

السلع والخدمات لعام 2005، ونحو 14 - 16 % من الإجمالي في كل من تونس وسوريا، ونحو 7 % بالبحرين، 5 % في اليمن.

وتجدر الإشارة إلى أن الإيرادات السياحية من النقد الأجنبي مؤشر لا يمكن الاعتماد عليه في تقييم الدور الكلي الذي يلعبه القطاع السياحي في الاقتصاد، وكذا في المقارنة الدولية . ويرجع ذلك جزئياً إلى مشاكل عدم دقة البيانات المنشورة في إحصاءات ميزان المدفوعات المتعلقة بالإيرادات السياحية لاختلاف منهجية إعداد بند الإيرادات السياحية من دولة إلى أخرى. هذا بالإضافة إلى أن المسوحات التي تجرى حول الإنفاق السياحي في الدول العربية عادة ما تتم بين فترات زمنية طويلة نسبياً (كل ثلاث سنوات أو أكثر)، بينما يجرى تنفيذها في بعض الدول الأوروبية ثلاث مرات كل عام، أي في أوقات ارتفاع واعتدال وانخفاض الموسم السياحي. ناهيك عن عدم قدرة بعض الدول العربية على الفصل بين الإيرادات السياحية وبيانات إيرادات خدمات النقل الجوي الدولي للركاب في إحصاءاتها، بما يخالف المعايير الدولية الواردة في دليل ميزان المدفوعات بضرورة فصل الإيرادات السياحية عن متحصلات النقل الجوي للسائحين.

ونظرا للصعوبات المتصلة بقياس الأثر المباشر وغير المباشر للنشاط السياحي، كقطاع اقتصادي، وعلاقته بالقطاعات الاقتصادية الأخرى. وبهدف تجاوز تلك الصعوبات، فقد قامت العديد من المنظمات الدولية ببذل جهود في هذا الشأن منذ عام 1993 (6)، حيث أسفرت هذه الجهود عن استحداث نظام محاسبي جديد للسياحة يطلق عليه اسم نظام حسابات السياحة الفرعية Tourism Satellite Account. وهو نظام تم إعداده من قبل المنظمة العالمية للسياحة واعتماده من قبل الأمم المتحدة. ولا شك أن الاستخدام العالمي لهذا النظام من شأنه أن يؤدي إلى توحيد النظم المحاسبية للسياحة والسفر، وذلك بتوحيد البنود التي تدخل في الإطار المحاسبي. ولكن يحتاج هذا الحساب الفرعي إلى قاعدة بيانات عريضة ومفصلة ودراسات بحثية عديدة ومعقدة حتى تتوفر بيانات الحسابات القومية اللازمة لتغذية جداول هذا الحساب الفرعي، ومن ثم فإن من المقدر لهذا الحساب أن يستغرق وقتاً طويلاً نسبياً (3 - 5 سنوات) تسبقه دراسة جدوى اقتصادية لتنفيذه من عدمه، حسب توفر التمويل اللازم لإعداده لكل دولة على حده. وبالتالي فمن المتوقع أن يستغرق وقتاً أطول في الدول العربية وخاصة ذات الظروف الاقتصادية غير المواتية. وعلى هذا ليس من المأمول أن تتوفر نتائج هذا الحساب الفرعي في المدى القريب.

(6) اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، منظمة السياحة العالمية، المجلس العالمي للسياحة والسفر.

4.7 السياحة العربية واتفاقية تحرير تجارة الخدمات GATS

نظراً لأهمية القطاع السياحي بالنسبة للعديد من الدول العربية ، فقد شرعت، كمثيلات لها من الدول الأخرى، في انتهاج سياسات إصلاح أحادية الجانب بالنسبة لقطاع السياحة، حيث لم يتم تحرير الخدمات السياحية فيها على مستوى اتفاقات ثنائية.

وبالنظر لحالات تجارة الخدمات كما حددتها اتفاقية تجارة الخدمات، نجد أن حالة استهلاك الخدمة السياحية في الخارج هي الحالة التي تهيمن على تقديم الخدمات والمنتجات السياحية في الدول العربية . ومن جهة أخرى تلعب حالة التواجد التجاري دوراً هاماً وخاصة من خلال انتشار سلسلة الفنادق والمنجعات الدولية . ولكن شركات تأجير السيارات ومنظمي الرحلات السياحية التي يمكن أن تمثل مصدراً هاماً للاستثمار الأجنبي المباشر، تتعرض لتشريعات تقييدية . وتعرف شركات تنظيم الرحلات الدولية على أنها تلك الشركات التي تمارس نشاطاً يمزج مابين اثنين أو أكثر من خدمات السياحة والسفر (مثل النقل والحجز في الفندق وبرامج رحلات الترفيه) وبيعها من خلال وكالات السفر أو مباشرة للمستهلك النهائي (السائح) كمنتج واحد . وعلى ذلك فان منظمي الرحلات يمثلون رابطاً جوهرياً في سلسلة لتوزيع الخدمات السياحية ورابطاً مركزياً بين العملاء من جهة ومقدمي الخدمات السياحية من جهة أخرى . ومن ثم فإن لديهم القدرة على التأثير في كل من جانب الطلب والعرض السياحي .

ورغم أن العديد من الدول العربية لديها تشريعات تفرض مستويات منخفضة من القيود في مجال التبادل السياحي الدولي مقارنة بالتجارة في قطاعات الخدمات الأخرى، إلا أن هناك بعض العوائق التجارية ما زالت مفروضة ومعمولاً بها في هذا المجال ، ففي حين يتم تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستثمار في الفنادق، نجد أن القيود المفروضة على ملكية الأجانب والنفاد للأسواق غالباً ما تفرض على الخدمات المعاونة أو الملحقة مثل خدمات الانتقال من المطارات إلى الفنادق والعكس وخدمات تنظيم الرحلات الداخلية أو الخدمات الوسيطة التي يقدمها مكتب الوكيل السياحي . وهذه الخدمات غالباً ما يتم الاستحواذ عليها من قبل الشركات المحلية .

وقد طالبت دول الاتحاد الأوروبي خلال مفاوضات اتفاقية تجارة الخدمات مع الدول العربية، بإزالة مثل هذه القيود والعوائق، حيث أن ذلك يؤدي إلى تقسيم العملية السياحية فيما بين منظمي الرحلات السياحية الأجانب والموردين المحليين . ومن هذه العوائق أيضاً القيود المفروضة على حرية انتقال العمالة السياحية مثل ممثلي منظمي الرحلات السياحية الأجانب بغرض رعاية عملائهم السائحين في الدولة المضيفة خلال الموسم السياحي . ولكن هل تستجيب الدول العربية لهذا الطلب وما الإيجابية والسلبية من جراء تحرير خدمات شركات تنظيم الرحلات الدولية؟ وبخاصة أن الأدبيات الاقتصادية تشير إلى قدرة شركات تنظيم

الرحلات وخاصة العملاقة منها على تقديم عروض أسعار تنافسية لعملائهم السائحين، ويرجع ذلك إلى قدرتهم على تنظيم الرحلات كحزمة واحدة على التوريد الضخم للخدمات والمنتجات السياحية.

ومن ثم فإن منظمي الرحلات الدولية لديهم القدرة على تخفيض الإيرادات السياحية التي من المفترض أن يحصل عليها الاقتصاد المضيف. ولما كانت الدول العربية تتفاوت من حيث درجة ونوع التكامل ليس فقط بين الشركات السياحية والقطاعات الاقتصادية الأخرى داخل الاقتصاد بل أيضاً بين الشركات على المستوى الدولي (عبر الحدود)، فإن الدول العربية تحتاج إلى الأخذ في الاعتبار درجة وشكل التكامل الذي يعود بأكبر المنافع عليها. هذا وقد قامت العديد من الدول العربية بتحويل ملكية الفنادق العامة إلى القطاع الخاص وفتح أسواقها للاستثمار الأجنبي المباشر للمشاركة في الفنادق والمنتجعات السياحية فضلاً عن تنفيذ بعض السياسات الأخرى لتحديث وتطوير صناعة السياحة.

وقد أعلنت منظمة النقل الجوي العربي في اجتماعها السنوي المنعقد في الكويت خلال شهر نوفمبر 2006، أن المطلوب من الدول الأعضاء خلال الفترة القادمة يتمثل في تحرير المسارات الجوية والنفاز للأسواق وإنهاء الاحتكار وتفعيل المنافسة وتطوير التشريعات التي تضمن تساوي الفرص المتاحة وحماية المستهلك ومنع التسعير الجبري والدعم الحكومي. كما أعلنت أيضاً أن المنطقة العربية تأخرت عن باقي الأقاليم الاقتصادية الأخرى في تطبيق أساليب الحجز الإلكتروني لتذاكر الطيران. وفي هذا الشأن، من المنتظر توقيع اتفاقية بنهاية عام 2007، من شأنها أن تساهم في تبسيط أداء الأعمال وتقليل تكلفة التشغيل. وما زال يمثل الحجز الإلكتروني ما نسبته 13 % فقط من إجمالي مبيعات التذاكر في المنطقة، وذلك على الرغم من التقدم الذي أحرزته كل من الشركات الإماراتية والعمانية والمغربية.

وعلى صعيد النفاز لأسواق قطاع الطيران المدني، أعلنت العديد من الدول العربية الترخيص لشركات خطوط طيران خاصة لتفعيل المنافسة وتحرير الأسواق. فعلى سبيل المثال لا الحصر، أعلنت السلطات السعودية عن تأسيس شركة طيران خاصة ستعمل بأسعار تنافسية منخفضة، برأسمال يبلغ نحو 54 مليون دولار وشارك في ملكيتها نحو 30 مستثمراً سعودياً. وفي الإمارات، أعلنت إمارة رأس الخيمة عن تأسيس شركة طيران خاصة برأسمال يبلغ نحو 41 مليون دولار سيتم طرح 50 % منه للاكتتاب العام. وصدرت موافقة في مصر على السماح بتأسيس شركتي طيران خاص إحداهما بشراكة إيطالية - مصرية والثانية بشراكة تونسية - مصرية.

وفيما يتعلق باتفاقية تحرير التجارة في الخدمات (GATS)، تعهدت الدول العربية الأعضاء في المنظمة بالالتزامات المحددة في قطاع السياحة والسفر والتي تختلف من دولة إلى أخرى. وبوجه عام وضعت الدول العربية قيوداً على النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية. وقد جاء قطاع الخدمات السياحية في المركز الأول مشتركاً مع قطاع الخدمات المالية، من حيث كونه أكثر القطاعات الخدمية تحراً في الدول العربية أعضاء منظمة التجارة العالمية. إلا أنه بالاطلاع على جداول الالتزامات المقدمة من هذه الدول، نلاحظ أن نسبة كبيرة منها لم تقدم التفاصيل الضرورية في جداول التزاماتها. وباستثناء مصر التي قدمت تفاصيل في جدول التزاماتها في خدمات السياحة والسفر، فإن باقي الدول إما لم تقدم التزامات في خدمات السياحة ككل مثل البحرين، أو لم تقدم التزامات في بعض القطاعات الفرعية، أو لم تقدم أي تفاصيل حول الالتزامات.

فقد قدمت مصر على سبيل المثال الالتزامات المحددة بشأن الخدمات السياحية في مجال الفنادق والمطاعم، إلا أنها فرضت عليها بعض القيود تمثلت في منح التراخيص وفقاً لمبدأ اختبار الحاجة الاقتصادية وعرض خدمات الكازينوهات حصراً على فنادق الخمسة نجوم. كما فرضت قيوداً خاصاً بمساهمة رأس المال الأجنبي في المشروعات السياحية المقامة في سيناء بما لا يتجاوز 49%. كما أخضعت خدمات وكالات السفر ومنظمو الرحلات لمبدأ الحاجة الاقتصادية. كما ألزمت الشركات الأجنبية بتدريب العاملين المصريين بواسطة أشخاص أجنبي وطبقاً للعقود المبرمة. وقد شمل تحرير الخدمات السياحية خدمات سياحية أخرى مثل إدارة الممتلكات السياحية وإيجارها وخدمات النقل السياحي ومنشآت التدريب السياحي والمؤتمرات المتعلقة بالسياحة وخدمات التزويد بالأطعمة باستثناء تزويد المطارات بالأطعمة المقنن على موردين محليين. وقد وضعت السلطات المصرية قيوداً على التواجد التجاري لخدمات الفنادق والمطاعم ووكالات السفر ومنظمي الرحلات والإدارة السياحية والنقل النهري، وخدمات التزويد بالأطعمة في المطارات المصرية. ولا توجد قيود على خدمات النقل البري السياحي ومعاهد التدريب السياحي وخدمات المؤتمرات وخدمات التزويد بالأطعمة في المنشآت السياحية.

وقد جاءت التزامات الأردن في الخدمات المتعلقة بالفنادق والنزل، الخدمات الخاصة بالتزويد بالأطعمة والمطاعم، ومن القيود التي تم فرضها في هذا المجال:

- قيود على مشاركة رأس المال الأجنبي بحيث لا تتجاوز نسبة 50%.
- قيود خاصة بتزويد الطعام والشراب للمطارات والخطوط الجوية الأردنية حيث اقتصر على موردين أردنيين.
- النفاذ إلى الأسواق في هذا المجال يكون طبقاً لنسبة مشاركة رأس المال الأجنبي المحددة بنسبة 50%.

أما بالنسبة لأنشطة وكالات السفر ومنظمي الرحلات، فقد تم فرض العديد من القيود عليها لعل من أهمها:

- تنفيذ رحلات السفر الأجنبية السياحية في الأردن من خلال موردي خدمة محليين.
- النفاذ إلى الأسواق طبقاً لمحدد 50 في المائة على مشاركة رأس المال الأجنبي.
- مورد الخدمة يجب ان يكون هيئة متخصصة على أن يكون المدير أردني الجنسية.
- لا تشمل الالتزامات خدمات الإرشاد السياحي.

أما الكويت فقد التزمت في خدمات الفنادق والمطاعم (شاملة خدمات التزويد بالأطعمة) وخدمات وكالات السفر ومنظمي الرحلات، وخدمات الإرشاد السياحي، وهذه الالتزامات لم ترد تفاصيل بشأنها في جدول الالتزامات، والتي تتضمن محددات بشأن النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية.

وجاءت التزامات سلطنة عمان في خدمات قطاعين فرعيين هما:

- الفنادق والمطاعم.
- خدمات وكالات السياحة ومنظمي الرحلات. وتم فرض قيد خاص بمشاركة رأس المال الأجنبي بنسبة لا تتجاوز 49 % فيما يتعلق بالمطاعم.

وفي قطر تم تقديم التزامات في خدمات الفنادق والمطاعم (شاملة خدمات التزويد بالأطعمة) فقط ودون وجود تفاصيل حول هذه الالتزامات.

أما في الإمارات العربية المتحدة فقد جاءت الالتزامات دون تفاصيل في قطاعين فرعيين هما:

- خدمات الفنادق والمطاعم.
- خدمات الإرشاد السياحي.

أما السعودية، فقد قدمت الالتزامات المحددة بشأن الخدمات السياحية في مجال الفنادق والمطاعم، إلا أنها فرضت عليها بعض القيود تمثلت في حظر منح التراخيص للبارات والنوادي الليلية، كما اخضعت خدمات وكالات السفر لمبدأ اختبار الحاجة الاقتصادية. واستبعدت من خدمات الإرشاد السياحي بطبيعة الحال رحلات الحج والعمرة .

جدول (7): القطاعات التي شملتها جداول الالتزامات المقدمة
من الدول العربية في نطاق اتفاق (GATS)

عدد القطاعات المحررة	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	الدول
	التعليم	الثقافية	النقل البحري	الصحية	التوزيع	التجارية	البيئية	التشبيد	الاتصالات	السياحية	المالية	
11	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	الأردن
10	X		X	X	X	X	X	X	X	X	X	عمان
7		X		X		X	X	X		X	X	الكويت
6						X	X	X	X	X	X	المغرب
6						X	X	X	X	X	X	الإمارات
6						X	X	X	X	X	X	قطر
5			X					X	X	X	X	مصر
3									X	X	X	تونس
11	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	السعودية
1											X	البحرين
1										X		موريتانيا
1									X			جيبوتي
68	3	3	4	4	3	7	7	8	9	10	10	الإجمالي

5.7 السياحة العربية البيئية

تشير بيانات السياحة العربية البيئية إلى تواضع نسبتها التي تراوحت ما بين 37% - 46% خلال الفترة 1995 - 2005، وذلك مقارنة بنظيرتها في الاقاليم الأخرى، حيث بلغت هذه النسبة في أوروبا 88%، وفي شرق آسيا والباسيفيك نحو 79%. ويلاحظ بلوغ هذه النسبة أعلى مستوياتها في المنطقة العربية عام 2002 في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وهو ما يؤكد اتجاه السائحين العرب لتفضيل قضاء عطلاتهم داخل المنطقة العربية. وهو ما يدعو إلى ضرورة تفعيل وتشيط هذا الاتجاه المتنامي في السياحة العربية البيئية بالعمل على إزالة المعوقات المتمثلة في تدني جودة البنية التحتية السياحية بالإضافة إلى الإجراءات المعقدة في استخراج تأشيرات الدخول وضعف التسويق السياحي المشترك وغياب شركة عربية عملاقة تنتشر فروعها في المنطقة العربية، تقوم بتنظيم الرحلات السياحية العربية البيئية.

جدول (8): السياحة العربية البيئية (عدد السائحين بالألف) خلال الفترة 1995 - 2005

2005	2002	2001	2000	1995	بيان
52,661	41,687	39,941	38,803	22,455	إجمالي عدد السائحين الوافدين
23,580	18,994	17,966	16,293	8,293	عدد السائحين العرب
45	46	45	42	37	السياحة العربية البيئية (%)

جدول (9): الأهمية النسبية للسياحة العربية البيئية في الدول العربية خلال الفترة 1999 - 2005

الدولة	2005			1999		
	%	الإجمالي	السياح العرب (بالألف)	%	الإجمالي	السياح العرب (بالألف)
الجزائر	12	1,443	171	4	0.748	0.031
البحرين	74	6,313	4,721	79	3,280	2,578
مصر	18	8,608	1,511	21	4,797	1,003
الأردن	75	2,470	1,851	56	1,357	762
الكويت	62	2,069	1,277	60	1,883	1,130
لبنان	42	1,140	475	39	673	265
ليبيا	93	0.081	0.075	96	0.965	0.926
المغرب	3	5,843	178	3	3,816	131
عمان	33	1,195	211	23	502	114
قطر	51	0.732	0.283	61	0.376	0.231
السعودية	70	8,000	5,600	62	6,727	4,192
سوريا	77	3,368	3,399	74	2,682	1,993
تونس	38	6,378	2,409	27	4,832	1,295
الإمارات	30	5,833	1,776	28	3,392	940
اليمن	71	0.339	0.241	39	0.058	0.022

المصدر: بيانات استمارة الاستبيان لجهات الاتصال العربية الرسمية لعام 2007 ومنظمة السياحة العالمية (أعداد سابقة).
 - بيانات عام 1999 في الجدول بالنسبة للسعودية تمثل بيانات عام 2001، وبيانات عام 2005 في الجدول تمثل بيانات عام 2001 لكل من الكويت والسودان.
 - بيانات البحرين والكويت وليبيا وسوريا تشمل ليس فقط على أعداد سياح المبيت بل أيضاً أعداد سياح اليوم الواحد (عابري الحدود لنفس اليوم)، وبيانات قطر تمثل أعداد السياح القادمين من الدول العربية بإقليم الشرق الأوسط فقط.

كما يشير جدول رقم (9) إلى وجود اختلاف كبير فيما بين الدول العربية من حيث اعتمادها على السياحة العربية والسياحة الاجنبية. ففي حين تعتمد السياحة الوافدة في بعض الدول العربية بدرجة عالية على السياحة العربية وفقا لبيانات عام 2005، وخاصة الأردن (75%)، اليمن (71 %)، والسعودية (70 %)، وكذلك كل من ليبيا، سوريا، البحرين والكويت، تعتمد في بعض الدول الأخرى على السياحة الاجنبية بدرجة مرتفعة وتتضمن كل من المغرب (3%)، الجزائر (12 %) ومصر (18 %)، بينما تنتهج كل من قطر (51 %)، لبنان (42 %)، تونس (38 %)، عمان (33 %) والإمارات (30 %) سياسة التوزيع المتوازن بين السياحة العربية والاجنبية.

وبينما يؤكد بعض الاقتصاديين على أن ارتفاع درجة التنوع في الطلب السياحي في سوق ما يعتبر ميزة هامة تمكن هذا السوق من التخفيف من درجة الصدمات الخارجية، فإن البعض الآخر يؤكد على ضرورة العمل أولاً على زيادة نسبة السياحة العربية البينية، وذلك لمبررات عديدة من بينها:

- يتولد عن السياحة العربية البينية دخل سياحي أعلى، حيث يميل السائح العربي لتكرار الزيارة والبقاء لفترة إقامة أطول كما أنه أكثر انفاقاً.
- تساهم السياحة العربية البينية في زيادة التعاون التجاري والصناعي العربي.
- يحقق الإنفاق السياحي العربي البيني زيادة في الدخل القومي لدول عربية شقيقة بطريقة مباشرة وغير مباشرة عن طريق الأثر المضاعف للسياحة، وما يصاحب ذلك من تنمية اقتصادية واجتماعية وتحسن وضع ميزان المدفوعات لكثير من الدول العربية.
- توفر السياحة العديد من فرص العمل لاستيعاب العدد الكبير من الشباب العربي الذين يدخلون سوق العمل سنوياً ومن ثم تقلل من تفاقم مشكلة البطالة التي أصبح إيجاد حلول لها تحدياً وأمرًا ملحا في كثير من الدول العربية.
- تقلل السياحة العربية من مخاطر تقلبات السياحة الدولية سريعة التأثير بالأحداث والإشاعات، وبخاصة تلك المتعلقة بقرارات سياسية تستهدف الضغط الاقتصادي على الدول السياحية العربية عن طريق منع زيارة رعايا الدول الأجنبية للأقطار السياحية العربية أو التحذير منها.
- تقلل السياحة العربية من فرص احتكار الشركات العالمية لتنظيم الرحلات الدولية، والتي تحصل على النصيب الأكبر من كلفة هذه الرحلات، كما أنها تحصل على تخفيضات كبيرة من مقدمي الخدمات السياحية المحليين.
- تشجع السياحة العربية البينية على قيام الاستثمارات العربية المشتركة وخاصة في ظل تنوع مجالات الاستثمار السياحي في المنطقة العربية من حيث النوع والحجم والكلفة والعائد، بما يناسب مختلف أحجام رأس المال وطموحات المستثمرين.

وفي هذا الصدد اتخذت الجامعة العربية قرار تأسيس المنظمة العربية للسياحة⁷ خلال عام 2005. وقد بدأت المنظمة خطواتها العملية الأولى نحو تطوير وتنمية السياحة العربية من خلال توقيع اتفاقيات مشتركة مع عدد من الجهات المستثمرة والمهتمة بالتطوير السياحي بالمنطقة. وتسعى المنظمة إلى تحقيق العديد من الأهداف من بينها تذليل العقبات التي تعيق تطوير السياحة العربية البيئية سواء فيما يتعلق بالتأشيرات السياحية أو تطوير وتوفير وسائل النقل الدولي الأجدى اقتصاديا لتشجيع الانتقال عبر الحدود العربية المشتركة بأكثر من وسيلة. وتطمح المنظمة إلى تفعيل الاستثمارات السياحية بين الدول العربية ، وتدريب وتأهيل الكوادر العربية في القطاع السياحي.

6.7 مؤشر التنافسية للسفر والسياحة 2007

وفي هذا السياق، صدر في الأول من مارس 2007، التقرير الأول للتنافسية السفر والسياحة عن المنتدى الاقتصادي العالمي **World Economic Forum**. وتكمن أهمية التقرير، الذي يغطي العام 2006، في كونه يقيس العوامل التي تشجع على تطوير صناعة السفر والسياحة في دول العالم، حيث يبرهن، من خلال تصنيف الدول في مؤشر السفر والسياحة العالمي (TTCI) Travel and Tourism Competitiveness Index على مدى أهمية البيئة الإجرائية والتنظيمية الداعمة للسياحة، المقرونة بوسائل نقل وبنية تحتية ذات مواصفات عالمية، مع التركيز على تعزيز الموارد البشرية والطبيعية، التي تهدف جميعها إلى دعم البيئة الملائمة لتطوير قطاع السفر والسياحة. كما يوضح التقرير بوضوح انه وبالرغم من أن الهيمنة حاليا تسود الدول الصناعية في العالم، إلا أن الدول الأكثر فقرا لديها من الإمكانيات ما يؤهلها لتكون قوى رائدة في عالم السياحة. كما تقدم هذه الدراسة التحليلية لمحفات التنافسية في هذا القطاع، معلومات مقارنة يمكن الاستفادة منها في عملية اتخاذ القرار، والتي تعتبر بمثابة قيمة مضافة للحكومات الراغبة في تحسين بيئة السفر والسياحة لديها. ويستند المؤشر في بياناته إلى مصادر عامة، مؤسسات دولية للسفر والسياحة، خبراء السفر والسياحة، نتائج استطلاعات الرأي، ونتائج مسوحات سنوية شاملة أجراها منتدى الاقتصاد العالمي بالتعاون مع شبكة مؤسسات شريكة تعمل في البلدان التي غطاها التقرير.

يقيس المؤشر الكلي للتنافسية السفر والسياحة العوامل والسياسات المحفزة على تطوير هذا القطاع في دول العالم، والتي تشمل القواعد السياسية والأنظمة، والظروف والجهود البيئية، السلامة والأمن، الخدمات الصحية والنظافة، أولويات السياحة والسفر، البنية

⁷ انطلقت فكرتها خلال اجتماع وزراء السياحة العرب الذي عقد في شرم الشيخ بمصر عام 2003، ثم دعت السعودية إلى الاجتماع الأول لتأسيسها في مدينة جدة عام 2004 ، وتمت الموافقة النهائية على الفكرة بشكل رسمي خلال الاجتماع الثامن لمجلس وزراء السياحة العرب عام 2005 على أن تكون مدينة جدة المقر الرئيسي للأمانة العامة للمنظمة واختيرت السعودية رئيساً للدورة الأولى للمنظمة لمدة أربع سنوات .

التحتية للنقل الجوي، البنية التحتية للنقل البري، البنية التحتية للسياحة، البنية التحتية للمعلومات والاتصالات، تنافسية الأسعار، رأس المال البشري، مفهوم السياحة الوطنية، والمصادر الطبيعية والثقافية. ويتكون المؤشر الكلي لتنافسية السفر والسياحة من ثلاثة مؤشرات فرعية تغطي:

- الإطار التنظيمي، ويشمل خمس دعائم: القواعد السياسية والأنظمة، الأنظمة البيئية، السلامة والأمن، الخدمات الصحية والنظافة، وأولويات السياحة والسفر.
- بيئة السفر والسياحة وبنيتها التحتية، ويشمل خمس دعائم: البنية التحتية للنقل الجوي، البنية التحتية للنقل البري، البنية التحتية للسياحة، البنية التحتية للمعلومات والاتصالات وتنافسية الأسعار.
- الموارد البشرية، الثقافية والطبيعية، ويشمل ثلاث دعائم: رأس المال البشري، مفهوم السياحة الوطنية والمصادر الطبيعية والثقافية.

وقد غطى مؤشر تنافسية السفر والسياحة 124 دولة في العالم، منها 10 دول عربية، تصدرتها الإمارات بحصولها ضمن المؤشر الكلي على الترتيب (18) عالميا، تلتها على التوالي كل من: تونس بالترتيب (34)، قطر (36)، الأردن (46)، البحرين (47)، المغرب (57)، مصر (58)، الكويت (67)، موريتانيا (92) والجزائر (93).

مؤشر التنافسية للسفر والسياحة 2006

المؤشرات الفرعية						المؤشر الكلي			
الموارد البشرية، الثقافية، والطبيعية		بيئة السياحة والسفر وبنيتها التحتية		الإطار التنظيمي					
الرصيد	الترتيب عالميا	الرصيد	الترتيب عالميا	الرصيد	الترتيب عالميا	الرصيد	الترتيب عالميا	الدولة	الترتيب عربيا
5.31	24	4.68	19	5.28	18	5.09	18	الإمارات	1
5.15	37	3.77	47	5.34	12	4.75	34	تونس	2
4.99	49	4.10	39	5.04	34	4.71	36	قطر	3
4.82	58	3.65	54	5.09	30	4.52	46	الأردن	4
4.86	54	4.24	34	4.24	61	4.45	47	البحرين	5
4.93	52	3.27	72	4.60	47	4.27	57	المغرب	6
4.70	68	3.51	60	4.52	50	4.24	58	مصر	7
4.46	86	3.71	50	4.07	71	4.08	67	الكويت	8
4.67	74	2.80	97	3.68	95	3.71	92	موريتانيا	9
4.37	97	2.82	93	3.81	89	3.67	93	الجزائر	10

المصدر: www.weforum.org

7.7 الخلاصة والتوصيات:

يبدو النشاط السياحي للوهلة الأولى خياراً أكثر جاذبية أمام الدول العربية وخاصة غير النفطية منها. فهو نشاط يتسم بمعدلات عالية من النمو ويتعرض لأقل مستويات الحماية (باستثناء قطاع النقل الجوي). كما أن النشاط السياحي يساهم في زيادة معدل الدخل الفردي وحصيلة الاقتصاد من النقد الأجنبي وحصيلة الإيرادات الحكومية التي يمكن استخدامها لتحفيز النمو في القطاع الصناعي. فضلاً عن مساهمته في توفير فرص العمل ويساعد بعض السكان في الانتقال من القطاع غير الرسمي إلى وظائف بأجور أعلى في القطاع الرسمي.

تعكس الإحصاءات السياحية لمجموعة الدول العربية وجود فروق معتبرة في مستويات وسمات الطلب على السياحة الوافدة فيما بين الدول العربية بالنسبة إلى السائحين الوافدين، والإيرادات السياحية، وسلوك السائحين عبر الزمن. ويتضح ذلك من اجتذاب بعض الدول العربية لأعداد أكبر من السائحين وتحقيق مستويات أعلى من الإيرادات السياحية مقارنة ببعض الدول الأخرى. وتشير النتائج أيضاً إلى أن النمو في الطلب السياحي عبر الزمن قد اتسم بالاستقرار في بعض الدول العربية بينما يتخذ اتجاهات متقلبة ومتذبذبة في دول عربية أخرى. وتتميز بعض الدول العربية بقدرتها على اجتذاب أعداد ضخمة ومتنامية من السائحين الوافدين. وفي هذا الشأن، يمكن للدول الأخرى تحقيق هذه المقدرة من خلال الاسترشاد بتجارب الدول العربية الأكثر جاذبية للسياحة الوافدة.

لم يحدد بعد ما إذا كانت الدول العربية تجني العائد الأمثل من النشاط السياحي. وترجع صعوبة تحديد ذلك إلى أن السياحة ما هي إلا منتج مركب يتم إنتاج وتوريد مكوناته بواسطة شركات تعمل في أسواق متعددة في دول مختلفة تعاني من نقص المنافسة. ولكن يمكن القول أنه على الرغم من أن عوائد السياحة على الدول العربية تعد محدودة بسبب عدم كفاءة السوق السياحي، فإن الدول العربية يمكنها تحقيق عوائد قابلة للاستمرار بمستويات أعلى من المحققة حالياً. وبتنفيذ استراتيجية تشريع القوانين المنظمة للسوق السياحي وتكامل الدول العربية فيما بينها أولاً ومع الدول المتقدمة في مجال السياحة لاحقاً، فإنه يمكن التأثير إيجابياً في مجال أداء الشركات وهيكل السوق.

ومن أجل الحفاظ على حصتها في السوق العالمي وبمعدلات نمو متواصلة في هذه الصناعة التنافسية، يجب على الدول العربية أن تعمل على توفير بنية أساسية سياحية متطورة ومجموعة من الخدمات والمنتجات السياحية ذات مستوى جودة مرتفع عند مستويات أسعار

مناسبة وفقاً لنوعية السياحة التي تتميز بها كل دولة على حده . كما يجب الاهتمام بتدريب وتأهيل الكوادر السياحية .

ومن ناحية أخرى، فإن التكامل بين الدول العربية فيما يتعلق بالبنية التحتية السياحية (على سبيل المثال الربط بين الأماكن التاريخية السياحية الموجودة في الأردن وفلسطين ومصر) يمكن أن يحقق المزيد من الجذب السياحي للمنطقة. ولتحقيق الربط السياحي في المنطقة ولتعميق التكامل في المجال السياحي، هناك حاجة لتبادل الأفكار والاتصالات على المستويات الشخصية حيث يساعد النشاط السياحي على تكوين علاقات تشابكية على مستوى الاقتصاد الجزئي فيما بين اقتصادات المنطقة. إلا أن الدول العربية تحتاج إلى الأخذ في الاعتبار درجة وشكل التكامل الذي يعود بأكبر المنافع عليها وخاصة فيما يتعلق بتحرير الخدمات السياحية الخاصة بالشركات الدولية العملاقة لتنظيم الرحلات. ولذلك يجب حث مكاتب السفر ووكالاته وشركات الطيران العربية على تأسيس شركة عربية عملاقة تضطلع بتنظيم الرحلات السياحية الجماعية للدول العربية بمثل تلك الحوافز التي تقدمها لهم الشركات والمؤسسات السياحية الخارجية.

وهناك أيضاً مجالان مهمان لتعميق التكامل فيما بين الدول العربية بعضها البعض، وهما السياحة العلاجية، والاتجاه إلى قضاء فترة ما بعد التقاعد خارج الوطن، وكلاهما يمثل نوعاً من أنواع السياحة الهامة. فقد بلغت السياحة العلاجية نحو 10% من الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول الأوروبية. وفي ظل ارتفاع تكلفة السياحة العلاجية، فإن العديد من هذه الدول تبحث عن أساليب أخرى منخفضة التكاليف لتوفير مثل هذه الخدمة.

ومن هنا تنشأ الحاجة إلى ضرورة توفر بنية أساسية سياحية متطورة (مثل وسائل الانتقال) ومجموعة من الخدمات الخاصة بالسائحين كبار السن (الخدمات العلاجية) ذات الجودة المرتفعة وبأسعار تنافسية كشرط يجب توفرها مسبقاً من أجل اجتذاب هذا النوع الحديث من السياحة أو الهجرة السياحية.

تعد موسمية النشاط السياحي وتقلباته الأكثر حدة من غيرها من الأنشطة الاقتصادية، من أهم مخاطر هذه الصناعة حيث يتأثر الطلب عليها بدرجة كبيرة بأحداث عدم الاستقرار السياسي مثل الحرب على العراق وهجمات الحادي عشر من سبتمبر، وكذا الكوارث الطبيعية مثل كارثة تسونامي وأنفلونزا الطيور. ومن هنا تنشأ الحاجة الملحة لوضعي السياسات في الدول العربية إلى وضع إستراتيجية لتكوين مزيج من مصادر النقد الأجنبي يجمع بقدر الإمكان ما بين الموارد الرخيصة التي تتميز بعدم الاستقرار من جهة والموارد الإنتاجية التي

تتميز بالاستقرار النسبي من جهة أخرى. وتتطوي هذه الإستراتيجية على تقليل المخاطر المصاحبة للتأوب ما بين مستوى الإيرادات السياحية ودرجة عدم الاستقرار.

يجب الأخذ بعين الاعتبار تحسين قاعدة البيانات السياحية للدول العربية بحيث تتماشى والمعايير الدولية بتوحيد منهجيات إعدادها وتطوير أساليب تجميعها وتجنب التقديرات التحكمية والجزافية كي تعكس الدقة والدورية المطلوبة وحتى يمكن تحديد نقاط القوة والضعف بواقعية، حيث أن النشاط الذي لا يمكن قياسه بدقة لا يمكن تحسينه. ومن ثم يمكن وضع خطة سياحية عربية يتم تنفيذها وتعديلها على أساس نتائج دقيقة لدراسات وبحوث تتم بشكل دائم.

ثامنا - التطورات الدولية

1.8 الأداء الاقتصادي العالمي:

شهد الاقتصاد العالمي، وفق مصادر دولية¹²، توسعا قويا مسجلا معدل نمو يقدر بنحو 5.4% عام 2006، مقارنة بمعدل نمو بلغ 4.9% عام 2005، مع بقائه مرتفعا بدرجة طفيفة عن المستوى الذي كان عليه خلال عام 2004، والذي بلغ نحو 5.3%. ويقدر أن يكون حجم الناتج الإجمالي العالمي بالأسعار الجارية عام 2006 قد بلغ نحو 48.2 تريليون دولار أمريكي، مقابل 44.5 تريليون دولار أمريكي. وفي ضوء تلك المؤشرات، نلاحظ أن الاقتصاد العالمي قد استعاد عافيته خلال عام 2006، رغم وجود بعض الاختلالات في أدائه وهيكله. فمن ناحية، تعرض الاقتصاد العالمي لتأثير ارتفاع أسعار النفط، والمعادن، والسلع الأساسية إلى مستويات عالية جديدة خلال النصف الأول من عام 2006 مما أدى إلى ظهور المخاوف من الضغوط التضخمية تدريجيا في بعض الدول، ومن ثم تجاوزت البنوك المركزية بانتهاج سياسة نقدية انكماشية عن طريق رفع أسعار الفائدة قصيرة الأجل، مما أثر سلبا على أسواق الأسهم في الاقتصادات المتقدمة والناشئة. ولكن مع تراجع تلك المخاوف إثر هبوط أسعار النفط اعتبارا من أغسطس الماضي، استعادت الأسواق المالية قوتها الديناميكية، حيث ظلت أسعار الأسهم مقارنة لأعلى مستوياتها، وظل العائد الحقيقي على السندات طويلة الأجل اقل من مستويات الاتجاه العام على المدى الطويل. ومن ناحية أخرى، لا يزال ضبط أوضاع المالية العامة في معظم الاقتصادات المتقدمة يمثل أهم التحديات، في مواجهة ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية ونظام الضمان الاجتماعي، بسبب تزايد أعداد المتقاعدين.

وبتحليل أداء المجموعات الاقتصادية، يلاحظ زيادة معدل النمو الاقتصادي لدى مجموعة الدول المتقدمة خلال العام مرتفعا إلى 3.1%، مقارنة مع 2.5% عام 2005، بتأثير ارتفاع معدلات النمو في كل من الولايات المتحدة الأمريكية (من 3.2% عام 2005 إلى 3.3% عام 2006)، والمملكة المتحدة (من 1.9% إلى 2.7%)، واليابان (من 1.9% إلى 2.2%)، وفي عدد من الدول الرئيسية في الاتحاد الأوروبي منها فرنسا (من 1.2% إلى 2.0%) وإيطاليا (من 0.1% إلى 1.9%) وألمانيا (من 0.9% إلى 2.7%). ومن جهة أخرى، شهدت كندا تراجعا طفيفا في معدل النمو (من 2.9% إلى 2.7%)، وضمن هذه المجموعة، شهدت الدول الآسيوية الصناعية الجديدة ارتفاعا في معدل النمو (من 4.7% إلى 5.3%) للفترة ذاتها، حيث تظل الإصلاحات الهيكلية القائمة على أساس اقتصاديات السوق، وانتهاج السياسات الاقتصادية الملائمة لتحسين بيئة الأعمال، والمحافظة على القدرة التنافسية العالمية، من أهم الدروس التي يمكن استخلاصها من الأداء المتميز، والنمو الاقتصادي المتسارع للدول الآسيوية الصناعية الجديدة.

وشهدت المجموعة التي تضم بقية دول الاقتصادات الناشئة والدول النامية (في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية ودول وسط وشرق أوروبا ودول كومونولث الجمهوريات المستقلة) معدل نمو اقتصادي أعلى من المعدل العالمي بلغ نحو 7.9 %، مقابل 7.5 % خلال عام 2005، مدعوماً باستمرار ارتفاع معدل النمو في دول مثل الصين ليبلغ 10.7 % مقابل 10.4 % عام 2005، بينما حافظت الهند على معدل النمو حول 9.2 % . كما شهدت الدول ذات الدخل المنخفض معدلات نمو مرتفعة نسبياً نتيجة لارتفاع أسعار صادراتها من المواد والسلع الأساسية، حيث شهدت دول كومونولث الجمهوريات المستقلة ارتفاعاً في معدل النمو يتجاوز معدل النمو العالمي، من 6.6 % عام 2005 إلى 7.7 % عام 2006 متأثرة بزيادة معدل النمو في روسيا (من 6.4 % إلى 6.7 % للفترة ذاتها). كما ارتفع معدل النمو في الدول النامية في نصف الكرة الغربي من 4.6 % عام 2005 إلى 5.5 % عام 2006، متأثراً بارتفاع معدل النمو في البرازيل (من 2.9 % إلى 3.7 %) والمكسيك (من 2.8 % إلى 4.8 %) للفترة ذاتها. كما ارتفع معدل النمو في مجموعة دول وسط وشرق أوروبا (من 5.5 % إلى 6.0 %)، إلا أنه تراجع في مجموعة الدول النامية في أفريقيا جنوب الصحراء (من 6.0 % عام 2005 إلى 5.7 % عام 2006) للفترة ذاتها.

أما فيما يتعلق بمستويات الأسعار معياراً عنها بالرقم القياسي لأسعار المستهلك، فقد حافظ معدل التضخم على معدلاته المنخفضة في مجموعة الدول المتقدمة عند معدل بلغ 2.3 % . بينما بقي معدل التضخم أعلى بما نسبته 5.3 % في المجموعة التي تضم بقية الدول الناهضة والدول النامية، ومقارباً لمستواه عام 2005 الذي بلغ نحو 5.4 % .

وعلى صعيد السياسات النقدية، تباينت ردود أفعال البنوك المركزية الكبرى وفقاً لحجم التحديات التي واجهتها. ففي محاولة لموازنة المخاطر الناشئة عن فتور النشاط الاقتصادي واستمرار المخاوف التضخمية، قرر مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إبقاء سعر الخصم دون تغيير منذ يونيو 2006، وذلك بعد رفعه ثماني مرات متتالية بواقع ربع نقطة مئوية في كل مرة، ليصل إلى 6.25 % في يونيو 2006، في حين واصلت البنوك المركزية الأوروبية برئاسة البنك المركزي الأوروبي تراجعها عن سياساتها النقدية التوسعية. أما في اليابان، فقد اتجه بنك اليابان نحو وقف العمل بالسياسة النقدية التوسعية التي كان قد اتبعها منذ عام 2001، وذلك تمهيداً للتحويل نحو سياسة نقدية أقل توسعاً، وخاصة من خلال رفع لأسعار الفائدة على نحو تدريجي منذ إلغاء سياسة الفائدة الصفرية في يوليو 2006.

كما شهد العام استمرار تحقق فوائض مرتفعة في الحسابات الجارية في موازين مدفوعات اليابان والصين والدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط، على حساب اتساع العجز لدى

الدول الأوروبية الناهضة، والولايات المتحدة الأمريكية التي بلغ عجز الحساب الجاري فيها ما نسبته 6.5 % من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2006، وذلك على الرغم من تحسن العجز التجاري غير النفطي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كنتيجة للنمو المتسارع في الصادرات الأمريكية غير النفطية. وقد ساعد عمق ونضج سوق المال الأمريكي على اجتذاب استثمارات أجنبية ساعدت على تمويل عجز الحساب الجاري لدى الاقتصاد الأمريكي، إلا أن استمرار الهبوط الحاد في أسعار المساكن وتراجع سوق العقارات الأمريكي أدى إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي أقل من المتوقع. فقد اتسع العجز الذي سجلته مجموعة الدول المتقدمة من (473.4) مليار دولار أمريكي عام 2005 إلى عجز بلغ (563.2) مليار دولار أمريكي عام 2006، في حين ارتفع فائض الحساب الجاري في مجموعة دول الاقتصادات الناشئة والنامية من 428.0 مليار دولار أمريكي إلى 544.2 مليار دولار أمريكي للفترة ذاتها.

وعلى صعيد حركة التجارة العالمية، فقد ارتفع حجمها في السلع والخدمات، إذ سجلت معدل نمو بلغ 9.2 % عام 2006، مقارنة بما نسبته 7.4 % عام 2005، منخفضا عن مستواه عام 2004 الذي شهد معدل نمو بلغ 10.6 %، وبالمقابل فقد ارتفعت قيمة صادرات السلع والخدمات عالميا من 12.8 تريليون دولار أمريكي عام 2005، إلى 14.7 تريليون دولار أمريكي عام 2006، كمحصلة للتزايد الملحوظ في معدل نمو حركة صادرات مجموعة الدول المتقدمة (من 5.6 % عام 2005 إلى 8.4 % عام 2006)، وتراجعها في مجموعة دول الاقتصادات الناشئة والنامية (من 11.2 % عام 2005 إلى 10.6 % عام 2006). وكذلك ارتفاع معدل نمو واردات كلتا المجموعتين (من 6.1% إلى 7.4 % للمجموعة الأولى، ومن 12.5 % إلى 15.0 % للمجموعة الثانية) خلال الفترة ذاتها. وقد جاء إحياء جولة مفاوضات الدوحة التجارية متعددة الأطراف ضمن التطورات الأخيرة التي حظيت بالترحيب، حيث تجددت الآمال نحو إعطاء دفعة قوية لآفاق الاقتصاد العالمي في حالة ما أسفرت المفاوضات عن تحقيق إصلاحات طموحة في نظام التجارة الدولية والقواعد التجارية متعددة الأطراف من أجل تخفيض مخاطر القيود الحمائية المفروضة.

وبالنسبة إلى الاحتياطيات الدولية، على المستوى العالمي، فتشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أنها بلغت 5028 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2006، مسجلة زيادة قدرها 854 مليار دولار، أي بمعدل نمو 20.5% خلال العام. وقد جاءت تلك الزيادة كمحصلة لتصاعد احتياطيات الدول النامية بنحو 752 مليار دولار، والدول الصناعية بنحو 102 مليار دولار. ويعزى جانب كبير من هذه الزيادة في احتياطيات الدول النامية إلى زيادة احتياطيات الدول الآسيوية بدون اليابان، خاصة الصين، ماليزيا، كوريا، سنغافورة وتايلاند، وذلك مع تصاعد فوائض الموازين التجارية لتلك الدول. وجدير بالذكر أن الصين قد احتلت المركز الأول عالميا من حيث مستوى

الاحتياطيات برصيد بلغ 1073 مليار دولار لتتجاوز بذلك اليابان التي جاءت في المركز الثاني برصيد بلغ 895 مليار دولار، كما ارتفعت الاحتياطيات الدولية لكل من دول أوروبا الشرقية والوسطى، والدول الإفريقية، ودول الشرق الأوسط، ودول أمريكا اللاتينية.

وقد بلغت الديون الخارجية لمجموعة دول الاقتصادات الناشئة والنامية ما قيمته 3.24 تريليون دولار أمريكي عام 2006، مقارنة مع 3.02 تريليون دولار أمريكي عام 2005، شكلت ما نسبته 26.3% من إجمالي الناتج المحلي للمجموعة عام 2006، مقارنة مع 28.7% لعام 2005. وبلغت نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات للمجموعة نحو 14.8% عام 2006، مقارنة مع 15.4% عام 2005.

وعلى صعيد أسعار المواد الأولية، تصاعد الرقم القياسي العام لأسعار المواد الأولية (100=1995) بمعدل 21.9% خلال العام 2006. ويعزى هذا التصاعد الكبير إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار كل من المعادن والخامات الزراعية بمعدل 42.4% (المعادن بمعدل 56.5%)، والطاقة بمعدل 19.3%، والمواد الغذائية بما فيها المشروبات ومدخلات الصناعة بمعدل 28.4%. وقد تركز التصاعد الحاد في أسعار المعادن في الارتفاع غير المسبوق في أسعار الزنك بمعدل 136.6%، والنحاس 83.1%، واليورانيوم بمعدل 70.7%، والنيكل بمعدل 63.3%، والألمونيوم بمعدل 35.5%. ويرجع هذا الارتفاع غير المسبوق في أسعار المعادن إلى الزيادة الملحوظة في الطلب عليها، خاصة من جانب الصين والهند، حيث شهدنا تزايداً ملحوظاً في معدل النمو الصناعي. هذا بالإضافة إلى تواضع مستوى الاستثمارات المنفذة في مجال التعدين نظراً لضخامة الاستثمارات التي تتطلبها هذه الصناعة.

أما بالنسبة لارتفاع أسعار المواد الغذائية، فيرجع إلى ارتفاع كل من أسعار القمح بمعدل 25.2%، والذرة بمعدل 23.6%، والأرز بمعدل 5.5%، بينما تراجعت أسعار اللحوم بمعدل 4.5%، في حين جاء ارتفاع أسعار المشروبات كمحصلة لارتفاع أسعار كل من البن والشاي والكاكاو بمعدل 31.7%، 11.7%، 3.0% على التوالي. ويرجع ارتفاع أسعار الخامات الزراعية لارتفاع أسعار العديد منها، ولكن بدرجة أساسية إلى ارتفاع أسعار خشب البناء بمعدل 15.4%، وزيت النخيل بمعدل 13.4%، والقطن بمعدل 5.2%.

وفيما يتعلق بأسعار النفط الخام (وفق المتوسط الحسابي للأسعار الفورية لخامات برنت وديبي وغرب تكساس)، فقد واصلت ارتفاعها الملحوظ للعام الرابع على التوالي بنسبة بلغت 20.5% عام 2006، مقابل 15.8%، 30.7%، 41.3%، للسنوات الثلاث السابقة (2003-2005). وسجل المتوسط السنوي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك خلال عام

2006، نحو 64.3 دولار أمريكي للبرميل، مقارنة مع 28.2، 36.0، 53.4 دولار أمريكي للبرميل خلال السنوات السابقة. ويرجع هذا الارتفاع بصورة أساسية إلى زيادة الطلب على البترول، ومحدودية طاقات تكريره عالميا، وعدم استقرار الأوضاع الأمنية في بعض الدول الرئيسية المنتجة له مثل العراق، ونيجيريا، فضلا عن التوترات السياسية في عدد آخر من هذه الدول، وخاصة إيران بسبب الخلافات السياسية حول ملفها النووي.

وفي أسواق الصرف الأجنبي، تشير تطورات أسعار الصرف خلال العام 2006 إلى تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي، وخاصة أمام اليورو والجنيه الإسترليني، في حين ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الين الياباني. كما سجل سعر صرف الريمينيبي الصيني انخفاضا محدودا بالقيمة الفعلية الحقيقية، رغم تسارع معدل ارتفاعه أمام الدولار. ويعزى تراجع سعر صرف الدولار مقابل معظم العملات الرئيسية بشكل أساسي إلى اتجاه معظم البنوك المركزية نحو زيادة نسبة مساهمة اليورو في احتياطياتها الدولية، هذا بالإضافة إلى وجهة نظر صندوق النقد الدولي حول أهمية خفض سعر صرف الدولار بغرض التخفيف من حدة الاختلالات التي يشهدها الاقتصاد العالمي في الفترة الحالية.

2.8 الاتجاهات الدولية للاستثمار:

على صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر، تشير التقديرات الأولية حسب مصادر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد)، إلى استمرار ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالميا للسنة الثالثة على التوالي، حيث تجاوزت التدفقات حاجز التريليون دولار خلال عام 2006 لتبلغ نحو 1231 مليار دولار أمريكي، محققة ففرة ملحوظة بنسبة 34% عن مستواها لعام 2005، الذي بلغ نحو 916 مليار دولار أمريكي. ويرجع هذا الارتفاع إلى تأثير النمو الاقتصادي العالمي في الدول النامية والمتقدمة على السواء، وتنامي نشاط الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية، كنتيجة طبيعية لارتفاع مستوى الأرباح المحققة، واستمرار تحرير سياسات ومناخ الاستثمار، وإزالة قيود ومعوقات التبادل التجاري الدولي، ونجاح جهود الترويج للدول المضيفة للاستثمارات.

أما بالنسبة إلى حصص المجموعات الاقتصادية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد قدرت التدفقات المتجهة للدول المتقدمة بنحو 801 مليار دولار أمريكي بحصة 65% من إجمالي التدفقات العالمية، في حين قدرت التدفقات المتجهة للدول النامية بنحو 368 مليار دولار أمريكي بحصة 30%، وبلغت التدفقات المتجهة إلى دول الاقتصادات المتحوّلة (جنوب شرق أوروبا وجمهورية الكومنولث المستقلة) حوالي 62 مليار دولار أمريكي بحصة 5%.

ويأتي ضمن أهم التطورات التي شهدتها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الثلاث السابقة، استحواذ قطاع الموارد الطبيعية والصناعات ذات الصلة، على الحصة الأكبر من تلك التدفقات. وقد بلغت التدفقات الواردة إلى مجموعة الدول العربية ما قيمته 47.8 مليار دولار أمريكي في عام 2006، وذلك وفق التقديرات الأولية المتوفرة من جهات الاتصال الرسمية في تسع دول عربية، مقابل 40.2 مليار دولار عام 2005، أي بمعدل بلغ 19.9 % . وتعزى هذه الزيادة إلى عوامل جاذبة داخلية وعوامل دافعة خارجية. فعلى صعيد العوامل الجاذبة، تحسنت أساليب الترويج القطرية، وتواصلت جهود تهيئة مناخ الاستثمار عن طريق تسهيل الإجراءات الإدارية، واختصار عددها، وتكلفتها، والوقت اللازم لانجازها، مع زيادة عدد مراكز الخدمة الشاملة، وتوفير المعلومات الضرورية، وتحسين درجة الالتزام بمواعيد الإفصاح عن البيانات، ودرجة تغطيتها وفقاً للمعايير المتفق عليها دولياً. بالإضافة إلى توسع المنطقة العربية في إطلاق مشاريع المدن الاقتصادية، وما يلزمها من بنية تحتية أساسية، من مطارات وطرق وموانئ وسكك حديدية، والتزام عدد من الدول العربية باستكمال برامج التحول للملكية الخاصة (الخصخصة). وهناك أيضاً العوامل الخارجية الدافعة للاستثمارات نحو المنطقة العربية، لعل من أبرزها انخفاض معدل العائد على الاستثمار في الخارج مقارنة بنظيره داخل المنطقة العربية، وتحديدًا في مجال الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والتعدين، واتساع سوق بعض الأنشطة في قطاعات الخدمات، ومن أهمها قطاع السياحة والاتصالات والنقل بأنواعه، ورواج سوق الاستثمار العقاري.

هذا وقد ساهمت الاستثمارات العربية البيئية وفقاً للبيانات المتاحة من تسع دول عربية بنسبة 36.7 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال عام 2006 وتركزت في قطاع الخدمات الذي استحوذ على ما يقرب من 66 % من إجمالي التدفقات العربية البيئية.

ووفقاً للبيانات الأولية المتوفرة من (انكتاد) لعام 2006، استعادت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى عالمياً في تلقي الاستثمارات الأجنبية (177.3 مليار دولار أمريكي)، على حساب المملكة المتحدة التي تراجعت إلى المرتبة الثانية (169.8 مليار دولار أمريكي)، تلتها فرنسا (88.4 مليار دولار أمريكي)، ثم الصين (70.0 مليار دولار أمريكي)، وهونج كونج (41.4 مليار دولار أمريكي)، سنغافورة (31.9 مليار دولار أمريكي)، إيطاليا (30.0 مليار دولار أمريكي)، روسيا (28.4 مليار دولار أمريكي)، المكسيك (18.9 مليار دولار أمريكي)، وأخيراً تركيا (17.1 مليار دولار أمريكي)، في المراتب العشر الأولى.

وعلى صعيد البيئة التشريعية والقانونية عالمياً، أشار تقرير الاستثمار العالمي لعام 2006 الصادر عن منظمة (الانكتاد) إلى استمرار نمط الإصلاحات التي تمت خلال العام الماضي

مما أسهم في تحسن البيئة التشريعية والقانونية عالميا لتكون أكثر ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر. وتركزت هذه الإصلاحات في تبسيط الإجراءات، وزيادة الحوافز، وتخفيف الضرائب، ومن ثم تحقيق مزيد من الانفتاح والتحرير لتعزيز المناخ الاستثماري بهدف استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومن جهة أخرى، لوحظت بعض التحركات نحو تطبيق مزيد من الحماية القانونية في بعض الاقتصادات، وخاصة ضد المنافسة الأجنبية في قطاعات اقتصادية إستراتيجية مثل البترول والغاز كما في حالة دول أمريكا اللاتينية وبالتحديد في أعقاب اتخاذ حكومة بوليفيا قراراً بتأميم هذا القطاع في مايو 2006، وكذلك تصاعدت وتيرة المعارضة في قطاع الخدمات فيما يتعلق بعمليات استحواذ شركات أجنبية على شركات أمريكية أو أوروبية. وقد بلغ إجمالي عدد الاتفاقيات الثنائية المبرمة عالميا، لحماية وتشجيع الاستثمار 2495 اتفاقية، والاتفاقيات الثنائية المبرمة لتجنب الازدواج الضريبي 2758 اتفاقية حتى نهاية عام 2005.

ومن جهة أخرى، وفقا لمصادر معهد التمويل الدولي¹³ الذي يضم أكبر تجمع عالمي للمؤسسات المالية والمصرفية، شهدت 30 دولة من دول الاقتصادات الناشئة تراجعا محدودا في صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة، حيث بلغت 502 مليار دولار أمريكي عام 2006، مقارنة بنحو 509 مليار دولار أمريكي عام 2005، وذلك بتأثير تراجع صافي الاقتراض الخارجي المقدم من المصارف التجارية ومؤسسات القطاع الخاص الأخرى (معظمها يمثل اقتراضا من سوق السندات) ليصل إلى 247 مليار دولار عام 2006، مقارنة بنحو 255 مليار دولار أمريكي عام 2005، وكذلك انخفاض صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتبلغ نحو 185 مليار دولار أمريكي مقابل 199 مليار دولار أمريكي. ومن ناحية أخرى، ارتفع صافي تدفقات استثمارات محفظة الأوراق المالية من 56 مليار دولار أمريكي إلى نحو 70 مليار دولار أمريكي، وبلغ صافي التدفقات الرسمية إلى الخارج نحو (48) مليار دولار أمريكي مقارنة مع (59) مليار دولار أمريكي للفترة ذاتها. ويذكر أن قاعدة بيانات المعهد تضم أربع دول عربية هي مصر وتونس والجزائر والمغرب.

3.8 تطور صناعة الضمان؛

وعلى صعيد صناعة الضمان، شهد سوق الضمان العالمي خلال عام 2006 اتجاهات توسعية في حجم العمليات والوكالات والشركات التي تقدم خدمات الضمان، متمثلة في زيادة حجم العمليات، فتح فروع لدى أسواق جديدة، وتكوين اندماجات وتحالفات إستراتيجية. وتشير الإحصاءات إلى تواصل النجاح في صناعة الضمان ضمن منظومة واسعة لصناعة الخدمات

13 Institute of International Finance (IIF), Update on Capital Flows to Emerging Market Economies, January 18, 2007.

المالية العالمية. ومع تزايد السيولة على المستوى العالمي، تم فتح مجالات وفرص عديدة للاستثمار والتجارة الدولية، ومن ثم ازدادت الحاجة إلى منتجات وأدوات وآليات جديدة لتغطية المخاطر بهدف دعم التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى أسواق جديدة. وعليه، فقد توسعت الشركات والوكالات الكبرى في تقديم خدمات ومنتجات وبرامج جديدة بغرض الوفاء بتلك الاحتياجات المتلاحقة في سوق الضمان العالمي.

واستجابة لتلك التطورات، لجأت العديد من هذه الشركات إلى إجراء توسعات في هيكلها التنظيمي، وخاصة فيما يتعلق بزيادة عدد أعضاء فرق العمل الفني لديها وزيادة رؤوس أموالها. ونتيجة لزيادة الطلب على الضمان وتنوع المعاملات، استمر الاتجاه التصاعدي لأسعار الضمان ومن ثم قيمة الأقساط خلال عام 2006، وتواصلت جهود تطوير صناعة الضمان، سواء في مجال ابتكار منتجات أو آليات جديدة.

وتشير البيانات المتوفرة إلى أن مجمل الضمانات التي قدمها أعضاء الاتحاد الدولي لهيئات ضمان ائتمان الصادرات والاستثمار (اتحاد بيرن)¹⁴ الذي تأسس عام 1934 ويضم 52 هيئة¹⁵ دولية وإقليمية ووطنية من 43 دولة وأطرافاً إقليمية ودولية، بلغ في نهاية عام 2005 حوالي 1071.7 مليار دولار أمريكي منها 1035.6 مليار دولار أمريكي ضمان ائتمان صادرات، و36.1 مليار دولار أمريكي عمليات ضمان استثمار. وبلغت قيمة التعويضات التي دفعت عام 2005 حوالي 2.9 مليار دولار أمريكي، فيما بلغت قيمة التعويضات المستردة 19.7 مليار دولار أمريكي. وشكلت عمليات ضمان ائتمان الصادرات للمدى القصير نحو 90 % من إجمالي عمليات ضمان ائتمان الصادرات عام 2005. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى استمرار تجاوز معدلات نمو التجارة الدولية لمعدلات نمو الاقتصاد العالمي، وتوافر رؤوس الأموال الناتجة عن ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والمعادن، ومن ثم زيادة المشاريع الاستثمارية في مجالي الطاقة والمواد الخام، واستمرار النمو الاقتصادي في قارة آسيا وخاصة الصين والهند، وكذلك قيام مشاريع جديدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تجاوزت تكلفتها الاستثمارية ما قيمته 100 مليار دولار، بالإضافة إلى استقرار المرحلة التي تمر بها دورة أعمال الضمان، مما أدى إلى زيادة الأقساط وتراجع التعويضات والاسترداد، ومن ثم زيادة التدفقات النقدية الواردة لهيئات وشركات الضمان إلى مستويات غير مسبوقة. ويلخص الجدول الآتي عمليات اتحاد بيرن.

14 The Berne Union Yearbook (including the Berne Union Prague Club), 2007.

15 تم منح ثلاث هيئات جديدة خلال العام 2006 العضوية الكاملة في الاتحاد وهي شركة التأمين الفيدرالية بأمريكا (CHUBB)، وبنك إكسيم السلوفاكي (SLOVAK EXIM)، وهيئة تأمين ائتمان الصادرات في جنوب أفريقيا (ECIC SA).

(مليار دولار أمريكي)

السنة	ضمان الصادرات			ضمان الاستثمار	الإجمالي	قيمة التعويضات المدفوعة	قيمة التعويضات المستردة
	مدى قصير	مدى متوسط وطويل	إجمالي ضمان الصادرات				
1990	264.0	108.0	372.0	3.0	375.0	13.54	4.42
1995	311.0	87.0	398.0	10.0	408.0	11.81	8.31
2000	398.4	72.5	47.9	12.7	483.6	5.31	6.11
2001	382.4	59.8	442.2	16.4	458.6	4.46	7.77
2002	417.5	55.9	473.4	14.4	487.8	5.26	7.04
2003	575.7	66.4	642.1	14.8	656.9	4.2	8.7
2004	693.4	76.6	770.0	18.5	788.5	3.6	10.1
2005	911.6	124.0	1035.6	36.1	1071.7	2.9	19.7

وقد اصدر اتحاد بيرن، في اجتماعه الدولي الذي انعقد في أمستردام خلال شهر نوفمبر 2006، مجموعة من المبادئ الإرشادية، غير الملزمة، تمثل أفضل الممارسات في مجال مزاولة نشاط تقديم الضمان، لحث الهيئات والشركات الأعضاء في الاتحاد على ضرورة الالتزام بها، وهي كالآتي:

- ممارسة نشاط الضمان بأسلوب من شأنه أن يساهم في استقرار وتوسيع التبادل التجاري الدولي، وتشجيع الاستثمار على أسس سليمة بما يتماشى مع القوانين المعمول بها والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.
- مراجعة وإدارة المخاطر التي تتم تغطيتها.
- تطوير شروط ائتمان الصادرات، وضمان الاستثمار التي تعكس الممارسات السليمة للعمليات.
- استهداف تحقيق إيرادات كافية لاستدامة العمليات طويلة الأجل، بما يعكس المخاطر التي تتم تغطيتها.
- إدارة التعويضات والاسترداد بأسلوب مهني محترف، مع الحفاظ على حقوق الأطراف المتعاقدة .
- الاهتمام بقضايا البيئة أثناء تنفيذ العمليات ومزاولة النشاط.
- تدعيم الجهود الدولية المبذولة في مجال محاربة الفساد وغسل الأموال.
- تطوير أفضل الممارسات في مجال تقديم ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، من خلال التعاون في مجال تبادل المعلومات، والخبرات عن الأنشطة والعمليات والسياسات والإجراءات، مع تطبيق المعايير الدولية ذات الصلة أينما كانت ضرورية.
- الالتزام بالشفافية والإفصاح عن حجم الأنشطة فيما بين الأعضاء مع ضرورة احترام سرية معلومات الغير.
- تشجيع التعاون والمشاركة في المنظمات التجارية الثنائية، ومتعددة الأطراف، وغيرها ممن تعمل في مجالي التصدير والاستثمار.

أما نادي براغ، الذي تأسس في مايو 1993، ويضم في عضويته هيئات الضمان من الدول النامية ودول الاقتصادات المتحوّلة في كل من أوروبا وآسيا وأفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط والتي تسعى إلى استيفاء العضوية الكاملة في اتحاد بيرن، فقد بلغ عدد أعضائه 30 هيئة ضمان بلغ حجم عملياتها 14.5 مليار دولار عام 2005، مقارنة مع حجم عمليات بلغ 13 مليار دولار أمريكي عام 2004. كما ارتفع حجم الأقساط التأمينية لهذه الهيئات ليصل إلى 101.4 مليون دولار خلال عام 2005 مقابل 98.7 مليون دولار عام 2004. هذا ويضم نادي براغ في عضويته من المنطقة العربية كلا من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الصندوق السعودي للتنمية، الشركة المصرية لضمان الصادرات، الشركة الأردنية لضمان القروض، وكالة ضمان ائتمان الصادرات العمانية، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات. وقد جرت العادة على اجتماع أعضاء نادي براغ مرتين سنويا، كان آخرها، ولأول مرة بمنطقة الشرق الأوسط، الاجتماع الذي انعقد بسلطنة عمان خلال شهر ديسمبر من عام 2006، وذلك بهدف زيادة سبل التعاون وتبادل الخبرات والمعلومات بين أعضائه، خاصة فيما يتعلق بتطوير الجانب الفني في مجال عمليات الاكتتاب وتقديم الحلول والخدمات الجديدة في ضوء التطورات المتلاحقة في سوق الضمان العالمي.

وقد تم رصد العديد من التطورات والمستجدات التي سادت سوق الضمان خلال العام، ولعلها السمات الرئيسية التي من المتوقع أن تلقي بظلالها على طبيعة وحجم عمليات وأنشطة سوق الضمان للأعوام القليلة القادمة، ونورد فيما يلي أهم تلك التطورات:

● **تطوير آليات الضمان:** فعلى صعيد المنتجات الجديدة، تنامي تطبيق أسلوب الحساب المفتوح في تقديم الضمان، وكذلك القرض بضمان الاحتياطات المؤكدة من النفط، أو حصيلة الصادرات المستقبلية المتوقع تحقيقها من تصدير السلع أو الخدمات، بحيث يتم التوفيق فيما بين تواريخ استحقاق سداد الدفعات والتواريخ المتوقعة لتحقيق عائدات المشروع أو حصيلة الصادرات. أما على صعيد الآليات الجديدة فقد طورت العديد من وكالات الضمان مواقعها الالكترونية على شبكة المعلومات والاتصالات الدولية، بغرض تقديم خدمات الضمان عبر الوسائل الالكترونية، مما أدى إلى اختصار الوقت اللازم لانجازها إلى النصف تقريبا، ومن ثم القدرة على خدمة المشاريع صغيرة الحجم والتعاون مع الشركاء.

● **العلاقة بين هيئات الضمان:** تزايد الاتجاه نحو تعميق علاقات التعاون بين مزودي خدمات الضمان من القطاعين العام والخاص، وخاصة في مجال خدمة العملاء وتطوير جودة الخدمات.

● **آجال عمليات الضمان:** شهدت السنوات الأخيرة اهتمام وكالات الضمان بإدارة محافظ عملياتها والبحث عن التوازن المنشود فيما بين قيم ومخاطر عمليات الضمان قصيرة الأجل من جهة، ومتوسطة وطويلة الأجل من جهة أخرى، بحيث تتم المراقبة المستمرة لمستوى المخاطر

وخاصة تلك المرتبطة بالعمليات متوسطة وطويلة الأجل بغرض التأكد من أن المخاطر غير المتوقعة لا تتجاوز الحدود المقبولة، وذلك من خلال تقييم مخاطر السوق والائتمان. وتتمثل أهم أساليب إدارة المخاطر في وكالات الضمان العالمية، في الاحتفاظ بمستوى مرتفع من السيولة، وإشراك العميل في تحمل المخاطر، وإتباع سياسات اكتتاب مناسبة، وإعادة التأمين لدى الوكالات الأخرى، وكذلك تنويع العمليات ما بين الآجال المختلفة.

● **تنامي مشاريع البنية التحتية:** تشير بيانات البنك الدولي لعام 2006، إلى تزايد عدد مشاريع البنية التحتية لتصل إلى 125 مشروعاً جديداً على المستوى العالمي بتكلفة استثمارية بلغت نحو 8 مليارات دولار، أي بزيادة تتجاوز ما نسبته 10% عن العام السابق 2005.

● **المشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم:** على الرغم من أهمية المشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم بالنسبة لنمو الاقتصادات، إلا أن بعض هيئات الضمان، وخاصة تلك التي تنتمي للقطاع الخاص، تتجنب تقديم الضمان لهذه المشاريع وذلك لما يتسم به هذا النوع من المشاريع بانخفاض العائد وارتفاع درجة المخاطر. وعلى أية حال، فإن بعض هيئات الضمان الأخرى ترى في هذه المشاريع وسيلة هامة لتحقيق النمو أو المحافظة على حجم عملياتها وتقديم الدعم للصادرات الوطنية. فعلى سبيل المثال، قدمت هيئة ضمان الصادرات الفنلندية (FINNVERA) خلال الفترة 1999-2004، نحو 400 ضماناً للشركات الفنلندية معظمها للمشاريع صغيرة الحجم مثلت أكثر من نصف عمليات تأمين ائتمان الصادرات. كما مثلت المشاريع الصغيرة ما نسبته 27% من إجمالي حجم أعمال هيئة ضمان الصادرات الكندية (EDC)، وبزيادة نسبتها 31.3% عن المستوى الذي كانت عليه في عام 2004. وقد مثلت المشاريع الصغيرة ما نسبته 91% من إجمالي عدد العقود التجارية التي قدمتها الهيئة الكندية خلال العام، والتي بلغت نحو 6828 عقداً. وفي التشيك، مثلت المشاريع صغيرة الحجم لهيئة ضمان الصادرات التشيكية (EGAP) ما نسبته 20% من إجمالي العمليات، ونحو 26% من إجمالي الأقساط. كما اتخذت الهيئة التشيكية العديد من الخطوات بهدف التسويق للخدمات المقدمة للمشاريع صغيرة الحجم، حيث انضمت إلى كل من غرفة التجارة والهيئة الوطنية لتشجيع التجارة هناك. كما عمدت إلى تقديم خدماتها إلكترونياً، ووسعت غطاء الضمان الذي تقدمه، وذلك في أعقاب موافقة المفوضية الأوروبية على تغيير القواعد القانونية المعمول بها منذ أول يناير 2006 بتقديم الدعم لكل المصدرين، على متحصلات الصادرات قصيرة الأجل ذات السقف الدائري السنوي الذي لا يتعدى 2 مليون يورو. واعتمدت الهيئة السويدية للضمان "اي كي ان"، منتجاً جديداً لمساعدة البنوك في تقديم القروض لهذه المشاريع لتمويل رأس المال التشغيلي فيها، وهو منتج يوزع المخاطر والأدوار فيما يتعلق بتقييم الملاءة المالية لهذه المشاريع فيما بين الهيئة والبنوك المقرضة. كما قامت الكوفاس بتطبيق أداة جديدة لتقييم الملاءة المالية وإصدار تصنيف ائتماني للمشاريع صغيرة الحجم في روسيا في نطاق اتفاقية تعاون موقعة مع مؤسسة البنوك الروسية اعتباراً من النصف الأول من عام 2006، بحيث تسمح لمستخدم هذه الأداة بمراقبة اتجاهات التغير في الملاءة

المالية لتلك المشاريع، وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل، وتأثير أية مديونية إضافية على تلك المقدرة.

● **منطقة الشرق الأوسط:** تزايد الطلب على عمليات ضمان الاستثمار وتأمين ائتمان الصادرات في منطقة الشرق الأوسط مدفوعة من جهة بارتفاع أسعار البترول والمعادن، حيث حققت فوائض في إيرادات الموازنات العامة للدول المصدرة للنفط، وزادت من فاتورة استيراد الطاقة للدول غير المصدرة للنفط. وبالتالي زاد طلب الدول المصدرة للنفط على عقود تأمين ائتمان صادراتهم وكذلك ضمان استثماراتهم داخل وخارج تلك الدول. كما تم توجيه هذه الفوائض لتنفيذ مجموعة من مشاريع البنية التحتية في الدول المصدرة للنفط. ولوحظ زيادة في حجم التجارة الدولية على الأجل القصير من المتوقع استمراره على المديين المتوسط والطويل. ومن جهة أخرى، تزايد الطلب على الضمان نتيجة لعدم الاستقرار السياسي الذي تشهده المنطقة وخاصة فيما يتعلق بالعراق والصراع العربي - الإسرائيلي، وتصاعدت المخاوف فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني. وقد شهد العام الحالي زيادة نشاط هيئات الضمان في منطقة الشرق الأوسط لدعم تمويل المشروعات الرئيسية في الإقليم. وتتركز معظمها في قطاع النفط والغاز وتكرير البترول ومشاريع البتروكيماويات، حيث تهيمن دول منطقة الخليج العربية على معظم هذه المشاريع. وخاصة في المملكة العربية السعودية التي شهدت توسعا ضخما في مجال إنتاج البتروكيماويات استثمارا للميزة النسبية لأسعار الغاز لديها. وبناء على ذلك، تمثل عمليات تأمين الصادرات مكونا جوهريا في كثير من الهياكل التمويلية. فعلى سبيل المثال، تغطي عمليات تأمين ائتمان الصادرات 700 مليون دولار مقدمة من هيئتي تأمين الائتمان الإيطالية (SACE)، والبريطانية (ECGD) قرصا بمبلغ 1.7 مليار دولار لصالح الشركة السعودية الوطنية للبتروكيماويات (يانساب) حصلت عليه في يونيو 2006. كما تزايد مستوى الطلب على ضمان الاستثمار لمشاريع البتروكيماويات خارج منطقة دول الخليج العربية، حيث تم اختيار أربع وكالات لتقديم ضمان يتراوح ما بين 50 - 60 % من إجمالي حزمة تمويلية لصالح مشروع الغاز الطبيعي المسال في اليمن وهي: المؤسسة الأمريكية للاستثمار الخاص، هيئة الكوفاس الفرنسية، البنك الياباني للتعاون الدولي، وبنك كوريا للاستيراد والتصدير. كما قدمت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لأعضائها مشروعا لتأمين ائتمان الصادرات صمم خصيصا لتنمية وتشجيع الصادرات العربية المتجهة للمؤسسات الحكومية العراقية. ويذكر أن الكويت والسعودية هما الدولتان اللتان استجابتا لتنفيذ هذا المشروع حتى الآن. ومن المتوقع أن تصبح منطقة الشرق الأوسط السوق المهيمن على تمويل المشاريع للعام 2007، تأتي على رأسها السعودية، حيث تمثل مدينة الرياض مركزا للعديد من العمليات الجديدة وخاصة مشاريع القطاع الخاص لإنتاج البتروكيماويات.

● **تنامي حجم أدوات التمويل الإسلامية:** كما تنامي استخدام أدوات التمويل الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط، ففي مارس 2006، قامت شركة أرامكو وساميتومو للكيماويات

بتقديم تمويل يقدر بنحو 9.9 مليار دولار لمشروع إنتاج البتروكيماويات في المملكة العربية السعودية. وقد سبق هذا المشروع كل من مشروع إنتاج الألمونيوم في سلطنة عمان بتكلفة استثمارية بلغت 2.5 مليار دولار، ومشروع قطر الثاني للغاز الطبيعي المسال الذي بلغت تكلفته الاستثمارية ما قيمته 10.3 مليار دولار بتمويل مشترك من 57 بنكا خلال عام 2005. وقد شاركت في هذه المشاريع هيئات الضمان الأجنبية جنبا إلى جنب مع مؤسسات التمويل الإسلامية. ووفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي، تنتشر في العالم حاليا نحو 300 مؤسسة تمويل إسلامية مقارنة بواحدة فقط عام 1975 بإجمالي أصول بلغت قيمتها نحو 250 مليار دولار. ومن المتوقع أن تنمو بمعدل 15 % سنويا. وقد تنامي أيضا استخدام السندات الإسلامية (الصكوك) في تمويل المشاريع في منطقة الشرق الأوسط، حيث تحتل ما نسبته 81 % من إصدارات السندات لدول مجلس التعاون الخليجي .

● **إدارة المديونية الخارجية:** تزايد خلال العام نشاط شركات إدارة الديون، وفي هذا الصدد وضعت شركة كوفاس الفرنسية استراتيجية لاسترداد الديون في إطار تطوير نظام متكامل لإدارة وتحصيل الديون. ووفقا لبيانات صندوق النقد والبنك الدوليين، قام المجتمع الدولي باتخاذ قرارات بتخفيض أعباء المديونية عن الدول الفقيرة، حيث استفادت نحو عشرين دولة من برنامج مبادرات تخفيض المديونية متعدد الأطراف (MDRI) للدول الفقيرة المثقلة بالمديونية، ونتيجة لذلك، انخفضت نسبة رصيد الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول من 55 % إلى 13 % فقط. ومن ثم توفرت لهذه الدول موارد يمكن استخدامها لتمويل مشاريع التنمية لديها بما يؤهلها لتحقيق أهداف التنمية للألفية بمعدلات أسرع، ويؤهلها كذلك إلى الحصول على تقييم سيادي أفضل، وبالتالي تسهيل الحصول على خدمات الضمان والتأمين من مزودي تلك الخدمات المحليين والدوليين. وتظل الحلول البديلة لمديونية دول الاقتصادات الناشئة المتمثلة في إمكانية تحويل هذه المديونية إلى فرص استثمارية متاحة ويخفف العبء عنها بالتعاون مع المؤسسات الدولية والدول المانحة التي تتبنى استراتيجية تحويل الديون Debt Swap إلى مشاريع تنموية.

● **عمليات الضمان الالكترونية:** تعاضم دور شبكة الاتصالات والمعلومات الدولية (الانترنت) في إتمام عمليات وأنشطة شركات التأمين وإعادة، والتي يطلق عليها عمليات التأمين وإعادة الإلكترونية، حيث قامت العديد من الشركات ووكالات الضمان بتحديد عناوين إلكترونية ومواقع ثابتة على الشبكة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، بلغ حجم صفقات إعادة التأمين التي تمت عبر الانترنت لشركة واحدة فقط خلال عام 2005 نحو 2 مليار دولار أمريكي. ويرجع ذلك النمو في صفقات التأمين وإعادة الإلكترونية إلى عدة عوامل لعل من أهمها، اتساع الشبكة وتزايد عنصر الأمان في استخدامها، انخفاض أسعار البرامج وأجهزة

الحاسوب، وإصدار معظم دول العالم تشريعات تجيز التوقيعات الإلكترونية، إضافة إلى التشريع القانوني باستخدام خدمات الشبكة. ومن جهة أخرى، شهدت الآونة الأخيرة، التوصل إلى نظام جديد لنقل البيانات عبر الشبكة (Extensible Markup Language) (XML)، الذي أحدث ثورة في عالم الصفقات الإلكترونية، حيث أصبح من السهولة بمكان إجراء العرض المباشر للعقود والبيانات المحاسبية عبر أنظمة حاسوب غير متجانسة دون الحاجة إلى عمليات إعادة البرمجة أو إعادة الدخول بغرض استلام مثل هذه البيانات والتعرف عليها. وكان هذا الإجراء في الماضي يحتاج إلى إجراءات يدوية على الحاسب من قبل الشركة المسندة والوسيط ومعيد التأمين لكل صفقة. وبالنظر لحجم العقود التي ترد إلى وكالة ما والوقت المستغرق لإتمام المراجعة المطلوبة، يمكن معرفة إلى أي مدى كانت صعوبة استقبال مثل هذه البيانات والتعرف عليها في السابق.

كما شهدت السنوات الخمس الأخيرة، تسارع نمو المخصصات المرصودة بغرض تطوير الأدوات والأساليب التكنولوجية المعمول بها في وكالات الضمان الدولية بمعدلات فاقت كل التوقعات، حيث أصبحت عملية معالجة المعلومات أكثر سرعة، مما أدى إلى سرعة ودقة اتخاذ القرارات. فعلى سبيل المثال لا الحصر، استثمرت وكالة ضمان هونج كونج (HKEC)، والوكالة الأمريكية (AIG) مبالغ طائلة في هذا المجال، حيث بدأت تطبيق أسلوب تنفيذ الصفقات الكترونياً منذ عام 2001، وذلك حتى يتمكن عملائها من تقديم طلبات تأمين ائتمان الصادرات عبر شبكة الإنترنت، والإعلان عن الشحنة والحصول على البيانات والمعلومات أولاً بأول عن بوليصة التأمين. وتشير الإحصاءات إلى بلوغ نسبة المتقدمين عبر الشبكة لتقديم طلبات التأمين نحو 83% من عملاء وكالة هونج كونج، ونحو 97% من طلبات بوالص التأمين الجديدة سواء من داخل أو خارج هونج كونج، حيث أن النظام متاح للاستخدام على مدار الساعة، وبدون أية قيود جغرافية. بينما كانت هذه العمليات في السابق تتم عن طريق الفاكس مما كان يجعلها تستغرق وقتاً أطول في ظل فروق التوقيت. وقد لاقى استخدام الأساليب التكنولوجية عبر شبكة الإنترنت استحسان ورضاء العملاء حيث يعتبرونها أفضل السبل لإتمام عملياتهم بل إنها تزيد من الإنتاجية لكل من وكالة الضمان وعملائها المصدرين سواء كانت مشاريع كبيرة أم صغيرة الحجم. وجدير بالذكر أن هذه الخدمات متاحة للبنوك كطرف ثالث في العملية التأمينية حيث تتمكن البنوك من فحص شروط وتفاصيل بوليصة تأمين عملائها لدى الوكالة.

من ناحية أخرى، قامت ميغا بتطوير موقعها الإلكتروني ليشمل تشجيع الاستثمار المباشر، ومشاريع الخصخصة، وتبادل المعلومات حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال بوابة واحدة تحت عنوان (FDI.net)، بما يتيح للمستثمرين الإطلاع مباشرة وعلى مدار الساعة على الفرص الاستثمارية المتاحة علاوة على المعلومات الجوهرية، والتحليل الموضوعي الذي يدعم اتخاذ القرارات الاستثمارية. كما أطلقت ميغا خدمة ضمان المخاطر السياسية. هذا ويبلغ عدد المستثمرين المستفيدين من الخدمات الإلكترونية لوكالة ميغا ما يقرب من

75 ألف مستثمر حول العالم شهريا. ووفقا لميجا، فإن توفير مثل هذه الخدمات من خلال الشبكة قد ساعد على تخفيض تكلفة الحصول على المعلومات المتعلقة بالاستثمار، كما أنها أثرت تأثيراً مباشراً على القرارات الاستثمارية لنحو 23 % من الحالات التي تم الرد على استفساراتها، إذ تغيرت الرؤية الاستثمارية بنسبة 26 - 40 % من تلك الحالات.

● **المشاركة في تحمل المخاطر:** تنامي انتهاج أسلوب المشاركة بين شركات إعادة التأمين في توزيع المخاطر فيما بينها، خاصة بعد تزايد المخاطر الناجمة عن الكوارث الطبيعية، وذلك من خلال التعاون مع وكالات الضمان الأخرى سواء تلك التي تنتمي للقطاع الخاص أو العام وخاصة فيما يتعلق بالمشاريع المشتركة الضخمة. وفي حين ترى بعض الوكالات أن المشاركة تخفف من حدة المخاطر، ترى الأخرى أنها وسيلة لتوليد المزيد من العمليات والتسويق حيث يمكنها من خلال عقود المشاركة الحالية، استقطاب عميل محتمل في المستقبل.

● **التمويل بالعملة المحلية:** بالتوازي مع الانتقال من اقتراض الحكومات بالعملة الحرة فقط إلى اقتراضها الأقل خطراً بتمويل مختلط يجمع بين العملة الصعبة والمحلية، لوحظ في الآونة الأخيرة، اتجاه صعودي للتمويل بالعملة المحلية، وخاصة لمشاريع البنية التحتية في مجالات الطاقة والاتصالات التي تحقق إيراداتها بالعملة المحلية. ومن المتوقع أن يستمر تنامي هذا الاتجاه في المستقبل. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى نجاح اتحاد بيرن في تنظيم مؤتمر خلال شهر مايو 2006، جمع فيه ولأول مرة ما بين وكالات ضمان الاستثمار وتأمين الصادرات والبنوك الممولة للتجارة لمناقشة التمويل بالعملة المحلية. وقد أشارت نتائج أعمال المؤتمر إلى نجاح عمليات الضمان المقدمة بالعملة المحلية، كما اثبتت معظم وكالات الضمان على هذا الأسلوب، بل وأبدت استعدادها لقبول مستوى أقل من الأقساط التأمينية بالنظر إلى انخفاض المخاطر المصاحبة لمثل هذا النوع من العمليات التي تساعد على تحسين تكلفة التمويل الكلية. ويرجع هذا النوع من العمليات إلى عدم رغبة المقترضين في تحمل مخاطر تقلبات أسعار الصرف، ومن ثم تفضيل الاقتراض بالعملة المحلية. وتتمثل أهم النقاط الايجابية للتمويل بالعملة المحلية في عدم تزايد حجم الدين الخارجي للدول التي تتبنى هذا النوع من التمويل، وانخفاض درجات احتمال التعثر في الوفاء بالمديونية بالعملة المحلية، وتزايد درجات الاستقرار على مستوى مراحل تنفيذ المشروع.

● **المعايير البيئية والاجتماعية:** إن أسلوب عمل وكالات تأمين ائتمان الصادرات وضمائن الاستثمار قد طرأ عليه تغيرات جوهرية بإدراج المعايير البيئية والاجتماعية، وخاصة حقوق الإنسان ضمن شروط تمويل وتغطية المشروع. ومن الملاحظ وجود تعاون بين الوكالات المتنافسة في سبيل تحسين الشروط البيئية والاجتماعية للمشاريع المنفذة. فقد قامت بعض وكالات الضمان باتخاذ خطوات في هذا الشأن، سواء على المستوى الداخلي الفردي أو على مستوى أوسع، يشمل مجموعة وكالات، على غرار وكالات الضمان لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCED التي أدرجت كلا من التقييم البيئي والاجتماعي ضمن منظومة

عملها لاتخاذ القرارات التمويلية والتأمينية للمشاريع. ويرى بعض المراقبين أن المبادئ التي أعلنتها اتحاد بيرن في نوفمبر 2006 فيما يتعلق بالمعايير البيئية والاجتماعية، ربما تلائم المشاريع الضخمة بدرجة أكبر من المشاريع متوسطة الحجم، حيث تضع على عاتق المشاريع متوسطة الحجم أعباء مالية أعلى لأن تكلفة التقييم والمتابعة لتطبيق مثل هذه المعايير ربما لا تتماشى مع التكلفة الإجمالية لتلك المشاريع، بل وربما تعرض المشروع ككل لدرجات أكبر من المخاطر. ويؤثر ذلك بطبيعة الحال على المشاريع صغيرة الحجم سواء للمصدر أو المستورد. هذا وقد التزمت معظم البنوك بمعايير البيئة الصارمة التي تم وضعها من قبل المنظمات غير الحكومية، وهذه المبادئ تم تنقيحها مع الأخذ في الاعتبار نتائج خبرات أكثر من 40 مؤسسة دولية (تمثل نحو 80 % من الجهات الممولة للمشاريع حول العالم) التي طبقت الجيل الأول من المبادئ والمعايير البيئية والاجتماعية، وهي الآن تغطي كل أنواع التمويل للمشاريع التي يتجاوز رأس مالها 10 ملايين دولار بدلا من مبلغ 50 مليون دولار السابق تخصيصه كحد أدنى لتمويل المشروع، وتغطي أيضا عمليات تطوير أو توسعة المشروعات القائمة بالفعل.

وعلى صعيد نشاط الضمان في هيئات الضمان العربية والإقليمية، تشير البيانات الأولية للعام 2006 إلى تنامي حجم عقود الضمان المبرمة من قبل هذه الهيئات ليتجاوز ما قيمته مليار دولار أمريكي. وقد تنامي نشاط هذه الهيئات خلال عام 2006 في مجالات التخصيم (فاكتورنج)، والخدمات التي تم استحداثها في الفترات السابقة، والتي تشمل تغطية النشاط السياحي وتأمين مخاطر ما قبل الشحن، والتأجير المالي عبر الحدود، وتحصيل الديون.

وتشير أحدث الدراسات المتوفرة عن صناعة التأمين في الوطن العربي بوجه عام، إلى أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه هيئات الضمان العربية، يأتي على رأسها: محدودية الوعي التأميني، وضعف وعدم كفاية وملائمة التشريعات والنظم الرقابية المتبعة في العديد من الدول العربية، وعدم توحيد المفاهيم المحاسبية، وغياب التقييم للخدمة التأمينية، ومحدودية استخدام الشبكة الالكترونية الدولية سواء في التسويق أو في تنفيذ العقود ومتابعتها، وصعوبة الحصول على معلومات ائتمانية دقيقة وبكلفة معقولة، إضافة إلى غياب التعاون في المسائل الفنية وعمليات إعادة التأمين المشترك وتبادل الخبرات والمعلومات الائتمانية .

4.8 موجز أنشطة المؤسسة :

واصلت المؤسسة زيادة حجم نشاط عملياتها، وتقديم منتجات جديدة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع عمليات الضمان خلال عام 2006 بنسبة 39.1 %، فبلغ حجم العمليات حوالي 422.3 مليون دولار مقارنة بحوالي 303.5 مليون دولار في عام 2005، وقد شملت هذه العمليات 46 عقد تأمين ائتمان صادرات (بالإضافة إلى 77 ملحقا زيدت بموجبها الحدود القصوى لعقود مبرمة سابقا) بقيمة بلغت حوالي 249.7 مليون دولار، وعقدتين لضمان الاستثمار بقيمة

65.7 مليون دولار، وعمليات إعادة تأمين بلغت قيمتها 56.9 مليون دولار، وعمليات أبرمت ضمن إطار الحسابات الخاصة بحوالي 50 مليون دولار. وبلغت إيرادات الضمان خلال العام حوالي 3.9 مليون دولار بزيادة نسبتها 40 % عن إيرادات عام 2005. وقد أدت المؤسسة خلال العام تعويضين بلغت قيمتهما حوالي 5.26 مليون دولار، عن تحقق مخاطر غير تجارية بمبلغ 5.17 مليون دولار وآخر عن مخاطر تجارية بمبلغ 90 ألف دولار.

وفي هذا السياق، استفاد من ضمان المؤسسة خلال العام مستثمرون ومصدرون من ثلاث عشرة دولة عربية بالإضافة إلى شركة عربية أجنبية مشتركة، جاءت في مقدمتها الجمهورية اللبنانية بنسبة (20.3 %) ودولة الكويت (19.2 %) ودولة الإمارات العربية المتحدة (15.2 %) والمملكة العربية السعودية بنسبة (12.3 %) ومملكة البحرين (9.2 %) وجمهورية مصر العربية (8.1 %)، وتوزعت باقي العقود على سبع دول عربية وشركة عربية أجنبية مشتركة بما نسبته (15.7 %) من قيمة تلك العقود. كما بلغ عدد الدول المضيفة للاستثمار والمستوردة للسلع 87 دولة، منها 17 دولة عربية تصدرتها جمهورية السودان بنسبة (39.8 %) والمملكة العربية السعودية (18.2 %) ودولة الكويت (7.1 %) ودولة الإمارات العربية المتحدة (6.1 %) والمملكة الأردنية الهاشمية (4.2 %) وجمهورية مصر العربية (3.1 %). فيما توزعت بقية العقود على 81 دولة بما نسبته 21.5 % من قيمة تلك العقود.

وفي إطار سعي المؤسسة لتنشيط التعاون الثنائي مع وكالات تأمين الصادرات الوطنية العربية، تم خلال العام إبرام ثلاث اتفاقيات إعادة تأمين بالحصص النسبية مع ثلاث وكالات عربية، وبذلك يرتفع عدد الاتفاقيات المبرمة مع وكالات التأمين الوطنية العربية إلى أربع. وواصلت المؤسسة تقديم خدمة الدعم الفني، التي شملت عام 2006، استقبال وفد فني سوري رفيع المستوى، تمهيدا لإنشاء هيئة ضمان جديدة فيها وتدريب الكوادر الوطنية، وإيفاد احد موظفيها إلى السودان لتحميل وتشغيل برنامج المعلومات المتعلقة بأنظمة تأمين ائتمان الصادرات لدى الوكالة السودانية لتأمين وتمويل الصادرات.

كما تابعت المؤسسة نشاطها في مجال تسويق خدمات الضمان خلال العام باستخدام وسائل متعددة، فقد استمرت بالإعلان عن خدماتها التأمينية في الصحف والمجلات العربية المتخصصة، إضافة إلى المشاركة في بعض المعارض ذات الطابع الاستثماري أو التصديري.

من ناحية أخرى، قامت المؤسسة بمراسلة العديد من الشركات، ورجال الأعمال في معظم الدول العربية للتعريف بخدماتها، خاصة بعد الانتهاء من تطوير المواد التعريفية، وإصدار العديد من الكتيبات الجديدة. ومن جهة أخرى، فقد نظمت المؤسسة ملتقى الضمان والتمويل في الأردن، كما نظمت وشاركت في العديد من المؤتمرات واللقاءات التي عقدت في عدد من الدول العربية. وتم البدء في تطوير برنامج معلوماتي خاص بنشاط التسويق بغية رصد مختلف الأنشطة التسويقية، وقواعد بيانات العملاء المحتملين، بالإضافة إلى تصميم موقع

شبكة جديد للمؤسسة باللغتين العربية والانجليزية والذي يتوقع إطلاقه خلال عام 2007، حيث تم الانتهاء من 75 % منه، وتحمله المطبوعات الخاصة بالمؤسسة.

وفي إطار الأنشطة المكتملة والخدمات المساندة لنشاط الضمان واصلت المؤسسة خلال العام تقديم خدماتها في مجالات بث الوعي الاستثماري ودعم جهود الترويج للاستثمار وتنمية الموارد البشرية. وقد شهد العام إصدار تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005، حيث تناول محور التقرير "قطاع الأعمال صغيرة ومتوسطة الحجم SMEs"، وكذلك إصدار أربعة أعداد من النشرة الفصلية "ضمان الاستثمار" غطت عددا من القضايا الهامة المتعلقة بالاستثمار وصناعة الضمان، كما تضمنت عدة أبواب ثابتة وأخرى متغيرة حسب المستجدات، وشملت متابعة البنود التالية: الاجتماع السنوي لمجلس مساهمي المؤسسة، الاجتماعات الدورية لمجلس إدارة المؤسسة، أنشطة المؤسسة، تطورات الاتجاهات الاستثمارية في الدول العربية، إصدارات دولية، ومؤشرات عكست وضع الدول العربية في عدد من المؤشرات الدولية الصادرة عن المنظمات الدولية ومراكز الأبحاث المتخصصة.

وقد أعدت المؤسسة خلال العام عدة أوراق تعريفية قدمتها في 23 مؤتمرا واجتماعا وملتقى شاركت فيها، منها (9) اجتماعات مع منظمات إقليمية ودولية و(14) اجتماعا لبحث قضايا اقتصادية تقع في إطار اهتمامات المؤسسة. كما تواصل خلال العام تعاون المؤسسة مع أطراف إقليمية ودولية، من بينها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية لتنظيم المؤتمر الحادي عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب والمعرض المصاحب له في المنامة يومي 6 و7 مارس (آذار) 2006، الذي انعقد تحت شعار "النهوض بالاستثمار الخاص وآليات الترويج". كما أنجزت المؤسسة خلال العام، في إطار اتفاقية تعاون مع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميجا)، تعريب الموقع الشبكي الخاص بالمركز الإلكتروني للترويج للاستثمار الأجنبي المباشر، وقامت المؤسسة والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميجا) بالإعلان عن إطلاق النسخة العربية للموقع، وذلك خلال انعقاد المؤتمر الإقليمي الثاني للرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، والذي عقد في الفترة 17-18 نوفمبر 2006، في شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية.

كما واصلت المؤسسة تنفيذ برنامجها في مجال تعزيز قدرة العاملين في المؤسسة على أداء أعمالهم باستخدام تطبيقات الحاسوب وإدارة الوثائق إلكترونيا، واستكمال تحديث البنية التحتية للمعلوماتية والبرمجيات المطبقة والمطورة، وواصلت المؤسسة برنامجها لتطوير الموارد البشرية العاملة لديها من خلال الارتقاء بالمهارات الفنية المتخصصة ورفع مستوى الأداء. وعلى صعيد النشاط الإعلامي، نظمت المؤسسة مؤتمرا صحفيا بتاريخ 16 أكتوبر (تشرين أول) 2006، قامت خلاله بإطلاق تقرير الاستثمار الدولي 2006 نيابة عن الأمين العام المساعد لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد).



الملحق

أولاً: الجداول الاحصائية

(27 - 1)

جدول رقم (1)
المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار
للدول العربية عام 2006

الدولة	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	درجة مؤشر السياسة النقدية (التضخم)
الأردن	0	3	0
الإمارات	3	3	0
البحرين	3	3	0
تونس	1	-1	0
الجزائر	1	3	0
جيبوتي	0	3	0
السعودية	3	3	0
السودان	1	0	1
سوريا	1	1	0
الصومال
العراق	3	3	0
سلطنة عمان	3	3	0
فلسطين
قطر	3	3	0
الكويت	3	3	1
لبنان	1-	3	1
ليبيا	3	3	1
مصر	1	1	2
المغرب	1	3	0
موريتانيا	3	0	2
اليمن	2	3	0
المتوسط 2006	1.789	2.26	0.42
المؤشر المركب لعام 2006	1.489		

مصادر قطرية

دليل المؤشر المركب

أقل من 1	من 1 إلى 2	أعلى من 2 إلى 3
عدم تحسن في مناخ الاستثمار	تحسن في مناخ الاستثمار	تحسن كبير في مناخ الاستثمار

جدول رقم (2)
معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية %

2006	2005	الدولة
6.40	7.20	الأردن
10.70	8.50	الإمارات
7.70	7.80	البحرين
5.30	4.00	تونس
2.70	5.10	الجزائر
4.50	3.20	جيبوتي
4.15	4.81	السعودية
10.30	8.00	السودان
6.30	5.20	سوريا
..	..	الصومال
3.00	3.70	العراق
5.90	5.80	سلطنة عمان
..	..	فلسطين
8.80	6.10	قطر
5.00	10.00	الكويت
0.00	1.00	لبنان
6.00	5.80	ليبيا
6.80	4.50	مصر
8.10	2.40	المغرب
11.70	5.40	موريتانيا
5.50	4.39	اليمن
6.10	5.30	الدول العربية
7.90	7.50	مجموعة دول الاقتصادات الناهضة والنامية
3.10	2.50	مجموعة الدول المتقدمة
5.40	4.90	العالم

الدول المظللة مصادر قطرية وبقية الدول العربية من
International Monetary Fund, Regional Economic Outlook, Middle East & Central Asia, May 2007.

جدول رقم (3)
مؤشر سياسة التوازن الداخلي
(عجز أو فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

الدولة	2005	2006	التغير في المؤشر (%)
الأردن	5.29	4.39	-0.90
الإمارات	(11.92)	(14.77)	-14.77
البحرين	(5.11)	(7.30)	-7.30
تونس	2.56	1.33	-1.23
الجزائر	6.33	8.45	2.12
جيبوتي	(0.20)	(0.60)	-0.60
السعودية	(18.82)	(22.27)	-22.27
السودان	2.49	4.01	1.52
سوريا	5.08	3.30	-1.78
العراق	(23.39)	(19.54)	-19.54
سلطنة عمان	(2.55)	(7.71)	-7.71
قطر	(23.73)	(18.70)	-18.70
الكويت	(30.55)	(32.00)	-32.00
لبنان	8.66	13.43	4.77
ليبيا	(28.14)	(40.68)	-40.68
مصر	9.59	7.93	-1.66
المغرب	3.97	1.69	-2.28
موريتانيا	7.09	(36.37)	-43.46
اليمن	1.21	(1.71)	-2.92

- الدول المظللة مصادر قطرية وبقية الدول العربية من

International Monetary Fund, Regional Economic Outlook, Middle East Central Asia, May 2007.

دليل المؤشر: تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

انخفاض العجز بأكثر من 3.5 نقطة مئوية	انخفاض العجز من 2.5 إلى 3.5 نقطة مئوية	انخفاض العجز من 1 إلى 2.5 نقطة مئوية	انخفاض العجز أقل من 1 إلى ارتفاع حتى 1 نقطة مئوية	ارتفاع العجز أكثر من 1 إلى أقل من 5 نقاط مئوية	ارتفاع العجز من 5 إلى أقل من 10 نقاط مئوية	ارتفاع بأكثر من 10 نقاط مئوية
3	2	1	0	1	2	3

جدول رقم (4)
مؤشر سياسة التوازن الخارجي
(عجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

التغير في المؤشر (نقاط مئوية)	2006	2005	الدولة
4.40 -	13.38	17.78	الأردن
20.31 -	(20.31)	(14.74)	الإمارات
11.94 -	(11.94)	(11.77)	البحرين
1.79	2.83	1.04	تونس
25.30 -	(25.30)	(20.83)	الجزائر
8.90 -	(8.90)	(1.20)	جيبوتي
27.51 -	(27.51)	(29.17)	السعودية
0.08 -	9.97	10.05	السودان
2.38 -	(2.38)	(1.07)	سوريا
3.83 -	(3.83)	(4.66)	العراق
19.93 -	(19.93)	(15.29)	سلطنة عمان
4.72 -	(4.72)	(10.43)	قطر
43.08 -	(43.08)	(40.52)	الكويت
12.35 -	(12.35)	(3.49)	لبنان
46.06 -	(46.06)	(34.94)	ليبيا
1.63 -	(1.63)	(3.25)	مصر
3.75 -	(3.75)	(2.26)	المغرب
0.19 -	0.00	0.19	موريتانيا
7.80 -	(7.80)	(3.82)	اليمن

- الدول المظلة مصادر قطرية وبقية الدول العربية من

International Monetary Fund. Regional Economic Outlook. Middle East Central Asia. May 2007.

دليل المؤشر: تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

انخفاض العجز بأكثر من 4 نقاط مئوية	انخفاض العجز من 2 إلى أقل من 4 نقاط مئوية	انخفاض العجز من 1 إلى 2.5 نقطة مئوية	انخفاض العجز أقل من 1 إلى ارتفاع 2 نقطة مئوية	ارتفاع العجز من 2.5 إلى أقل من 5 نقاط مئوية	ارتفاع العجز من 5 إلى أقل من 10 نقاط مئوية	ارتفاع العجز بأكثر من 10 نقاط مئوية
3	2	1	0	1	2	3

جدول رقم (5)
مؤشر السياسة النقدية
(معدل التضخم)

الدولة	2005	2006	التغير في المؤشر (نقاط مئوية)
الأردن	3.50	6.25	2.75
الإمارات	6.20	9.30	3.11
البحرين	2.60	3.00	0.40
تونس	2.00	4.50	2.50
الجزائر	1.64	2.53	0.89
جيبوتي	3.10	3.60	0.50
السعودية	0.70	2.20	1.50
السودان	8.50	7.20	-1.30
سوريا	7.30	10.03	2.73
العراق	31.60	64.80	33.20
سلطنة عمان	1.90	3.20	1.30
قطر	8.80	11.80	3.00
الكويت	4.10	3.10	-1.00
لبنان	-0.70	5.60	6.30
ليبيا	2.00	3.40	1.40
مصر	11.70	4.20	-7.50
المغرب	1.00	3.30	2.30
موريتانيا	12.13	6.20	-5.93
اليمن	11.40	18.40	7.00
الدول العربية	4.9	5.7	0.8
مجموع دول الاقتصادات الناهضة والنامية	5.4	5.3	
مجموع الدول المتقدمة	2.3	2.3	

- الدول المظللة مصادر قطرية وبقيّة الدول العربية من

International Monetary Fund. Regional Economic Outlook. Middle East & Central Asia. May 2007.

ملاحظة: تم استثناء العراق عند احتساب مؤشر الدول العربية

دليل المؤشر: تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

انخفاض معدل التضخم أقل من 1 إلى ارتفاع أكثر من 7 نقاط مئوية	انخفاض معدل التضخم من 1 إلى أقل من 5 نقاط مئوية	انخفاض معدل التضخم من 5 إلى أقل من 25 نقطة مئوية	انخفاض معدل التضخم بأكثر من 25 نقطة مئوية
0	1	2	3

جدول رقم (6)
أسعار الصرف في الدول العربية لعامي 2005 و 2006

سعر الصرف (عدد وحدات العملة المحلية مقابل واحد دولار)		العملة	الدولة
2006	2005		
0.709	0.709	دينار	الأردن
3.675	3.675	درهم	الإمارات
0.376	0.376	دينار	البحرين
1.297	1.298	دينار	تونس
72.650	73.370	دينار	الجزائر
174.750	177.700	فرنك	جيبوتي
3.750	3.750	ريال	السعودية
217.100	243.500	دينار	السودان
51.150	52.860	ليرة	سوريا
-	-	شن	الصومال
1.467.000	1.469.000	دينار	العراق
0.385	0.385	ريال	سلطنة عمان
-	-	-	فلسطين
3.640	3.640	ريال	قطر
0.290	0.292	دينار	الكويت
1.507.500	1.507.500	ليرة	لبنان
1.313	1.309	دينار	ليبيا
5.747	6.006	جنيه	مصر
8.790	8.869	درهم	المغرب
271.300	271.000	أوقية	موريتانيا
197.050	191.420	ريال	اليمن

- الدول المظللة مصادر قطرية وبقية الدول من The World Factbook 2007-CIA .

جدول رقم (7)
بيانات أسواق المال في الدول العربية لعامي 2005 و 2006

الدولة	القيمة السوقية (مليون دولار)		قيمة التداول (مليون دولار)		عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)		عدد الشركات المدرجة		مؤشرات الاستاذرة	
	2006	2005	2006	2005	2006	2005	2006	2005	%	%
السعودية	326,852	646,121	1,402,942.0	1,103,582.8	12,281.33	54,439.70	86	77	5.30	878.40
الكويت	105,951	123,893	59,600.2	97,289.6	52,201.34	37,658.00	180	156	11.09	435.16
مصر	93,496	79,508	48,954.0	27,720.4	5,310.20	9,013.20	603	744	37.15	162.85
دبي	86,895	111,993	94,735.5	110,304.3	25,541.71	39,643.80	30	30	2.83	828.27
البحرين	80,745	132,413	19,221.6	28,505.8	8,316.57	11,296.10	60	59	3.70	353.44
قطر	60,905	87,143	20,584.9	28,252.3	1,033.08	2,428.40	36	32	2.22	554.59
المغرب	49,415	27,274	9,109.9	7,859.3	438.75	1,78.70	63	54	3.88	238.60
الأردن	29,730	37,639	21,616.3	23,806.4	2,582.62	4,267.90	227	201	13.99	554.50
البحرين	21,122	17,364	1,386.9	711.1	458.31	727.60	50	47	3.08	183.11
سلطنة عمان	13,037	12,062	2,214.4	3,320.4	452.23	922.20	121	125	7.46	186.37
لبنان	8,304	4,917	2,031.9	923.4	89.74	134.80	15	15	0.99	108.69
السودان	4,624	3,242	969.1	504.5	1,730.51	7,582.90	49	49	3.20	205.26
تونس	4,222	2,821	563.3	528.8	41.43	56.00	48	45	2.96	31.93
فلسطين	2,829	4,457	1,067.3	2,103.0	369.98	232.70	33	28	2.03	385.65
الجزائر	96	91	0.3	0.0	0.01	0.06	2	3	0.12	103.12
الإجمالي	888,221	1,290,938	1,684,997.6	1,435,412.0	110,847.81	168,582.06	1,623	1,665	100.00	413.31

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق المال العربية، 2006.
* المؤشر المركب لصندوق النقد العربي.
ملاحظة: الترتيب حسب القيمة السوقية.

جدول رقم (8)
الاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف
خلال عامي 2005 و 2006

(مليون دولار)

2006		2005		الدولة
النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	
6.25	1,097.6	0.80	299.4	الأردن
13.47	2,366.8	0.41	153.8	تونس
-	-	0.70	260.6	الجزائر
27.52	4,837.0	77.28	28,797.0	السعودية
11.40	2,004.0	6.59	2,455.0	السودان
-	-	2.56	955.4	سوريا
-	-	1.54	573.3	سلطنة عمان
-	-	0.00	0.5	فلسطين
13.29	2,335.0	4.78	1,779.8	لبنان
2.63	461.4	0.81	300.3	ليبيا
18.58	3,265.4	0.97	363.1	مصر
1.99	350.1	3.01	1,121.4	المغرب
4.88	858.3	0.55	203.9	اليمن
100.00	17,575.7	100.00	37,263.5	المجموع

- مصادر قطرية باستثناء بيانات 2005 المظللة من تقرير العام السابق.

جدول رقم (9)

التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق النظر المصنيف خلال عام 2006

(مليون دولار)

الدولة/ القطاع	الصناعة	الزراعة	الخدمات	أخرى	الإجمالي
الأردن	1,034.5	6.0	57.2		1,097.6
تونس	5.2	1.0	2,360.6		2,366.8
السعودية	19.0	0.0	1,630.0	3,188.0	4,837.0
السودان	1,124.3	151.3	728.4		2,004.0
لبنان	25.0	0.0	970.0	1,340.0	2,335.0
ليبيا	312.5	0.0	148.9		461.4
مصر	0.0	0.0	0.0	3,265.4	3,265.4
المغرب	0.0	0.0	0.0	350.2	350.2
اليمن	531.8	0.1	326.4		858.3
المجموع	3,052.2	158.4	6,221.5	8,143.6	17,575.7

مصادر قطرية.

مليون دولار

جدول رقم (10)
توزيع الاستثمارات العربية البيئية وفق الأقطار المصدرة والأقطار المضيفة لعام 2006

الإجمالي	الأقطار المضيفة										الأقطار المصدرة
	اليمن	المغرب	مصر	ليبيا	لبنان	السودان	السعودية	تونس	الأردن		
2,905.0	7.4	10.6	11.3	20.6	-	238.0	2,617.0	0.2	-		الأردن
7,563.0	-	155.6	2,733.8	401.3	870.0	25.0	1,000.0	2,324.1	53.2		الإمارات
183.5	-	-	56.2	3.3	25.0	-	99.0	-	-		البحرين
50.0	-	5.2	-	25.8	-	-	19.0	-	-		تونس
2.1	-	-	-	-	-	-	1.0	1.1	0.0		الجزائر
2,715.2	842.0	36.6	243.6	-	40.0	759.0	-	0.2	793.7		السعودية
24.0	-	-	-	-	-	-	24.0	-	-		السودان
783.1	0.6	-	-	1.0	-	224.0	555.0	-	2.5		سوريا
2.0	-	-	-	-	-	2.0	-	-	-		الصومال
196.8	0.4	8.1	-	-	-	48.0	1.0	0.4	138.9		العراق
16.4	0.4	-	-	-	-	16.0	-	-	-		سلطنة عمان
53.9	0.1	-	-	-	-	9.0	37.0	-	7.8		فلسطين
31.9	-	4.3	7.5	7.1	-	12.0	1.0	-	-		قطر
1,793.6	-	113.0	58.5	2.3	1,400.0	76.0	20.0	29.4	94.5		الكويت
498.3	7.0	7.1	153.0	-	-	163.0	168.0	0.0	0.2		لبنان
15.8	-	-	1.5	-	-	11.0	-	3.3	-		ليبيا
645.9	0.2	9.6	-	-	-	381.0	242.0	6.2	6.9		مصر
6.1	0.2	-	-	-	-	-	4.0	1.9	-		المغرب
89.0	-	-	-	-	-	40.0	49.0	-	-		اليمن
17,575.7	858.3	350.1	3,265.4	461.4	2,335.0	2,004.0	4,837.0	2,366.8	1,097.6		الإجمالي

مصادر قطرية.

جدول رقم (11)
الاستثمارات العربية المبنية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة 1995 - 2006

مليون دولار

الدولة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	الإجمالي
السعودية	12.20	20.60	27.00	198.00	82.00	76.80	651.40	716.90	297.30	958.00	28,797.00	4,837.00	36,674.20
لبنان	157.80	250.00	312.00	400.00	500.00	350.00	225.00	650.00	850.00	1,050.00	1,779.80	2,335.00	8,859.60
السموان	38.80	554.00	142.50	70.30	151.70	414.60	554.90	567.40	610.00	657.00	2,455.00	2,004.00	8,220.20
مصر	455.00	711.00	532.00	390.00	277.00	113.00	96.50	100.40	125.50	418.00	363.10	3,265.40	6,846.90
تونس	54.70	70.20	135.00	290.00	506.00	49.10	69.10	75.00	67.40	107.30	153.76	2,366.76	3,944.32
سوريا	333.50	303.00	328.00	212.00	224.00	8.70	43.50	46.50	42.40	427.20	955.40	0.00	2,924.20
المغرب	59.80	61.20	48.00	48.60	22.20	24.80	39.50	12.80	672.10	1,105.40	1,121.44	350.15	3,565.98
الإمارات	-	-	-	380.00	176.00	196.00	215.00	217.50	650.20	525.00	0.00	0.00	2,359.70
الأردن	35.70	13.50	10.60	12.70	24.20	26.20	27.60	21.00	17.60	27.00	299.43	1,097.65	1,613.17
اليمن	11.90	86.00	11.00	22.20	16.70	68.50	6.50	139.40	126.40	58.80	203.92	858.30	1,609.62
الجزائر	3.50	-	-	122.00	85.80	347.50	350.00	54.60	80.40	263.30	260.55	0.00	1,567.65
ليبيا	-	-	-	-	-	80.40	85.00	217.40	102.60	23.60	300.30	461.40	1,136.00
البحرين	13.00	-	-	16.00	14.00	-	-	159.60	191.70	274.20	0.00	0.00	885.90
سلطنة عمان	4.20	24.00	18.70	42.00	45.80	-	-	-	-	62.60	573.31	0.00	770.61
قاسطنطين	250.00	-	24.80	56.00	-	-	-	-	-	0.30	0.49	0.00	331.59
قطر	-	-	-	54.40	58.00	61.80	65.50	68.50	10.00	-	0.00	0.00	318.20
الإجمالي	1,430.10	2,093.50	1,589.60	2,314.20	2,183.40	1,817.40	2,646.90	2,912.30	3,843.60	5,957.70	37,263.49	17,575.65	81,627.84

مصادر ققطرية.

جدول
التدفقات التراكمية للاستثمارات العربية البيئية الخاصة

من/إلى	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سوريا	الصومال
الأردن	-	11.8	16.5	1.0	34.7	0.0	3,011.1	549.2	70.4	0.0
الإمارات	82.7	-	50.9	2,328.8	9.7	0.0	35,457.5	581.1	640.1	0.5
البحرين	4.4	59.9	-	17.6	36.0	0.0	1,459.0	1.8	0.1	0.0
تونس	136.0	144.2	2.8	-	17.5	0.0	425.3	7.7	4.0	0.0
الجزائر	160.6	28.3	20.1	33.1	-	0.0	42.5	0.0	30.4	0.0
جيبوتي	0.0	0.0	0.0	0.2	0.0	-	0.0	0.0	0.1	0.0
السعودية	1,139.3	868.0	309.0	33.6	18.3	0.0	-	1,772.3	1,460.0	0.0
السودان	182.1	209.3	0.0	0.6	2.8	0.0	1,586.0	-	180.2	0.0
سوريا	18.1	375.4	21.7	5.7	4.7	0.0	1,187.5	779.4	-	0.0
الصومال	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2.0	0.0	-
العراق	223.7	0.9	0.0	0.7	0.0	0.0	4.0	84.0	32.6	0.0
سلطنة عمان	12.1	76.5	65.2	0.0	0.0	0.0	35.0	29.0	1.2	0.0
فلسطين	98.5	70.0	0.0	0.0	0.9	0.0	258.0	42.0	2.1	0.0
قطر	8.7	78.7	2.8	0.0	14.6	0.0	65.9	33.8	2.3	0.0
الكويت	147.2	428.0	232.4	170.1	315.5	0.0	63.5	180.0	482.9	0.0
لبنان	6.8	804.4	21.5	0.7	4.5	0.0	1,621.6	545.0	204.5	0.0
ليبيا	0.0	98.7	0.0	19.0	19.1	0.0	64.1	59.0	0.0	0.0
مصر	303.1	221.8	56.7	70.2	142.8	0.0	2,137.7	761.7	133.1	0.0
المغرب	2.4	76.8	65.8	64.4	16.1	0.0	177.9	2.3	26.9	0.0
موريتانيا	0.0	5.0	0.0	2.8	0.0	0.0	1.5	0.0	0.0	0.0
اليمن	26.6	15.5	0.2	1.8	0.0	0.0	341.2	165.4	10.6	0.0
الإجمالي	2,552.5	3,573.3	865.8	2,750.4	637.1	0.0	47,939.5	5,595.9	3,281.4	0.6

مصادر قطرية.

رقم (12)

والمرخص لها خلال الفترة (1985 - 2006)

(مليون دولار)

المجموع	اليمن	موريتانيا	المغرب	مصر	ليبيا	لبنان	الكويت	قطر	فلسطين	سلطنة عمان	العراق
4.173.3	11.7	0.0	11.5	75.6	34.7	153.7	13.5	5.4	24.1	58.4	89.9
46.601.9	32.0	0.0	1.302.7	2.963.3	432.1	1.585.5	362.1	264.9	10.9	494.9	2.0
1.988.5	0.0	0.0	9.9	126.1	16.2	51.8	180.8	2.7	0.1	22.2	0.0
1.627.5	0.2	0.0	109.4	5.0	380.9	8.3	359.1	20.7	4.0	0.0	2.4
1.126.7	24.3	1.8	2.9	337.1	367.0	11.2	26.3	7.0	15.8	0.0	18.3
0.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
10.943.6	1.303.5	0.0	1.320.5	551.8	3.8	1.699.4	153.3	66.4	220.0	23.1	1.4
2.709.2	13.6	0.0	4.6	69.7	16.3	65.3	88.4	214.2	4.3	0.0	71.7
3.210.1	5.6	0.0	2.9	28.9	7.2	346.1	338.3	12.7	69.6	5.8	0.6
2.1	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
393.5	2.9	0.0	43.3	1.1	0.0	0.0	0.2	0.0	0.0	0.0	-
341.6	36.6	0.0	0.0	70.5	0.0	4.3	3.4	7.6	0.1	-	0.0
560.3	1.1	0.0	0.0	34.4	3.1	0.0	0.0	45.0	-	0.0	5.3
1.072.8	7.9	0.0	173.6	10.8	7.1	556.3	107.7	-	0.3	2.1	0.0
4.884.2	1.3	0.0	263.1	242.4	2.3	2.241.8	-	0.0	3.0	45.3	65.4
4.284.7	14.5	0.0	9.6	272.5	0.0	-	683.6	91.6	2.8	0.9	0.3
450.2	0.0	0.0	92.3	22.7	-	1.8	0.0	0.0	0.0	0.0	73.3
5.813.4	27.6	0.0	63.7	-	199.2	83.3	1.169.2	228.6	115.5	65.5	33.7
570.5	1.9	0.0	-	4.2	45.1	8.7	60.0	2.3	0.6	0.0	14.8
9.3	0.0	-	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
761.2	-	0.4	0.0	50.5	4.0	12.3	3.5	64.4	31.2	14.5	18.9
91.524.9	1.484.7	2.2	3.409.8	4.866.7	1.519.0	6.830.0	3.549.5	1.033.4	502.4	732.7	398.0

جدول رقم (13)
الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة وفق القطر المضيف
خلال عامي 2005 و 2006

مليون دولار

2006		2005		الدولة
النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	
2.52	1,203.55	0.97	391.23	الأردن
7.10	3,394.43	1.95	782.53	تونس
-	-	2.68	1,079.40	الجزائر
38.25	18,293.00	30.08	12,097.00	السعودية
5.91	2,828.00	8.08	3,249.39	السودان
-	-	7.81	3,141.23	سوريا
-	-	7.28	2,925.71	سلطنة عمان
-	-	0.30	121.50	فلسطين
-	-	0.78	315.00	قطر
-	-	7.67	3,083.00	الكويت
4.88	2,335.00	5.17	2,077.70	لبنان
5.42	2,592.50	7.23	2,906.70	ليبيا
27.16	12,989.00	16.70	6,714.90	مصر
6.97	3,331.86	2.79	1,121.44	المغرب
1.80	862.67	0.51	205.39	اليمن
100.00	47,830.01	100.00	40,212.12	المجموع

- مصادر قطرية باستثناء بيانات 2005 المظللة من تقرير العام السابق.

جدول رقم (14)
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية
خلال الفترة (1996-2005)

مليون دولار	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	الدولة/ المنطقة
المجموع	12,000	8,359	4,256	1,307	1,184	515-	985-	258	232	301	الإمارات
26,397	5,376	2,157	237	647	510	1,235	1,065	1,076	887	636	مصر
13,826	2,933	1,070	2,429	481	2,825	215	850	417	1,188	357	المغرب
12,765	4,628	1,942	778	433	20	1,884-	780-	4,289	3,044	1,129-	السعودية
11,361	2,573	1,899	2,860	257	249	298	250	200	150	80	لبنان
8,816	2,305	1,511	1,349	713	574	392	371	371	98	-	السودان
7,684	1,081	882	634	1,065	1,196	438	507	501	260	270	الجزائر
6,834	1,049	865	517	217	81	364	454	180	329	2,048	البحرين
6,104	782	639	584	821	486	779	368	668	365	351	تونس
5,843	1,469	1,199	625	624	296	252	113	347	418	339	قطر
5,682	1,532	651	436	64	100	787	158	310	361	16	الأردن
4,415	500	275	180	1,030	110	270	263	82	80	89	سوريا
2,879	715	200	489	26	83	16	39	101	65	60	سلطنة عمان
1,794	115	5	214	118	92	40	1	-	1	4	موريتانيا
590	250	24	67-	7	147-	16	72	59	20	347	الكويت
581	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	فلسطين
492	300	90	-	2-	6-	3-	7-	7	1	1	العراق
381	23	39	14	4	3	3	4	3	2	3	جيبوتي
98	24	21	1-	-	-	-	1-	-	1	1	الصومال
45	261	364-	142	145	101-	142-	128-	128-	82-	136-	ليبيا
533-	266-	144	6	102	136	6	308-	219-	139-	60-	اليمن
598-	37,650	21,605	15,682	8,074	7,711	2,629	2,495	8,740	7,288	3,582	إجمالي الدول العربية
2,184,022	334,285	275,032	175,138	155,528	219,721	252,459	231,880	194,055	193,224	152,700	النيل النامية
7,752,222	916,277	710,755	557,869	716,128	817,574	1,387,953	1,086,750	690,905	481,911	386,100	العالم

المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الوكالة) التقرير الاستثمار العالمي 2006.

مليون دولار

جدول رقم (15)
تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الاصدار من الدول العربية
خلال الفترة (1996-2005)

الدولة/ المنطقة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المجموع
الإمارات	-	208	30-	115	2,094	441	407	991	1,007	6,661	11,894
البحرين	305	48	181	163	10	216	190	741	1,036	1,123	4,013
السعودية	243	215	74	50	155	44-	143	83	709	1,183	2,811
لبنان	6	19	1-	5	125	92	96	611	627	715	2,295
فلسطين	142	142	160	169	213	380	-	-	-	-	1,206
الكويت	1,740	969-	1,867-	23	303-	365	155-	4,989-	2,528	4,709	1,082
لبنان	63	284	299	208	98	84	136-	63	271-	138	830
قطر	40	20	20	30	41	112	21-	2-	192	352	784
مصر	5	166	46	38	51	12	28	21	159	92	618
المغرب	30	9	20	18	58	97	28	20	32	174	486
الجزائر	2	8	1	47	18	9	100	14	258	23	480
سلطنة عمان	2	1	5-	3	2-	1-	-	153	250	44	445
تونس	2	9	2	3	2	-	2	5	4	13	42
اليمن							11				11
الأردن	43-	2	2	5	5	9	25	3	-	-	8
سوريا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0
موريتانيا								1-	-	-	1-
اجمالي الدول العربية	2,537	162	1,098-	877	2,565	1,772	718	2,287-	6,531	15,227	27,004
الدول النامية	152,700	193,224	53,438	75,488	98,929	59,861	47,775	35,566	112,833	117,463	947,277
السلام	386,100	481,911	687,240	1,092,279	1,186,838	721,501	652,181	561,104	813,068	778,725	7,360,947

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الائكتاد) تقرير الاستثمار العالمي 2006.

جدول رقم (16)
حصصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد عالمياً
خلال الفترة (1996-2005)

مليون دولار	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	
المجموع	916,277	710,755	557,869	716,128	817,574	1,387,953	1,086,750	690,905	481,911	386,100	
7,752,222	542,312	396,145	358,539	547,778	571,483	1,107,987	828,352	472,545	269,654	219,900	الدول المتقدمة
5,314,695	334,285	275,032	175,138	155,528	219,721	252,459	231,880	194,055	193,224	152,700	الدول النامية
2,184,022	39,679	39,577	24,192	12,821	26,371	27,508	26,518	24,305	19,033	13,500	دول الاقتصادات المتحوّلة
253,504	37,650	21,605	15,682	8,074	7,711	2,629	2,495	8,740	7,288	3,582	مجموع الدول العربية
11,5456	11.26 %	7.86 %	8.95 %	5.19 %	3.51 %	1.04 %	1.08 %	4.50 %	3.77 %	2.35 %	نسبة الدول العربية للدول النامية
5.29 %	4.11 %	3.04 %	2.81 %	1.13 %	0.94 %	0.19 %	0.23 %	1.27 %	1.51 %	0.93 %	نسبة الدول العربية للعالم
1.49 %	716,302	380,598	296,988	369,789	593,960	1,143,816	766,044	531,648	304,848	227,023	عمليات الاندماج والتفكك
5,331,016	0.52 %	0.25 %	1.93 %	0.17 %	0.54 %	0.15 %	0.15 %	0.09 %	0.30 %	0.11 %	حصصة الدول العربية في عمليات الاندماج والتفكك كإنتاج
0.35 %	3,722	957	5,718	611	3,225	1,744	1,181	466	904	244	حصصة الدول العربية في عمليات الاندماج والتفكك كإنتاج
18,772	3.33 %	0.34 %	0.67 %	0.81 %	0.12 %	0.17 %	0.18 %	0.07 %	0.61 %	0.53 %	حصصة الدول العربية في عمليات الاندماج والتفكك كإنتاج
0.71 %	23,838	1,282	1,981	3,005	740	1,900	1,417	397	1,874	1,201	حصصة الدول العربية في عمليات الاندماج والتفكك كإنتاج
37,635											

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الائتلاف) تقرير الاستثمار العالمي 2006.

مليون دولار

جدول رقم (17)
التجارة العربية الخارجية والبيئية 2006

الدولة	الميزان التجاري		الواردات		المصادر					
	2006	2005	2006	2005	2006		2005			
					% العربية	مخارج الدول العربية	% العربية	مخارج الدول العربية		
الأردن	-5,003.67	-5,015.94	10,170.24	9,317.35	33.45	1,728.30	5,166.57	35.93	1,545.60	4,301.41
الإمارات	56,081.63	37,986.39	99,482.99	80,544.22	1.04	1,623.85	155,564.63	1.50	1,779.07	118,775.51
البحرين	2,619.15	2,078.19	8,565.16	7,606.12	8.99	1,039.76	11,562.77	11.32	1,134.70	10,024.47
تونس	-2,593.55	-1,966.87	14,401.67	12,449.66	12.23	1,444.70	11,815.82	11.54	1,209.20	10,482.78
الجزائر	36,480.00	26,520.00	20,520.00	19,860.00	1.80	1,028.80	57,000.00	2.24	1,037.73	46,380.00
السعودية	142,240.00	125,582.93	66,218.40	59,462.67	4.70	9,811.73	208,867.00	11.91	21,505.07	180,571.73
السودان	-846.80	-1,121.60	7,104.70	5,945.90	6.76	423.10	6,257.80	6.10	294.50	4,824.30
سوريا	885.00	-141.39	9,359.00	8,740.88	37.00	3,789.90	10,244.01	15.99	1,374.90	8,599.51
العراق	4,113.00	3,695.20	9,431.10	20,002.20	0.00	0.00	13,544.10	3.22	763.06	23,697.40
سلطنة عمان	10,656.10	9,851.95	10,901.04	8,815.58	5.09	1,097.92	21,557.14	4.02	749.87	18,667.53
قطر	15,067.03	16,698.08	11,364.01	9,063.74	6.73	1,779.45	26,431.04	5.60	1,442.34	25,761.81
الكويت	41,273.95	27,380.48	15,982.77	17,488.01	4.50	2,575.90	57,256.72	4.09	1,832.90	44,868.49
لبنان	-7,115.10	-7,460.10	9,397.60	9,339.90	42.17	962.62	2,282.50	53.54	1,006.52	1,879.80
لبنيا	24,254.38	17,688.31	13,218.58	11,182.58	3.55	1,331.40	37,472.96	3.23	934.20	28,870.89
مصر	-11,986.00	-10,359.00	20,595.00	19,819.00	11.99	2,212.15	18,455.00	14.52	2,008.11	13,833.00
المغرب	-10,842.78	-9,596.80	23,549.15	20,789.15	3.53	448.58	12,706.37	3.40	380.96	11,192.36
اليمن	1,882.10	1,708.22	2,179.23	4,711.04	12.78	519.23	4,061.32	9.00	578.02	6,419.27
المجموع	297,164.45	233,528.06	352,440.64	325,138.00	4.82	31,817.38	660,245.75	7.08	39,576.75	559,150.27

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول (سبتمبر) 2006.

جدول رقم (18)

التجارة العربية البينية خلال الفترة (1999-2005)

مليون دولار

البلد / السنة	الواردات البينية (هوب)										الصادرات البينية (هوب)										
	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999
السعودية	3,548.5	2,504.8	1,582.2	1,280.4	1,161.0	1,091.3	802.7	1,545.5	1,334.7	975.8	1,044.8	960.3	608.3	601.6	21,506.4	14,708.0	10,196.0	6,854.0	6,133.3	5,934.0	5,003.0
الإمارات	5,184.7	3,486.5	2,681.0	2,147.3	1,910.9	1,710.0	1,649.8	6,860.6	5,886.9	4,237.4	3,158.0	2,580.1	2,208.6	1,931.7	384.7	430.0	303.6	318.8	193.3	244.5	254.9
البحرين	647.8	726.5	635.7	573.4	469.8	429.2	398.8	906.8	810.8	809.5	647.9	616.9	500.6	581.9	1,371.0	1,532.9	1,202.7	1,450.8	812.4	760.4	727.7
تونس	1,103.5	802.7	824.7	668.5	660.2	665.2	472.2	1,006.9	631.4	663.7	695.4	550.5	431.7	388.9	199.0	91.7	76.2	67.3	56.6	58.0	110.9
الجزائر	608.6	628.6	540.1	462.7	249.7	171.4	185.5	1,012.2	816.5	658.6	474.4	340.1	305.1	258.6	199.0	91.7	76.2	67.3	56.6	58.0	110.9
عراق	14.8	244.7	186.6	152.6	145.3	133.3	107.7	238.9	222.9	169.5	130.0	134.6	114.6	105.4	1,371.0	1,532.9	1,202.7	1,450.8	812.4	760.4	727.7
السعودية	4,938.7	3,780.0	2,893.0	2,775.0	2,154.0	1,947.0	2,208.0	21,506.4	14,708.0	10,196.0	6,854.0	6,133.3	5,934.0	5,003.0	384.7	430.0	303.6	318.8	193.3	244.5	254.9
السعودية	1,765.5	1,051.1	1,147.6	899.5	419.0	362.2	353.1	1,371.0	1,532.9	1,202.7	1,450.8	812.4	760.4	727.7	1,371.0	1,532.9	1,202.7	1,450.8	812.4	760.4	727.7
سوريا	1,255.5	1,111.1	683.7	607.1	446.1	434.1	317.5	199.0	91.7	76.2	67.3	56.6	58.0	110.9	199.0	91.7	76.2	67.3	56.6	58.0	110.9
الصومال	294.4	168.5	154.5	180.5	127.9	69.5	55.0	199.0	91.7	76.2	67.3	56.6	58.0	110.9	199.0	91.7	76.2	67.3	56.6	58.0	110.9
العراق	1,056.1	1,837.3	912.5	1,582.9	915.6	366.5	300.8	119.7	464.3	340.6	682.7	622.7	620.5	379.6	1,371.0	1,532.9	1,202.7	1,450.8	812.4	760.4	727.7
سلطنة عمان	4,601.2	3,065.3	1,895.2	2,067.6	1,973.9	1,713.4	1,578.6	2,063.4	1,587.5	1,333.6	1,493.1	1,229.5	1,257.1	1,069.4	1,371.0	1,532.9	1,202.7	1,450.8	812.4	760.4	727.7
قطر	1,807.7	1,205.2	819.7	711.6	519.7	543.1	495.1	1,494.7	992.1	594.1	879.1	382.1	631.8	594.0	1,371.0	1,532.9	1,202.7	1,450.8	812.4	760.4	727.7
الكويت	2,808.2	2,034.7	1,547.8	1,258.9	1,102.1	1,068.5	1,018.2	1,832.9	882.8	833.3	536.7	517.3	438.2	413.4	1,371.0	1,532.9	1,202.7	1,450.8	812.4	760.4	727.7
لبنان	1,321.6	1,344.2	920.5	967.3	942.8	767.4	557.9	1,006.3	925.3	637.5	507.6	359.4	326.9	294.5	1,371.0	1,532.9	1,202.7	1,450.8	812.4	760.4	727.7
لبنان	570.4	383.1	436.2	428.3	450.5	434.1	431.1	934.2	617.7	521.3	499.0	592.5	548.0	468.8	1,371.0	1,532.9	1,202.7	1,450.8	812.4	760.4	727.7
مصر	3,184.7	1,506.9	918.4	922.0	1,124.4	1,454.4	1,009.7	1,980.1	1,440.6	1,004.6	803.6	624.7	600.1	471.5	1,371.0	1,532.9	1,202.7	1,450.8	812.4	760.4	727.7
الغرب	2,363.3	1,567.7	1,388.5	1,388.8	1,311.5	1,428.8	896.1	374.0	324.2	319.7	293.4	285.7	228.0	295.2	1,371.0	1,532.9	1,202.7	1,450.8	812.4	760.4	727.7
موريتانيا	43.1	56.5	50.1	67.1	52.8	32.8	25.5	1.4	15.6	11.2	10.2	8.2	3.8	6.1	1,371.0	1,532.9	1,202.7	1,450.8	812.4	760.4	727.7
اليمن	1,737.2	1,389.3	1,505.7	1,293.9	951.1	876.2	757.5	447.7	290.1	463.6	399.0	203.8	210.4	164.0	1,371.0	1,532.9	1,202.7	1,450.8	812.4	760.4	727.7
المجموع	38,855.5	28,894.6	21,723.7	20,435.5	17,088.5	15,698.4	13,620.8	45,286.4	34,006.0	25,342.6	20,945.8	17,203.9	16,060.6	14,121.1	1,371.0	1,532.9	1,202.7	1,450.8	812.4	760.4	727.7

المصدر: الصندوق العربي للإنشاء الاقتصادي والاجتماعي واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول (سبتمبر) 2006.

المصدر: بيانات قمرية (البيانات المقتطعة من منظمة التجارة العالمية)

ملاحظات:

- (1) صادرات الامارات، البحرين، السعودية، السودان، سلطنة عمان، قطر، الكويت، ليبيا، مصر واليمن تشمل الصادرات البينية
- (2) الصادرات البينية لعام 2006 لا تشمل الصادرات البينية
- (3) تم تغيير الصادرات البينية لكل من الكويت وليبيا والامارات
- (4) بيانات قطر من البنك المركزي

جدول رقم (19)
التجارة العربية الخارجية في الخدمات لعامي 2005 و 2006

البلد	الواردات						الصادرات						البلد	
	الإجمالي	الخدمات التجارية الأخرى	السياحة	النقل والبريد	الخدمات التجارية الأخرى	السياحة	النقل والبريد	الإجمالي	الخدمات التجارية الأخرى	السياحة	النقل والبريد			
2006	2005	2006	2005	2006	2005	2006	2005	2006	2005	2006	2005	2006	2005	مصر
10,323	10,522	4,110	4,147	1,699	1,629	4,514	4,746	15,871	14,450	2,806	2,853	7,524	6,851	5,541
3,469	3,103	1,093	911	657	612	1,719	1,580	9,445	7,569	1,984	1,659	5,837	4,610	1,624
2,103	2,066	614	594	371	365	1,118	1,107	3,980	3,884	634	624	2,175	2,124	1,136
2,588	2,465	488	538	602	585	1,498	1,342	2,265	2,189	202	278	1,559	1,441	504
18,483	18,156	6,305	6,190	3,329	3,191	8,849	8,775	31,561	28,092	5,626	5,414	17,095	15,026	8,840
2,619,500	2,374,600	1,181,100	1,056,100	692,100	644,800	746,300	673,700	2,710,700	2,451,800	1,347,700	1,192,000	737,100	686,700	625,900
%0.71	%0.76	%0.53	%0.59	%0.48	%0.49	%1.19	%1.30	%1.16	%1.15	%0.42	%0.45	%2.32	%2.19	%1.41
														%1.34
														النسبة للعالم

المصدر: منظمة التجارة العالمية - WTO - أبريل 2007.

جدول رقم (20)
تطور التجارة العربية الخارجية في الخدمات خلال الفترة 2001-2005

الدولة	الواردات						المصادر					
	2001	2002	2003	2004	2005	الاجمالي	2001	2002	2003	2004	2005	الاجمالي
مصر	6,356	6,013	6,038	7,470	9,507	35,384	8,815	9,127	10,837	14,046	14,449	57,274
السعودية	7,155	7,152	7,936	11,057	14,239	47,539	5,008	5,177	5,713	5,852	5,916	27,666
لبنان	-	3,353	6,474	8,213	7,838	25,878	-	4,412	9,445	9,681	10,740	34,278
الكويت	4,520	4,880	5,533	6,290	7,571	28,794	1,399	1,372	1,765	2,487	3,790	10,813
الغرب	1,705	1,903	2,350	2,805	3,103	11,866	3,787	4,098	5,126	6,304	7,570	26,885
تونس	1,332	1,353	1,510	1,869	2,066	8,130	2,829	2,603	2,842	3,520	3,884	15,678
الارن	1,520	1,627	1,690	1,972	2,465	9,274	1,391	1,736	1,708	2,036	2,188	9,059
سوريا	1,494	1,675	1,697	1,891	2,136	8,893	1,566	1,347	1,181	2,374	2,827	9,295
الجزائر	1,413	1,511	1,510	2,493	2,997	9,924	884	1,191	1,287	1,591	1,825	6,778
عمان	1,898	1,880	2,180	2,756	3,052	11,766	486	606	645	726	822	3,285
البحرين	748	927	886	933	977	4,471	950	1,068	1,260	1,558	1,662	6,498
ليبيا	964	1,343	1,528	1,753	2,128	7,716	134	275	329	351	419	1,508
اليمن	794	883	947	1,004	1,103	4,731	130	129	244	292	285	1,080
السودان	638	784	805	1,023	1,801	5,051	14	130	31	35	101	311
جيبوتي	60	55	63	70	76	324	74	79	87	87	95	422
اجمالي الدول العربية	30,597	35,339	41,147	51,599	61,059	219,741	27,467	33,350	42,500	50,940	56,573	210,830
العالم	1,494,100	1,582,800	1,805,000	2,146,300	2,374,600	9,402,800	1,494,500	1,607,800	1,842,200	2,210,900	2,451,900	9,607,300
النسبة العالم	% 2.05	% 2.23	% 2.28	% 2.40	% 2.57	% 2.34	% 1.84	% 2.07	% 2.31	% 2.30	% 2.31	% 2.19

جدول رقم (21/أ)
قائمة أكبر (30) دولة مصدرة في تجارة السلع عام 2006
(مليار دولار)

التسلسل	الدولة	قيمة الصادرات السلعية	الحصة للعالم %
1	ألمانيا	1,112.3	9.2
2	الولايات المتحدة الأمريكية	1,037.3	8.6
3	الصين	969.1	8.0
4	اليابان	647.1	5.4
5	فرنسا	490.1	4.1
6	هولندا	462.1	3.8
7	المملكة المتحدة	443.4	3.7
8	إيطاليا	409.6	3.4
9	كندا	387.6	3.2
10	بلجيكا	372.0	3.1
11	كوريا الجنوبية	325.7	2.7
12	هونغ كونج	322.7	2.7
13	روسيا الاتحادية	304.5	2.5
14	سنغافورة	271.8	2.3
15	المكسيك	250.3	2.1
16	تايوان	223.6	1.9
17	السعودية	208.9	1.7
18	أسبانيا	206.2	1.7
19	ماليزيا	160.6	1.3
20	سويسرا	147.5	1.2
21	السويد	147.3	1.2
22	الإمارات	139.4	1.2
23	النمسا	138.4	1.1
24	البرازيل	137.5	1.1
25	تايلاند	130.6	1.1
26	استراليا	123.3	1.0
27	النرويج	121.5	1.0
28	الهند	120.2	1.0
29	أيرلندا	112.9	0.9
30	بولندا	109.7	0.9
	المجموع	10,032.8	83.2
	العالم	12,062.0	100.0

المصدر: WTO. Press Release. April 2007

جدول رقم (21/ب)
قائمة أكبر (30) دولة مستوردة في العالم في تجارة السلع عام 2006 (مليار دولار)

التسلسل	الدولة	قيمة الواردات السلعية	الحصة للعالم %
1	الولايات المتحدة الأمريكية	1,919.6	15.5
2	ألمانيا	910.2	7.4
3	الصين	791.6	6.4
4	المملكة المتحدة	600.8	4.9
5	اليابان	577.5	4.7
6	فرنسا	533.4	4.3
7	إيطاليا	436.1	3.5
8	هولندا	416.1	3.4
9	كندا	357.3	2.9
10	بلجيكا	355.9	2.9
11	هونج كونج	335.8	2.7
12	أسيانيا	318.8	2.6
13	كوريا الجنوبية	309.3	2.5
14	المكسيك	268.2	2.2
15	سنغافورة	238.7	1.9
16	تايوان	202.9	1.6
17	الهند	174.4	1.4
18	روسيا الاتحادية	163.9	1.3
19	سويسرا	141.4	1.1
20	أستراليا	139.6	1.1
21	النمسا	139.0	1.1
22	تركيا	137.0	1.1
23	ماليزيا	131.0	1.1
24	تايلاند	128.6	1.0
25	السويد	126.3	1.0
26	بولندا	124.2	1.0
27	الإمارات	94.7	0.8
28	التشيك	93.2	0.8
29	البرازيل	88.5	0.7
30	الدنمارك	86.3	0.7
	المجموع	10340.0	83.5
	العالم	12380.0	100.0

المصدر: WTO. Press Release. April 2007.

جدول رقم (21/ج)
قائمة أكبر (30) دولة مصدرة في تجارة الخدمات عام 2006
(مليار دولار)

التسلسل	الدولة	قيمة الصادرات السلعية	الحصة للعالم %
1	الولايات المتحدة الأمريكية	387.4	14.3
2	المملكة المتحدة	223.1	8.2
3	ألمانيا	164.2	6.1
4	اليابان	121.4	4.5
5	فرنسا	112.4	4.1
6	إيطاليا	100.5	3.7
7	أسبانيا	100.3	3.7
8	الصين	86.5	3.2
9	هولندا	81.7	3.0
10	الهند	72.8	2.7
11	هونغ كونج	71.3	2.6
12	أيرلندا	66.5	2.5
13	سنغافورة	57.3	2.1
14	بلجيكا	57.1	2.1
15	كندا	56.0	2.1
16	كوريا الجنوبية	50.7	1.9
17	الدنمارك	50.4	1.9
18	لوكسمبورج	50.3	1.9
19	النمسا	50.1	1.8
20	السويد	49.8	1.8
21	سويسرا	49.5	1.8
22	اليونان	35.7	1.3
23	استراليا	32.3	1.2
24	النرويج	32.1	1.2
25	روسيا الاتحادية	29.8	1.1
26	تايوان	29.0	1.1
27	تايلاند	24.3	0.9
28	تركيا	23.5	0.9
29	بولندا	20.7	0.8
30	ماليزيا	20.5	0.8
	المجموع	2307.2	85.1
	العالم	2710.0	100.0

المصدر: WTO, Press Release, April 2007.

جدول رقم (21/د)

قائمة أكبر (30) دولة مستوردة في العالم في تجارة الخدمات عام 2006 (مليار دولار)

التسلسل	الدولة	قيمة الواردات السلعية	الحصة للعالم %
1	الولايات المتحدة الأمريكية	306.7	11.7
2	ألمانيا	214.5	8.2
3	المملكة المتحدة	169.4	6.5
4	اليابان	142.8	5.5
5	فرنسا	108.0	4.1
6	إيطاليا	100.9	3.9
7	الصين	99.7	3.8
8	هولندا	77.8	3.0
9	أيرلندا	77.3	3.0
10	أسبانيا	76.6	2.9
11	كندا	71.6	2.7
12	الهند	69.5	2.7
13	كوريا الجنوبية	69.4	2.6
14	سنغافورة	60.8	2.3
15	بلجيكا	53.7	2.0
16	روسيا الاتحادية	44.9	1.7
17	الدنمارك	44.3	1.7
18	النمسا	40.4	1.5
19	السويد	39.3	1.5
20	هونغ كونج	34.7	1.3
21	تاوان	32.5	1.2
22	تايلاند	32.4	1.2
23	استراليا	31.6	1.2
24	النرويج	30.9	1.2
25	لوكسمبرج	30.5	1.2
26	سويسرا	27.4	1.0
27	البرازيل	26.7	1.0
28	اندونيسيا	26.6	1.0
29	ماليزيا	23.0	0.9
30	المكسيك	22.5	0.9
	المجموع	2186.4	83.5
	العالم	2620.0	100.0

المصدر: WTO. Press Release. April 2007.

جدول رقم (22)
ملاصيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2006

عدد أجهزة الحاسوب بالآلاف	عدد سروري خدمة الانترنت	نسبة انتشار استخدام الانترنت (%)	عدد مستخدمي الانترنت بالآلاف	هاتف خلوي لكل 100 نسمة	هاتف ثابت لكل 100 نسمة	الدولة
300	2,966	12.62	719.8	55.02	11.01	الأردن
850	26,570	31.08	1,397.2	100.86	27.51	الإمارات
121	1,850	21.33	155.0	103.04	26.63	البحرين
568	373	9.46	953.8	56.33	12.47	تونس
350	944	5.83	1,920.0	41.52	7.82	الجزائر
19	772	1.45	10.0	6.37	1.56	جيبوتي
8,476	16,665	6.62	1,586.0	57.64	15.64	السعودية
3,250	-	7.98	2,800.0	5.21	1.62	السودان
800	11	5.78	1,100.0	15.49	15.24	سوريا
118	1,506	11.10	285.0	51.94	10.33	سلطنة عمان
50	1	1.09	90.0	6.08	1.22	الصومال
..	4	0.14	36.0	2.22	4.00	المراق
169	..	6.56	243.0	29.57	9.43	فلسطين
133	315	28.16	219.0	92.15	26.41	قطر
600	2,791	26.05	700.0	88.57	18.99	الكويت
409	6,875	19.57	700.0	27.68	27.68	لبنان
..	67	3.60	205.0	4.15	13.25	ليبيا
2,700	3,499	6.75	5,000.0	18.41	14.04	مصر
745	4,118	15.18	4,600.0	40.89	4.42	المغرب
78	27	0.65	20.0	24.30	1.34	موريتانيا
300	162	0.87	180.0	9.54	3.85	اليمن
20,036	69,516	7.29	22,919.8	26.50	9.54	مجموع الدول العربية
588,288	267,545,762	15.28	983,744.7	34.20	19.45	العالم

المصدر: إحصائيات الاتحاد الدولي للاتصالات يونيو 2007.

جدول رقم (23)
ملخص الجهود الترويجية في الدول العربية لعام 2006

الدولة	البيانات									
	(1) مؤتمرات وندوات الترويج التي عقدتها الدولة	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(3) الزيارات التي دأب على استقبال مستثمرين	استقبال	عدد المشاريع	التكلفة (مليون دولار)	(5) القوانين والإجراءات الجديدة والمعدلة الجاذبة للاستثمار	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة	(8) مجموعات الترويج الأخرى المنفذة
الأردن										
الإمارات	14	37	-	-	-	-	2	-	3	
البحرين	10	12	17	28	غير محدد	-	26	18	4	
تونس	11	105	-	193			10		765	
الجزائر	10	7	7	5	-	-	5	-	-	
السعودية	35	17	12	46			8	10		
السودان	6	7	-	15			-	7		
سوريا	7						3			
سلطنة عمان										
فلسطين										
قطر										
الكويت	2	1	-	12			-	-	-	
لبنان	13	15	-	3			8	1		
ليبيا	6	-	4	-			2			
مصر	14	19	11	11			27			
المغرب	3	2	3	1			-			
اليمن	4	5	-	6			6			
الإجمالي	135	227	54	320	أكثر من 945	أكثر من 10630 مليار دولار	97	59	67	793

جدول رقم (24)
التقييم السيادي الموحد للدول العربية حتى نهاية ديسمبر 2006

التسلسل	الدولة	التقييم التجميحي الموحد		درجة المخاطرة	تفسير درجة المخاطرة
		2006/12	2005/12		
1	الإمارات	4	5	AA -	درجة استثمارية قوية، درجة المخاطرة منخفضة جداً، قدرة السداد قوية جداً، ربما تتأثر بشكل طفيف في حال بروز عوامل سلبية.
2	قطر	4	5	AA -	درجة استثمارية عالية جداً، درجة المخاطرة منخفضة، قدرة السداد قوية، قد تتأثر بشكل طفيف في حال بروز عوامل سلبية.
3	الكويت	5	5	A+	درجة استثمارية عالية جداً، درجة المخاطرة منخفضة، قدرة السداد قوية، قد تتأثر بشكل طفيف في حال بروز عوامل سلبية.
4	السعودية	5	7	A+	درجة استثمارية عالية جداً، درجة المخاطرة منخفضة، قدرة السداد قوية، قد تتأثر بشكل طفيف في حال بروز عوامل سلبية.
5	البحرين	7	8	A-	درجة استثمارية عالية، درجة المخاطر منخفضة، قدرة السداد قوية، من الممكن أن تتأثر بشكل طفيف في حال بروز عوامل سلبية.
6	سلطنة عمان	7	8	A-	درجة استثمارية عالية، درجة المخاطر منخفضة، قدرة السداد معقولة مع تراوح مختلف بمدى التأثير ببروز هذه العوامل.
7	تونس	8	9	+ BBB	درجة استثمارية، درجة المخاطرة منخفضة، قدرة السداد معقولة مع تراوح مختلف بمدى التأثير ببروز هذه العوامل.
8	مصر	11	11	BB +	درجة مضاربة، درجة المخاطرة متوسطة، عدم استقرار يؤثر على قدرة السداد مع وجود عوامل سلبية إنما تراوح مختلف بمدى التأثير ببروز هذه العوامل.
9	المغرب	11	11	BB +	درجة مضاربة عالية، درجة المخاطرة عالية، وتعرض أكثر انكشافاً في قدرة السداد بتأثير العوامل السلبية مع تراوح مختلف بشكل طفيف لمدى التأثير ببروز هذه العوامل.
10	الأردن	11	12	BB +	درجة مضاربة عالية، درجة المخاطرة عالية، وتعرض أكثر انكشافاً في قدرة السداد بتأثير العوامل السلبية مع تراوح مختلف بشكل طفيف لمدى التأثير ببروز هذه العوامل.
11	لبنان	15	15	B	درجة مضاربة عالية، درجة المخاطرة عالية، وتعرض أكثر انكشافاً في قدرة السداد بتأثير العوامل السلبية مع تراوح مختلف بشكل طفيف لمدى التأثير ببروز هذه العوامل.
12	اليمن	16	16	B -	درجة مضاربة عالية، درجة المخاطرة عالية، وتعرض أكثر انكشافاً في قدرة السداد بتأثير العوامل السلبية مع تراوح مختلف بشكل طفيف لمدى التأثير ببروز هذه العوامل.

المصدر: 4: FT. Credit Ratings in Emerging Markets. Issue 2006

ملاحظة: التقييم السيادي الموحد يحتسب للمعدل التجميحي لتقييم القطر السيادي وفق وكالات التصنيف الائتماني الدولية التي تشمل (ستاندرد اند بورز، موديز، مجموعة فيتش، كابيتال انتلجنس، ووكالة را يتنج اند انفسمنت انفورميشن اليابانية).

جدول رقم (25)
وضع الدول العربية في مؤشرات المخاطر القطرية الدولية 2006

5	4	3	2		1		الدولة	التسلسل			
			مؤشر اليورومبي للمخاطر القطرية	مؤشر الدولة	المؤشر المركب للمخاطر القطرية	المؤشر الدولة					
الكوفاس	دان اند براد ستريت	مؤشر الاستيثيوشتال انفسور للتقويم القطري	مؤشر الدولة	مؤشر الدولة	مؤشر الدولة	مؤشر الدولة					
دولة 164 2006	دولة 163 2005	دولة 132 2006	دولة 122 2005	دولة 173 2006	دولة 173 2005	دولة 185 2006	دولة 185 2005	دولة 140 2006	دولة 140 2005		
B	B	DB3c	DB3b	43.6	46.4	47.21	44.13	75.5	75	الأردن	1
A2	A2	DB1d	DB1d	71.5	72.3	77.4	73.72	84.8	84.8	الإمارات	2
A3	A3	DB3a	DB3a	64.4	63.1	70.38	66.93	82.3	80	البحرين	3
A4	A4	DB2c	DB2c	59.9	57.2	55.77	55.78	73.3	72.8	تونس	4
A4	A4	DB5a	DB5a	48.9	47.5	45.97	41.8	77.8	77.3	الجزائر	5
C	C	-	-	22.6	23.3	33.53	35.22	-	-	جيبوتي	6
A4	A4	DB3a	DB3a	63.8	61.8	69.43	64.49	81.8	82.3	السعودية	7
D	D	DB6c	DB6d	10.4	12	28.17	26.28	56.3	57	السودان	8
C	C	DB5d	DB5c	28.9	31.2	35.79	31.87	67.5	67.8	سوريا	9
D	D	-	-	6.1	9.6	10.97	16.77	16.8	15.8	الصومال	10
D	D	DB7	DB7	19.4	9.7	6.32	2.88	49	41	العراق	11
A3	A3	DB3a	DB3a	63.7	64.4	63.85	60.45	83	82.5	سلطنة عمان	12
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	فلسطين	13
A2	A2	DB2a	DB2a	71.4	70.8	76.77	74.96	79.5	79.5	قطر	14
A2	A2	DB2a	DB2a	71.7	71.5	75.55	72.7	86.8	86	الكويت	15
C	C	DB4d	DB4c	30.9	30.6	38.26	35.09	56	58	لبنان	16
C	C	DB5a	DB5b	45.4	41.3	25.38	22.66	81.5	80	ليبيا	17
B	B	DB3b	DB3b	46.7	48	50.26	47.45	68.8	68.8	مصر	18
A4	A4	DB2d	DB2d	49.7	51.8	53.54	51.71	76.3	73	المغرب	19
C	C	-	-	18.4	19.5	29.81	29.86	-	-	موريتانيا	20
	C	DB6a	DB6a	31.8	33.9	35.05	31.81	69.3	68.8	اليمن	21
20	17	20	20	20	20	18	عدد الدول العربية في المؤشر				

جدول رقم (26)
ترتيب الدول العربية في عدد من المؤشرات الدولية المختارة 2006

مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية 2006	مؤشر التنافسية العالمية 2006		مؤشر التنمية العالمية 2006		مؤشر جاهزية البنية التحتية		الدولة	المتسلسل
	مؤشر الأعمال للتنافسية	الترتيب عالميا	مؤشر النمو للتنافسية	الترتيب عالميا	2004 دول	2005 دولة		
2005 دولة 27	2006 دولة 30	2005 دولة 116	2006 دولة 121	2005 دولة 117	2006 دولة 125	2004 دول 104	2005 دولة 115	
-	-	43	52	42	52	44	47	الأردن
-	16	33	31	32	32	23	28	الإمارات
-	-	54	51	50	49	33	49	البحرين
15	11	35	26	37	30	31	36	تونس
-	-	95	85	82	76	80	87	الجزائر
-	-	-	-	-	-	-	-	جيبوتي
21	17	-	-	-	-	-	-	السعودية
-	-	-	-	-	-	-	-	السودان
-	-	-	-	-	-	-	-	سوريا
-	-	-	-	-	-	-	-	الصومال
-	-	-	-	-	-	-	-	العراق
-	-	-	-	-	-	-	-	سلطنة عمان
-	-	-	-	-	-	-	-	فلسطين
-	-	44	34	46	38	-	39	قطر
-	-	47	44	49	44	-	46	الكويت
-	-	-	-	-	-	-	-	لبنان
-	-	-	-	-	-	-	-	ليبيا
-	-	-	-	-	-	-	-	مصر
25	20	71	76	52	63	57	63	المغرب
23	28	79	66	76	70	54	77	موريتانيا
-	-	-	101	-	114	-	-	اليمن
-	-	-	-	-	-	-	-	مجموع الدول العربية
4	5	9	10	9	10	7	9	

المصادر والمواقع الشبكية:

- مؤشر جاهزية البنية التحتية العالمية 2005 www.weforum.org
- مؤشر التنافسية العالمية 2006 www.weforum.org
- مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية 2006 www.atkamey.com

جدول رقم (1/27) قاعدة بيانات أداء الأعمال / المملكة العربية السعودية

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	38				
الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	156				
تأسيس المشروع	13				
عدد الإجراءات	39				
عدد أيام العمل	58,6				
التكلفة (كسبة من الدخل القومي للفرد)	1,057,5				
الحج الأدنى لرأس المال (كسبة من الدخل القومي للفرد)	33				
التجارة عبر الحدود	5				
عدد وثائق التصدير	13				
الأيام اللازمة لإجراء التصدير	654				
تكلفة تصدير كل شحنة (بالدولار)	9				
عدد وثائق الاستيراد	34				
الأيام اللازمة لإجراء الاستيراد	604				
تكلفة استيراد كل شحنة (بالدولار)	44				
استخراج التراخيص	18				
عدد الإجراءات	125				
عدد أيام العمل	70,2				
التكلفة (كسبة من الدخل القومي للفرد)					
المصدر: تقرير أداء الأعمال "Doing Business 2007"، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.					
*الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 175 دولة.					
*تليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تقدماً لأداء الأعمال.					
*تليل بيانات حصة المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.					
*تليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.					
*إرفق أمام المؤشر يشير إلى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي.					
65	الحصول على الائتمان	99	حماية المستثمر	156	تأسيس المشروع
3	مؤشر ضمان الحقوق (0 - 10)	8	مؤشر الإفصاح (0 - 10)	13	عدد الإجراءات
5	مؤشر معلومات الائتمان (0 - 6)	5	مسؤولية الإدارة (0 - 10)	39	عدد أيام العمل
0,2	مدى تغطية السجلات العامة (كسبة من الأفراد البالغين)	1	سهولة مقاضاة المساهمين للأدلة (0 - 10)	58,6	التكلفة (كسبة من الدخل القومي للفرد)
12,5	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (كسبة من الأفراد البالغين)	4,7	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (0 - 10)	1,057,5	الحج الأدنى لرأس المال (كسبة من الدخل القومي للفرد)
6	دفع الضرائب	21	توظيف العمالة	33	التجارة عبر الحدود
14	الدفعات (عدد)	0	مؤشر صعوبة التعيين (0 - 100)	5	عدد وثائق التصدير
75	الوقت (ساعة بالسنة)	20	مؤشر وجود ساعات العمل (0 - 100)	13	الأيام اللازمة لإجراء التصدير
2,1	نسبة ضريبة الأرباح	0	مؤشر صعوبة فصل العاملين (0 - 100)	654	تكلفة تصدير كل شحنة (بالدولار)
12,8	نسبة الدفعات والضرائب المتأخرة بالعمال (من الأرباح)	7	مؤشر صعوبة التوظيف (0 - 100)	9	عدد وثائق الاستيراد
0,0	نسبة الضرائب الأخرى (من الأرباح)	11,0	تكلفة التوظيف (كسبة من الراتب)	34	الأيام اللازمة لإجراء الاستيراد
14,9	إجمالي الضرائب (كسبة من إجمالي الربح)	80,1	تكلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	604	تكلفة استيراد كل شحنة (بالدولار)
97	إنفاذ العقود	4	تسجيل الملكية	44	استخراج التراخيص
44	عدد الإجراءات	4	عدد الإجراءات	18	عدد الإجراءات
360	الوقت (بالأيام)	4	عدد أيام العمل	125	عدد أيام العمل
20,0	التكلفة (كسبة من الدين)	0,0	التكلفة (كسبة من قيمة الملكية)	70,2	التكلفة (كسبة من الدخل القومي للفرد)
87	تصفية وإغلاق المشروع				
2,8	الوقت (بالسنوات)				
22,0	التكلفة (كسبة من الأموال بعد الإفلاس)				
27,3	معدل الاسترداد (نسبة من الدولار)				

جدول رقم (2/27) قاعدة بيانات أداء الأعمال / دولة الكويت

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	46	104	19	83
تأسيس المشروع	104	19	الحصول الائتمان	83
عدد الإجراءات	13	مؤشر الإفصاح (10 - 0)	7	مؤشر ضمان الحقوق (10 - 0)
عدد أيام العمل	35	مؤشر الإدارة (10 - 0)	7	مؤشر معلومات الائتمان (0 - 6)
التكلفة (كسبة) من الدخل القومي للفرد)	1.6	سوقية مقاضاة المساهمين لإدارة (10 - 0)	5	مدى تغطية السجلات العامة (كسبة) من الأفراد اليافعين)
الحد الأدنى لرأس المال (كسبة) من الدخل القومي للفرد)	100.8	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (10 - 0)	6.3	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (كسبة) من الأفراد اليافعين)
التجارة عبر الحدود	54	توظيف العمالة	20	دفع الضرائب
عدد وثائق التصدير	5	مؤشر صعوبة التبعين (100 - 0)	0	الدفعات (عدد)
الأيام اللازمة لإجراء التصدير	18	مؤشر وجود ساعات العمل (100 - 0)	40	الوقت (ساعة بالمتن)
تكلفة تصدير كل شحنة (بالدولار)	675	مؤشر صعوبة فصل العاملين (100 - 0)	0	نسبة ضريبة الأرباح
عدد وثائق الإستيراد	11	مؤشر صعوبة التوظيف (100 - 0)	13	نسبة المدفوعات والضرائب المتأخرة بالعمل (من الأرباح)
الأيام اللازمة لإجراء الإستيراد	27	تكلفة التوظيف (كسبة) من الراتب)	11.0	نسبة الضرائب الأخرى (من الأرباح)
تكلفة إستيراد كل شحنة (بالدولار)	1,170.0	تكلفة الفسار من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	42.7	إجمالي الضرائب (كسبة) من إجمالي الربح)
استخراج التراخيص	109	تسجيل الملكية	69	إنفاذ المقفول
عدد الإجراءات	26	عدد الإجراءات	8	عدد الإجراءات
عدد أيام العمل	149	عدد أيام العمل	55	الوقت (بالأيام)
التكلفة (كسبة) من الدخل القومي للفرد)	210.1	التكلفة (كسبة) من قيمة الملكية)	0.5	التكلفة (كسبة) من الدين)
المعصوم: تقرير أداء الأعمال "Doing Business 2007"		البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.		تصفية وإغلاق المشروع
*الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 175 دولة.				الوقت (بالسنوات)
*دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيدا لأداء الأعمال.				التكلفة (كسبة) من الأموال بعد الإفلاس)
*دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.				معدل الاسترداد (نسبة من الدولار)
*الرقم العام للمؤشر يشير إلى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي.				

جدول رقم (3/27)
قاعدة بيانات أداء الأعمال / سلطنة عمان

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	55	81	60	143
الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	55	81	60	143
تأسيس المشروع	9	9	8	مؤشر ضمان الحقوق (0 - 10)
عدد الإجراءات	34	34	5	مؤشر معلومات الائتمان (0 - 6)
عدد أيام العمل	4.5	4.5	3	مدى تغطية السجلات العامة (كسبة من الافراد البالغين)
التكلفة (كسبة من الدخل القومي للفرد)	84.7	84.7	5.3	مدى تغطية سجلات الكافئ الخاصة (كسبة من الافراد البالغين)
الحد الأدنى لرأس المال (كسبة من الدخل القومي للفرد)	115	115	51	دفع الضرائب
التجارة عبر الحدود	9	9	44	الدفعات (عدد)
عدد وثائق التصدير	23	23	60	الوقت (ساعة بالأسبوع)
الأيام اللازمة لإجراء التصدير	987.0	987.0	0	نسبة ضريبة الأرباح
تكلفة تصدير كل شحنة (بالدولار)	13	13	35	نسبة الدفعات والضرائب المتأخرة بالعمل (من الأرباح)
عدد وثائق الاستيراد	27	27	9.8	نسبة الضرائب الأخرى (من الأرباح)
الأيام اللازمة لإجراء الاستيراد	987.0	987.0	4.3	إجمالي الضرائب (كسبة من إجمالي الربح)
تكلفة استيراد كل شحنة (بالدولار)	127	127	14	انقضاء العقود
استخراج الترخيص	16	16	2	عدد الإجراءات
عدد الإجراءات	242	242	16	الوقت (بالأيام)
عدد أيام العمل	883.1	883.1	3.0	التكلفة (كسبة من الدين)
التكلفة (كسبة من الدخل القومي للفرد)				تصفية وانقضاء المشروع
				الوقت (بالسنوات)
				التكلفة (كسبة من الأموال بعد الإفلاس)
				معدل الاسترداد (سنت من الدولار)

المصدر: تقرير أداء الأعمال "Doing Business 2007"، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

* الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال والوثائق الفرعية من 175 دولة.

* دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تقدماً لأداء الأعمال.

* دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

* دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

* الرقم أمام المؤشر يشير إلى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي.

جدول رقم (4/27)
قاعدة بيانات أداء الأعمال / دولة الإمارات العربية المتحدة

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	77	155	118	117
الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	77	155	118	117
تأسيس المشروع	77	155	118	117
عدد الإجراءات	12	12	4	4
عدد أيام العمل	63	63	7	7
التكلفة (كغنية من الدخل القومي للفرد)	36.4	36.4	2	2
الحد الأدنى لرأس المال (كغنية من الدخل القومي للفرد)	338.2	338.2	4.3	4.3
التجارة عبر الحدود	10	10	57	57
عدد وثائق التصدير	4	4	0	0
الأيام اللازمة لإجراء التصدير	18	18	60	60
تكلفة تصدير كل شحنة (بالدولار)	392.0	392.0	0	0
عدد وثائق الاستيراد	6	6	20	20
الأيام اللازمة لإجراء الاستيراد	16	16	12.5	12.5
تكلفة استيراد كل شحنة (بالدولار)	398.0	398.0	83.6	83.6
استخراج التراخيص	79	79	8	8
عدد الإجراءات	21	21	3	3
عدد أيام العمل	125	125	6	6
التكلفة (كغنية من الدخل القومي للفرد)	210.0	210.0	2.0	2.0
المصدر: تقرير أداء الأعمال "Doing Business 2007"، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.				
*الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 175 دولة.				
*دليل التمويل وتوظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيداً لأداء الأعمال.				
*دليل بيانات حصول المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.				
*دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.				
*الرقم أمام المؤشر يشير إلى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي.				

جدول رقم (5/27)
قاعدة بيانات أداء الأعمال / المملكة الأردنية الهاشمية

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	تأسيس المشروع		حماية المستثمر		الحصول على الائتمان	
	عدد الإجراءات	تكاليف الأعمال	مؤشر الإفصاح (10-0)	مؤشر الإفصاح (10-0)	مؤشر ضمان العقود (10-0)	المحصل على الائتمان
78						
	عدد أيام العمل	11	مؤشر الإفصاح (10-0)	5	مؤشر ضمان العقود (10-0)	5
	عدد أيام العمل	18	مستوى الإذارة (10-0)	4	مؤشر معلومات الائتمان (6-0)	2
	التكلفة (كسبية من الدخل القومي للفرد)	73.0	سهولة مقاضاة المساهمين بالإذارة (10-0)	4	مدى تغطية السجلات العامة (كسبية من الأفراد الماليين)	0.7
	الحد الأدنى لرأس المال (كسبية من الدخل القومي للفرد)	864.4	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (10-0)	4.3	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (كسبية من الأفراد الماليين)	0.0
	التجارة عبر الحدود	78	توظيف العمالة	30	دفع الضرائب	18
	عدد وثائق التصدير	7	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	11	الدفعات (عدد)	26
	الأيام اللازمة لإجراء التصدير	24	مؤشر جمود ساعات العمل (100-0)	20	الوقت (ساعة بالسنة)	101
	تكلفة تصدير كل شحنة (بالدولار)	720.0	مؤشر صعوبة فصل العاملين (100-0)	50	نسبة ضريبة الأرباح	15.3
	عدد وثائق الاستيراد	12	مؤشر صعوبة التوظيف (كسبية من الراتب)	11.0	نسبة المدفوعات والضرائب المتعلقة بالمعامل (من الأرباح)	12.8
	تكاليف استيراد كل شحنة (بالدولار)	955.0	تكلفة التوظيف (كسبية من الراتب)	4.3	نسبة الضرائب الأخرى (من الأرباح)	3.9
	استخراج التراخيص	70	تكلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	110	إجمالي الضرائب (كسبية من إجمالي الربح)	31.9
	عدد الإجراءات	16	تسجيل الملاكية	8	انفاذ العقود	75
	عدد أيام العمل	122	عدد الإجراءات	22	عدد الإجراءات	43
	التكلفة (كسبية من الدخل القومي للفرد)	503.2	عدد أيام العمل	10.0	الوقت (بالأيام)	342
			التكلفة (كسبية من قيمة الملاكية)	84	التكلفة (كسبية من الدين)	16.2
			المصدر: تقرير أداء الأعمال "Doing Business 2007" البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.		تصفية وإغلاق المشروع	84
			*الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 175 دولة.		الوقت (بالسنوات)	4.3
			*دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيداً لأداء الأعمال.		التكلفة (كسبية من الأموال بعد الإفلاس)	9.0
			*دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.		معدل الاسترداد (نسبت من الدولار)	28.2
			*دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.			
			*الرقم الأمم المؤشر يشير إلى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي.			

جدول رقم (6/27) قاعدة بيانات أداء الأعمال / الجمهورية التونسية

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	80	التأسيس المشروع	59	حماية المستثمر	151	الحصول على الائتمان	101
عدد الإجراءات	10	مؤشر الإفصاح (10 - 0)	0	مؤشر ضمان الحقوق (10 - 0)	3	مؤشر ضمان الحقوق (10 - 0)	3
عدد أيام العمل	11	مستقبلية الإدارة (10 - 0)	4	مؤشر معلومات الائتمان (6 - 0)	3	مؤشر معلومات الائتمان (6 - 0)	3
التكلفة (كسبية من الدخل القومي للفرد)	9.3	سهولة مقاضاة المساهمين للإدارة (10 - 0)	6	مدى تغطية سجلات المكيّبات الخاصة (كسبية من الأفراد البالغين)	11.6	مدى تغطية سجلات المكيّبات الخاصة (كسبية من الأفراد البالغين)	11.6
الحد الأدنى لرأس المال (كسبية من الدخل القومي للفرد)	28.3	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (10 - 0)	3.3	مدى تغطية سجلات المكيّبات الخاصة (كسبية من الأفراد البالغين)	0.0	مدى تغطية سجلات المكيّبات الخاصة (كسبية من الأفراد البالغين)	0.0
التجارة عبر الحدود	39	توظيف العمالة	92	دفع الضرائب	139	دفع الضرائب	139
عدد وثائق التصدير	5	مؤشر صعوبة التعيين (100 - 0)	17	الدفعات (عدد)	45	الدفعات (عدد)	45
الأيام اللازمة لإجراء التصدير	18	مؤشر جمود ساعات العمل (100 - 0)	40	الوقت (ساعة بالسنة)	268	الوقت (ساعة بالسنة)	268
تكلفة تصدير كل شحنة (بالدولار)	770.0	مؤشر صعوبة فصل العاملين (100 - 0)	80	نسبة ضريبة الأرباح	11.1	نسبة ضريبة الأرباح	11.1
عدد وثائق الاستيراد	8	مؤشر صعوبة التوظيف (100 - 0)	46	نسبة الدفقات والضرائب المتأجلة بالمعامل (من الأرباح)	25.3	نسبة الدفقات والضرائب المتأجلة بالمعامل (من الأرباح)	25.3
الأيام اللازمة لإجراء الاستيراد	29	تكلفة التوظيف (كسبية من الراتب)	21.8	نسبة الضرائب الأخرى (من الأرباح)	22.5	نسبة الضرائب الأخرى (من الأرباح)	22.5
تكلفة استيراد كل شحنة (بالدولار)	600.0	تكلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	17.3	إجمالي الضرائب (كسبية من إجمالي الربح)	58.8	إجمالي الضرائب (كسبية من إجمالي الربح)	58.8
استخراج التراخيص	110	تسجيل الملكية	71	انقضاء العقود	40	انقضاء العقود	40
عدد الإجراءات	24	عدد الإجراءات	5	عدد الإجراءات	21	عدد الإجراءات	21
عدد أيام العمل	79	عدد أيام العمل	57	الوقت (بالأيام)	481	الوقت (بالأيام)	481
التكلفة (كسبية من الدخل القومي للفرد)	1,031.9	التكلفة (كسبية من قيمة الملكية)	6.1	التكلفة (كسبية من الدين)	17.3	التكلفة (كسبية من الدين)	17.3
المصدر: تقرير أداء الأعمال "Doing Business 2007"، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.							
* الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 175 دولة.							
* دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تقدماً لأداء الأعمال.							
* دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.							
* دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.							
* الرقم أمام المؤشر يشير إلى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي.							

جدول رقم (7/27)

قاعدة بيانات أداء الأعمال / الجمهورية اللبنانية

		الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	
		86	116
		تأسيس المشروع	
48	الحصول على الائتمان	83	116
4	مؤشر ضمان الحقوق (10 - 0)	9	6
5	مؤشر معلومات الائتمان (6 - 0)	1	46
4.3	مدى تغطية السجلات العامة (كسبية من الافراد البنانيين)	5	105.4
0.0	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (كسبية من الافراد البنانيين)	5	56.5
54	دفع الضرائب	43	82
21	الدفعات (عدد)	33	6
208	الوقت (ساعة بالسنه)	0	22
11.9	نسبة ضريبة الازياج	40	969.0
24.9	نسبة الدفعات والضرائب المتعلقة بالعمل (من الازياج)	24	12
0.5	نسبة الضرائب الاخرى (من الازياج)	21.5	34
37.3	اجمالي الضرائب (كسبية من اجمالي الربح)	17.3	752.0
148	انفاذ العقود	95	99
39	عدد الاجراءات	8	16
721	الوقت (بالايام)	25	575
27.8	التكلفة (كسبية من الدين)	5.9	176.9
111	تصفية وإغلاق المشروع		
4	الوقت (بالسنوات)		
22.0	التكلفة (كسبية من الاموال بعد الافلاس)		
19	معدل الاسترداد (سنت من الدولار)		

- المصدر: تقرير في مؤشر سهولة أداء الأعمال "Doing Business 2007"، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.
- *الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 175 دولة.
 - *دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيداً، الأداء الأعمال.
 - *دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.
 - *دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.
 - *الرقم امام المؤشر يشير الى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي.

جدول رقم (8/27) قاعدة بيانات أداء الأعمال / الجمهورية اليمنية

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	98	171	118	117
تأسيس المشروع	12	6.3	6	3
عدد الإجراءات	228.0	2.565,7	4	6
عدد أيام العمل	9	31	3	4
التكلفة (كسبة من الدخل القومي للفرد)	1475,0	107	4.3	3
الحد الأدنى لرأس المال (كسبة من الدخل القومي للفرد)	39	6	53	0.0
التجارة عبر الحدود	13	33	0	89
عدد وثائق التصدير	107	1.129,0	60	32
الأيام اللازمة لإجراء التصدير	107	9	40	248
تكلفة تصدير كل شحنة (بالدولار)	31	31	33	30.0
عدد وثائق الاستيراد	1475,0	1475,0	9.0	10.4
الأيام اللازمة لإجراء الاستيراد	39	31	17.3	7.6
تكلفة إستيراد كل شحنة (بالدولار)	107	107	17.3	48.0
إجراءات	13	39	43	37
عدد الإجراءات	107	107	6	37
عدد أيام العمل	107	107	21	360
التكلفة (كسبة من الدخل القومي للفرد)	306,4	306,4	3.9	10.5
تصفية وإغلاق المشروع	3	3	3	82
الوقت (بالسنوات)	3	3	3	3
التكلفة (كسبة من الأموال بعد الإفلاس)	3	3	3	8.0
معدل الاسترداد (سنت من الدولار)	3	3	3	28.6

المصدر: تقرير أداء الأعمال "Doing Business 2007"، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

*الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 175 دولة.

*دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تفتيحاً لأداء الأعمال.

*دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

*دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

*الرقم اأم المؤشر يشير الى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي.

جدول رقم (9/27)
قاعدة بيانات أداء الأعمال / المملكة المغربية

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	تأسيس المشروع				
	47	115			
143	الحصول على الائتمان	118	حماية المستثمر	47	تأسيس المشروع
3	مؤشر ضمان الحقوق (10 - 0)	6	مؤشر الإفصاح (10 - 0)	6	عدد الإجراءات
1	مؤشر معلومات الائتمان (6 - 0)	6	مستوى الإدارة (10 - 0)	12	عدد أيام العمل
2.3	مدى تغطية السجلات العامة (كثيثة من الأفراد البائعين)	1	سهولة مظافة المساهمين لإدارة (10 - 0)	12.7	التكلفة (كثيثة من الدخل القومي للفرد)
0.0	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (كثيثة من الأفراد البائعين)	4.3	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (10 - 0)	66.7	الحد الأدنى لرأس المال (كثيثة من الدخل القومي للفرد)
128	دفع الضرائب	156	توظيف العمالة	77	التجارة عبر الحدود
28	الدفعات (عدد)	100	مؤشر صعوبة التعمين (100 - 0)	6	عدد وثائق التصدير
468	الوقت (ساعة باستثناء)	40	مؤشر جمود ساعات العمل (100 - 0)	18	الأيام اللازمة لإجراء التصدير
30.3	نسبة ضريبة الأرباح	50	مؤشر صعوبة فصل العاملين (100 - 0)	700.0	تكلفة تصدير كل شحنة (بالدولار)
20.5	نسبة المدفوعات والضرائب المتأجلة بالمعامل (من الأرباح)	63	مؤشر صعوبة التوظيف (كثيثة من الراتب)	11	عدد وثائق الاستيراد
1.9	نسبة الضرائب الأخرى (من الأرباح)	17.7	تكلفة التوظيف (كثيثة من الراتب)	30	الأيام اللازمة لإجراء الاستيراد
52.7	إجمالي الضرائب (كثيثة من إجمالي الربح)	85.1	تكلفة النقل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	1,500.0	تكلفة إستيراد كل شحنة (بالدولار)
127	إنفاذ العقود	45	تسجيل الملكية	133	استخراج التراخيص
42	عدد الإجراءات	4	عدد الإجراءات	21	عدد الإجراءات
615	الوقت (بالأيام)	46	عدد أيام العمل	217	عدد أيام العمل
16.5	التكلفة (كثيثة من الدين)	4.4	التكلفة (كثيثة من قيمة الملكية)	264.9	التكلفة (كثيثة من الدخل القومي للفرد)
61	تصفية وإغلاق المشروع				
1.8	الوقت (بالسنوات)				
18.0	التكلفة (كثيثة من الأموال بعد الإفلاس)				
35.1	معدل الاسترداد (نسبت من الدولار)				

- المصدر: تقرير أداء الأعمال "Doing Business 2007"، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.
- *الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 175 دولة.
 - *دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تقييداً للأداء الأعمال.
 - *دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.
 - *دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.
 - *الرقم أمام المؤشر يشير الى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي.

جدول رقم (10/27) قاعدة بيانات أداء الأعمال / الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	تأسيس المشروع		حماية المستثمر		الحصول على الائتمان	
	عدد الإجراءات	مؤشر الإفصاح (10 - 0)	مؤشر الإفصاح (10 - 0)	مؤشر ضمان الحقوق (10 - 0)	مؤشر ضمان الحقوق (10 - 0)	مؤشر ضمان الحقوق (10 - 0)
117	120	14	60	60	60	60
116	120	14	60	60	60	60
117	120	14	60	60	60	60
3	عدد الإجراءات	مؤشر الإفصاح (10 - 0)	مؤشر الإفصاح (10 - 0)	مؤشر ضمان الحقوق (10 - 0)	مؤشر ضمان الحقوق (10 - 0)	مؤشر ضمان الحقوق (10 - 0)
2	عدد أيام العمل	24	6	6	6	6
0.2	التكلفة (كغسبية من الدخل القومي للفرد)	21.5	4	4	4	4
0.0	الحد الأدنى لرأس المال (كغسبية من الدخل القومي للفرد)	46.0	5.3	5.3	5.3	5.3
169	التجارة عبر الحدود	109	93	93	93	93
61	عدد وثائق التصدير	9	44	44	44	44
504	الأيام اللازمة لإجراء التصدير	15	60	60	60	60
9.9	تكلفة تصدير كل شحنة (بالدولار)	1,606.0	30	30	30	30
29.6	عدد وثائق الاستيراد	9	45	45	45	45
36.9	الأيام اللازمة لإجراء الاستيراد	22	27.5	27.5	27.5	27.5
76.4	تكلفة استيراد كل شحنة (بالدولار)	1,886.0	17.0	17.0	17.0	17.0
61	استخراج التراخيص	117	152	152	152	152
49	عدد الإجراءات	25	15	15	15	15
397	عدد أيام العمل	244	51	51	51	51
10.3	التكلفة (كغسبية من الدخل القومي للفرد)	58.9	7.5	7.5	7.5	7.5
41	المصدر: تقرير أداء الأعمال "Doing Business 2007"، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.					
2.5	*الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 175 دولة.					
7.0	*دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيدا، الأداء الأعمال.					
41.7	*دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.					
	*دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.					
	*الرقم أمام المؤشر يشير إلى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي.					

جدول رقم (11/27)
قاعدة بيانات أداء الأعمال / دولة فلسطين

		127	الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال
65	الحصول على الائتمان	99	حماية المستثمر
5	مؤشر ضمان الحقوق (0 - 10)	7	مؤشر الإفصاح (0 - 10)
3	مؤشر معلومات الائتمان (0 - 6)	2	مستولية الإدارة (0 - 10)
0.7	مدى تغطية السجلات العامة (كسبية من الافراد البالغين)	5	سهولة مقاضاة المساهمين للإدارة (0 - 10)
0.0	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (كسبية من الافراد البالغين)	4.7	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (0 - 10)
55	دفع الضرائب	97	توظيف العمالة
50	الدفعات (عدد)	33	مؤشر صعوبة التبعين (0 - 100)
154	الوقت (ساعة بالمتة)	40	مؤشر جمود ساعات العمل (0 - 100)
15.9	نسبة ضريبة الازياج	20	مؤشر صعوبة فصل العاملين (0 - 100)
15.1	نسبة الدفعات والضرائب المتعلقة بالعمال (من الازياج)	31	مؤشر صعوبة التوظيف (0 - 100)
0.5	نسبة الضرائب الاخرى (من الازياج)	13.0	تكلفة التوظيف (كسبية من الراتب)
31.5	إجمالي الضرائب (كسبية من إجمالي الربح)	91.0	تكلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)
100	إلتزام المقود	118	تسجيل المالكية
26	عدد الإجراءات	10	عدد الإجراءات
700	الوقت (بالأيام)	72	عدد أيام العمل
20.2	التكلفة (كسبية من الدين)	2.4	التكلفة (كسبية من قيمة الملكية)
151	تصفية وإغلاق المشروع		
غير مطبق	الوقت (بالسنوات)		
غير مطبق	التكلفة (كسبية من الاموال بعد الافلاس)		
0	معدل الاسترداد (سنت من الدولار)		

- المصدر: تقرير أداء الأعمال "Doing Business 2007"، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.
- *الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 175 دولة.
 - *تدليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيداً لأداء الأعمال.
 - *تدليل بيانات حملة المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.
 - *تدليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.
 - *الرقم أمام المؤشر يشير إلى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي.

جدول رقم (12/27)
قاعدة بيانات أداء الأعمال/ الجمهورية العربية السورية

		الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	
		130	142
117	الحصول على الائتمان	118	142
5	مؤشر ضمان الحقوق (10 - 0)	6	12
0	مؤشر معلومات الائتمان (6 - 0)	5	43
0.0	مدى تغطية السجلات العامة (كثبية من الافراد البالغين)	2	21.1
0.0	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (كثبية من الافراد البالغين)	4.3	4,233.5
59	دفع الضرائب	89	147
21	الدفعات (عدد)	0	9
336	الوقت (ساعة بالسنة)	40	40
14.8	نسبة ضريبة الازدياح	50	1,300.0
19.8	نسبة الدفعات والضرائب المتعلقة بالعمل (من الازدياح)	30	11
0.8	نسبة الضرائب الاخرى (من الازدياح)	17.0	49
35.5	اجمالي الضرائب (كثبية من اجمالي الربح)	79.8	1,902.0
153	انفاذ العقود	88	87
47	عدد الاجراءات	4	20
872	الوقت (بالايام)	34	134
21.9	التكلفة (كثبية من الدين)	27.9	298.0
77	تصفية واغلاق المشروع		
4.1	الوقت (بالسنوات)		
9.0	التكلفة (كثبية من الاموال بعد الافلاس)		
29.6	معدل الاسترداد (سنت من الدولار)		

- المصدر: تقرير أداء الأعمال "Doing Business 2007"، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.
- * الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 175 دولة.
 - * دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيداً لأداء الأعمال.
 - * دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.
 - * دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.
 - * الرقم امام المؤشر يشير الى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي.

جدول رقم (13/27)
قاعدة بيانات أداء الأعمال / جمهورية العراق

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	145	150	143
الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	145	150	143
تأسيس المشروع	11	11	4
عدد الإجراءات	77	77	4
عدد أيام العمل	67.6	67.6	0
التكلفة (كسبية من الدخل القومي للرد)	57.1	57.1	0.0
الحد الأدنى لرأس المال (كسبية من الدخل القومي للرد)	164	164	47
التجارة عبر الحدود	10	10	13
عدد وثائق التصدير	105	105	312
الأيام اللازمة لإجراء التصدير	19	19	9.4
تكلفة تصدير كل شحنة (بالدولار)	135	135	29.2
عدد وثائق الاستيراد	2,060.0	2,060.0	38.7
الأيام اللازمة لإجراء الاستيراد	97	97	131
تكلفة استيراد كل شحنة (بالدولار)	14	14	65
استخراج التراخيص	216	216	520
عدد الإجراءات	833.2	833.2	15.3
عدد أيام العمل	6.6	6.6	15.3
التكلفة (كسبية من القيمة المضافة)	6.6	6.6	15.3
تسجيل الملكية	37	37	131
عدد الإجراءات	5	5	65
عدد أيام العمل	8	8	520
عدد الإجراءات	8	8	520
عدد أيام العمل	8	8	520
التكلفة (كسبية من القيمة المضافة)	8	8	520
تصفية وفضائل المشروع	151	151	151
الوقت (بالسنوات)	غير مطابق	غير مطابق	غير مطابق
التكلفة (كسبية من الأموال بعد الإفلاس)	غير مطابق	غير مطابق	غير مطابق
معدل الاسترداد (سنت من الدولار)	0	0	0

المصدر: تقرير أداء الأعمال "Doing Business 2007"، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

*الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال ومرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي.

- *دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيداً لأداء الأعمال.
- *دليل بيانات توظيف المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.
- *دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.
- *الرقم أمام المؤشر يشير إلى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي.

جدول رقم (14/27)
قاعدة بيانات أداء الأعمال / الجمهورية الإسلامية الموريتانية

		الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	
101	الحصول على الائتمان	..	148
5	مؤشر ضمان الحقوق (10 - 0)	مؤشر الإفصاح (10 - 0)	11
1	مؤشر معلومات الائتمان (6 - 0)	مستوى الإدارة (10 - 0)	82
0.2	مدى تغطية السجلات العامة (كسبة من الأفراد البالغين)	سهولة مقاضاة المساهمين للإدارة (10 - 0)	121.6
0.0	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (كسبة من الأفراد البالغين)	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (10 - 0)	632.0
173	دفع الضرائب	توظيف العمالة	142
61	الدفعات (عدد)	مؤشر صعوبة التبعين (100 - 0)	9
696	الوقت (ساعة باستثناء)	مؤشر جمود ساعات العمل (100 - 0)	25
72.7	نسبة ضريبة الأرباح	مؤشر صعوبة فصل العاملين (100 - 0)	3733.0
18.1	نسبة الدفعات والضرائب المتبقية بالعمل (من الأرباح)	مؤشر صعوبة التوظيف (100 - 0)	7
13.5	نسبة الضرائب الأخرى (من الأرباح)	تكلفة التوظيف (كسبة من الراتب)	40
104.3	إجمالي الضرائب (كسبة من إجمالي الربح)	تكلفة الفشل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	3733.0
85	إنفاذ العقود	تسجيل الملكية	105
40	عدد الإجراءات	عدد الإجراءات	19
400	الوقت (بالأيام)	عدد أيام العمل	152
17.9	التكلفة (كسبة من الدين)	التكلفة (كسبة من قيمة الملكية)	710.9
141	تصفية وإغلاق المشروع	المصنوع: تقرير أداء الأعمال "Doing Business 2007"	
8	الوقت (بالسنوات)	*الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 175 دولة.	
9.0	التكلفة (كسبة من الأموال بعد الإفلاس)	*دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تشجيعاً لأداء الأعمال.	
7.8	معدل الاسترداد (سنت من الدولار)	*دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.	
		*دليل التعمير والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.	
		*الرقم أمام المؤشر يشير إلى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي.	

جدول رقم (15/27)
قاعدة بيانات أداء الأعمال / جمهورية السودان

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال		154
تأسيس المشروع		82
143	الحصول على الائتمان	142
4	مؤشر ضمان الحقوق (10 - 0)	0
0	مؤشر معلومات الائتمان (6 - 0)	6
0.0	مدى تغطية السجلات العامة (كثبية من الافراد البالغين)	5
0.0	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (كثبية من الافراد البالغين)	3.7
93	دفع الضرائب	164
66	الدفعات (عدد)	56
180	الوقت (ساعة بالسنة)	60
7.6	نسبة ضريبة الازياح	50
29.0	نسبة الدفعات والضرائب المتعلقة بالعمل (من الازياح)	55
0.6	نسبة الضرائب الاخرى (من الازياح)	25.0
37.1	اجمالي الضرائب (كثبية من اجمالي الربح)	118.1
158	إفناء العقود	29
67	عدد الإجراءات	6
770	الوقت (بالأيام)	9
20.6	التكلفة (كثبية من الدين)	3.3
151	تصفية وإغلاق المشروع	
غير مطلق	(بالسنوات)	
غير مطلق	التكلفة (كثبية من الاموال بعد الافلاس)	
0	معدل الاسترداد (سنت من الدولار)	

- المصدر: تقرير أداء الأعمال "Doing Business 2007"، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.
- * الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 175 دولة.
 - * دليل التوظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيداً لأداء الأعمال.
 - * دليل بيانات توليد العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.
 - * دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.
 - * الرقم امام المؤشر يشير الى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي.

جدول رقم (16/27) قاعدة بيانات أداء الأعمال / جمهورية جيبوتي

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال		161	الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال		
117	الحصول على الائتمان	168	157	تأسيس المشروع	
4	مؤشر ضمان الحقوق (0 - 10)	5	مؤشر الإفصاح (0 - 10)	عدد الإجراءات	
1	مؤشر معلومات الائتمان (0 - 6)	2	مستوى الإدارة (0 - 10)	عدد أيام العمل	
0.2	مدى تغطية السجلات العامة (كسبية من الأفراد اليافعين)	0	سهولة مقاضاة المساهمين بالإدارة (0 - 10)	التكلفة (كسبية من الدخل القومي للفرد)	
0.0	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (كسبية من الأفراد اليافعين)	2.3	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (0 - 10)	الحد الأدنى لرأس المال (كسبية من الدخل القومي للفرد)	
51	دفع الضرائب	125	توظيف العمالة	148	التجارة عبر الحدود
36	الدفعات (عدد)	67	مؤشر صعوبة التبعين (0 - 100)	15	عدد وثائق التصدير
114	الوقت (ساعة بالسنة)	40	مؤشر جمود ساعات العمل (0 - 100)	25	الأيام اللازمة لإجراء التصدير
18.7	نسبة ضريبة الأرباح	30	مؤشر صعوبة فصل العاملين (0 - 100)	2,035.0	تكلفة تصدير كل شحنة (بالدولار)
18.2	نسبة الدفقات والضرائب المتأخرة (من الأرباح)	46	مؤشر صعوبة التوظيف (0 - 100)	14	عدد وثائق الاستيراد
4.8	نسبة الضرائب الأخرى (من الأرباح)	15.7	تكلفة التوظيف (كسبية من الراتب)	26	الأيام اللازمة لإجراء الاستيراد
41.7	اجمالي الضرائب (كسبية من إجمالي الربح)	56.3	تكلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	2,035.0	تكلفة استيراد كل شحنة (بالدولار)
169	إنفاذ العقود	137	تسجيل الملكية	106	استخراج التراخيص
59	عدد الإجراءات	7	عدد الإجراءات	15	عدد الإجراءات
1225	الوقت (بالأيام)	49	عدد أيام العمل	203	عدد أيام العمل
27.0	التكلفة (كسبية من الدين)	13.3	التكلفة (كسبية من قيمة الملكية)	1,050.6	التكلفة (كسبية من الدخل القومي للفرد)
122	تصفية وإغلاق المشروع				
5	الوقت (بالسنوات)				
18.0	التكلفة (كسبية من الأموال بعد الإفلاس)				
15.9	معدل الاسترداد (سنت من الدولار)				

- المصدر: تقرير أداء الأعمال "Doing Business 2007"، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.
- *الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 175 دولة.
 - *تدليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يمكن بيئة أكثر تعقيداً لأداء الأعمال.
 - *تدليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.
 - *تدليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يمكن بيئة أفضل لأداء الأعمال.
 - *الرقم أمام المؤشر يشير إلى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي.

جدول رقم (17/27)
قاعدة بيانات أداء الأعمال / جمهورية مصر العربية

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال		الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	
159	الحصول على الائتمان	118	حماية المستثمر
1	مؤشر ضمان الحقوق (10 - 0)	5	مؤشر الإفصاح (10 - 0)
2	مؤشر معلومات الائتمان (6 - 0)	3	مستوى الإدارة (10 - 0)
1.5	مدى تغطية السجلات العامة (كسبية من الأفراد البالغين)	5	سهولة مقاضاة المساهمين لإدارة (10 - 0)
0.0	مدى تغطية سجلات المكاتب العامة (كسبية من الأفراد البالغين)	4.3	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (10 - 0)
144	دفع الضرائب	144	توظيف العمالة
41	الدفعات (عدد)	0	مؤشر صعوبة التعيين (100 - 0)
536	الوقت (ساعة بالمتن)	60	مؤشر جمود ساعات العمل (100 - 0)
12.9	نسبة ضريبة الأرباح	100	مؤشر صعوبة فصل العاملين (100 - 0)
28.9	نسبة الدفعات والضرائب المتأجلة بالعمال (من الأرباح)	53	مؤشر صعوبة التوظيف (100 - 0)
8.6	نسبة الضرائب الأخرى (من الأرباح)	26.0	تكلفة التوظيف (كسبية من الراتب)
50.4	إجمالي الضرائب (كسبية من إجمالي الربح)	186.3	تكلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)
157	إنفاذ العقود	141	تسجيل الملكية
55	عدد الإجراءات	7	عدد الإجراءات
1.010	الوقت (بالأيام)	193	عدد أيام العمل
18.4	التكلفة (كسبية من الدين)	5.9	التكلفة (كسبية من قيمة الملكية)
120	تصفية وائتلاف المشروع		
4.2	الوقت (بالسنوات)		
22.0	التكلفة (كسبية من الأموال بعد الإفلاس)		
16.6	معدل الاسترداد (نسبت من الدولار)		

- المصدر: تقرير أداء الأعمال "Doing Business 2007"، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.
- *الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 175 دولة.
 - *دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيداً لأداء الأعمال.
 - *دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.
 - *دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.
 - *الرقم أمام المؤشر يشير إلى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي.



ثانياً: الملاحق

(3 - 1)

ملحق رقم (1) مبادرات الاقتصاد الجديد 2006

الدولة	الإجراءات	الحكومة الإلكترونية	حماية الأمان والخصوصية	التوقيع الإلكتروني	التوثيق الإلكتروني	مركز التصديق الرقمي	التعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد	القائمة العالمية لمحتج المعلوماتية	التجارة الإلكترونية	أخرى
السعودية	توليس	-	-	مركز التصديق الرقمي يقدم هذا المركز منظومة متكاملة لإدارة البنية التحتية للخدمات الإلكترونية والتي تشمل منها التعليم بالاجراء التوقيعات الرقمية.	مركز التصديق الرقمي يقدم هذا المركز منظومة متكاملة لإدارة البنية التحتية للخدمات الإلكترونية والتي تشمل منها التعليم بالاجراء التوقيعات الرقمية.	مركز التصديق الرقمي يقدم هذا المركز منظومة متكاملة لإدارة البنية التحتية للخدمات الإلكترونية والتي تشمل منها التعليم بالاجراء التوقيعات الرقمية.	إرساء الجامعة الافتراضية.	-	-	مشروع إنشاء شبكة الهاتف بصيرورة. إنشاء شبكة الهاتف بصيرورة تغطي مدينة الرياض بإجمالي طول 270 كيلومتر، وكوثر من 700 مبنى للاستفادة من خدمات نقل البيانات والإنترنت وكوثر عدد من المستخدمين. إطلاق مبادرة التأمين الذكية، وهي إحدى المبادرات التي ترمع تحول المجتمع السعودي إلى مجتمع المعرفة والاقتصاد الرقمي وتوقف هذه المبادرة إلى إيجاد مدن صغيرة تتوفر فيها خدمات اتصال ذات نطاق جريز Broadband بحيث تتوفر تلك الخدمات لجميع الأقران وقطاع الأعمال سواء في المناطق أو في مختلف الأماكن العامة. وقع تم ضمن هذه المبادرة التنسيق مع أمانات عدد من المدن في المملكة لتتجهيم وتوجهيم أفضل السبل في إنشاء الشبكات اللاسلكية في الأماكن العامة وتطبيق الخدمات الإلكترونية الخاصة لخدمة ساكني تلك المدن.
الإمارات	توليس	-	-	مركز التصديق الرقمي يقدم هذا المركز منظومة متكاملة لإدارة البنية التحتية للخدمات الإلكترونية والتي تشمل منها التعليم بالاجراء التوقيعات الرقمية.	مركز التصديق الرقمي يقدم هذا المركز منظومة متكاملة لإدارة البنية التحتية للخدمات الإلكترونية والتي تشمل منها التعليم بالاجراء التوقيعات الرقمية.	مركز التصديق الرقمي يقدم هذا المركز منظومة متكاملة لإدارة البنية التحتية للخدمات الإلكترونية والتي تشمل منها التعليم بالاجراء التوقيعات الرقمية.	إرساء الجامعة الافتراضية.	-	-	توسيع تغطية الشبكة الأصلية لهاتف الممتثل. قامت شركة اتصالات السعودية بتحديث وزيادة عدد محطات الهاتف المتصل، وشبكة الجوال، لمواجهة النمو في الطلب على خدمات الهاتف المتصل، واستجابة لطلبات السوق التليفوني الجديد. مشاريع الجوال الثالث من الاتصالات المتكاملة، قامت كل من شركة الاتصالات السعودية واتحاد الفصالات (إمبيلي) بتزكيب وتبني عمل شيفتي الاتصالات الجديدة من الجيل الثالث، وتم إطلاق وتطبيق تجاريا لأول مرة في المملكة في منتصف عام 2007م.
السعودية	توليس	-	-	مركز التصديق الرقمي يقدم هذا المركز منظومة متكاملة لإدارة البنية التحتية للخدمات الإلكترونية والتي تشمل منها التعليم بالاجراء التوقيعات الرقمية.	مركز التصديق الرقمي يقدم هذا المركز منظومة متكاملة لإدارة البنية التحتية للخدمات الإلكترونية والتي تشمل منها التعليم بالاجراء التوقيعات الرقمية.	مركز التصديق الرقمي يقدم هذا المركز منظومة متكاملة لإدارة البنية التحتية للخدمات الإلكترونية والتي تشمل منها التعليم بالاجراء التوقيعات الرقمية.	إرساء الجامعة الافتراضية.	-	-	إعادة هيكلة خدمات الإنترنت: تقنيا أقدم بحساب الوزراء المؤخر رقم 229 وتاريخ 1425/8/13 هـ بشأن نقل العمل التشغيلية لشبكة الإنترنت في المملكة من مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية إلى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات والشركات القائمة بخدمات الاتصالات في المملكة، فقد قامت الهيئة بالتنسيق مع مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية والشركات القائمة بتقل العمل بالطلب تدريجي ويضمن عدم تأثر خدمات الإنترنت بالمشكلة بؤدي التي تضمن أداء جودة تلك الخدمات وتحسين كفاءتها تقنيا.

<p>- تم اختيار مصر بكونها العنق المؤتمر الدولي لحكومة الإنترنت لعام 2009 وذلك من قبل المجلس الاستشاري العالمي المكلف من قبل الأمين العام للأمم المتحدة.</p>				<p>- الموافقة على إنشاء الجامعة المصرية للتعليم الإلكتروني على أن تبدأ الدراسة اعتباراً من العام الجامعي 2007/2008.</p> <p>- تمت الموافقة منذئذٍ بتطوير التعليم على إنشاء عدد من المدارس التكنولوجية.</p> <p>- تم افتتاح شبكة معلومات الجامعات المصرية بعد تطويرها وإدخال أحدث التقنيات التكنولوجية.</p> <p>- تم افتتاح مركز التعليم عن بعد بالمعهد القومي للاتصالات.</p>	<p>- مصر</p>
<p>إن الاستثمار في مجال الاتصالات والمعلومات وفي كل المجالات الأخرى تتطلب شروطاً أساسية وأهمها وجود القوانين كجوانب تنظيمية للمشغلين والمستثمرين وهي شروطاً أساسية هامة.</p>		<p>- يجري الاستثمار في هذا المجال بعد إقرار مجلس الوزراء لمشروع مركز المعلومات لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن الإلكتروني والتعليم عن بعد، وأهمية المستثمرين والمطلين لشبكة المعلومات في هذا المجال والخصخصة الجزئية لشبكة المعلومات بتدرج في إطار الخدمات التجارية المطلوبة دعماً وتشجيعاً.</p>		<p>- متطلبات الاستثمار - التوقيع الإلكتروني، شركات خاصة تستوفي الشروط الواردة في الفقرة أعلاه واستثمارها قانونياً في المساحات التجارية.</p> <p>- الإدارة والأجهزة على ضوء القوانين المعمول بها في دول الخليج والسوق العربية المطلة لها.</p>	<p>- تم إصادة وثيقة للوزراء استجابة لتصور هيئة المعلومات والاتصالات في دعم خطط التنمية الكلية في اليمن للفترة 2001 - 2025 باعتبارها إحدى القومات والكليات الأساسية للحكومة الإلكترونية.</p> <p>- تمت الوثيقة للبرامج الوطنية لتقنية المعلومات في شق مكتمل لاحتياجات الولاية الأمن التقنية للاستفادة والاستثمار الأمثل لتقنيات المعلومات والاتصالات في أسسها التقنية، وإنشاء قواعد معلوماتية مستقلة وشبكة إنشاء واستكمال الشبكة المعلوماتية وكافة المؤسسات وفرصها، وقطاع الأعمال والموافين، وتطبيق النظم المتكاملة للخدمة وتبادل المعلومات. جواب الاستثمار في الحكومة الإلكترونية.</p> <p>- المسح الميداني للموارد البشرية في مجال تقنية المعلومات والاتصالات وتحديد احتياجات التغير للموجود والمطلوب وتقييم الوضع المعلوماتي الراهن.</p> <p>- إنشاء شبكات معلوماتية للمؤسسات وفرصها وقطاع الأعمال والموافين وتوحيد هذه البيانات.</p> <p>- توحيد تطبيقات الحكومة الإلكترونية وإدراجها بالمرمى إلى خدمات إلكترونية متكاملة عبر البرية اليمنية.</p> <p>- الاستثمار في المشكلات المعلوماتية وتفعيلها للمؤسسات ذات الطابع في تقديم خدمات تجارية وخصخصةها.</p>
					<p>- أصدرت هيئة سوق المال قواعد التداول الإلكترونية بالبروزة.</p> <p>- تم تأسيس مركز التسيق وتحديد دعوات الائتمالات الكرونية بجماعة القاهرة.</p> <p>- تم انعقاد مؤتمرات تحتل المرحلة الأولى من عملية أعمال السجل المبني للأراضي الزراعية.</p>

ملحق (1/2)
الجهود الترويجية في دولة الإمارات

(8) مجهولات الترويج الأخرى المنفصلة	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنطقة	(6) الترتيبات المتأجلة أو الجماعية المنفصلة مع دول أخرى	(5) القوانين والإجراءات الجديدة لخدمات الاستثمار	(4) الفرص الممروضة للاستثمار	(3) التبرعات الأخرى واستقبال مستثمرين	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدها الدولة
-	تم تنفيذ 3 تطورات خلال العام 2006، و: - إنشاء 3 وحدات سكنية للعمال في مدينة أبوظبي الصناعية، - إنشاء وحدتين سكنيتين للعمال في مدينة العين الصناعية، - إنشاء مدينة صناعية جديدة في أم القيوين (مأزلت تحت الإنشاء). علما بأن عدد المناطق الحرة والمدن الصناعية القائمة في أنحاء الإمارات يبلغ 12 (7 مناطق حرة، و 5 مدن صناعية).	-	تم خلال العام إصدار قانونين جديدين، القانون رقم 7/2006 بشأن التسجيل المعطري في إمارة دبي، اتفاق يتكاتف غير المولدين للمعارف، والقانون رقم 299/8 لعام 2006 والذي يقضي بتكليف وزارة الاقتصاد بإعداد مشروع قانون تجاري بشأن الاستثمار الأجنبي، بهدف تعزيز وتسهيل قانون التجاري، التوقيع التشاركي الصناعي الاستثماري، جذب الاستثمارات الأجنبية، إيجاد نظام مؤسسي للتعامل مع الاستثمار الأجنبي.	-	-	شاركت الدولة في 37 فعالية ترويجية عربية ودولية، اشتملت على معارض سياحية وترويجية ومنتديات منها: 2 مجلة عربية (الكويت، السعودية) و3 تم عقدها في دول عربية (الكويت، السعودية ومصر)، و32 فعالية في دول أوروبية وآسيوية منها: دول أوروبا، بريطانيا، إيطاليا، فرنسا، الولايات المتحدة، الهند، اليابان، النمسا، الترويج، أسبانيا، التشيك، روسيا، والصين. هدفت الفعاليات بجعلها إلى ترويج الإمارات عربيا وعالميا.	عقدت الدولة خلال العام 14 فعالية ترويجية منها واحدة محلية (دبي)، و12 معروفا، وورشة عمل واحدة، في دول عربية (السعودية، الكويت، قطر والبحرين) وأوروبية وآسيوية وأفريقية عديدة ومنها: فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، النمسا، الهند، اليابان، وجمهاستمبرج، هدفت تلك الفعاليات إلى ترويج الإمارات عالميا كمؤذج للنمو والتطور السريع في مجالات عدة أهمها التجارة والسياحة والإنتاجات.

مصادر قشرية

الجهود الترويجية في مملكة البحرين

(8) مجموعات الترويج الأخرى المتقدمة	(7) الحرة الممنون الصناعية والمتناطق الحرة الجديدة والمنطقة	(6) الترتيبات الضريبية أو الجماعية أو المتقدمة مع دول أخرى	(5) الطوائف والإجراءات الضريبية لحساب الاستثمار	(4) الفرض المبرومة للاستثمار	(3) البرازات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها اللوحة	(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدها اللوحة
<p>1 - الترويج الإلكتروني: تمت طباعة أفراس مدمجة تشمل دليل المستثمرين.</p> <p>2 - الموقع الإلكتروني: تم تطوير الموقع الإلكتروني لمجلس التنمية الاقتصادية www.bahraindb.com</p> <p>3 - أخرى:</p> <ul style="list-style-type: none"> - أقيم أسبوع التواصل مع الهيئات الخارجية في الخارج. - تم تنظيم دورة تدريبية لموظفي السفارات وترويج مجلس التنمية الاقتصادية الخارجية. 	<p>شبهت 6 مناطق صناعية 18 نظرا جيدا خلال العام كالتالي:</p> <p>1 - منطقة جوب أبا</p> <p>2 - المنطقة على تخصيص 6 قسام صناعية لإقامة مشاريع مختلفة.</p> <p>3 - المنطقة الاستثمارات 7,455 مليون دينار ترويجيا.</p> <p>4 - مجموع فرص العمل 115 ترويجيا.</p> <p>5 - منطقة شمال شرق المنطقة:</p> <p>1 - المنطقة على تخصيص قسيمة واحدة لإقامة مشروع.</p> <p>2 - مجموع الأضرار 200,000 دينار.</p> <p>3 - منطقة الموانئ الصناعية:</p> <p>1 - المنطقة على تخصيص قسيمة واحدة مشروعا.</p> <p>2 - مجموع الاستثمار 500,000 دينار.</p> <p>3 - منطقة الحد الصناعية:</p> <p>4 - المنطقة على تخصيص 6 قسام صناعية لإقامة مشاريع مختلفة.</p> <p>5 - مجموع الاستثمارات 81,189 مليون دينار ترويجيا.</p> <p>6 - منطقة فرص العمل 1014 ترويجيا.</p> <p>7 - منطقة شمال شرق:</p> <p>4 - المنطقة على تخصيص 4 قسام صناعية لإقامة مشاريع مختلفة.</p> <p>5 - مجموع الاستثمارات 3,526 مليون دينار.</p> <p>6 - منطقة فرص العمل 206 ترويجيا.</p> <p>7 - منطقة البحرين العالمية للاستثمار:</p> <p>1 - المنطقة على تخصيص 20 قسيمة صناعية لإقامة مشاريع مختلفة.</p> <p>2 - مجموع الاستثمارات 138 مليون دينار.</p> <p>3 - مجموع فرص العمل 1826 ترويجيا.</p>		<p>تم خلال العام 26 قانونا وصاروا قانونا جديدا، حيثما يتعلق على قوانين قانون عقائد يتراوح عدة منها: الاجراءات الجمركي للمجلس التعاون الخليجي، قانون مكافحة الفساد، قانون مكنافحة الفساد، قانون الاعتراف في دول الخليج، العلاقات المتكاملة بين دول الخليج، العلاقات الاقتصادية الخارجية، العلاقات الاقتصادية، العلاقات التجارية، العلاقات الاستثمارية، العلاقات المصرفية، العلاقات العمالية، العلاقات التجارية، العلاقات الاقتصادية، العلاقات الاجتماعية، العلاقات الثقافية، العلاقات العلمية.</p>	<p>عرضت وزارة الصناعة والتجارة عدة فرص استثمارية في القطاعات الصناعية.</p>	<p>قامت وفود بحرينية من مجلس التنمية الاقتصادية ووزارة تسيير الاستثمارات والإعلام، ومركز البحرين للمعارض، والمطاعم الخاصة بـ 17 زيارة دراسية إلى دول عربية (السعودية والإمارات)، واوربية وأسوية عديدة منها: فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة، اليابان، وكندا، بهدف الترويج للاستثمار وحضور فعاليات اقتصادية دولية متنوعة، كما استقبلت البحرين ممثلة بالسفراء الاقتصادي للتبعية، غرفة تجارة وصناعة البحرين، ووزارة التجارة والصناعة والبنك المركزي ووزارة المالية ووزارة الشؤون الخارجية، 28 وفدا زائرا من دول عربية وأوروبية، وأسوية واستراتيجية، منها: مصر، السعودية، الأردن، الجزائر، اليمن، السعودية، بلجيكا، كوبا، ألمانيا، إيطاليا، واليونان، وكندا، وقد هدفت الزيارات إلى عدة أهداف أهمها: تعزيز التبادل التجاري، مناقشة اتفاق التجارة الخارجية وحرص الاستثمار في البحرين والترويج للمواقع الاستثمارية.</p>	<p>شاركت غرفة تجارة وصناعة البحرين ومجلس التنمية الاقتصادية بـ 12 فعالية ترويجية، منها: خاجية في سان بطرسبرج، برلين، ميونخ، ستغافور، سويسرا، وضمنها، وق تم عقدتها في البحرين. وقد اشتملت تلك الفعاليات على مؤتمرات، أحدهما مؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب، مجلس الأعمال العربي - الأوروبي، ملتقى الاقتصاد العربي - الألماني، وندوة استثمارية حول منطقة القبة الاقتصادية في الأردن، كما اشتملت على معرضين للتكولوجيات الحديثة والتبريرية، وق مؤتمرات أخرى أحدهما نظم على هامش مؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب، والأخران واستمتمين العرب، والآخران حول السفر والسياحة، والتطاع المحلي، هدفت تلك الفعاليات التي شاركت فيها جهات منية من القطاعين العام والخاص، من القطاعين والأجنبي، إلى الترويج للبرص الاستثمارية في البحرين، والترويج الاقتصادي العالمي، السياحي، والترويج العام، كما شاركت اللوحة في عدة فعاليات مختلفة في مناطقها الصناعية في عربة وأسيية منها: الإمارات، السعودية، الأردن، اسكتلندا، فرنسا والولايات المتحدة بهدف الترويج لـ "مملكة البحرين العالمية للاستثمار" لاستقبال مشاريع صناعية جديدة إليها.</p>	<p>نظمت اللوحة سلسلة من مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها اللوحة، ومنها: مؤتمر البحرين، مؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب، مجلس الأعمال العربي - الأوروبي، ملتقى الاقتصاد العربي - الألماني، وندوة استثمارية حول منطقة القبة الاقتصادية في الأردن، كما اشتملت على معرضين للتكولوجيات الحديثة والتبريرية، وق مؤتمرات أخرى أحدهما نظم على هامش مؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب، والأخران واستمتمين العرب، والآخران حول السفر والسياحة، والتطاع المحلي، هدفت تلك الفعاليات التي شاركت فيها جهات منية من القطاعين العام والخاص، من القطاعين والأجنبي، إلى الترويج للبرص الاستثمارية في البحرين، والترويج الاقتصادي العالمي، السياحي، والترويج العام، كما شاركت اللوحة في عدة فعاليات مختلفة في مناطقها الصناعية في عربة وأسيية منها: الإمارات، السعودية، الأردن، اسكتلندا، فرنسا والولايات المتحدة بهدف الترويج لـ "مملكة البحرين العالمية للاستثمار" لاستقبال مشاريع صناعية جديدة إليها.</p>

ملحق (3/2)
الجهود الترويجية في الجمهورية التونسية

<p>(8) مجموعات الترويج الأخرى المنفصلة</p>	<p>(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنطقة</p>	<p>(6) الترتيبات التجارية أو الجماعية المنفصلة مع بول أخرى</p>	<p>(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار</p>	<p>(4) الفرص المعروضة للاستثمار</p>	<p>أخرى؛ - بذلت وكالة الترويج بالاستثمار 765 جهدا ترويجيا تضمنت 4 لقاءات شراكة تتعلق بالترويج العام، و335 اتصالا مباشرا بشخصات إقليمية متخصصة في الترويج القطاعي، في مجالات التكنولوجيا المتطورة، و226 اتصالا مع شركات اقتصادية أخرى، بهدف الترويج القطاعي لمواد الاستهلاك.</p>	<p>-</p>	<p>-</p>	<p>-</p>	<p>-</p>
<p>(1) مؤتمرات وندوات ومؤتمرات الترويج التي عقدتها الدولة</p>	<p>(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة</p>	<p>(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين</p>	<p>(4) الفرص المعروضة للاستثمار</p>	<p>(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار</p>	<p>صبرت خلال العام عن السلطة التشريعية 10 إجراءات وقوانين جديدة، هدفت بمجملها إلى:- - تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالترويج عن الأداة الموظفة على الشركات وحسابات المصارح وكذلك المتعلقة بالتوقف عن النشاط. - وضع خطة موجهة تهدف إلى اجتمار آجال الترويج الدولي للقطاع إلى أقل من 24 ساعة من تاريخ تقديم التصاريح الدولية المتعلقة بها. - الرقي من نسبة مباحة التصاريح الدولية بالطرق الإلكترونية من 40 بالمائة إلى 80 بالمائة مع نهاية سنة 2007.</p>	<p>-</p>	<p>-</p>	<p>-</p>	<p>-</p>
<p>(1) مؤتمرات وندوات ومؤتمرات الترويج التي عقدتها الدولة</p>	<p>(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة</p>	<p>(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين</p>	<p>(4) الفرص المعروضة للاستثمار</p>	<p>(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار</p>	<p>-</p>	<p>-</p>	<p>-</p>	<p>-</p>	<p>-</p>
<p>(1) مؤتمرات وندوات ومؤتمرات الترويج التي عقدتها الدولة</p>	<p>(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة</p>	<p>(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين</p>	<p>(4) الفرص المعروضة للاستثمار</p>	<p>(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار</p>	<p>-</p>	<p>-</p>	<p>-</p>	<p>-</p>	<p>-</p>

ملحق (4/2)

الجهود الترويجية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

<p>(8) موجودات الاستثمار الأجنبي الممنوعة</p>	<p>(7) المدن الصناعية والمنطقة الحرة الجديدة والمنطقة</p>	<p>(6) الترتيبات المتأينة أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى</p>	<p>(5) القوانين والإجراءات الجديدة جنباً إلى استثمار</p>	<p>(4) الفرص المعروفة للاستثمار</p>	<p>(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين</p>	<p>(2) مؤتمرات ولقاءات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة</p>	<p>(1) مؤتمرات ولقاءات ومعارض الترويج التي عقدها الدولة</p>
<p>-</p>	<p>-</p>	<p>تمتد الدورة 3 ترتيبات ثنائية مع كل من لبنان، كوريا، وروسيا، هدفت بمجملها إلى تجنب الأضرار الضريبي، وتضادي التهرب من الضريبة على الدخل والضريبة.</p>	<p>صدرت عن رئيس الجمهورية ومن رئيس الحكومة خلال العام 4 قوانين جديدة، وتعدل واحد على قانون قوائم، تعاملت جميعها بتطويع الاستثمار، منح حوافر إضافية للمستثمرين المحليين والأجانب، تحديد شروط منح الامتيازات، تحديد صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وملاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وتشكيل لجنة طمأن مستثمرة بالاستثمار.</p>	<p>-</p>	<p>استقبلت الجزائر 5 وفود اقتصادية من دول عربية وأوروبية وآسيوية. شملت تونس، السعودية، تركيا، إيطاليا وماليزيا. في حين زارت 7 وفود جزائرية كل من: فرنسا (3)، إيطاليا (2)، وتونس وسبانيا. وكان هدف تلك الزيارات في المتابعة المشاركة في فعاليات ترويجية منها ملتقيات، وجولات ترويجية ومجاس رجال أعمال.</p>	<p>شاركت المنظمة في 7 فعاليات ترويجية عمدت إحصاءها في تونس، والأخرى نظمتها دول أوروبية شمالت: إيطاليا، فرنسا وأسبانيا. شاركت في الفعاليات التي شملت ملتقيات، وجولات ترويجية، ومؤتمرات القمة الأوروبية-اقتصادية، وإسبام الإعلامية الاقتصادية، وكالات ترقية الاستثمار في حوض البحر المتوسط، غرف التجارة والصناعة، وزارات ممتية، مؤسسات دولية، رجال أعمال وجهات حكومية. وقد هدفت الفعاليات إلى تشجيع الاستثمار في دول حوض البحر المتوسط، تعزيز مزايا الاستثمار، وعرض ترويج التخصصية، المتاحة الفرص الاستثمارية المتاحة في الجزائر.</p>	<p>نظمت الدورة 10 فعاليات ترويجية محلية، كان بعضها جزائري عربي مشترك، وجزائري أوروبي مشترك، والبعض الآخر بتنظيم جزائري كامل. وقد انطلقت على ملتقيات ومنشآت واجتماعات، هدفت بمجملها إلى عرض فرص الاستثمار والشراكة، وتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، وتشجيع الاستثمار في الجزائر، وشارك في الفعاليات المبريد من السورارات الاقتصادية، الهيئات المعنية بالاستثمار، غرف التجارة، رجال أعمال عرب وأجانب، وجهات أخرى ممتية.</p>

مصادر قفارية

ملحق (5/2)
الجهود الترويجية في المملكة العربية السعودية

<p>(8) مجهودات الترويج الأخرى المتعددة</p>	<p>(7) المدن الصناعية والناطق الحرة الجديدة والمنطقة</p>	<p>(6) الترتيبات الثابتة أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى</p>	<p>(5) القروانيين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار</p>	<p>(4) الفروض المعروضة للاستثمار</p>	<p>(3) السورسات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين</p>	<p>-</p>	<p>قامت الدولة بتبني 21 ترتيبا ثنائيا افتتحت على 8 لجان مشتركة مع الأردن، الصين، أوكرانيا، جنوب أفريقيا، النمسا، استراليا، نيوزيلندا والساحلي، وذلك بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي، كما وقعت السعودية 13 اتفاقية 5 منها بهدف تقادي الأذواج الضريبي مع كل من: باكستان، الهند، النمسا، و5 الاتفاقيات بهدف تشجيع وحماية الاستثمارات في البلدين، بالإضافة إلى اتفاقية مع كل من: الهند، سويسرا، اسبانيا، سنغافورة، تركيا، وناميبيتي استثمار مع كل من الهند والمالين، والاتفاقيات على خدمات النقل الجوي مع اليونان.</p>	<p>صدرت خلال العام من وزارة التجارة والصناعة، وعن هيئة السوق المالية 8 قوانين جديدة هدف من جعلها إلى تسهيل وتبسيط إجراءات الاستثمار، وتذليل العقبات التي تواجه المستثمرين.</p>	<p>-</p>	<p>قام 12 وفدا سعوديا من الهيئة العامة للاستثمار، مجلس الغرف السعودية، الغرف القطاع العام والخاص، بريرات دول أوروبية، آسيوية، وأمريكية جنوبية ومنها: البرازيل، أستراليا، الصين، اليابان والمانيا. كما استقبلت الهيئة وجهات أخرى منية 46 وفدا استثماريا من دول عربية، أوروبا، الولايات المتحدة، آسيا، أفريقيا وأمريكا الجنوبية، منها: الأردن، تونس، تركيا، المانيا، اسبانيا، اليونان، فرنسا، التشيك، كندا، الولايات المتحدة، سويسرا، هولندا والمانين. وقد هدفت البرارات الترويجية المبادرة إلى أهداف عديدة، بحيث فرص الاستثمار.</p>	<p>تم خلال العام القيام بـ 10 إجراءات تطويرية في 10 من المدن والناطق الصناعية في السعودية على النحو التالي: 1- الجزء الأول من المرحلة الأولى بالمدينة الصناعية بسدير بمنطقة الرياض (طرح مناقصة لتطوير 10 ملايين م 2 بنظام الانتاج BOT). 2- المرحلة الأولى من المدينة الصناعية الثانية بجدة (طرح مناقصة لتطوير 3,5 مليون م 2 بنظام حق الانتاج BOT). 3- المرحلة الأولى من المدينة الصناعية الثانية بجازان (إعداد الشروط لمناقصة التنفيذ لتطوير 3 ملايين م2 بتحويل من الدولة). 4- المرحلة الأولى من المدينة الصناعية بعمر (إعداد الشروط لمناقصة التنفيذ لتطوير 500 الف م2 بتحويل من الدولة). 5- الترخيص للقطاع الخاص بإنشاء 5 مدن صناعية بمنطقة الرياض (جاري تطوير مساحات للمدن الصناعية الخاصة حوالي 5 ملايين م2). 6- استكمال تطوير المدينة الصناعية الثانية بالدمام (جاري تطوير بعض المساحات جزئيا بالجهود الذاتية في المرحلة الثالثة والخامسة على مساحات في حدود 3 ملايين م2).</p>	<p>شاركت لجانته باهية العامة للاستثمار بـ 17 فعالية ترويجية تم عقدها على مدى العام في دول عربية شملت لبنان، البحرين، الإمارات، قطر، وعمان، ألمانيا، هولندا، بريطانيا، وفرن دول آسيوية منها: أستراليا، سنغافورة، إضافة إلى فعاليات تم تنظيمها في جدة والرياض. وقد توجت تلك الفعاليات ما بين مؤتمرات ومعارض وورشات عمل وندوات وملتقيات، كانت وظيفتها حضورا مكثفا من قبل جهات وشركت محلية واقليمية وعامة، إضافة إلى شخصيات منية بالاستثمار.</p>	<p>شاركت لجانته باهية العامة للاستثمار بـ 17 فعالية ترويجية تم عقدها على مدى العام في دول عربية شملت لبنان، البحرين، الإمارات، قطر، وعمان، ألمانيا، هولندا، بريطانيا، وفرن دول آسيوية منها: أستراليا، سنغافورة، إضافة إلى فعاليات تم تنظيمها في جدة والرياض. وقد توجت تلك الفعاليات ما بين مؤتمرات ومعارض وورشات عمل وندوات وملتقيات، كانت وظيفتها حضورا مكثفا من قبل جهات وشركت محلية واقليمية وعامة، إضافة إلى شخصيات منية بالاستثمار.</p>	<p>شاركت لجانته باهية العامة للاستثمار بـ 17 فعالية ترويجية تم عقدها على مدى العام في دول عربية شملت لبنان، البحرين، الإمارات، قطر، وعمان، ألمانيا، هولندا، بريطانيا، وفرن دول آسيوية منها: أستراليا، سنغافورة، إضافة إلى فعاليات تم تنظيمها في جدة والرياض. وقد توجت تلك الفعاليات ما بين مؤتمرات ومعارض وورشات عمل وندوات وملتقيات، كانت وظيفتها حضورا مكثفا من قبل جهات وشركت محلية واقليمية وعامة، إضافة إلى شخصيات منية بالاستثمار.</p>	<p>شهد العام انطلاقة مكثفا لـ 35 فعالية اقتصادية، اشتغلت على منديات، ورش عمل، وملتقيات، وورش عمل، احتفالات، لقاءات ثنائية، اجتماعات استشارية، اجتماعات استشارية، تم تنظيم 32 منها محليا في الرياض، جدة، جازان، المدينة المنورة، وحائل، فيما نظمت الـ 3 الأخرى في كل من رومما، مدريد وباكستان. وكان تلك الفعاليات عدة أهماف أهمها: تعزيز أفاق التعاون التجاري، السياحي والاستثماري، عقد الشراكات لترويج القروض الاستشارية في عدة مجالات أهمها النفط، البنوك، والطيران، في تلك الفعاليات، وعبره اقتصاديون، مسؤولون حكوميون، ممثلو جهات خاصة وحكومية ورجال أعمال.</p>
--------------------------------------------	----------------------------------------------------------	--------------------------------------------------------------	---------------------------------------------------------	--------------------------------------	--------------------------------------------------------------	----------	----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	----------	------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

<p>7- الترخيص لمنطقة تقنية بمنطقة الرياض (الصالح المؤسسة العامة لتتاعمد بمساحة 800.000 م²).</p> <p>8 - إعادة تأهيل شبكات المياه والصرف ومحطات المعالجة والمدن المتنامية القائمة بالرياض والتحصين (طرح الأعمال في مناقصة على القطاع الخاص بنظام حق الانتفاع BOT لرفع كفاءتها وعمل التجديدات لانتهاء عمرها الافتراضي).</p> <p>9 - إعادة تأهيل شبكات المياه بالمدينة الصناعية القائمة بجدة.</p> <p>10 - إعادة تأهيل شبكات المياه والصرف ومحطات المعالجة بالمدينة الصناعية القائمة بكل من الدمام والأحساء.</p>			<p>بحث الشركات الاستشارية، تعزيز العلاقات الاقتصادية، مناقشة خطة الهيئة الشاملة لسرقة تصريف السعودية في تقارير التقييمية الأولية، توقيع ترتيبات ثنائية، توقيع اتفاقيات تقنية مع مايكروسوفت، بحث مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فتح قنوات استثمار نسائية، وعرض مناخ الاستثمار في السعودية.</p>	<p>بتوة في فعاليات اقتصادية أخرى عديدة ذات طابع عالمي وإقليمي، بهدف عرض الفرص الاستثمارية في قطاعات هامة، منها: الاتصالات وتقنية المعلومات، الطاقة، والتل.</p>
-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	--	--	------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

مصادر قطرية

ملحق (6/2)
الجهود الترويجية في جمهورية السودان

(8) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة	(7) المدن الصناعية والمنطقة الحرة الجديدة والمنطقة	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(5) القوانين والأجسام الحكومية لجانب الاستثمار	(4) المفروض المعروضة للاستثمار	(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستثمرين مستقبليين	(2) مؤتمرات وندوات وسعارض الترويج التي شاركت فيها الموزعة	(1) مؤتمرات وندوات وسعارض الترويج التي عقدها الموزعة
	<p>شهدت 3 مدن صناعية 7 إجراءات تطويرية تضمنت: - في مدينة شمال أم درمان الصناعية (السلاوة): 1 - تحجير المدينة الصناعية بأكملها. - في مدينة العجلى الصناعية: 1 - تحجير وتزقيم أريضة أجزاء من المدينة. 2 - إنشاء طريق بطول 4 كم داخل المدينة. - في مدينة سودا الصناعية (الشهبه) محمد أحمد عمر): 1 - توصيل شبكات المياه. 2 - رصف منطقة لوقوف الشاحنات. 3 - عمل زهديات بطول 2,5 كم. 4 - تسوير محطات الكهرباء استناداً لتجهيزها للعمل.</p>	<p>وقعت السودان وموريتانيا اتفاقية للتشجيع وحماية الاستثمار. بهدف حماية وتشجيع الاستثمار وتقديم ضمانات ضد مخاطر التأميم والمصادرة.</p>	-	<p>عرضت إدارة الاستثمار بالتعاون مع الولايات والوزارات الاتحادية نحو 600 فرصة استثمارية في القطاعات الصناعية، الزراعية، والخدمات الاقتصادية.</p>	<p>استقبلت السودان ممثلة بإدارة الترويج في وزارة الاستثمار، 15 وفدا رسميا وخاصة من دول عربية ومغربي، وأجنبية، وشركات رجال أعمال، بهدف الإطلاع على بيئة الاستثمار والمشاريع المستاحقة في السودان.</p>	<p>شاركت الموزعة بـ 7 فعاليات (4 مؤتمرات، و3 ندوات)، إثنان منها محلية والخمسة الأخرى تم عقدها في دول عربية وأجنبية هي: عمان، فرانكفورت، باريس، اليابان، وهولندا. هدفت الفعاليات إلى التعرف بالفرص الاستثمارية المتاحة، وجذب الاستثمارات العربية والأجنبية وبخاصة تلك السودانية، التي تتوفر فيها فرصا استثمارية في قطاعات عدة أهمها: الطاقة، التعدين والبنى التحتية. وقد شارك في تلك الفعاليات ممثلو قطاعات عامة وخاصة، وغرف تجارة عربية وأجنبية، ووزارات، ومنظمات وبنات تجارية مغربية بالاستثمار.</p>	<p>عقدت الموزعة خلال العام 6 فعاليات ترويجية محلية (في الخرطوم)، اجتماعات على 4 معارض وملتقى اقتصادي، ومؤتمر للسياحة. هدفت تلك الفعاليات بشكل أساسي إلى عرض الفرص الاستثمارية المتاحة وجذب المستثمرين، وخاصة في قطاع السياحة. شاركت في تلك الأنشطة عدة دول عربية وأجنبية مغربية بالاستثمار في السودان.</p>

مصدر: تقريره

ملحق (7/2)
الجهود الترويجية العربية السورية

<p>(8) مجموعات الترويج الأخرى المنفذة</p>	<p>(7) المصن المناعية والمناطق الصحرة الجديدة والمنفذة</p>	<p>(6) الترتيبات الثابتة أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى</p>	<p>(5) الشقرايين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار</p>	<p>(4)الفرص المعروضة للاستثمار</p>	<p>(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين</p>	<p>(2) مؤتمرات ومسودات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة</p>	<p>(1) مؤتمرات زبورات ومعارض الترويج التي عقدها الدولة نظمت الدولة ممثلة بهيئة الاستثمار 7 فعاليات اقتصادية تم عقدها على مدار العام في مدن عربية وأجنبية منها : القاهرة، الرياض، كوالالمبور وأثينا، وقد اشتملت على 3 منتديات، وندوة حول التجارة والاستثمار، ومؤتمر حول الاستثمار والصناعة، وورشمة عمل حول الشحاون التجاري والاستثماري، ودورة تدريبية في الترويج للاستثمار. شاركت في هذه الفعاليات وكالات استثمار عربية وأسوية وجهات عامة وخاصة، إضافة إلى وزارة الاقتصاد وسكتب الاستثمار. وقد هدفت الفعاليات بمجمها إلى تبادل المعلومات والتجربات في مجال الاستثمار، عرض الفرص الاستثمارية المتاحة، وتأهل الكوادر العاملة في مجال الترويج.</p>
<p>1 - الترويج الإلكتروني: - تطوير الموقع الشبكي الخاص بهيئة الاستثمار.</p>	<p>-</p>	<p>-</p>	<p>صدر عن رئيس الجمهورية خلال العام قانون جديد خاص بإحداث هيئة الاستثمار السورية، كما تم إجراء تعديلات على قانونين قائمين بإحلال المحلية والأجنبية وتخفيض ضرائب الدخل وفتح خصم ضريبي ديناميكي.</p>	<p>عرضت هيئة الاستثمار وبعض الوزارات المعنية 50 مشروعا في قطاعات شملت: الصناعة، الكهرباء، النفط، الاتصالات والزراعة، بقية إجمالية بلغت نحو 350 مليون دولار.</p>	<p>-</p>	<p>-</p>	<p>مصادر قبطية</p>

ملحق (8/2)
الجهود الترويجية في دولة الكويت

(1) مؤسسات وبنود التي ومعارض الترويج التي عقبتها الدولة	(2) مؤسسات وبنود ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(4) الفروض المسمروضة للاستثمار	(5) القوافل والزيارات الجديدة لجذب الاستثمار	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة	(8) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
عقدت المؤتمرات خلال العام وفعاليات ترويجية في مدينة الكويت وأقامها مكتب ومعارض الاستثمار الأولى "الكويت جاذبة" والثانية "الفرص والتجارة" بالتعاون مع دولة الكويت، هدفنا إلى التعريف بالمنطقة الاستثمارية في منطقة الخليج، وسليط الضوء على المناخ الاستثماري في دولة الكويت، وقد شارك في فعاليات القطاع المستثمر بالاستثمار وممثلين من القطاع العام والخاص.	شاركت الدولة في حلقة نقاشية محلية، نظمتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، في مقرها بمدينة الكويت، بهدف عرض أساليب جذب الاستثمار من خلال الإطلاع على تجارب الدول المختلفة المتعلقة باستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد شاركت في الحلقة النقاشية كافة القطاعات المحلية المعنية بالاستثمار.	استقبلت غرفة تجارة وصناعة الكويت 12 وفداً اقتصادياً من دول عربية وأجنبية شملت كلاً من: إيطاليا (2) كازاخستان، ورومانيا، المكسيك، ألمانيا (2)، اليمن، سويسرا، الأردن، أوكرانيا وبنغلاديش. وقد هدفنا هذه الزيارات إلى عدة أهداف أهمها تطوير العلاقات التجارية، وتعزيز العلاقات الثنائية، والتباحث حول المشاريع المحتملة، منها مشاريع المسكك الحكيمة والإشادات.	-	-	-	-	-

مصدر: تقريرية

ملحق (9/2) الجهود الترويجية في الجمهورية اللبنانية

(8) مجهودات الترويج الأخرى المتقدمة	(7) المدن والمناطق الحرة والجمهورية المتقدمة	(6) الترتيبات المتكاملة أو الجماعية المتقدمة مع موال أخرى	(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجناب الاستثمار	(4) الفروض الممروضة للاستثمار	(3) التبرعات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(2) مؤتمرات وكندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(1) مؤتمرات وكندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة
-	تم إنشاء معرض دائم للمنتجات المصنعية في طرابلس تديره شركة لبنانية-صينية مشتركة.	تم خلال العام تنفيذ 21 ترتيبا ثنائيا مع عدة دول عربية وأجنبية وهيئات دولية منها: الجزائر، عمان، اليمن، قطر، الأردن، غينيا، كوريا الجنوبية، تركيا، موريتانيا، باكستان، والامم المتحدة. وقد هدفت تلك الترتيبات بشكل اساسي إلى حماية وتشجيع الاستثمارات، تجنب الادراج الضريبي، دعم القطاع الخاص، تشجيع المشاريع المحلية البرزة، تنمية العلاقات التجارية المتبادلة وتعمية الروابط الاقتصادية.	يناقش المجلس اللبناني 7 قوانين ومرسوما واحدا تم تقديمها، بهدف تبسيط وتوحيد الإجراءات الضريبية، تحديث النظام الضريبي إعادة تنظيم المالحات، حماية ملكية واستعمال المستندات، وتحسين وتطوير اسواق المال.	تم خلال العام عرض أكثر من 51 فرصة استثمارية في لبنان، من قبل «السهال» ووزارة السياحة، وولدية حيث سبورت، حيث شملت الفروض قطاعات عديدة أهمها: السياحة، تقنية المعلومات والأجالات الأخرى المتقدمة مثل: الاستثمارات والخدمات المصرفية والسكنية والصحية.	استقبلت الدولة ممثلة بـ «السهال» 3 وفد رسمي من البرازيل، السويد وباكستان، حيث هدفت زياراتهم للإطلاع على الحوافز المنوحة للمستثمرين، وعلى الفروض المتاحة للاستثمار، إضافة إلى الحصول على الدعم التي بهدف إنشاء مركز شامل للخدمات.	شاركت الأطراف المعنية في الدورة بـ 15 فعالية اشتملت على مؤتمرات ومعارض واجتماعات تم تنظيمها في عدة دول عربية واسبوية وأوروبية منها: مصر، السعودية، المغرب، فرنسا، الصين وتركيا. وقد هدفت تلك الفعاليات إلى العديد من الأهداف منها: عرض مناح الاستثمار في لبنان ومناقشة أفضل السبل لتشجيع الاستثمار، مناقشة التحديات التي تواجه الاستثمار، الإطلاع على تجارب الدول الأخرى، بحث أداء هيئات تشجيع الاستثمار، والترويج لعدد من المنتجات اللبنانية. وقد شارك في تلك الفعاليات هيئات تشجيع الاستثمار ورجال أعمال ومستثمرون ورجال أعمال من أنحاء العالم.	عقدت الدورة خلال العام 13 فعالية ترويجية كانت في معظمها مؤتمرات وورش عمل، ومن أهم ما هدفت إليه: عرض الإصلاحات في مناح الاستثمار، استعراض التخصصيات التي طرأت على بيئة الأعمال في لبنان، التوعية بقانون تشجيع الاستثمار، عرض الحوافز المتوفرة للمستثمرين، مناقشة آلية إعادة إعمار لبنان، وتبسيط الخطوة على دور «السهال» في إعادة الإعمار، ووضع الأعمار الوطنية لاستراتيجية الترويج للاستثمار. وقد حضر تلك الفعاليات رجال أعمال ومستثمرون عرب وأجانب، ممثلو وكالات تشجيع الاستثمار في حوض المتوسط، ممثلو عدة دول أجنبية، مع مشاركة من عدة وزارات معنية وأطراف أخرى ذات صلة.

مصادر مقربة

ملحق (10/2)

الجهود الترويجية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

(8) مجموعات الترويج الأخرى المنفذة	(7) الممنون والمنساقون والحرة الجديدة والمنفذة	(6) الترتيبات الشفافية أو الحكومية المنفذة مع دول أخرى	(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(4) المقروض المعروض للاستثمار	(3) الترتيبات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(2) مؤتمرات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(1) مؤتمرات ولقاءات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة
-	-	<p>نفذت الدولة 3 ترتيبات ثنائية خلال العام مع كل من: كوريا الجنوبية، سان مارينو، وهولندا. وقد هضقت بهضمها إلى تشجيع الاستثمار والحساسة والمتبادلة له مع الدول المنفذة. يتلك الترتيبات.</p>	<p>صدر عن اللجنة الشعبية العامة القانون رقم (86) لعام 2006، كما صدر تعديل له خلال العام، وقد هدف القانون والتعديل عليه إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تخفيض الحد الأدنى لرأس المال المشروع الاستثماري إلى 5 ملايين دينار ليبي. - مشاركة رأس المال الوطني والمشروع الاستثماري بنسبة 50%، يحد أدنى مليون دينار. - إمكانية الاقتراض من المصارف المحلية للمشروع بحدود 50%. - الإعفاء من أية رسوم على رأس المال المورد. - الإعفاء من ضريبة الاستهلاك على مواد التشغيل المستخدمة في الاستثمارات الداخلية. - الإعفاء من رسوم خدمات التوريد. 	-	<p>قامت 4 وفود من القطاع رجال الأعمال في ليبيا، بزيارات ترويجية إلى كل من مصر، المغرب، السنغال، والصين، بهدف الترويج للاستثمار في ليبيا، عرض المنتجات الليبية، وعضو الملتقى الرابع لتكامل الاستثمار الذي عقد في المغرب.</p>	-	<p>عقدت الدولة على مدار العام 6 لقاءات ترويجية محلية في مدينة طرابلس، اشتملت على مؤتمر وطني حول الاستثمار الأجنبي، و4 لقاءات مع رجال أعمال عرب وأجانب من: الأردن، كندا، كوربا، والمانيا، كما اشتملت على معرض الجوانب، كوربا، والمانيا، الـ (35). وقد هدفت جهات معينة من القطاعين العام والخاص، إلى الترويج بالاستثمار الأجنبي في ليبيا والترويج له.</p>

مصدر: قفوية

ملحق (11/2)

الجهود الترويجية في جمهورية مصر العربية

<p>(8) مجهودات الترويج الأخرى المبنية</p>	<p>(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمتقدمة</p>	<p>(6) الترتيبات الشبكية أو الصناعية الجماعية مع دول أخرى</p>	<p>(5) القوافل التجارية والإجراءات الجنبية لجذب الاستثمار</p>	<p>(4) الفروض المعمروضة للاستثمار</p>	<p>(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين</p>	<p>(2) مؤتمرات وملتقيات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة</p>	<p>(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة</p>
<p>- الترويج الإلكتروني: 1 - مخاطبة المستثمرين عن طريق البريد الإلكتروني الخاص بخدمة المستثمرين بالهئية حيث تم استقبال المديد من الاستفسارات خلال عام 2006 بالجماني 202 استفسار. من منطقة الشرق الأوسط، منطقة الشرق الأقصى، منطقة أوروبا، ومن جهات أخرى غير محددة. - الموقع الشبكي: 1 - جازى وبنى الخطوط العريضة لتحديث الموقع الإلكتروني للاستثمار في مصر www.investment.gov.eg - الأخرى: 1 - جازى تحديث وتطوير قاعدة بيانات مبدئية خاصة بالشركات والمستثمرين. 2 - تعيين ممثل من الهئية في الصين. 3 - هناك المديد من التاملات مع مكاتب التمثيل التجارية بمصر. 4 - أعضاء في عدة هيئات دولية منها: WAIPA، ANIMA. 5 - التعاون مع الهيئات الدولية: I F C - W E P Z A - M I G A - UNCTAD- OECD.</p>	<p>تم خلال العام اتخاذ 25 اجراء لتطويرا في عدد من المناطق الحرة والصناعية في انحاء مصر منها: إقامة مشاريع استثمارية، الموافقة على تركيب شبكات غاز طبيعي وكهرباء لمشاريع استثمارية، تركيب شبكة لمراقبة منطقة مساحات وتوسيع المساحات، تخطيطا لاراضي، البناء لاراضي، البنية التحتية لمناطق صناعية متخصصة، تخصيص المناطق الصناعية بالمكاتب محسن اختصاص الامة الزمنية طالب الأرض وتخصيها، وتخصيص الاعضاء للمستثمرين.</p>	<p>تم اجراء 5 ترتيبات ثنائية اشتملت على توقيع 3 اتفاقيات وبروتوكولين اثنين مع كل من: كوريا الجنوبية، ايطاليا، الصين، الأردن وسوريا. هدفتها إلى تعزيز التعاون وحماية الاستثمار، وتوسيع وتطوير المناطق الحرة من التجارة والخدمية، والترويج للمشاريع الاستثمارية.</p>	<p>صدر خلال العام عن عدة جهات منها: رئاسة الجمهورية، وزارة الاستثمار، والهئية العامة لسوق المال، ووزارات جديدة 8 قنولات لتوازين قائمة تتلاق بنواح نشاط التسويق والترويج لاجالات الاستثمار، تأسيس شركات السمسرة في الاوراق المالية، الاستثمار-الستحيدر- والرض رسميون مكافئة الاغراق الخاصة بتسهيل محمدة تسهيل حمل منازعات الاستحسام، والتخصيص على شركات التوريق والتاجر المالي.</p>	<p>عرضت الهئية العامة للتنمية الصناعية 42 فرمصة في المجمولات: الكيمساونية، السواكيسية، السفناكيسية، الهندسية، التعميدسية، والمعالن. كما عرضت عدة وارات منها النقل، والشباب 50 فرمصة اخرى في المجمولات الخالية: تنقية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي، الترفيهي، النقل البحري والتهي، السكن الحدي، الاستحسام، التخصيص على شركات التوريق والتاجر الطبيعي.</p>	<p>قامت وهدة من الهئية العامة للاستثمار، ومن عدد من الوارات المنية ب 11 زيارة ترويجية إلى دول عدة منها: الكويت، الامارات، الأردن، الصين، اليونان، المملكة المتحدة، روسيا، ايطاليا واليونان. كما استقبلت الدولة مجلة هئية الاستثمار 11 وها من دول اجنبية منها: اليابان، الصين، تركيا، سنغافورة، ايطاليا، نيجريا وجنوب افريقيا. هدفت للزيارات إلى تلك الدول للتعريف بمناخ الاستثمار والترويج له، تفعيل التعاون والتبادل التجاري والاستثمارية المشاركة في تتيبات دورة تدريبية على تتيبات مشتركة وعروض الفروض الاستثمارية. كما هدفت الوفود القادمة إلى التعرف على مناخ الاستثمار، بحث إمكانية عقد شراكات مع شركات مصرية، وتعزيز سبل التعاون.</p>	<p>شاركت الدولة ب 19 فعالية ترويجية 4 مطية 15 خارجية في دول عدة منها: البحرين، ايطاليا، الصين، فرنسا، سويسرا، اليابان وتركيا. اشتملت الفعاليات على مؤتمرات ومنتديات وعروض وورش عمل، هدفقت للتعريف بالاستثمارية وعملا، هدفقت للعرض الاستثمارية ومناخ الاستثمار في مصر، التعرف على مدى جاذبية وبنافسية الدول الاستثمارية، وتسلط المعنية، وتسلط الاستثمار مع الدول الأجنبية، وتسلط الموضوع على دور الاستثمارية في تلك المشاركة في تلك الفعاليات وزيارات هيئات استثمار، وهيئات هيئات دولية وممثل هيئات دولية معينة.</p>	<p>عقدت الدولة 14 فعالية ترويجية منها 8 محلية في (التجارة وشدة الشبخ) و6 خارجية في دول عدة منها: البرتغال، فرنسا، ايطاليا، وبرتغال. اشتملت الفعاليات وورش عمل، هدفقت إلى تعزيز العلاقات الاستثمارية، الشروع للفرص الاستثمارية، عرض التطورات التي طرأت على بيئة الاستثمار في مصر، وتدريب العاملين في بيئة الاستثمار على مهة الاستثمار على التتيبات المنمطة برعاية وحده المستثمر، شارك في تلك الفعاليات ومثلت وكالات هيئات ووزارات الاستثمارية، وشركات اجنبية، أعضاء منظمات دولية، ورجال اعمال.</p>

ملحق (12/2)
الجهود الترويجية في المملكة المغربية

(8) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة	(7) المدن الصناعية والنطاق الحرة الجديدة والمنفذة	(6) الترتيبات الثابتة المنفذة أو الحاصية الأخرى مع دول أخرى	(5) السفورين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(4) الفروض المعروضة للاستثمار	(3) الريارات الترويجية التي دول أخرى واستقبال مستثمرين	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة
-	-	-	-	-	<p>استقبلت المغرب وفدا رسميا يابانيا يتالف من رجال اعمال، براسهم الوزير العمري، زار البلاد بهدف الإطلاع عن كلب على فرص الاستثمار المتاحة في المغرب. كما قام سفير المغرب، في واشنطن بـ 3 زيارات إلى غرقة التجارة في ولاية كونكتيكت، ومنظمة ايد تواريزران، وخرقة التجارة في مدينة بورتلاند، بهدف اطلاصهم على فرص الاستثمار التي يمكن الحصول عليها بموجب اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية.</p>	<p>شاركت الدولة في مؤتمرات ترويجية تضمنا ندوة حول "المغرب الصناعي"، عقدت في فرنسا، وحملة التعريف بـ "تكاملات المشاركة للنفوض في الهند. هدفنا المشاركة للترويج بصناعة النسيج الصناعي في المغرب، والتعريف على التحديت التي يواجهها الاستثمار بشكل عام. شارك في التعلاتين وزراء، وشركات ومستولون من القطاع الخاص، وخرقة التجارة والصناعة العمية.</p>	<p>عقدت الدولة خلال العام 3 فعاليات ترويجية محلية، (في الرباط، والدار البيضاء) اشتملت على البورة الرابعة لـ ملتقى تكاملات الاستثمار"، وورشة عمل حول "الاستثمار السياحي وبقاء حول "الاستثمار السياحي في المغرب" هدفنا التعلاتين للمشاركة في المغرب، الاستفادة من الخبرات والتكعات الأجنبية، والتعريف بتوجهات الحكومة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر. شارك في التعلاتين الوزراء المنعوب، معطو وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، مثنو القطاع السياحي، وخرقة التجارة البريطانية.</p>

مصادر فخرية

ملحق (13/2)

الجهود الترويجية في الجمهورية اليمنية

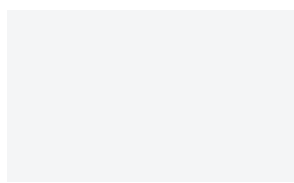
<p>(8) جهود الترويج الأخرى المنفردة</p>	<p>السمن (7) السمنية والمنطقة الجبلية والمنطقة</p>	<p>(6) الترتيبات الشبانية أو مع دول أخرى</p>	<p>(5) القرويين والإحياء الجبلية الاستثمار</p>	<p>(4) الفروض المستثمر</p>	<p>(3) السبورات الأخرى واستقبال مستثمرين</p>	<p>(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة</p>	<p>(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة</p>
<p>- الترويج الإلكتروني: 1 - الارت على استثمارات المستثمرين والمتمنين بالاستثمار في اليمن من خلال الإنترنت. الموقع الشبكي: 1 - تحديث الأخبار للأصحابيات على الموقع الشبكي. 2 - إنشاء صفحات إلكترونية في الموقع الشبكي الخاص بالهيئة وتدريب موظفي بعض مكاتب وفروع الهيئة على استخدام النظام الآلي تبعها لتنفيذ الربط الشبكي بين فروعها ومكاتبها. 3 - العمل على استكمال ربط الهيئة بالبريد والكمبيوتر في شبكة موحدة. 4 - تحميل المعلومات والبيانات المتعلقة بالمنتجات الاستثماري والفرص الاستثمارية المتاحة في كافة المجالات الخدمية والإنتاجية، على الموقع الإلكتروني للهيئة. أخرى: 1 - تحديث قاعدة البيانات الشاملة الخاصة بالمشايخ المرخصة والسجولة للاستثمارات المحلية والمربوية والأجنبية. 2- المشاركة في الإعداد والتخصيص لمؤتمر استئناف فرص الاستثمار الذي سينفذ خلال اربول 2007. 3 - لقاء عدد من المحاضرات في المعهد السلطواسي بغرض تعريف الممولين المستثمرين الذين سيمثلون الدولة من خلال السفارات في عدد من الدول النشيطة والصديقة، بالاستثمار وشبونه والفرص الاستثمارية المتاحة في الجمهورية اليمنية. 4 - إصدار (5) أعداد من مجلة الاستثمار التي تفتي بشؤون الاستثمار في الجمهورية اليمنية وتوزيعها على الجهات ذات العلاقة على الصعيدين الداخلي والخارجي. 5 - الإجابة على الاستفسارات التي يقدمها مكتب التنسيق والاتصال مع منظمة التجارة العالمية. 6- إصدار نشرة احصائية فصلية توضح المشاريع الاستثمارية المسجلة من قبل الهيئة العامة للاستثمار وفروعها وتوزيعها على الجهات ذات العلاقة. 7 - إجراء لقاءات محفلة وتوعوية وتدريبية على الصعيدين المحلي والأجنبي. 8 - توزيع مطبوعات الهيئة من كافة سفارات الجمهورية اليمنية في الخارج وسفارات الدول النشيطة والصديقة المنفصلة المعتمدة في اليمن والجهات ذات العلاقة. 9 - إعداد وتلء معارضات عن منتج الاستثمار في اليمن عبر العرض المرئي، هي المؤتمرات والفعاليات التي تدمج لها الهيئة. 10 - مشاركة الهيئة ضمن الجولات واللقاءات وحلقات النقاش في البرامج التثريبية والإعلامية المحلية والمربوية التي تفتي بشؤون الاستثمار على الصعيدين الداخلي والخارجي. 11 - المشاركة في العان التخصيبية اليمنية للإعداد والتخصيب الجان الوزاريه اليمنية مع دول شقيقة وصديقة.</p>	<p>ادارة قسامتة المستطارة في المحصرة في عدن لاجراء 3 اعمال تطويرية شملت: - توسيع ميناء - توسيع ميناء - ببناء - الارصفة، - توسيع - تطوير الطاقة المحطارية لمحاور قرية البشاشيك والشمون والحيوي.</p>	<p>تم خلال الحام تنفيذ 5 ترتيبات منها 4 ترتيبات ثنائية اشتملت على 4 اجتماعات علمية عربية مشتركة مع كل من: مصر وسوريا والاردن و سلطنة عمان، و الخاضع بمبنى خليجي مشترك تضمنت 6 اجتماعات لجهة التخصيبية اليمنية الخليجية المشتركة. وكان من اهم ما حدثت اليه ترتيبات تبرز العلاقات في مجال الاستثمار، تعيل بوتوكولات مع الاطراف المعنية، والإطلاق على تجارب الدول في الشروط للاستثمار.</p>	<p>صممت عن رئاسة الجمهورية، 6 فرائض جديدة، تتعلق ببرنامج عدة من تظمة بالاستثمار، عن رسائل تنظيم صيد وصيد الاحياء المائية، المشجعية الاستثمارية والاستشارات مع الامم المتحدة، كل من موريتانيا، والمملكة العربية السعودية، وكافة القساد، حماية الملكية الصناعية وأنظمة الدفع العمالية والمعمارية والمصرفية والإلكترونية. هدف تلك المفاوضات هو جعلها الى حد ما يحافظ على الشفورة الملكية الصناعية، وحقوق الملكية الصناعية والاستشارات.</p>	<p>عروضت الهيئة العامة للاستثمار بالتشسيق مع عدة جهات ذات علاقة، وسع اللجنة التحضيرية اليمانية المشتركة، 152 فرصة استثمارية في قطاعات عديدة منها: الصناعة، الزراعة، الكهرباء، الخدمات، الاتصالات، الخدمات السياحية وفي اليمن الاقليمي على الاموالحبات والاقصادية الاستمسان، والنقل، وقد ناقشت قيمة تلك المشاريع ال 10 ملايين دولار امركي.</p>	<p>استقبلت الهيئة العامة للاستثمار 6 وفود رسمية من دول عربية واخية شملت: السعودية، الكويت، الامانيا، الكوريت، ومجموعات استثمارية عربية واجنبية. وسفراء دول عربية واجنبية. وكان لذلك السبورات عديدة اهداف، اهمها التوافق على المشايخ الاستثماري في اليمن الاقليمي على الاموالحبات والاقصادية الاستثمارية، وعلى العرض الاستثماري المستاح، والناتج حول المقدم الفني المقدم لليمن.</p>	<p>شاركت اليمن ممثلة بالهيئة العامة للاستثمار، ب 5 فعاليات شملت واجتماع وازاري، ومتمدى عالمي واحقان اممي، اقيمت في كل من الاردن، الامانيا، الصين، النمسا وبعمر، وكان اهم ما هفت اليه هذه الفعاليات، ايجاد صيغة مشتركة لتخصيب منتج الاستثمار في المنطقة ويحاول التجزات حول تفتي الترويج المحلية، خال من تلك الفعاليات وزراء رؤساء هيئات مستثمر، والسيد في هذه الاشغفة شاركت في هذه الاشغفة المستمخية عدده جهات محلية وعربية واخنية رسمية وعمالية، ورجال أعمال عرب وسعيدة دولية وعربية ممثلة بالاستثمار.</p>	<p>عقدت الدولة على مدار العام 4 فعاليات ترويجية على مؤتمرات - مستثمرين، ومسلقين، ومعرض واحد، وفي مينتي صنعاء وتعد. ومن أبرزها هذه الفعاليات، التعرف اليه هذه الفعاليات، والاستثمار والاستفسر، وبالسفرين المتاحة في اليمن، وكذلك التي يقامها التي بالاستثمار، وخاصة، وبالاستثمار.</p>

ملحق (3)

مكونات ودليل مؤشرات المخاطر القطرية 2006

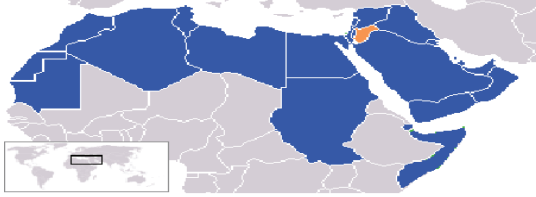
<p>مكونات المؤشر: يتكون المؤشر المركب من 3 مؤشرات فرعية هي: (1) مؤشر تقييم المخاطر السياسية (يندرج فيه 12 متغيراً هي درجة استقرار الحكومة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خريطة الاستثمار، وجود نزاعات داخلية، وجود نزاعات خارجية، الفساد، دور الجيش في السياسة، دور الدين في السياسة، سيادة القانون والنظام، الاضطرابات العرقية، مصداقية الممارسات الديمقراطية، نوعية البيروقراطية). (2) مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يندرج فيه 5 متغيرات هي نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، نسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة، استقرار سعر الصرف). (3) مؤشر تقييم المخاطر المالية (يندرج فيه 5 متغيرات هي نصيب الفرد من الدخل معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، معدل التضخم، نسبة عجز/ فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي).</p> <p>دليل المؤشر: يقسم المؤشر الدول إلى 4 مجموعات حسب درجة المخاطرة</p> <table border="1"> <tbody> <tr> <td>✓</td> <td>صفر - 49.5</td> <td>درجة مخاطرة مرتفعة جداً</td> </tr> <tr> <td>✓</td> <td>50.0 - 59.5</td> <td>درجة مخاطرة مرتفعة</td> </tr> <tr> <td>✓</td> <td>60.0 - 69.5</td> <td>درجة مخاطرة معتدلة</td> </tr> <tr> <td>✓</td> <td>70.0 - 79.5</td> <td>درجة مخاطرة منخفضة</td> </tr> <tr> <td>✓</td> <td>80.0 - 100.0</td> <td>درجة مخاطرة منخفضة جداً</td> </tr> </tbody> </table>	✓	صفر - 49.5	درجة مخاطرة مرتفعة جداً	✓	50.0 - 59.5	درجة مخاطرة مرتفعة	✓	60.0 - 69.5	درجة مخاطرة معتدلة	✓	70.0 - 79.5	درجة مخاطرة منخفضة	✓	80.0 - 100.0	درجة مخاطرة منخفضة جداً	<p>المؤشر المركب للمخاطر القطرية</p>
✓	صفر - 49.5	درجة مخاطرة مرتفعة جداً														
✓	50.0 - 59.5	درجة مخاطرة مرتفعة														
✓	60.0 - 69.5	درجة مخاطرة معتدلة														
✓	70.0 - 79.5	درجة مخاطرة منخفضة														
✓	80.0 - 100.0	درجة مخاطرة منخفضة جداً														
<p>مكونات المؤشر: يتكون من تسعة عناصر هي: المخاطر السياسية، الأداء الاقتصادي، مؤشر المديونية، وضع الديون المتعثرة، التقييم الائتماني للقطر، توفر التمويل من القطاع المصرفي للمدى الطويل، توفر التمويل للمدى القصير، توفر الأسواق الرأسمالية، معدل الخصم عند التنازل.</p> <p>دليل المؤشر: يتم تصنيف الدول وفق تدرج من صفر إلى 100، كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كانت مخاطرها القطرية أقل.</p>	<p>مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية</p>															
<p>مكونات المؤشر: يتم احتساب المؤشر استناداً إلى مسوح استقصائية لأراء كبار رجال الاقتصاد والمحليلين في بنوك عالمية وشركات مالية كبرى.</p> <p>دليل المؤشر: يتم تصنيف الدول وفق تدرج من صفر إلى 100، وكلما ارتفع رصيد الدولة دل ذلك على انخفاض درجة المخاطرة.</p>	<p>مؤشر الانستيتيوشنال انفسستور للتقييم القطري</p>															
<p>مكونات المؤشر: تركز الوكالة على تقييم المخاطر البنينة المرتبطة بعمليات التبادل عبر الحدود وليس على قدرة سداد أصل الدين والفوائد لأدوات الدين في السندات والقروض، وبذلك تكون متخصصة بتوفير معلومات عن المستوردين لصالح المصدرين وكذلك للمستثمرين الذين يرغبون بالحصول على معلومات عن شركة محلية يرغبون بالتعامل معها خارج أقطارهم. يعتمد المؤشر على 4 مجموعات تغطي المخاطر السياسية (البيئة المؤسسية/ سياسة الدول الداخلية/ استقرار الوضع السياسي والاجتماعي/ السياسية الخارجية)، المخاطر الاقتصادية الكلية (معدل النمو الاقتصادي للمدى القصير/ هيكل أسعار الفائدة/ الإصلاح الاقتصادي الهيكلي/ معدل النمو الاقتصادي للمدى الطويل)، المخاطر الخارجية (وضع التجارة الخارجية/ وضع الحساب الجاري/ وضع الحساب الرأسمالي/ احتمالات العجز عن سداد الديون/ سعر صرف العملة المحلية)، والمخاطر التجارية (الوضع الائتماني الإجمالي/ السياسة الضريبية/ استقرار القطاع المصرفي/ الفساد).</p> <p>دليل المؤشر: تقسم المخاطر إلى سبع مجموعات من DB1 - DB7 وداخل المجموعة مستويات مخاطرة تتراوح بين a-d بحيث تكون الدول الحاصلة على DB1 هي الأقل مخاطرة في حين تكون DB7 الأعلى مخاطرة.</p>	<p>مؤشر وكالة دان اند برادستريت للمخاطر القطرية</p>															

مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية	مكونات المؤشر:
	<p>يقيس المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية، بالاستناد إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحبيات رأسمالية ضخمة، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى.</p>
	<p>دليل المؤشر:</p>
	<p>درجة الاستثمار A وتقسم إلى أربعة مستويات:</p>
	<p>(A 1): البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا. وأن</p>
	<p>إمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جدا. ✓</p>
	<p>(A 2): احتمال عدم السداد يبقى ضعيفا جدا حتى في وجود بيئة سياسية</p>
	<p>واققتصادية أقل استقرارا أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبيا</p>
	<p>عن الدول المصنفة ضمن A1 ✓</p>
	<p>(A 3): بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد يؤدي</p>
	<p>بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر انخفاضاً من الفئات السابقة،</p>
	<p>رغم استمرار استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد. ✓</p>
	<p>(A 4): سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالاً مع تدهور الأوضاع</p>
	<p>السياسية والاقتصادية، ورغم ذلك، فإن إمكانية عدم السداد تبقى في حدود</p>
	<p>مقبولة جدا. ✓</p>
	<p>درجة المضاربة وتقسم إلى ثلاثة مستويات:</p>
	<p>B: يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثيراً أكبر على</p>
	<p>سجل السداد السيئ أصلاً. ✓</p>
	<p>C: قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في</p>
	<p>سجل السداد السيئ أصلاً. ✓</p>
	<p>D: ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما</p>
	<p>إلى جعل سجل السداد السيئ جداً أكثر سوءاً. ✓</p>





لمحة عن الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول العربية



الأردن

92,300

عمان

العربية

الدينار الأردني

المساحة (بالكيلو متر المربع)

العاصمة

اللغة الرسمية

العملة المحلية

2006 2005

-

0.709

6.25

14,257

6.40

7,655

12,871

6,103

7,315

2005

5.473

0.709

3.50

12,711

7.20

6,635

11,859

4,744

7,132

عدد السكان (بالمليون نسمة)

سعر الصرف (متوسط الفترة)

معدل التضخم

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)

الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)

الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)

الدين الخارجي (مليون دولار)

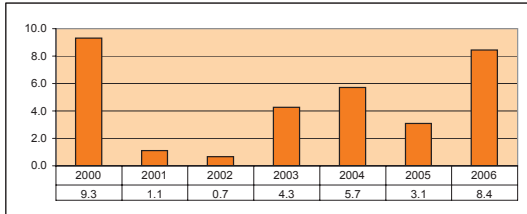
موزعا حسب القطاع الاقتصادي %

(مليون دولار)

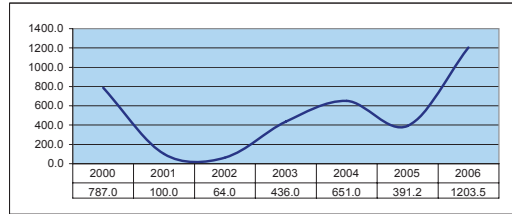
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر موزعا حسب بلد المنشأ

2005	2006	2005	تابع الدول غير العربية	الدول العربية		2006	2005	الدول العربية	
				2006	2005				
25.52	11.20	11.20	أمريكا	793.68	11.50	السعودية	25.52	11.20	
7.48	3.60	3.60	الصين	138.91	63.72	العراق	7.48	3.60	
6.90	0.14	0.14	ألمانيا	94.46	19.32	الكويت	6.90	0.14	
4.94	4.94	4.94	كندا	53.15	-	الإمارات	4.94	4.94	
4.74	10.06	10.06	باكستان	7.85	34.42	فلسطين	4.74	10.06	
3.97	37.64	37.64	بريطانيا	6.90	160.92	مصر	3.97	37.64	
1.41	-	-	ماليزيا	2.52	3.60	سوريا	1.41	-	
1.06	2.63	2.63	بنغلاديش	0.18	5.46	لبنان	1.06	2.63	
1.06	0.07	0.07	بنجيكا	-	0.14	تونس	1.06	0.07	
0.49	2.49	2.49	الهند	-	0.28	الجزائر	0.49	2.49	
0.38	-	-	نيوزلند	-	0.07	السودان	0.38	-	
0.14	-	-	نيجيريا	1.097.6	299.4	إجمالي الدول العربية	0.14	-	
0.07	14.17	14.17	تركيا	2006	2005	الدول غير العربية	0.07	14.17	
-	1.94	1.94	النمسا	-	0.35	إيطاليا	-	1.94	
-	0.78	0.78	ألمانيا	-	0.26	أستراليا	-	0.78	
47.74	1.39	1.39	أخرى	-	0.07	بلغاريا	47.74	1.39	
105.9	91.8	91.8	إجمالي الدول غير العربية	-	0.07	سويسرا	105.9	91.8	
1203.5		391.2		الإجمالي العام					

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006-2000 (%)



تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال الفترة 2006 - 2000 (مليون دولار)



اتفاقيات ثنائية عربية وفقا للموقف في نهاية 2006

الدولة	تاريخ التوقيع	اتفاقيات تجنب الازواج الضريبي	تاريخ التوقيع
البحرين	8 فبراير 2000	-	-
تونس	27 ابريل 1995	1 اكتوبر 1990	-
الجزائر	-	6 نوفمبر 1997	-
السودان	30 مارس 2000	30 مارس 2000	-
سوريا	8 اكتوبر 2001	8 اكتوبر 2001	-
الكويت	21 مايو 2001	-	-
لبنان	30 اكتوبر 2002	31 اكتوبر 2002	-
مصر	8 مايو 1996	8 مايو 1996	-
المغرب	16 يونيو 1998	-	-
اليمن	18 يونيو 1995	26 اكتوبر 1998	-

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2006

الأردن عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO) العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار

Jordan Investment Board

مؤسسة تشجيع الاستثمار

ص.ب: 893 عمان، الأردن

العنوان البريدي

962-65608400/9

تليفون

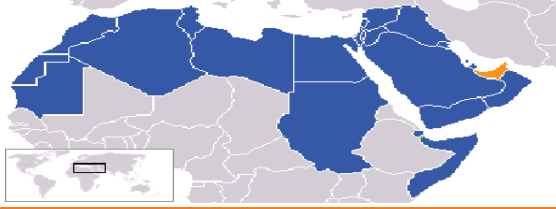
info@jib.com.jo

البريد الإلكتروني

www.jordaninvestment.com

الموقع الشبكي





الإمارات

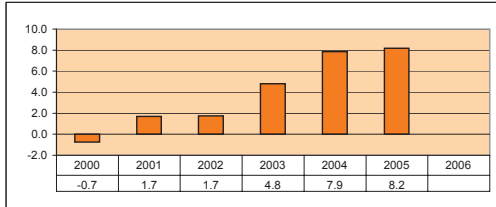
84,600

ابوظبي
العربية
الدرهم الاماراتيالمساحة (بالكيلو متر المربع)
العاصمة
اللغة الرسمية
العملة المحلية

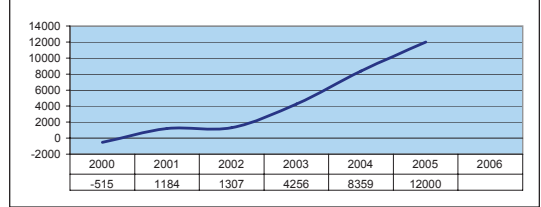
2006	2005
4.533	3.770
3.673	3.673
9.30	6.20
168,196	146,630
10.70	8.50
155,565	118,776
99,483	80,544
21,812	18,523
29,592	38,288

عدد السكان (بالمليون نسمة)
سعر الصرف (متوسط الفترة)
معدل التضخم
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)
الصادرات من السلع (مليون دولار)
الواردات من السلع (مليون دولار)
الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)
الدين الخارجي (مليون دولار)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2006-2000 (%)



تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال الفترة 2006 - 2000 (مليون دولار)



مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المغن عنها بما فيها التي لم يتم تنفيذها بعد خلال الفترة 2006-2003

اسم المشروع	التكلفة التقديرية بالدرهم الاماراتي	الموقع	تاريخ الانتهاء
Marina 101 Tower/Sheffield Real Estate	1.4 مليار	مارينا دبي	2010
Rose Rotana Tower	60 مليون	طريق الشيخ زايد	2006/2007
Al Fardan Hotel/ Al Fardan Real Estate	غير متاح	Palm Jumeirah	2009
Burj Dubai Lake Hotel	غير متاح	برج دبي بلوفيرد	2008
Conrad Dubai/ Abu Dhabi HQ Real Estate	550 مليون	Near Dubai Fairmont Hotel	2007
Crescent Hydropolis Resort (Under water Hotel)	غير متاح	Jumeirah Coast	غير متاح
Hilton Resort at the Palm/Abdulla Al Mousa Group	غير متاح	Palm Jumeirah	2007
Hotel at the Worlds Islands/Investment Dar	غير متاح	at the Worlds Islands	2010
Palazzo Versace Hotel/Emirates Sunland Group	2.56 مليار	قرية الثقافة بدبي	2009
Robinson Club and Iberotel Hotels/Zabeel Investments	700 مليون	Palm Jumeirah	2008
Dubai Techno Park/Dubai World	غير متاح	الناحية الجنوبية من طريق الشيخ زايد	2006
Dubai Textile City	4 مليار دولار	Al Warsan	2007

اتفاقيات ثنائية عربية وفقا للموقف في نهاية 2006

الدولة	تاريخ التوقيع	اتفاقيات الاستثمار الثنائية	تاريخ التوقيع	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي
الجزائر	24 ابريل 2001		24 ابريل 2001	
لبنان	17 مايو 1998		17 مايو 1998	
السودان	13 فبراير 2000		15 مارس 2001	
المغرب	9 فبراير 1999		9 فبراير 1999	
تونس	15 ابريل 1996		10 ابريل 1996	
مصر	11 مايو 1997		12 ابريل 1994	
سوريا	26 نوفمبر 1997		26 يناير 2000	
اليمن	13 فبراير 2001		13 فبراير 2001	

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2006
الإمارات عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)
العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار

Dubai Development and Investment Authority (DDIA)
Dubai Airport Free Zone Authority (DAFZA)
Ras Al Khaimah Free Trade Zone Authority

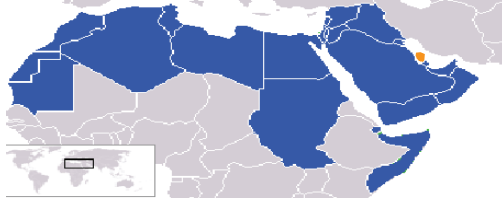
هيئة دبي للاستثمار والتنمية
سلطة المنطقة الحرة بعطار دبي
سلطة المنطقة الحرة برأس الخيمة
المواقع الشبكية



www.ddia.ae

www.dafza.gov.ae

www.rakiflz.com



البحرين

700,000

المنامة

العربية

الدينار البحرينى

المساحة (بالكيلو متر المربع)

العاصمة

اللغة الرسمية

العملة المحلية

2006 2005

- 0.724

0.376 0.376

3.00 2.60

- 13,381

7.70 7.80

13,410 11,687

9,718 8,583

2,800 1,975

- 40,795

عدد السكان (بالمليون نسمة)

سعر الصرف (متوسط الفترة)

معدل التضخم

الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليار دولار)

معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)

الصادرات من السلع والخدمات (مليار دولار)

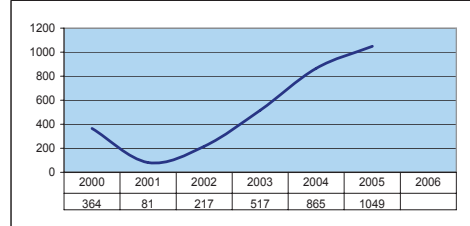
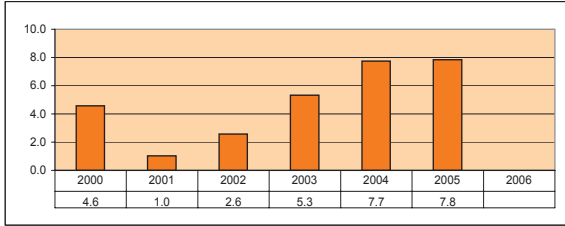
الواردات من السلع والخدمات (مليار دولار)

الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)

الدين الخارجى (مليون دولار)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2006-2000 (%)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة خلال الفترة 2006 - 2000 (مليون دولار)



2006

اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي

اتفاقيات الاستثمار الثنائية

الدولة	تاريخ التوقيع	تاريخ التوقيع
الجزائر	-	22 يونيو 1995
مصر	17 سبتمبر 1997	17 سبتمبر 1997
الأردن	22 يونيو 1995	-
لبنان	21 يونيو 1995	-
المغرب	-	22 يونيو 1995
سوريا	23 يونيو 1995	-
اليمن	1 ديسمبر 2002	28 سبتمبر 2002
السودان	17 يناير 2000	-

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2006

البحرين عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)

عنوان هيئة تشجيع الاستثمار

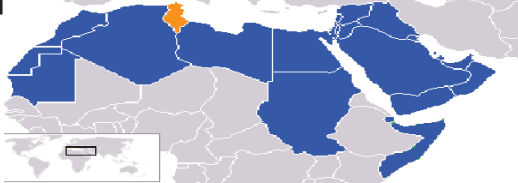
Bahrain Promotions and Marketing Board

ص.ب 11299 - المنامة - مملكة البحرين

العنوان البريدي

(973) 533886

تليفون



تونس

165,150

تونس

العربية

الدينار التونسي

المساحة (بالكيلو متر المربع)

العاصمة

اللغة الرسمية

العملة المحلية

عدد السكان (بالمليون نسمة)

سعر الصرف (متوسط الفترة)

معدل التضخم

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)

الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)

الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليار دولار)

الدين الخارجي (مليار دولار)

2006 2005

10.200 10.100

1.297 1.2981

4.50 2.00

31,476 28,943

5.30 4.00

16,081 14,483

16,773 14,629

6.7 4.5

19.0 19.1

موزعاً حسب القطاع الاقتصادي %

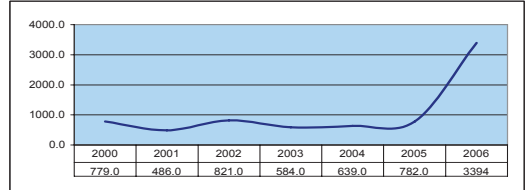
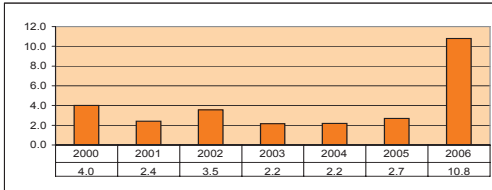
(مليون دولار)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر موزعاً حسب بلد المنشأ

2005	الدول غير العربية			الدول العربية		إجمالي الدول العربية
	2006	2005		2006	2005	
الصناعي 37.0%	118.0	74.5	فرنسا	0.2	29.2	السعودية
الزراعي 0.7%	101.4	87.7	إيطاليا	0.2	-	الأردن
الخدمي 62.3%	208.5	113.2	المملكة المتحدة	-	0.2	سوريا
	97.4	24.9	هولندا	0.02	-	لبنان
	18.2	87.1	أستراليا	6.2	18.8	مصر
	133.1	7.2	السويد	3.3	0.8	ليبيا
	62.4	69.3	أمريكا	0.4	0.2	العراق
	4.9	7.1	لوكسمبرج	2324.1	4.6	الإمارات
	9.2	18.2	البرتغال	29.4	41.4	الكويت
	14.6	11.0	بلجيكا	-	16.9	البحرين
	76.1	36.9	ألمانيا	1.1	4.2	الجزائر
	43.6	44.0	كندا	1.9	37.4	المغرب
	2.9	-	اليابان			
	75.9	1.2	الصين			
	15.6	11.5	ألمانيا			
	45.8	35.1	دول أخرى			
	1027.7	628.8	إجمالي الدول غير العربية	2366.8	153.8	
	3394.4	782.5	الإجمالي العام			

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006-2000 (%)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال الفترة 2006 - 2000 (مليون دولار)



اتفاقيات ثنائية عربية وفقاً للموقف في نهاية 2006

اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي	اتفاقيات الاستثمار الثنائية
تاريخ التوقيع	تاريخ التوقيع
1986 مارس	1986 مارس
1978 مايو	2005 فبراير
1985 فبراير	2006 فبراير
1989 ديسمبر	1990 ديسمبر
1988 فبراير	1995 أبريل
2000 أبريل	2004 مارس
1998 يونيو	1998 يونيو
1997 نوفمبر	1991 أكتوبر
2001 يونيو	-
1974 أغسطس	1994 يناير
1997 مارس	1996 مايو
1998 يونيو	2001 يناير
2003 أكتوبر	2003 أكتوبر
-	1996 أبريل
1998 مارس	1998 مارس

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2006

تونس عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)

العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار

Foreign Investment Promotion Agency (FIPA)

Rue Slaheddine El Ammami, Centre Urbain Nord 1004 Tunis

(216) 71 752 540

fipa.tunisia@mdci.gov.tn

www.investintunisia.tn

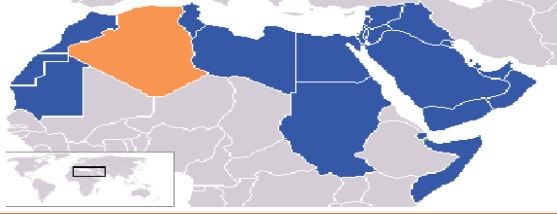
وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي

العنوان البريدي

تلفون

البريد الإلكتروني

الموقع الشبكي



الجزائر

2,381,740

الجزائر

العربية

الدينار الجزائري

المساحة (بالكيلو متر المربع)

العاصمة

اللغة الرسمية

العملة المحلية

2006 2005

- 33.300

72.650 73.370

2.53 1.64

114,948 101,663

2.70 5.10

57,000 48,840

25,300 24,640

77,780 56,180

870 11,580

عدد السكان (بالمليون نسمة)

سعر الصرف (متوسط الفترة)

معدل التضخم

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)

الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)

الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)

الدين الخارجي (مليون دولار)

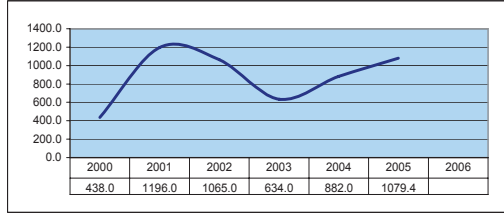
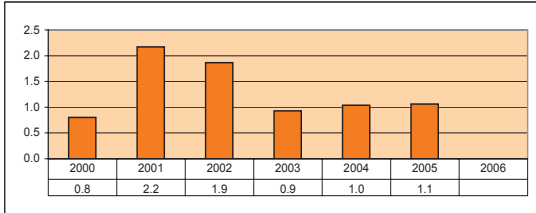
(مليون دولار)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر موزعا حسب بلد المنشأ

2006	2005	تابع الدول العربية	2006	2005	الدول العربية
-	3.26	تونس	-	105.01	الكويت
-	3.06	ليبيا	-	104.88	مصر
-	2.88	لبنان	-	12.86	السعودية
-	2.79	البحرين	-	12.03	الأردن
-	0.27	سوريا	-	7.82	قطر
-	260.6	إجمالي الدول العربية	-	5.69	الإمارات
-	818.9	إجمالي الدول غير العربية	-	-	-
-	1.079.4	الإجمالي العام	-	-	-

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006-2000 (%)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال الفترة 2006 - 2000 (مليون دولار)



اتفاقيات ثنائية عربية وفقا للموقف في نهاية 2006

اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي	اتفاقيات الاستثمار الثنائية	الدولة
تاريخ التوقيع	تاريخ التوقيع	
16 سبتمبر 1997	1 اغسطس 1996	الأردن
24 ابريل 2001	24 ابريل 2001	الإمارات
11 يونيو 2000	11 يونيو 2000	البحرين
-	16 فبراير 2006	تونس
-	24 أكتوبر 2001	السودان
14 سبتمبر 1997	14 سبتمبر 1997	سوريا
9 ابريل 2000	9 ابريل 2000	سلطنة عمان
-	24 أكتوبر 1996	قطر
-	3 سبتمبر 2001	الكويت
26 مارس 2002	-	لبنان
-	6 اغسطس 2001	ليبيا
17 فبراير 2001	29 مارس 1997	مصر
29 يناير 2002	25 نوفمبر 1999	اليمن

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2006

الجزائر عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومراقب في منظمة التجارة العالمية (WTO)

العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

العنوان البريدي

تليفون

البريد الإلكتروني

الموقع الشبكي

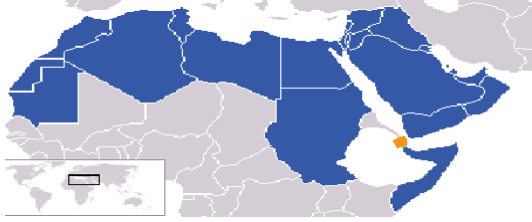
ANDI

27, Rue Mohamed MERBOUCHE - Hussein-Dey - (siège du CNAT)

2130 21 77 32 62

information@andi.dz

www.andi.dz



جيبوتي

23,200

جيبوتي
الفرنسية والعربية
الفرنك الجيبوتيالمساحة (بالكيلو متر المربع)
العاصمة
اللغة الرسمية
العملة المحلية

2006 2005

0.8 0.5

- 177.7

3.60 3.10

0.80 0.70

4.50 3.20

0.30 0.30

0.40 0.40

99.0 99.3

-

431.6

عدد السكان (بالمليون نسمة)

سعر الصرف (متوسط الفترة)

معدل التضخم

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار)

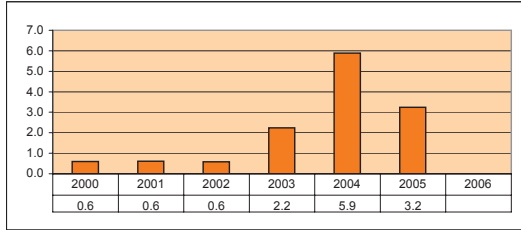
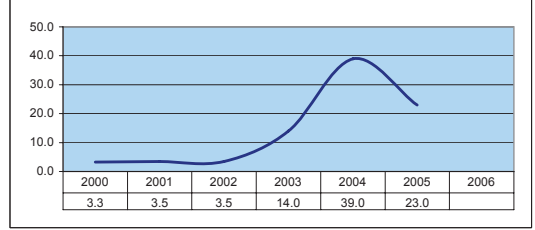
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

الصادرات من السلع والخدمات (مليار دولار)

الواردات من السلع والخدمات (مليار دولار)

الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)

الدين الخارجي (مليون دولار)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
خلال الفترة 2006-2000 (%)تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة
خلال الفترة 2006 - 2000 (مليون دولار)

أهم المؤسسات التابعة في الخارج حتى 31 ديسمبر 2006

اسم الشركة المحلية	بلد المنشأ للشركة التابعة	القطاع الاقتصادي	المبيعات (مليون \$)	فرص العمل	سنة التأسيس
Djibouti Sheraton Hotel SA	المملكة المتحدة	الفندقة	263.5	180	1981
SOTRACO	سويسرا	أجهزة التكيف والتدفئة	-	-	-

مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر المعطن عنها بما فيها التي لم يتم تنفيذها بعد خلال الفترة 2003-2006

اسم المستثمر	التكلفة الاستثمارية بالمليون دولار	اسم المشروع	الجنسية
شركة نخيل الكويتية	30	فندق نخيل السياحي	كويتي
شركة الامارات الوطنية للبترول والمجموعة البترولية المستقلة الكويتية	50	ميناء بترولي	كويتي - اماراتي
شركة مواني دبي	300	ميناء للحاويات لاستقبال باوخر الجيل الجديد (الخامس)	اماراتي
القطاع الخاص الكويتي	1000	مشروع متعدد تشمل مصفاة لتكرير البترول	كويتي
		اسكان اقتصادي وفاخر	
		مشروع في مجال الصحة	
		مشروع البنية التحتية (كهزباء وتحلية مياه البحر)	

اتفاقيات ثنائية عربية وفقا للموقف في نهاية 2006

الدولة	اتفاقيات الاستثمار الثنائية	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي
مصر	21 يوليو 1998	تاريخ التوقيع
-	-	-

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2006

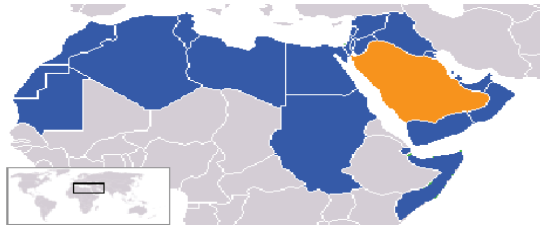
جيبوتي عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)
العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمارالهيئة الوطنية لتشجيع الاستثمار - وزارة الشؤون الرئاسية
Agence Nationale pour la Promotion des Investissement (ANPI)

ص.ب : 06 - جيبوتي

العنوان البريدي

253-350154

تليفون



السعودية

2,250,000
الرياض
العربية
الريال السعودي

المساحة (بالمكعب متر المربع)
العاصمة
اللغة الرسمية
العملة المحلية

2006 2005

24.573 23.119

3.745 3.750

2.20 0.70

347,437 308,653

4.15 4.81

208,867 180,572

66,218 59,463

- 26,530

- 29,729

عدد السكان (بالمليون نسمة)

سعر الصرف (متوسط الفترة)

معدل التضخم

الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)

معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)

الصادرات من السلع (مليون دولار)

الواردات من السلع (مليون دولار)

الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)

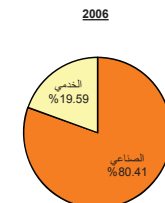
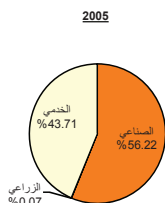
الدين الخارجي (مليون دولار)

موزعا حسب القطاع الاقتصادي %

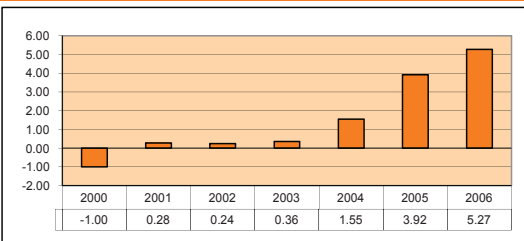
(مليون دولار)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر موزعا حسب بلد المنشأ

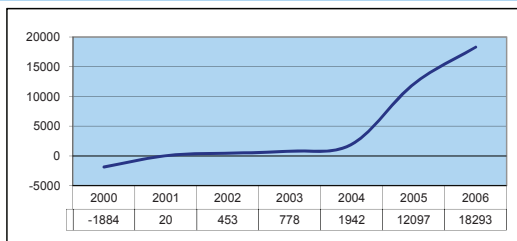
الدول العربية	الدول غير العربية		الدول العربية		الدول العربية
	2006	2005	2006	2005	
الاردن	557.0	72.0	3512.0	2540.0	اليابان
سوريا	17.0	62.0	1594.0	84.0	امريكا
لبنان	7.0	51.0	820.0	49.0	هولندا
مصر	10.0	30.0	636.0	147.0	المملكة المتحدة
اليمن	7.0	26.0	2053.0	2057.0	فرنسا
فلسطين	11.0	44.0	720.0	720.0	ماليزيا
السودان	1.0	2.0	1100.0	-	الصين
العراق	-	1.0	558.0	1.0	اسبانيا
الامارات	-18.0	5015.0	-	51.0	سويسرا
الكويت	267.0	25.0	4.0	11.0	الهند
البحرين	789.0	445.0	2.0	154.0	المانيا
قطر	1.0	1.0	-	113.0	كوريا
المغرب	-	1.0	550.0	3.0	ايطاليا
			52.0	27.0	باكستان
			1099.0	-	روسيا
			-	304.0	جنوب افريقيا
			-6.0	41.0	جزر الكليمان
			3950.0	20.0	اخرى
			1649.0	5775.0	اجمالي الدول غير العربية
			18293	12097	الاجمالي العام



تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2006-2000 (%)



تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة خلال الفترة 2006 - 2000 (مليون دولار)



اتفاقيات ثنائية عربية وفقا للموقف في نهاية 2006

الدولة	تاريخ التوقيع	اتفاقيات الاستثمار الثنائية	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي
مصر	13 مارس 1990	-	-

معلومات اخرى ذات الصلة

المemberships الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2006

المملكة العربية السعودية عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)

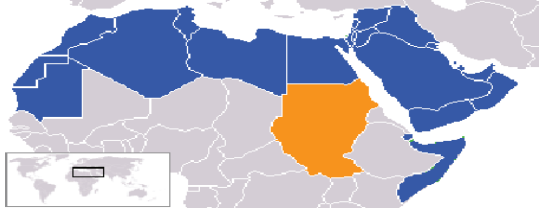
العضوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار

SAGIA Center

Saudi Arabia General Investment Authority (SAGIA)

www.sagia.gov.sa/

الهيئة العامة للاستثمار
الموقع الشبكي



السودان

2,505,000

الخرطوم

العربية

الجنيه السوداني

المساحة (بالكيلو متر المربع)

العاصمة

اللغة الرسمية

العملة المحلية

2006	2005
38.1	34.3
217.100	243.500
7.20	8.50
36,536	27,548
10.30	8.00
6,258	4,824
7,105	5,946
-	2,477
28.2	27.2

عدد السكان (بالمليون نسمة)

سعر الصرف (متوسط الفترة)

معدل التضخم

الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)

معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)

الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)

الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)

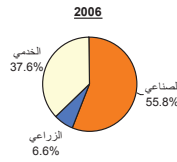
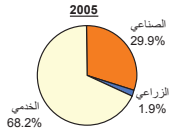
الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)

الدين الخارجي (مليار دولار)

موزعا حسب القطاع الاقتصادي %

(مليون دولار)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر موزعا حسب بلد المنشأ



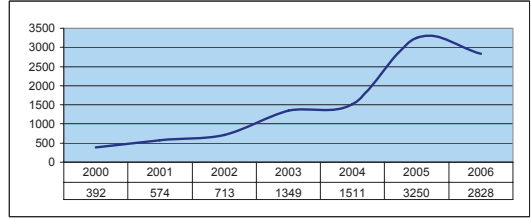
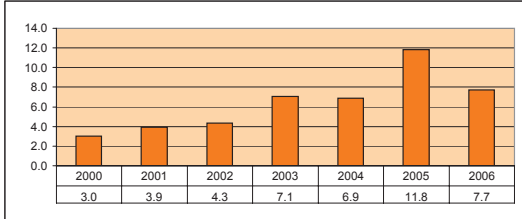
الدول العربية		الدول غير العربية		الدول العربية	
2006	2005	2006	2005	2006	2005
10.0	2.0	أمريكا	759.0	668.0	المسعودية
55.0	0.6	المملكة المتحدة	238.0	78.0	الأردن
24.0	1.0	فرنسا	224.0	471.0	سوريا
36.0	-	هولندا	163.0	325.0	لبنان
-	24.0	المانيا	381.0	175.0	مصر
2.0	335.0	إيطاليا	9.0	26.0	فلسطين
226.0	21.0	باكستان	48.0	36.0	العراق
103.0	50.0	الصين	25.0	450.0	الإمارات
12.0	-	كندا	12.0	15.0	قطر
235.0	220.0	تركيا	16.0	13.0	عمان
17.0	-	روسيا	76.0	104.0	الكويت
77.0	63.0	ماليزيا	40.0	88.0	اليمن
14.0	65.0	الهند	2.0	-	الصومال
15.0	13.0	دول أجنبية أخرى	-	6.0	تونس
9.0	-	دول عربية أخرى	-	-	دول عربية أخرى
826.0	794.6	اجمالي الدول غير العربية	2002.0	2455.0	اجمالي الدول العربية

2828.0 3249.6

الاجمالي العام

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2006-2000 (%)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة خلال الفترة 2006 - 2000 (مليون دولار)



أكبر صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود خلال الفترة 2006-2000

تاريخ الاستحواذ	القيمة (مليون دولار)	بلد الشركة الحائزة	اسم الشركة الحائزة	القطاع الاقتصادي	اسم الشركة المستحوذ عليها
2003	767.8	الهند	ONGC	البتترول والغاز	Greater Nile Petroleum
2004	102	الهند	ONGC Videsh Ltd	البتترول والغاز	Block 5A
2004	34	الهند	ONGC Videsh Ltd	البتترول والغاز	Block 5B
2002	25	السعودية	شركة تطوير العربية للتجارة والانشاءات	الاسكان	Dan Fodio
2003	-	ماليزيا	شركة بروناس الدولية	البتترول ومنتجاته	Mobil Oil Sudan Ltd

اهم المؤسسات التابعة في الخارج حتى 31 ديسمبر 2006

اسم الشركة المحلية	بلد المنشأ للشركة التابعة	القطاع الاقتصادي	المبيعات (مليون \$)	فرص العمل	سنة التأسيس
Bata Sudan Ltd	سنغافورة	الأحذية	629.6	1070	1950
Port Sudan Refinery Ltd	الهند	تكرير البترول	496.1	184	1964
Mobile Oil Sudan Ltd	امريكا	تجارة الجملة	144.5	118	1953
The Shell Company of Sudan Ltd	هولندا والمملكة المتحدة	تجارة الجملة	133.8	187	1928
البنك السوداني الفرنسي	فرنسا	المصارف	-	75	1978
SDV Transintra Sudan Ltd	فرنسا	تجارة الجملة	-	640	1979
البنك الإسلامي للتنمية والتعاون	السعودية	المصارف	-	687	1982

مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر المعن عنها بما فيها التي لم يتم تنفيذها بعد خلال الفترة 2003-2006

اسم المستثمر	التكلفة الاستثمارية بالمليون دولار	اسم المشروع	الجنسية	سنة التأسيس
China National Petroleum	1000	منتجات البترول	الصين	2004
ONGC	200	الغاز الطبيعي	الهند	2004
Slavneft	180	البترول	روسيا الاتحادية	2002
Kombassan Holding	25	العقارات	تركيا	2004
RAK Ceramics	15	مواد البناء	الإمارات	2003
Savola	5	مأكولات ومشروبات	السعودية	2003

اتفاقيات ثنائية عربية وفقا للموقف في نهاية 2006

الدولة	تاريخ التوقيع	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي
البحرين	17 يناير 2000	-
مصر	28 مايو 1977	9 ديسمبر 1970
الأردن	30 مارس 2000	-
لبنان	9 مارس 2004	9 مارس 2004
سلطنة عمان	25 أكتوبر 1999	-
المغرب	23 فبراير 1999	-
تونس	3 يونيو 1998	8 أكتوبر 2003
قطر	-	-
سوريا	-	31 مايو 2001
الإمارات	13 فبراير 2000	-
اليمن	10 اغسطس 1999	-

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2006

السودان عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومراقب في منظمة التجارة العالمية (WTO) العنوان والموقع الشبكي لوزارة الاستثمار

Ministry Of Investment

ص.ب : 6286 - الخرطوم - غرب فندق الهيلتون

24911-787193/4/5

investment@sudanmail.net

www.sudaninvest.org

وزارة الاستثمار

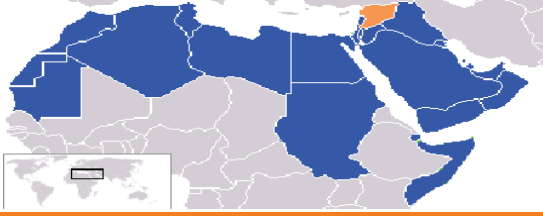
العنوان البريدي

تلفون

البريد الالكتروني

الموقع الشبكي





سوريا

185,180

دمشق

العربية

الليرة السورية

المساحة (بالكيلو متر المربع)

العاصمة

اللغة الرسمية

العملة المحلية

2006 2005

- 18.700

51.150 52.860

10.03 7.30

35.427 27.992

6.30 5.20

13.168 11.510

12.089 11.100

13.143 13.680

- 279

عدد السكان (بالمليون نسمة)

سعر الصرف (متوسط الفترة)

معدل التضخم

الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)

معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)

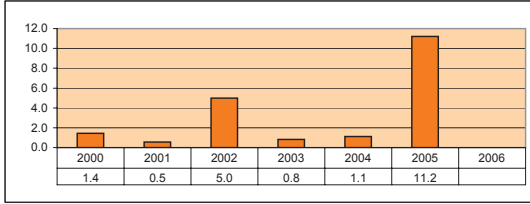
الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)

الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)

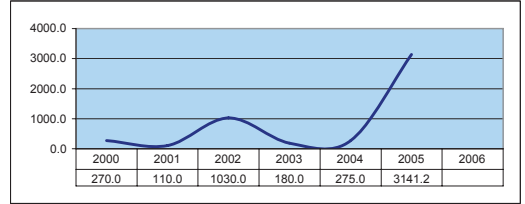
الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)

الدين الخارجي (مليون دولار)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2006-2000 (%)



تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة خلال الفترة 2006 - 2000 (مليون دولار)



اتفاقيات ثنائية عربية وفقا للموقف في نهاية 2006

اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي	اتفاقيات الاستثمار الثنائية	الدولة
تاريخ التوقيع	تاريخ التوقيع	
-	8 اكتوبر 2001	الأردن
-	26 نوفمبر 1997	الإمارات
-	20 سبتمبر 2000	البحرين
-	23 يناير 2001	تونس
-	14 سبتمبر 1997	الجزائر
-	29 اغسطس 2002	العراق
-	14 سبتمبر 2005	سلطنة عمان
-	24 اكتوبر 2003	قطر
-	16 اغسطس 2001	الكويت
-	12 يناير 1997	لبنان
-	3 فبراير 1993	ليبيا
-	28 ابريل 1997	مصر
-	23 اكتوبر 2001	المغرب
-	9 اكتوبر 1996	اليمن
-	7 يناير 2000	السودان

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2006

سوريا عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)

العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار

Syrian Investment Agency

دمشق- شارع بغداد - سوريا

963 11 4410448

syinvest@mail.sy

www.investsyria.gov.sy

هيئة الاستثمار السورية

العنوان البريدي

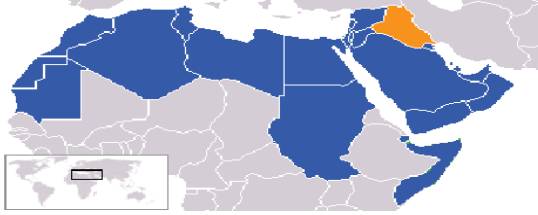
تليفون

البريد الالكتروني

الموقع الشبكي

هيئة الاستثمار السورية

الجمهورية العربية السورية - رئاسة مجلس الوزراء



العراق

555,000

بغداد
العربية
الدينار العراقي

المساحة (بالكيلو متر المربع)

العاصمة

اللغة الرسمية

العملة المحلية

2006 2005

28.807	-
1.467	1.469
64.80	31.60
51,784	41,116
3.00	3.70
13,544	24,053
9,431	26,097
-	-
-	-

عدد السكان (بالمليون نسمة)

سعر الصرف (متوسط الفترة)

معدل التضخم

النتائج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)

معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)

الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)

الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)

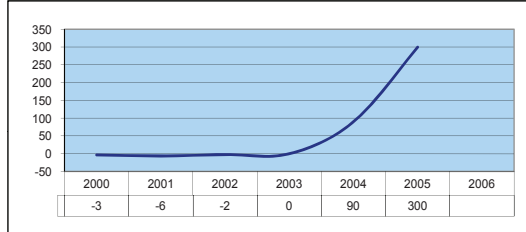
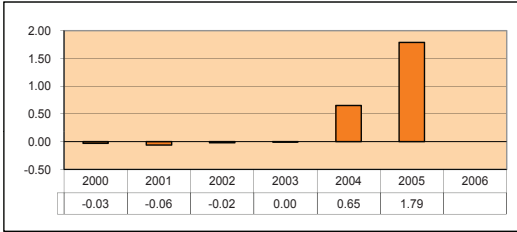
الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)

الدين الخارجي (مليون دولار)

. الصادرات والواردات لعام 2006 سلعية فقط*

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2006-2000 (%)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة خلال الفترة 2006 - 2000 (مليون دولار)



اتفاقيات ثنائية عربية وفقا للموقف في نهاية 2006

اتفاقيات الاستثمار الثنائية	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي
الدولة	تاريخ التوقيع
تونس	يونيو 2001
مصر	31 مارس 1968
اليمن	25 ديسمبر 2001

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2006

العراق عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومراقب في منظمة التجارة العالمية (WTO)
العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار

Kurdistan Board of Promoting Investment (KBPI)

المقر الرئيسي: محافظة أربيل - مقابل مجلس الوزراء

(964)627627175

herish.muhamam@krg.org

www.kurdistaninvestment.org

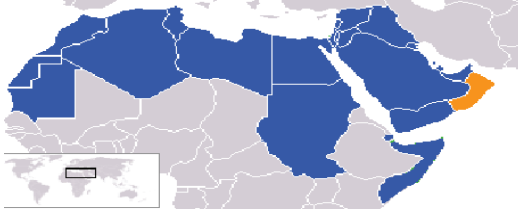
العنوان البريدي

تليفون

البريد الالكتروني

الموقع الشبكي





سلطنة عمان

310,500

مسقط

العربية

الريال العماني

المساحة (بالكيلو متر المربع)

العاصمة

اللغة الرسمية

العملة المحلية

2006 2005

2.567 2.509

0.385 0.385

3.20 1.90

35,654 30,834

5.90 5.75

21,557 19,514

10,901 11,082

- 4,358

- 5,958

عدد السكان (بالمليون نسمة)

سعر الصرف (متوسط الفترة)

معدل التضخم

النتاج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليار دولار)

معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)

الصادرات من السلع والخدمات (مليار دولار)

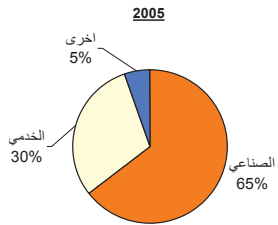
الواردات من السلع والخدمات (مليار دولار)

الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)

الدين الخارجي (مليون دولار)

الصادرات والواردات لعام 2006 سنوية فقط*

موزع حسب القطاع الاقتصادي %

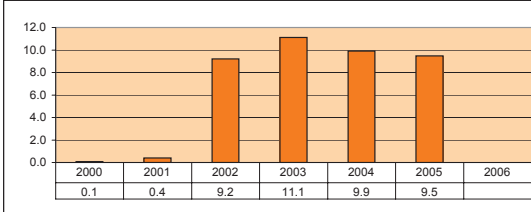


(مليون دولار)

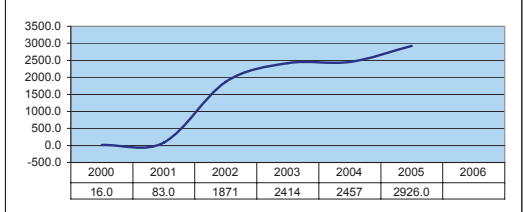
تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر موزعا حسب بلد المنشأ

الدول العربية	2006		2005	
	2006	2005	2006	2005
الامارات	-	428.1	-	428.1
الاردن	-	58.44	-	58.44
الكويت	-	43.38	-	43.38
السعودية	-	20.00	-	20.00
البحرين	-	21.30	-	21.30
قطر	-	2.08	-	2.08
اجمالي الدول العربية	-	573.25	-	573.25
الدول غير العربية	2006		2005	
اسبانيا	-	6.75	-	6.75
كوريا	-	15.32	-	15.32
بلجيكا	-	36.9	-	36.9
اخرى	-	244.2	-	244.2
اجمالي الدول غير العربية	-	292.97	-	292.97
الاجمالي العام	-	2925.97	-	2925.97

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2006-2000 (%)



تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة خلال الفترة 2006 - 2000 (مليون دولار)



اتفاقيات ثنائية عربية وفقا للموقف في نهاية 2006

الدولة	تاريخ التوقيع	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي
الجزائر	-	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي
مصر	25 مارس 1998	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي
لبنان	11 أبريل 2006	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي
السودان	25 أكتوبر 1999	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي
المغرب	2001	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي
تونس	1991 أكتوبر	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي
اليمن	20 سبتمبر 1998	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي

معلومات اخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2006

سلطنة عمان عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO) العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار:



Omani Center for Investment Promotion & Export Development

ص.ب. 25 - وادي كبير - 117 - سلطنة عمان

(968) 24812344

info@ociped.com

www.ociped.com

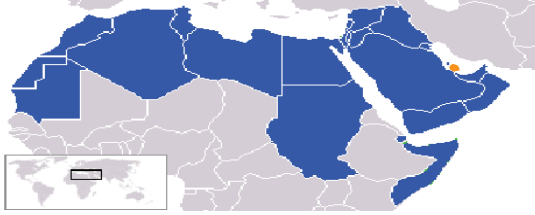
مركز تشجيع الاستثمار وتنمية الصادرات

العنوان البريدي

تليفون

البريد الإلكتروني

الموقع الشبكي



قطر

11,500

الدوحة

العربية

الريال القطري

المساحة (بالكيلو متر المربع)

العاصمة

اللغة الرسمية

العملة المحلية

2006 2005

0.838 0.796

3.640 3.640

11.80 8.80

52,722 42,463

- 6.00

26,431 25,762

11,364 9,064

5,410 4,542

- 15,793

عدد السكان (بالمليون نسمة)

سعر الصرف (متوسط الفترة)

معدل التضخم

النتائج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)

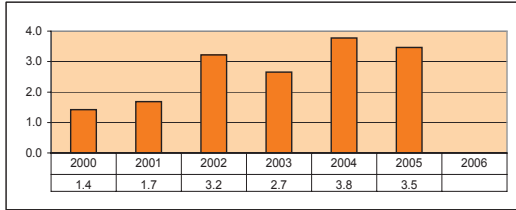
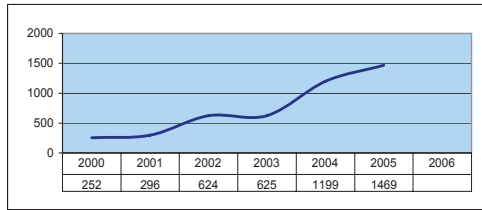
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)

الصادرات من السلع (مليون دولار)

الواردات من السلع (مليون دولار)

الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)

الدين الخارجي (مليون دولار)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2006-2000 (%)تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة
خلال الفترة 2006 - 2000 (مليون دولار)

اتفاقيات ثنائية عربية وفقا للموقف في نهاية 2006

الدولة	اتفاقيات الاستثمار الثنائية	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي
السودان	3 يونيو 1998	-
المغرب	1999	-
لبنان	-	23 نوفمبر 2005
تونس	مايو 1996	مارس 1997
مصر	12 فبراير 1999	3 ديسمبر 1990
اليمن	7 سبتمبر 2000	30 اغسطس 2000

معلومات اخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2006

قطر عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)
العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار:

Investment Promotion Department

Investment Promotion Department

ص. ب 22355 - الدوحة - قطر

(974)4945522

ipd@mec.gov.qa

www.investinqatar.com.qa/

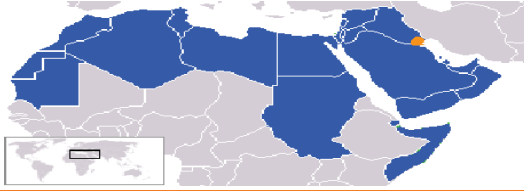
هيئة تشجيع الاستثمار

العنوان البريدي

تليفون

البريد الالكتروني

الموقع الشبكي



الكويت

17,800
الكويت
العربية
الدينار الكويتي

المساحة (بالكيلو متر المربع)
العاصمة
اللغة الرسمية
العملة المحلية

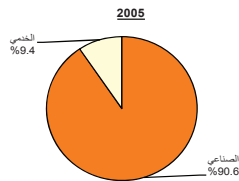
2006	2005
2.991	2.535
0.290	0.292
3.10	4.10
-	80,781
5.00	10.00
57,257	44,868
15,983	17,488
12,516	8,877
-	17,521

عدد السكان (بالمليون نسمة)
سعر الصرف (متوسط الفترة)
معدل التضخم
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)
الصادرات السلعية - قوب (مليون دولار)
الواردات السلعية - قوب (مليون دولار)
الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)
الدين الخارجي (مليار دولار)

موزعا حسب القطاع الاقتصادي %

(مليون دولار)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر موزعا حسب بلد المنشأ

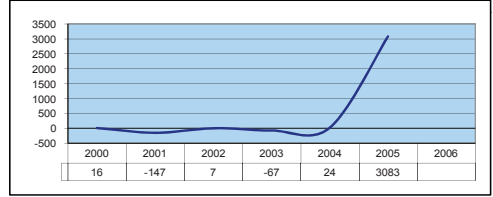
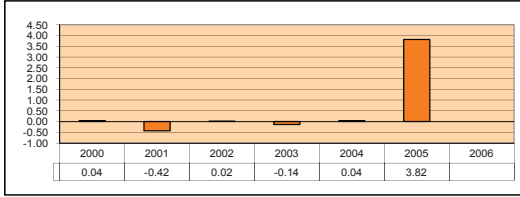


الدول غير العربية	2006	2005
أمريكا	-	1379.0
المملكة المتحدة	-	52.0
فرنسا	-	79.0
هولندا	-	1573.0

الاجمالي/العام

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2006-2000 (%)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة خلال الفترة 2006 - 2000 (مليون دولار)



مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر المعان عنها بما فيها التي لم يتم تنفيذها بعد خلال الفترة 2006-2003

القطاع الاقتصادي	النشاط	بلد اقامة الشركة الاجنبية	السنة	الشهر	فرص العمل	التكلفة الاستثمارية بالمليون دولار	اسم المشروع
الصناعة	صناعي	فرنسا	2004	فبراير	15	79	
الصناعة	صناعي	بريطانيا	2004	مارس	99	11	P.C. Transco Ltd.
الصناعة	صناعي	بريطانيا	2004	ابريل	268	506	JHS Associates & Partners Ltd.
الصناعة	صناعي	أمريكا	2004	يونيو	50	207	Union Carbide Corporation
الصناعة	صناعي	هولندا	2004	يونيو	120	35	The Dow Europe Holding
الصناعة	صناعي	هولندا	2004	يونيو	200	1132	The Dow Europe Holding
الخدمات	خدمة اتصالات	الكويت	2004	يوليو	137	86	Gulf Electronic Tawasul Co.
الصناعة	صناعي	أمريكا	2004	أكتوبر	1050	1011	Global Energy Solution
الخدمات	خدمات مالية	فرنسا	2004	نوفمبر	42	52	BNP Paribas
الخدمات	خدمات مالية	بريطانيا	2005	مايو	30	52	HSBC Middle East Int. Bank
الخدمات	خدمات مالية	أمريكا	2005	نوفمبر	56	52	Citi Bank N.A.

اتفاقيات ثنائية عربية وفقا للموقف في نهاية 2006

الدولة	اتفاقيات الاستثمار الثنائية	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي
مصر	17 ابريل 2001	16 فبراير 2004
الاردن	2001	-
لبنان	2001	2001
المغرب	1999	-
تونس	2004	ابريل 2000
اليمن	23 يونيو 2000	30 سبتمبر 2001
سوريا	-	1997
اليمن	2001	-

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2006

الكويت عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO) العنوان والموقع الشبكي لمكتب الاستثمار الاجنبي المباشر

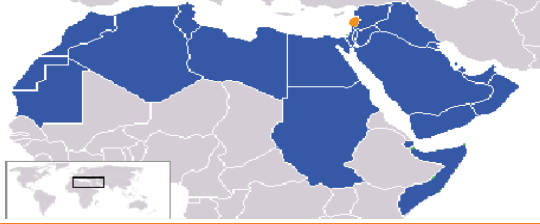


Kuwait Foreign Investment Bureau (KFIB)

ص ب 3690-الصفحة 13037 الكويت
9652240700

www.kuwaitfib.com

مكتب استثمار رأس المال الاجنبي
العنوان البريدي
تليفون
الموقع الشبكي



لبنان

10,400

بيروت

العربية

الليرة اللبنانية

المساحة (بالكيلو متر المربع)

العاصمة

اللغة الرسمية

العملة المحلية

2006 2005

- 3.925

1,508 1,508

5.60 -0.70

22,628 21,428

-5.00 1.00

2,283 1,880

9,398 9,340

13,313 11,829

20,349 19,134

عدد السكان (بالمليون نسمة)

سعر الصرف (متوسط الفترة)

معدل التضخم

النتائج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)

معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)

الصادرات من السلع (مليون دولار)

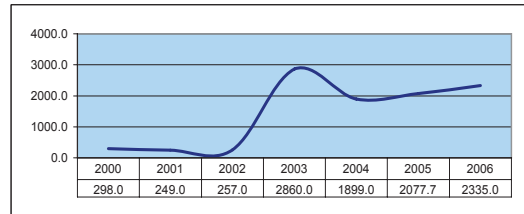
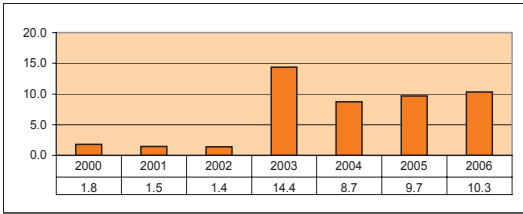
الواردات من السلع (مليون دولار)

الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)

الدين الخارجي (مليون دولار)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2006-2000 (%)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة خلال الفترة 2006 - 2000 (مليون دولار)



اتفاقيات الاستثمار والازدواج الضريبي الثنائية العربية وفقا للموقف في نهاية 2006

الدولة	تاريخ التوقيع	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي	تاريخ التوقيع
الأردن	30 أكتوبر 2002	-	-
الامارات	17 مايو 1998	-	-
البحرين	7 اغسطس 2003	-	-
تونس	24 - يونيو - 1988	-	-
الجزائر	-	26 مارس 2002	-
السودان	9 مارس 2004	-	-
سوريا	12 يناير 1997	-	-
سلطنة عمان	11 ابريل 2006	-	-
قطر	-	23 نوفمبر 2005	-
الكويت	1 يناير 2001	-	-
مصر	16 مارس 1996	-	-
المغرب	3 يوليو 1997	-	-
موريتانيا	15 يونيو 2004	-	-
اليمن	25 نوفمبر 1999	29 سبتمبر 2002	-

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2006

لبنان عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومراقب في منظمة التجارة العالمية (WTO)

العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار

IDAL

Investment Development Authority of Lebanon

برج العازارية، شارع الأمير بشير، رياض الصلح - ص.ب.: 113-7251 - بيروت

961 1 983306

invest@idal.com.lb

www.idal.com.lb

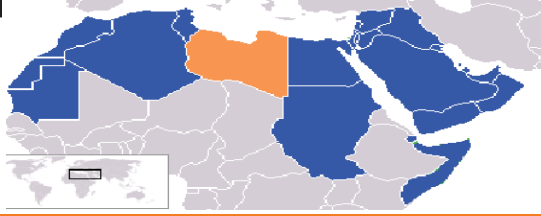
المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان

العنوان البريدي

تليفون

البريد الالكتروني

الموقع الشبكي



ليبيا

1,759,540
طرابلس
العربية
الدينار الليبي

المساحة (بالكيلو متر المربع)
العاصمة
اللغة الرسمية
العملة المحلية

2006	2005
-	6.036
1.313	1.309
3.40	2.00
48,130	42,800
6.00	5.80
37,956	29,405
15,777	13,533
57,443	40,224
-	-

عدد السكان (بالمليون نسمة)
سعر الصرف (متوسط الفترة)
معدل التضخم
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)
الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)
الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)
الدين الخارجي (مليون دولار)

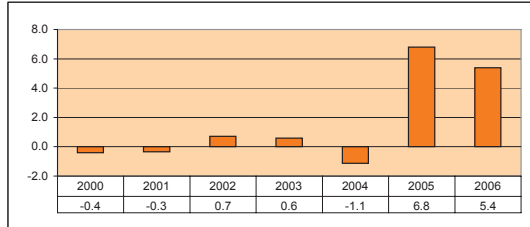
موزعاً حسب القطاع الاقتصادي %

(مليون دولار)

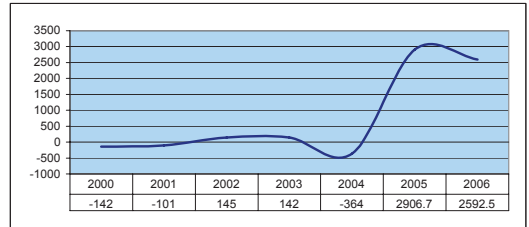
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر موزعاً حسب بلد المنشأ

الدول العربية		2006	2005	تابع الدول غير العربية	2006	2005	الإمارات
البحرين	6.0	3.3	ماليها	3.3	6.0	البحرين	
قطر	-	7.1	تركيا	7.1	-	قطر	
الكويت	-	2.3	إيطاليا	2.3	-	الكويت	
سوريا	-	1.0	هولندا	1.0	-	سوريا	
الجزائر	200.3	-	المانيا	-	200.3	الجزائر	
فلسطين	3.1	-	اليونان	-	3.1	فلسطين	
مصر	3.6	-	الهند	-	3.6	مصر	
إجمالي الدول العربية	300.3	461.4	اليابان	461.4	300.3	إجمالي الدول العربية	
اليونان	-	2.7	الهامبا	2.7	-	اليونان	
البحرين	3.0	-	أوكرانيا	2.7	-	البحرين	
قطر	1.8	-	كندا	1.9	-	قطر	
الكويت	3.3	-	سلوفاكيا	1.7	-	الكويت	
سوريا	3.6	-	قبرص	0.9	-	سوريا	
الجزائر	0.6	-	اسبانيا	-	0.6	الجزائر	
فلسطين	10.5	-	إجمالي الدول غير العربية	2.606.4	2.131.1	فلسطين	
مصر	2.068.7	1.834.7	إجمالي العام	2906.7	2592.5	مصر	

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006-2000 (%)



تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال الفترة 2006 - 2000 (مليون دولار)



اتفاقيات ثنائية عربية وفقاً للموقف في نهاية 2006

الدولة	تاريخ التوقيع	اتفاقيات تجذب الاستثمار الثنائية	تاريخ التوقيع
تونس	19 فبراير 2005	اتفاقيات تجذب الاستثمار الثنائية	-
مصر	3 ديسمبر 1990	اتفاقيات تجذب الاستثمار الثنائية	-
المغرب	2 نوفمبر 2000	اتفاقيات تجذب الاستثمار الثنائية	-
سوريا	8 فبراير 2003	اتفاقيات تجذب الاستثمار الثنائية	-

معلومات أخرى ذات الصلة

العصوبات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2006

ليبيا عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومراقب في منظمة التجارة العالمية (WTO)

العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار

Libya Foreign Investment Board

218 21 3608183

info@investinlibya.com

www.investinlibya.com

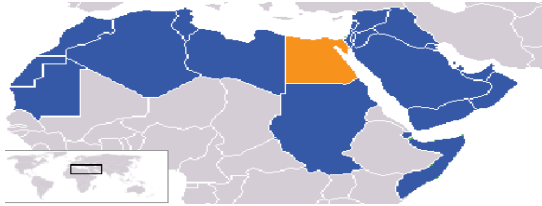
هيئة تشجيع الاستثمار

تليفون

البريد الإلكتروني

الموقع الشبكي

لمحة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية أعضاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار



مصر

1,002,000

القاهرة

العربية

الجنيه المصري

المساحة (بالكيلو متر المربع)

العاصمة

اللغة الرسمية

العملة المحلية

2006	2005
74.700	70.019
5,747	6,006
4.20	11.70
107,482	89,660
6.80	4.50
35,893	28,862
47,879	39,221
21,812	18,523
29,592	28,948

عدد السكان (بالمليون نسمة)

سر الصرف (متوسط الفترة)

معدل التضخم

الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)

معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)

الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)

الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)

الاختياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)

الدين الخارجي (مليون دولار)

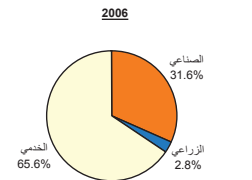
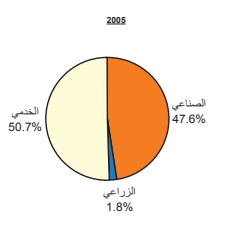
موزعا حسب القطاع الاقتصادي %

(مليون دولار)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر موزعا حسب بلد المنشأ

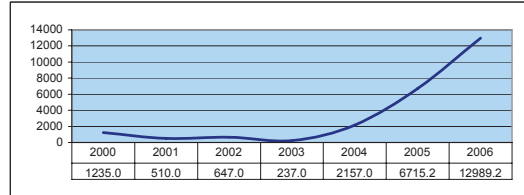
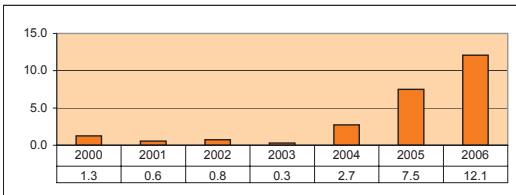
الدول العربية

2006	2005	تابع الدول غير العربية	2006	2005
3523.4	3619.8	امريكا	243.60	43.4
73.3	122.7	المانيا	11.30	1.1
318.7	598.9	فرنسا	2704.10	67.2
2243.20	765.6	المملكة المتحدة	6.70	108.0
1637.40	23.6	ايطاليا	7.50	2.0
3.80	164.0	اليونان	56.20	41.3
44.60	325.5	اسبانيا	1.50	3.8
15.60	14.3	هولندا	58.50	26.3
	116.5	البرتغال	-	70.0
0.5		بلجيكا	8.20	0.2
0.2	2.7	النرويج	3097.6	363.3
0.1	32.7	اليابان	2006	2005
5.6	0.2	كندا	2.5	0.8
8.2	0.7	الصين	0.3	0.2
	0.2	تايوان	2.1	0.4
2.7	0.2	تركيا	2.7	
	6.7	كوريا	94.1	44.4
1898.8	489.6	دول أخرى		10.5
9891.6	6351.9	اجمالي الدول العربية	13.8	11.7
		غير العربية		
12989.2	6715.2	الاجمالي العام		



تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2006-2000 (%)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة خلال الفترة 2006 - 2000 (مليون دولار)



أكبر صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود خلال الفترة 2006-2000

تاريخ الاستحواذ	القيمة (مليون دولار)	بلد الشركة الحائزة	اسم الشركة الحائزة	القطاع الاقتصادي	اسم الشركة المستحوذ عليها
2006	1320	هولندا	Vodafone Europe BV	الاتصالات	فودافون مصر للاتصالات
ديسمبر 2007	1603	ايطاليا	بنك سان باولو الايطالي	المصارف	بنك الاسكندرية
ديسمبر 2007	103	السعودية	شركة انوال للتجارة	تجارة تجزئة	شركة عصر افندي
ديسمبر 2006	1157	البحرين وقطر والكويت	مجموعة بنوك وشركات عربية	المصارف	بنك الدلتا الدولي
ديسمبر 2006	227	لبنان	مجموعة بنوك بلجيكية	المصارف	البنك التجاري الدولي - مصر
ديسمبر 2005	87	فرنسا	بنك ليئان والمهجر	المصارف	بنك مصر - رومانيا
سبتمبر 2005	383	فرنسا	البنك الاهلي سويسته جنرال	المصارف	بنك مصر الدولي
مارس 2005	62	فرنسا ومصر	الاسمنت الفرنسية ومستهرون مصريون	الصناعي	الموسيس للاسمنت
فبراير 2005	20	سويسرا	هيرو السويسرية	الصناعي	المصرية - الفرنسية للصناعات الغذائية (فيتراك)
فبراير 2005	124	فرنسا	بنك سويسته جنرال باريس	المصارف	البنك الاهلي سويسته جنرال
أكتوبر 2004	21	سنغافورة	جيل جلوبال	الطاقة	الشركة الوطنية للغاز (تات جاز)
مارس 2004	60	فرنسا	كونسرتيوم فرنسي	المصارف	بنك كايرو باركليز
أبريل 2003	78	امريكا	كرافت فودز العالمية	الصناعي	اقميلي نيوتريشن
سبتمبر 2002	49	هولندا	هاينيكين الترانشاوتل	الصناعي	الاهرام للمشروبات
أكتوبر 2001	166	فرنسا	سيمنت الفرنسية	الصناعي	الموسيس للاسمنت
نوفمبر 2000	376	فرنسا	جاكوب	البناء	المصرية - الفرنسية الصناعية

مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر المعطن عنها بما فيها التي لم يتم تنفيذها بعد خلال الفترة 2003-2006

القطاع الاقتصادي	التكلفة الاستثمارية بالمليون دولار	النشاط أو الصناعة	عدد المشاريع المعرضة للاستثمار	الجهة التي عرضت الفرص
الصناعي	1194	الصناعات الكيماوية	11	الهيئة العامة للتنمية الصناعية - وزارة الصناعة
	31	الصناعات الدوائية	1	الهيئة العامة للتنمية الصناعية - وزارة الصناعة
	62	الصناعات الغذائية	16	الهيئة العامة للتنمية الصناعية - وزارة الصناعة
	49	الصناعات الهندسية	7	الهيئة العامة للتنمية الصناعية - وزارة الصناعة
	6	الصناعات المعدنية	5	الهيئة العامة للتنمية الصناعية - وزارة الصناعة
	946	الصناعات المعدنية	2	الهيئة العامة للتنمية الصناعية - وزارة الصناعة
الخدمي	1309	تنقية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي	5	وزارة الاسكان والمجمعات العمرانية الجديدة
	109	المجال الترفيهي	2	وزارة الشباب
		النقل البحري	3	وزارة النقل
	21	النقل النهري	2	وزارة النقل
	965	الطرق والسكك الحديدية	8	وزارة النقل
	35	استصلاح الاراضي	2	وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي
	210	الري	1	وزارة الموارد المائية
	58	البيئة	20	وزارة الدولة لشئون البيئة
	986	البتترول والغاز الطبيعي	7	وزارة البترول

اتفاقيات ثنائية عربية وفقا للموقف في نهاية 2006

اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي	اتفاقيات الاستثمار الثنائية	الدولة
تاريخ التوقيع	تاريخ التوقيع	
17 فبراير 2001	29 مارس 1997	الجزائر
17 سبتمبر 1997	17 سبتمبر 1997	البحرين
8 مايو 1996	8 مايو 1996	الاردن
16 فبراير 2004	17 ابريل 2001	الكويت
17 مارس 1996	16 مارس 1996	لبنان
3 ديسمبر 1990	3 ديسمبر 1990	ليبيا
-	25 مارس 1998	مملكة عمان
-	13 مارس 1990	السعودية
9 ديسمبر 1970	8 يوليو 2001	السودان
22 مارس 1989	14 ابريل 1997	المغرب
8 ديسمبر 1989	8 ديسمبر 1989	تونس
3 ديسمبر 1990	12 فبراير 1999	قطر
19 يوليو 1991	28 ابريل 1997	سوريا
-	21 يوليو 1998	جيبوتي
28 ابريل 1998	28 ابريل 1998	فلسطين
12 ابريل 1994	11 مايو 1997	الإمارات
31 مارس 1968	-	العراق
-	29 مايو 1982	الصومال
12 ديسمبر 1997	6 يونيو 1996	اليمن

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2006

مصر عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)

العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار



General Authority for Investment and Free Zones (GAFI)

طريق صلاح سالم - أرض المعارض - مدينة نصر - القاهرة 11562 - جمهورية مصر العربية

+202 4055452

investorservices@gafinet.org

www.gafinet.org

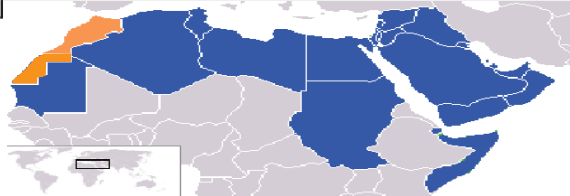
الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (GAFI)

العنوان البريدي

تليفون

البريد الإلكتروني

الموقع الشبكي



المغرب

710,000
الرباط
العربية
الدرهم المغربي

المساحة (بالكيلو متر المربع)
العاصمة
اللغة الرسمية
العملة المحلية

2006	2005
-	30,666
8,790	8,869
3.30	1.00
65,941	58,930
8.10	2.40
22,537	19,301
28,020	24,640
19,632	16,938
13,105	13,065

عدد السكان (بالمليون نسمة)
سعر الصرف (متوسط الفترة)
معدل التضخم
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)
الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)
الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)
الدين الخارجي (مليون دولار)

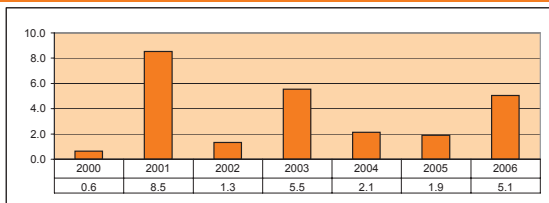
موزعا حسب القطاع الاقتصادي %

(مليون دولار)

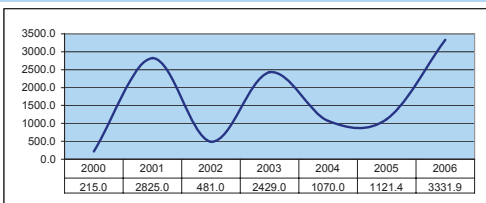
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر موزعا حسب بلد المنشأ

2006		2005		الدول العربية		الدول العربية	
الصناعي	15.3%	الزراعي	0.2%	الخدمي	84.5%	الزراعي	0.1%
الصناعي	46.0%	الزراعي	0.1%	الخدمي	53.9%	الزراعي	0.1%
1,013.41	-	فرنسا	155.64	582.54	الامارات		
840.23	-	اسبانيا	112.98	43.06	الكويت		
349.62	-	بلجيكا+لوكسمبرغ	36.64	211.77	السعودية		
293.59	-	امريكا	10.59	-	الأردن		
128.99	-	سويسرا	9.65	6.52	مصر		
104.31	-	بريطانيا	8.11	11.55	العراق		
101.44	-	المانيا	7.06	1.10	لبنان		
36.29	-	إيطاليا	5.18	3.31	تونس		
27.13	-	هونغاري	4.29	169.20	قطر		
25.72	-	باكستان	-	0.05	البحرين		
19.02	-	هولندا	-	0.08	الجزائر		
14.91	-	دول أخرى	-	-	جيبوتي		
5.82	-	البرتغال	-	2.77	سوريا		
4.80	-	السويد	-	89.50	ليبيا		
16.40	-	دول أخرى	350.1	1121.4	إجمالي الدول العربية		
2,981.7	0.0	إجمالي الدول غير العربية					
3331.9	1121.4	الاجمالي العام					

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006-2000 (%)



تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال الفترة 2006 - 2000 (مليون دولار)



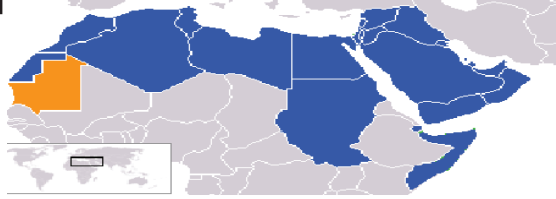
اتفاقيات ثنائية عربية وفقا للموقف في نهاية 2006

اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي	اتفاقيات الاستثمار الثنائية	الدولة
تاريخ التوقيع	تاريخ التوقيع	
-	16 يونيو 1998	الأردن
-	9 فبراير 1999	الامارات
-	7 أبريل 2000	البحرين
-	28 يناير 1994	تونس
-	23 فبراير 1999	السودان
-	23 أكتوبر 2001	سوريا
-	18 يوليو 1990	العراق
-	8 مايو 2001	سلطنة عمان
-	20 فبراير 1999	قطر
-	16 فبراير 1999	الكويت
-	3 يوليو 1999	لبنان
-	2 نوفمبر 2000	ليبيا
-	14 مايو 1997	مصر
-	3 يونيو 2000	موريتانيا
-	24 فبراير 2001	اليمن

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2006
المغرب عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)
العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار

لا توجد هيئة مستقلة مديرة الاستثمارات الخارجية -وزارة الاقتصاد والمالية
تليفون



موريتانيا

1,030,700

نواكشوط

العربية

الأوقية الموريتانية

المساحة (بالكيلو متر المربع)

العاصمة

اللغة الرسمية

العملة المحلية

2006 2005

3.000 2.900

- 271

6.2 12.13

2.8 1.9

11.7 5.4

1.5 0.7

1.7 1.8

169.3 94.2

1,400 2,133

عدد السكان (بالمليون نسمة)

سعر الصرف (متوسط الفترة)

معدل التضخم

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

الصادرات من السلع والخدمات (مليار دولار)

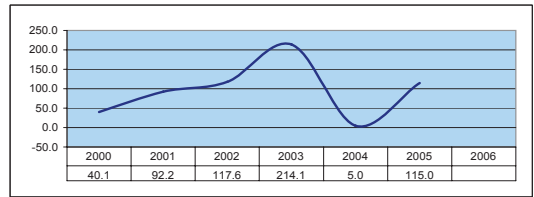
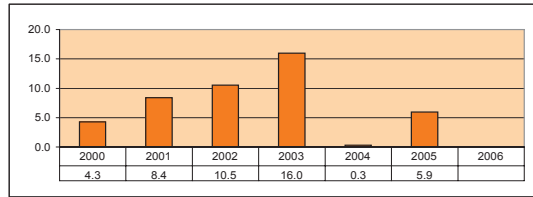
الواردات من السلع والخدمات (مليار دولار)

الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)

الدين الخارجي (مليون دولار)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006-2000 (%)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال الفترة 2006 - 2000 (مليون دولار)



أكبر صفقات الاندماج والتكامل عبر الحدود خلال الفترة 2006-2000

اسم الشركة المستحوذ عليها	القطاع الاقتصادي	اسم الشركة الحائزة	بلد الشركة الحائزة	القيمة (مليون دولار)	تاريخ الاستحواذ
شركة موريتانيا القابضة BV	البتروك والغاز	BG Group PLC	المملكة المتحدة	137.1	2004
الشركة الوطنية للاتصالات	الاتصالات	شركة المغرب للاتصالات	المغرب	48	2001
مشروع منجم Guelb Moghreine	استخراج المعادن	First Qantum Minerals Ltd	كندا	10	2004
شركة طيران موريتانيا	الشنح والنقل الجوي	Balouhey	فرنسا	-	2000
شركة طيران موريتانيا	الشنح والنقل الجوي	Air Africa	ساحل العاج	-	2000
شركة *Aqip-Shabwah Maber Block	البتروك والغاز	Sonatrach	الجزائر	-	2001

أهم المؤسسات التابعة في الخارج حتى 31 ديسمبر 2006

اسم الشركة المحلية	بلد المنشأة للشركة التابعة	القطاع الاقتصادي	المبيعات (مليون \$)	فرص العمل	سنة التأسيس
موريتل	المغرب	الاتصالات	-	715	1965
SODIA	اليابان	صناعة السيارات وموتور وسائل النقل الأخرى	-	52	1996

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المعطن عنها بما فيها التي لم يتم تنفيذها بعد خلال الفترة 2006-2003

اسم المستثمر	التكلفة الاستثمارية بالمليون دولار	اسم المشروع	الجنسية	نسبة التملك %
شركة Woodside للبتروك	550	مشروع لاستكشاف واستخراج البتروك	أسترالي	-

اتفاقيات ثنائية عربية وفقا للموقف في نهاية 2006

الدولة	تاريخ التوقيع	اتفاقيات الاستثمار الثنائية	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي
لبنان	15 يونيو 2004	-	-
تونس	11 مارس 1986	-	-

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2006
موريتانيا عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)
العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار

La direction de la promotion de l'investissement privé

ص.ب : 238 - نواكشوط - موريتانيا

222-5290435

dgui@mauritania.mr

www.maed.gov.mr/index.htm

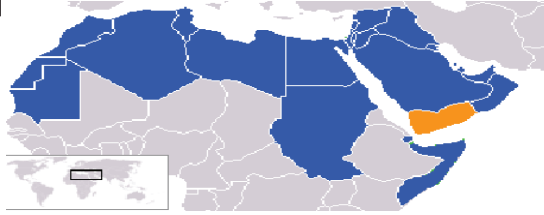
إدارة ترقية الاستثمار الخاص

العنوان البريدي

تليفون

البريد الإلكتروني

الموقع الشبكي



اليمن

555,000
صنعاء
العربية
الريال اليمني

المساحة (بالكيلو متر المربع)
العاصمة
اللغة الرسمية
العملة المحلية

2006 2005

21.5 20.800
197.050 191.420
18.40 11.40
19,595 16,754
5.50 4.39
4,061 6,843
2,179 6,003
7,149 5,705
5,467 5,705

عدد السكان (بالمليون نسمة)

سعر الصرف (متوسط الفترة)

معدل التضخم

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)

الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)

الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)

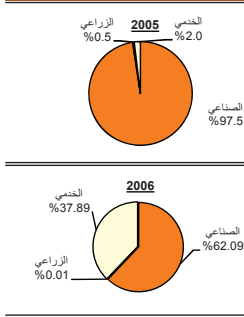
الدين الخارجي (مليون دولار)

. الصادرات والواردات لعام 2006 سلبية فقط *

موزعا حسب القطاع الاقتصادي %

(مليون دولار)

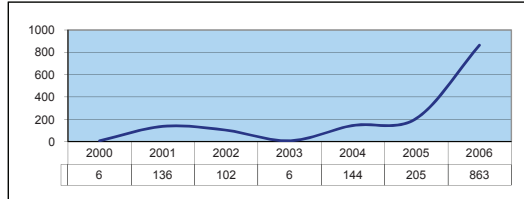
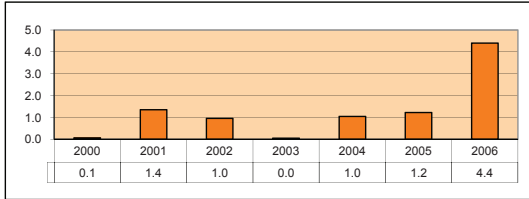
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر موزعا حسب بلد المنشأ



الدول العربية	2006	2005	الدول غير العربية	2006	2005
السعودية	842.00	197.56	أكرانيا	-	-
الأردن	7.39	1.36	قبرص	-	-
سوريا	0.62	0.65	الهند	2.69	1.1
لبنان	7.00	1.69	باكستان	0.57	-
مصر	0.23	0.49	الصين	0.66	0.3
فلسطين	0.08	1.03	كندا	0.15	-
العراق	0.38	0.53	أمريكا	0.30	-
عمان	0.42	-	ألمانيا	-	-
الكويت	-	0.61			
المغرب	0.18	-			
إجمالي الدول العربية	858.3	203.9	إجمالي الدول غير العربية	4.4	1.5
	862.7	205.4	الإجمالي العام		

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006-2000 (%)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال الفترة 2006 - 2000 (مليون دولار)



أكبر صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود خلال الفترة 2006-2000

اسم الشركة المستحوذ عليها	القطاع الاقتصادي	اسم الشركة الحائزة	بلد الشركة الحائزة	القيمة (مليون دولار)	تاريخ الاستحواذ
الشركة اليمنية لخدمات (يونيتل) المحدودة	الاتصالات	شركة الدار القابضة السعودية	السعودية	151	28 أغسطس 2006
شركة Agip-Shabwah Maber Block	البتروك والغاز	شركة Sonatrach	الجزائر	-	2001

أهم المؤسسات التابعة في الخارج حتى 31 ديسمبر 2006

اسم الشركة المحلية	بلد المنشأ للشركة التابعة	القطاع الاقتصادي	المبيعات (مليون \$)	فرص العمل	سنة التأسيس
Arabia Felix Industries Ltd	هولندا والمملكة المتحدة	الكيمويات والإسمدة الزراعية	-	-	1984
Shaher Trading Company Ltd	أمريكا	التجارة	-	-	1962
Yemen Hunt Oil Company	أمريكا	التنقيب عن البترول والغاز	-	-	1964
Nexen Petroleum Yemen Ltd	كندا	التنقيب عن البترول والغاز	-	-	1988
Hasco & Shell Marketing S.C	هولندا والمملكة المتحدة	البتروك الخام والغاز الطبيعي	-	-	1991

مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر المعن عنها بما فيها التي لم يتم تنفيذها بعد خلال الفترة 2006-2003

اسم المستثمر	التكلفة الاستثمارية بالمليون دولار	اسم المشروع	الجنسية	نسبة التملك %
محمد رفيع شودي غلام رسول	0.22	معمل صياغة الذهب بجميع أنواعه	باكستان	100
الشركة الوطنية للاسمنت	58.8	مصنع إنتاج الاسمنت	المملكة المتحدة	33
شركة النمر للنقل البري المحدودة	2.3	نقل بري سياحي	تركيا	100
فرزانه علي جعفر	0.09	مدرسة اهلية	باكستان	100
كورنيلوس ادريانوس دوليدي	0.09	معد تدريب كمبيوتر	هولندا	100
ونغ كوي رونغ	0.42	مصنع إنتاج مواد الديكور واللوحات الدعائية	الصين	55
الدكتورة مسلمة دافلاتوفا	0.06	مركز لطب الأسنان	اوزباكستان	100
حميد رضا رحيمي	0.41	مطعم إيراني درجة أولى	إيران	100
محمد علي يوسف	0.08	مطعم ونادي سياحي	الهند	100
داي جيان هوا	0.18	مصنع إعادة تصنيع مخلفات البلاستيك	الصين	100
الشركة المتخصصة للاستثمارات السياحية المحدودة	0.03	مجمع سياحي درجة أولى	اوكرانيا	10
زهانج باكوان	0.04	مطعم صيني درجة أولى	قبرص	15
شركة مضخات كيراري اليمن المحدودة	0.13	مطعم صيني درجة أولى	الصين	100
شبير عبد الحسين عزي	2.5	توسيع مصنع تجميع المضخات العمودية والكهربائية	إيطاليا	80
شبير عبد الحسين عزي	0.86	مصنع إنتاج المناديل والمنتجات الورقية	الهند	100
شبير عبد الحسين عزي	1.5	مصنع إنتاج وتعبئة البن	الهند	100
شبير عبد الحسين عزي	0.27	مصنع إنتاج العسل والزيت الطبيعية	الهند	100
نادر سعيد جراه	0.66	معمل إنتاج وتجميع الحاسوب وكيبالات الالاباف الضوئية	كندا	100
شركة مكة كولا	7	مصنع تصنيع وتعبئة مشروب مكة كولا	الامارات	-
المحدودة والشركة اليمنية للانظمة والاتصالات المحدودة	0.18	مركز للكمبيوتر واللغات	ألمانيا	50

اتفاقيات ثنائية عربية وفقا للموقف في نهاية 2006

الدولة	تاريخ التوقيع	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي
الجزائر	25 نوفمبر 1999	29 يناير 2002
البحرين	1 ديسمبر 2002	28 سبتمبر 2002
مصر	6 يونيو 1996	12 ديسمبر 1997
الأردن	18 يونيو 1995	13 ديسمبر 1997
الكويت	23 يونيو 2000	30 سبتمبر 2001
لبنان	25 نوفمبر 1999	29 سبتمبر 2002
سلطنة عمان	20 سبتمبر 1998	9 مايو 2002
السودان	10 اغسطس 1999	10 اغسطس 1999
المغرب	24 فبراير 1997	8 فبراير 2006
تونس	10 فبراير 2000	8 مارس 1998
قطر	7 سبتمبر 2000	30 اغسطس 2000
سوريا	9 اكتوبر 1996	23 يوليو 2001
الإمارات	13 فبراير 2001	30 اغسطس 2000
العراق	-	25 ديسمبر 2001

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2006

عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومراقب في منظمة التجارة العالمية (WTO)

العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار



Yemen General Investment Authority (GIA)

26 شارع القدس - الصالفيه الجنوبية - ص.ب : 19022 - صنعاء - اليمن
9671-262962/63

gias@y.net.ye

mhussain@gia.gov.ye

www.gia.gov.ye

الهيئة العامة للاستثمار

العنوان البريدي

تليفون

البريد الالكتروني

الموقع الشبكي



سندكم للنجاح

الضمان الشامل لمستحقات المصدرين وأموال وعوائد المستثمرين

هل أنت رجل أعمال أو مستثمر؟

هل أنت بحاجة إلى قرض لتمويل مشروعك؟

هل أنت مقاول ولديك معدات وتقوم بتنفيذ مشاريع في الدول العربية؟

هل أنت مصدر لسلع أو مواد عربية إلى أي من دول العالم؟

هل لديك مؤسسة مالية تقدم القروض للدول العربية؟

هل تبحث عن فرصة استثمارية مربحة في الدول العربية؟

إن كنت أياً من هؤلاء فيمكنك الاستفادة من خدمات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار المتمثلة في توفير المتمثلة في توفير الضمان:

للمستثمر العربي ضد المخاطر غير التجارية التالية:

- خطر المصادرة والتأميم أو أي إجراء تتخذه حكومة القطر المضيف للاستثمار يؤدي إلى حرمان المستثمر من حقوقه الجوهرية على استثماره.
- خطر عدم القدرة على تحويل العملة المحلية إلى نقد أجنبي سواء بمنع التحويل من قبل حكومة القطر المضيف أو التأخير في الموافقة على التحويل أو فرض سعر صرف تمييزي ضد المستثمر أو المقرض العربي.
- خطر الحرب والاضطرابات الأهلية التي تؤدي إلى دمار المشروع.

للمصدر العربي: ضمان ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للصادرات العربية المتجهة إلى أي من دول العالم.

وفي حالة تعرض المستثمر/المصدر المضمون لأي خطر من المخاطر المغطاة يستطيع الحصول على تعويض مناسب من المؤسسة عن الخسارة التي لحقت به.

عند حصولك على ضمان المؤسسة يمكنك الاستفادة من مزايا متعددة منها توفير التمويل بشروط أفضل. اتصل بالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار للحصول على مزيد من التفاصيل عن نظام الضمان والخدمات الأخرى التي تقدمها المؤسسة على العنوان التالي:

المكتب الإقليمي

المملكة العربية السعودية

ص.ب. (56578) الرياض 11564

هاتف: 4620150 (9661)

فاكس: 4649993 (9661)

iaigc@awalnet.net.sa

المقر الرئيسي

دولة الكويت

ص.ب. (23568) - الصفاة 13096

هاتف: 4844500 (965)

فاكس: 4835489.4841240 (965)

بريد إلكتروني operations@iaigc.org.kw